



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث

في ميدان: علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات وأثرها على قيمة

المؤسسة: دراسة تطبيقية

من اعداد الطالبة: فتيحة بوغصاب

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 12 فيفري 2025

أمام اللجنة المكونة من السيدتين والسادة:

أ.د./ يحيى حسين	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أ.د./ خيرة مجدوب	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
أ./ مختار بولعباس	(أستاذ محاضراً - جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا مساعدا
أ.د./ لطيفة كلاخي	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا
أ./ محمد بومدين رشيد	(أستاذ محاضراً - جامعة وهران 2)	مناقشا
أ.د./ حاج قويدر قورين	(أستاذ التعليم العالي - جامعة الشلف)	مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024



جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث

في ميدان: علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات وأثرها على قيمة

المؤسسة: دراسة تطبيقية

من اعداد الطالبة: فتيحة بوغصاب

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 12 فيفري 2025

أمام اللجنة المكونة من السيدتين والسادة:

رئيسا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت)	أ.د. يحيى حسين
مشرفا ومقررا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت)	أ.د. خيرة مجدوب
مشرفا مساعدا	(أستاذ محاضراً - جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. مختار بولعباس
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت)	أ.د. لطيفة كلاخي
مناقشا	(أستاذ محاضراً - جامعة وهران 2)	أ. محمد بومدين رشيد
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة الشلف)	أ.د. حاج قويدر قورين

السنة الجامعية 2025/2024

إهداء

إلى والدتي الكريمة حفظها الله ورعاها

إلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة

إلى كل الزميلات والزملاء

كلمة شكر وعرفان

أحمد الله وأشكره أن وفقني لانجاز هذا العمل

وبعد:

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير إلى أستاذة التعليم العالي ومشرفتي "خيرة مجدوب"، كما لا أنسى الأستاذ المشرف المساعد "مختار بولعباس" والذين أشرفا على هذا العمل ولم يبخلا علي بتوجيهاتهما ونصائحهما وسعة صبرهما طيلة فترة انجازه، أقول لهما دمتما ذخرا للجامعة.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبول مناقشة واثراء عملنا المتواضع.

كما لا ننسى أن نخص بالشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على اتمام هذا البحث.

الملخص :

هدفت دراستنا إلى إبراز فاعلية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقليل من عدم تماثل المعلومات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكذا في الرفع من قيمة المؤسسة، وشمل مجتمع الدراسة خمسة مؤسسات اقتصادية والتي كانت مدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2012 إلى غاية 2023، أما عينة الدراسة فقد اعتمدت على أربع مؤسسات والتي أفصحت عن مختلف معلوماتها الاجتماعية في تقاريرها السنوية خلال تلك الفترة، وبلغت عدد المشاهدات 48 مشاهدة، ولاختبار أثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة فقد تم تطبيق نموذج "Panel ARDL" والذي أسفر عن النتائج التالية:

- وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، سببها يعود إلى أن ارتفاع مستويات الشفافية تزيد من تماثل وتناسق المعلومات المتداولة بين مختلف الأطراف في المؤسسة وهو ما يعمل على تخفيض نسبة عدم تماثل المعلومات إلى أدنى مستوياتها.
- وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة، ويرجع ذلك إلى أن أثر الإفصاح، تظهر نتائجه في الأمد الطويل، نظرا لطبيعة المؤثر عليه وهو قيمة المؤسسة والتي تحتاج وقتا لتجسيدها.
- وجود أثر إيجابي للعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة، حيث يحتاج تجسيده على الأقل أربع سنوات وشهرين، وهذا راجع لطبيعة العلاقة بين المتغيرات، والتي تتطلب ذلك الوقت حتى يتحقق ذلك الأثر.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، المسؤولية الاجتماعية، عدم تماثل المعلومات، قيمة المؤسسة.

Abstract :

Our study focused on the significance of social responsibility disclosure in reducing information asymmetry in Algerian economic institutions and the institution's value. Our population of study consisted of five listed economic institutions of the Algerian stock exchange during the period of 2012-2023. The study sample was founded on four institutions that disclosed their various social information in their annual reports during 2012-2023. The sample size reached 48 observations. In order to test the impact of the interaction between information asymmetry and social responsibility disclosure on the value of the institution, the ARDL Panel model was utilized, and it led to the following:

- Social responsibility disclosure is negatively correlated with information asymmetry because higher levels of transparency increase the similarity and consistency of information conveyed through the different parts of the institution that reduce the percentage of information asymmetry to its lowest points.
- A positive long-term relationship of social responsibility disclosure and the value of the institution are present. This is due to the fact that the disclosure impact is observed to be in the long term, given the nature of the subject item, namely the institution's value, which is revealed over time.
- Social responsibility disclosure is positively affected by the information asymmetry, thereby increasing the institution's value since it may take a minimum of two months and four years for this effect to be experienced because the connection of the variables should take this amount of time to achieve the impact.

Following the results from the study, the following are the recommendations given:

- Increase transparency and disclosure by ensuring information quality made public to stakeholders.
- Increase stakeholder communication by establishing good communication channels, in an effort to understand and react to their issues in a move to uphold the institution's place.
- Conformity to global disclosure norms and sustainability norms by adopting top-level best practices, such as the Sustainability Accounting Standards Board guidelines, to achieve integrated disclosure.

Keywords: Disclosure, Social responsibility, Information asymmetry, Enterprise value.



III	إهداء
IV	كلمة شكر وعرفان
V	الملخص
XI	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال
XIV	قائمة الملاحق
XVI	قائمة المختصرات
أ	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الاطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للشركات والافصاح عنها
3	المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للشركات
3	المطلب الأول: نشأة المسؤولية الاجتماعية للشركات ومراحل تطور الاهتمام بها
8	المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومكوناتها
17	المطلب الثالث: أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية، أهدافها وأهميتها
22	المطلب الرابع: فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية، أبعادها ومجالاتها
33	المطلب الخامس: مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية ومعاييرها
39	المبحث الثاني: الافصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات
40	المطلب الأول: مفهوم الافصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، أسباب والعوامل التي تؤثر فيه
45	المطلب الثاني: أنواع وآليات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية
50	المطلب الثالث: طرق ونماذج قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
69	المطلب الرابع: المعايير العالمية والتجارب الدولية في مجال الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية
78	المطلب الخامس: محددات وعوائق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
83	خلاصة الفصل



84	الفصل الثاني: عدم تماثل المعلومات وعلاقته بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة.....
86	المبحث الأول: الإطار النظري لعدم تماثل المعلومات
86	المطلب الأول: تعريف عدم تماثل المعلومات
95	المطلب الثاني: أنواع عدم تماثل المعلومات ومشاكلها
102	المطلب الرابع: آثار عدم تماثل المعلومات
106	المطلب الخامس: أسباب ومقاييس عدم التماثل والعوامل المؤثرة فيها:
113	المبحث الثاني: العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والافصاح عن الأنشطة الاجتماعية
114	المطلب الأول: الإفصاح وعدم تماثل المعلومات
121	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحالة عدم التماثل في ظل الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....
124	المطلب الثالث: دور الحوكمة في تقليص تماثل المعلومات.....
137	المطلب الرابع: تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على كفاءة الأسواق المالية..
149	المطلب الخامس: أهمية الإفصاح في التقليل من عدم تماثل المعلومات
151	خلاصة الفصل
152	الفصل الثالث: أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة
154	المبحث الأول: العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة
154	المطلب الأول: المؤسسة الاقتصادية
158	المطلب الثاني: مفهوم قيمة المؤسسة
163	المطلب الثالث: محددات قيمة المؤسسة
165	المطلب الرابع: مداخل قياس قيمة المؤسسة
186	المطلب الخامس: علاقة عدم تماثل المعلومات بقيمة المؤسسة
188	المبحث الثاني: أثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة



المطلب الأول: دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة كعنصر هام في زيادة قيمة المؤسسة.....	189
المطلب الثاني: آثار الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية على المؤسسة	195
المطلب الثالث: تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المؤسسة	198
المطلب الرابع: أثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة	202
خلاصة الفصل	205
الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة	206
المبحث الأول: تطبيق الجزائر ومختلف أجهزتها ومؤسساتها الاقتصادية لمعايير المسؤولية الاجتماعية ونشر المعلومات	208
المطلب الأول: مدى تطبيق الجزائر للمسؤولية الاجتماعية	208
المطلب الثاني: مدى انفتاح الجزائر على عناصر المسؤولية الاجتماعية.....	210
المطلب الثالث: ميثاق الحكم الراشد في المؤسسة كخطوة أولى لبداية عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	213
المطلب الرابع: مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للمعايير العالمية الخاصة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	215
المطلب الخامس: مدى الالتزام بنشر المعلومات والإفصاح عنها من قبل مختلف أجهزة الدولة.....	220
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية	223
المطلب الأول: نبذة عن مجتمع وعينة الدراسة	223
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات	224
المطلب الثالث: تصميم الدراسة التطبيقية	229
المطلب الرابع: نموذج الدراسة	243
المطلب الخامس: نتائج اختبار الفرضيات	269
خلاصة الفصل	275



277	الخاتمة العامة
286	قائمة المراجع
320	قائمة الملاحق



جدول رقم (01-01): أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها التوضيحية.....	28
جدول رقم (02-01): شكل يوضح نموذج شركة SMFC لقياس الإفصاح عن الأداء الاجتماعي	54
جدول رقم (03-01): شكل يوضح تقرير النشاط الاجتماعي حسب نموذج Linowes	55
جدول رقم (04-01): شكل يوضح تقرير التأثير الاجتماعي حسب نموذج Estes	57
جدول رقم (05-01): نموذج Seidler للوحدات الاقتصادية غير الهادفة لتحقيق الربح.....	59
جدول رقم (06-01): نموذج Seidler للوحدات الاقتصادية الهادفة لتحقيق الربح.....	59
جدول رقم (07-01): نموذج الفضل لكيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....	60
جدول رقم (08-01): نموذج البدوي لكيفية ادماج عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قائمة ربح الشركة.....	63
جدول رقم (09-01): مؤشرات القوة والضعف للأبعاد السبعة الأولى لقياس مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....	67
جدول رقم (10-01): المبادئ العشرة لميثاق الأمم المتحدة.....	70
جدول رقم (11-01): أفضل 20 شركة قامت بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية ضمن مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات.....	77
جدول رقم (01-04): الاتفاقيات والهيئات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر.....	208
جدول رقم (02-04): مؤشرات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.....	210
جدول رقم (03-04): كيفية الإفصاح عن حقوق المساهمين حسب رؤية ميثاق الحكم الراشد.....	215



جدول رقم (04-04): فعالية مبادئ الأمم المتحدة العشرة حسب مؤشر إبراهيم للحوكمة 216
جدول رقم (05-04): المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر 224
جدول رقم (06-04): مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية 226
جدول رقم (07-04): المتغيرات الرقابية وطرق قياسها 229
جدول رقم (08-04): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال الموارد البشرية للشركات الأربعة خلال الفترة 2012-2023 230
جدول رقم (09-04): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال المجتمع المحلي للشركات الأربعة خلال الفترة 2012-2023 232
جدول رقم (10-04): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية البيئة للشركات الأربعة خلال الفترة 2012-2023 233
جدول رقم (11-04): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال العملاء وتطوير المنتج للشركات الأربعة خلال الفترة 2012-2023 234
جدول رقم (12-04): الإفصاح عن كل مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات الأربعة خلال الفترة 2012-2023 236
جدول رقم (13-04): تطور المدى النسبي لأسهم الشركات الأربعة خلال الفترة 2012-2023 239
جدول رقم (14-04): متغيرات الدراسة 244
جدول رقم (15-04): قياس متوسط والانحراف المعياري للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية 244
جدول رقم (16-04): اختبار Student (T test) للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لعينة الدراسة 245



جدول رقم (04-17): اختبار الارتباط بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مع عمر الشركة، حجمها ومعدل العائد على الأصول 246
جدول رقم (04-18): اختبار الارتباط بين عدم تماثل مع عمر الشركة، حجمها ومعدل العائد على الأصول 249
جدول رقم (04-19): اختبار الارتباط بين عدم تماثل المعلومات والمسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة . 252
جدول رقم (04-20): نتائج اختبار التجانس حسب (Pesaran, Yamagata) لاختبار تجانس معلمات الانحدار للشركات محل الدراسة 256
جدول رقم (04-21): نتائج اختبار "CD-test" للكشف عن الارتباط بين متغيرات الدراسة 257
جدول رقم (04-22): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب (Pesaran, 2007) لمتغيرات الدراسة 258
جدول رقم (04-23): نتائج اختبار التكامل المشترك حسب (Westerlund, 2007) لمتغيرات الدراسة 260
جدول رقم (04-24): نتائج اختبارات المفاضلة بين MG و PMG 263
جدول رقم (04-25): نتائج اختبارات المفاضلة بين PMG و DFE 264
جدول رقم (04-26): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة (PMG) في إطار ARDL(2,2,2) 264
جدول رقم (04-27): نتائج اختبار FMOLS 267
جدول رقم (04-28): نتائج اختبار السببية لمعطيات بانل غير المتجانسة حسب (Dumitrescu and Hurlin, 2012) 268



6	شكل رقم (01-01): مراحل تجسيد المسؤولية الاجتماعية
11	شكل رقم (02-01): المفاهيم الثلاثة الأساسية للمسؤولية الاجتماعية
27	الشكل رقم (03-01): هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية.....
29	الشكل رقم (04-01): أبعاد المسؤولية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا "هرم كورونا
98	الشكل رقم (01-02): مشكلة عدم تماثل المعلومات
101	الشكل رقم (02-02): مخطط يمثل مشاكل عدم تماثل المعلومات
102	الشكل رقم (03-02): يمثل أنواع عدم تماثل المعلومات
204	الشكل رقم (01-03): أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على كل من عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة
221	الشكل رقم (01-04): نشر وثائق الميزانية للجمهور للفترة 2010-2021.....
238	الشكل رقم (02-04): تطور نسب إفصاح الشركات مقارنة بمتوسطها الحسابي للفترة 2012-2023
240	الشكل رقم (03-04): تطور نسب عدم تماثل المعلومات للشركات خلال الفترة 2012-2023
241	الشكل رقم (04-04): تطور قيمة المؤسسة للشركات خلال الفترة 2012-2023.....
243	الشكل رقم (05-04): نموذج الدراسة التطبيقية



الملحق رقم (01): بعض المعطيات السنوية المتعلقة بشركة الأوراسي والمتعلقة بسعر السهم، قيمة المؤسسة والمعلومات المالية.....	321
الملحق رقم (02): بعض المعطيات السنوية المتعلقة بشركة صيدال والمتعلقة بسعر السهم، قيمة المؤسسة والمعلومات المالية.....	322
الملحق رقم (03): بعض المعطيات السنوية المتعلقة بشركة أليانس والمتعلقة بسعر السهم، قيمة المؤسسة والمعلومات المالية.....	323
الملحق رقم (04): بعض المعطيات السنوية المتعلقة بشركة بيوفارم والمتعلقة بسعر السهم، قيمة المؤسسة والمعلومات المالية.....	324
الملحق رقم (05): نتائج تصحيح الخطأ حسب المقاطع	325

المختصر	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية أو الفرنسية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization of economic co-operation and development
UNGC	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	United nations development programme
AAA	جمعية المحاسبين الأمريكيين	Americans auditors association
ISO	المنظمة الدولية للمعايير	Internationale standards organization
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International accounting standards board
KLD	مؤشر كيندر لايدنبرغ ودوميني	Kinder lyndenber and domini index
G4	تقارير الاستدامة الأربعة	Sutainability reporting guidelines
CEPAA	مجلس الأولويات لووكالة الاعتماد الاقتصادي	Council on economic priorities accreditation agency
SME key	معيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Small and medium sized enterprises key
FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial accounting standards board
CGG	لجنة الحوكمة العالمية	Commission on global governance
IRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	International bank of reconstruction and development
IMF	صندوق النقد الدولي	International monetary fund
IIA	معهد المدققين الداخليين	Institute of internal auditors
IFC	مؤسسة التمويل الدولية	International finance corporation
IFRS	معايير التقارير المالية الدولية	International financial reporting standars
SOX	قانون سارينز أوكسلي	Sarbanes oxley act
IANOR	المعهد الجزائري للتوحيد القياسي	Institut algerien de normalisation
PMG	نموذج وسط المجموعة المدجة	Pooled mean group model
DFE	نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي	Dynamic fixed effects model
MG	نموذج وسط المجموعة	Mean group model

مقدمة عامة



أولاً: توطئة

لقد كثرت الحديث في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي عن المسؤولية الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية والتطور، فبعد الانفتاح العالمي وانتشار الوعي أصبح لزاماً على الشركات المساهمة في تحقيق النمو ليس فقط داخل مؤسساتها ولكن أيضاً في مجتمعاتها حيث أنها انغمست في بحر المشاكل الدولية والمتطلبات الجموعية، وهذا ما اضطرها لمسيرة الوضع والرضوخ للمتطلبات العالمية والمحلية أيضاً، فالقضايا والمسائل الدولية التي أضحت حديث الساعة وجهت الأنظار نحو منظمات الأعمال وكبريات الشركات لتدعم تلك القضايا والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تبني برامج لحساب تلك المساهمات ونشرها في التقارير السنوية لها للتمكن من تقييمها من طرف أصحاب المصلحة، هذا ما أدى إلى التفاف الجمهور حولها مكافأة منهم لها لما تقوم به من مبادرات خيرية، وبالتالي فقد حققت قيمها السوقية نتائجاً خيالية لم تحققها سابقاً، ناهيك عن الصيت الذي أذاعته، ليس فقط المحلي وإنما العالمي، وهذا ما دفع بالعديد من الشركات الكبرى إلى التسابق نحو الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية، ليس من قبيل الإفصاح الإلزامي ولكن من قبيل الإفصاح الطوعي أو الاختياري.

وفي نفس السياق تحسنت المؤشرات المالية والربحية للشركات التي تبنت عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ضف إلى ذلك فإن عملية تحفيزها للتقيد بالسلوكيات الأخلاقية من طرف الجمهور جعلها تخفض من نسبة عدم تماثل المعلومات، فالتحلي بروح المسؤولية ساهم في نشر مختلف المعلومات التي تخص الشركة، ما يجعل عملية اتخاذ القرار صائبة، عكس ما كان سائداً من عدم تماثل المعلومات وتشتت الرؤى والقرارات بينهم بسبب مشكلة الوكالة واختلاف وجهات النظر والأهداف بين كل من المسيرين وحملة الأسهم.

والجزائر كغيرها من دول العالم طرحت فكرة الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في ميثاق الحكم الراشد سنة 2009، إلا أن عدم الإلزامية تلك جعل الكثير من المؤسسات الاقتصادية فيها لا ترقى لمنافسة أضعف الشركات العالمية، ناهيك عن اختلاف المعلومات حتى في المصادر الرسمية لديها، وهو الأمر الذي أثر سلباً على عملية التقييم واتخاذ القرارات لاكتنافاها جزءاً من الغموض الراجع إلى عدم تماثل المعلومات والذي يعود سببه إلى عدم التحلي بمبادئ المسؤولية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن اكتساح فيروس كورونا للعالم وتحطيمه للآمال العالمية في التطور والرقى قد ألزم المؤسسات الاقتصادية بعد التعافي من آثاره المدمرة على التكاثر مع حكوماتها لبناء مجتمع ما بعد الوباء ومنع حدوثه مرة أخرى، غير أن الأمر اختلف في الجزائر، فكل العبء وقع على عاتق الدولة فعمدت إلى حث رجال أعمالها بضخ أموالهم في



مشاريع مجدية للرفع من عجلة التنمية، الأمر الذي سيزيد من عدد المؤسسات الاقتصادية الفعّالة، وبالتالي يصبح تفعيل ميثاق الحكم الراشد ومسألة الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية من طرف المؤسسات أمرا حتميا.

ثانيا: اشكالية الدراسة

لقد أصبحت قضايا المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها وعدم التماثل في المعلومات تحت مجهر المهتمين من المستثمرين ومختلف شرائح المجتمع، حيث أخذت تتصدر قائمة الأولويات في تحليل أداء المؤسسات الاقتصادية وقيمتها ومعيارا رئيسيا لقياس كفاءتها وجاذبيتها.

في هذا الصدد، يأتي الاهتمام بدراسة أثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر باعتبارها بلدا يشهد تطورا اقتصاديا ملحوظا، ويواجه تحديات وفرصا متنوعة في ظل ما تفرضه العولمة والتحولت الاقتصادية العالمية.

ومن أجل فهم طبيعة هذه العلاقة القائمة وأثرها على القيمة، الأداء المالي، السمعة والاستدامة للمؤسسات الاقتصادية في السوق الجزائرية، وتقديم إضافة وقيمة علمية وعملية إلى المجال الأكاديمي والمهني، من خلال توفير تحليل شامل ودقيق للتأثيرات المحتملة والتحديات والفرص المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح المعلوماتي في سوق رأس المال الجزائرية، جاءت إشكالية دراستنا لتجيب عن كل هذه الانشغالات من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة عينة من

المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2012-2023؟

إنّ استخدام الأسئلة الفرعية في دراستنا يعكس التفاعل الدقيق مع موضوع البحث وضمان التركيز العميق على العوامل الرئيسية التي تؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتماثل المعلومات، وبالتالي على قيمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فمن خلال تحديد هذه الأسئلة الفرعية نسعى لتفسير الظواهر المعقدة التي تحيط بموضوع البحث بشكل أكثر دقة وتحليلا مما يسهم في إضافة قيمة فعالة إلى الأدبيات العلمية المتعلقة بالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الأسئلة الفرعية في تحديد الاتجاهات المستقبلية للبحث وتوجيه الجهود البحثية بشكل أكثر فعالية، مما يعزز مصداقية الدراسة وأهميتها في السياق الأكاديمي والعملي وعليه ارتأينا صياغتها على النحو التالي:



- هل يؤدي عدم تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إلى تزايد مشكلة عدم تماثل المعلومات؟
- ما هي العوامل التي قد تعيق تحقيق التماثل في المعلومات وكيف يمكن التغلب عليها لزيادة الثقة في البيانات المالية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي السياسات والإجراءات التي يمكن للحكومة والمنظمات ذات الصلة اتخاذها لتعزيز مستوى الإفصاح المسؤول وتماثل المعلومات في القطاع الاقتصادي الجزائري؟
- هل تساهم عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فعلا في رفع قيمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في حال تطبيقها؟
- كيف تؤثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما هي أفضل الممارسات العالمية التي يمكن تطبيقها في الجزائر لتعزيز شفافية المعلومات والمسؤولية الاجتماعية للشركات؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

تمثل العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات عنصرا حيويا في بيئة الأعمال الاقتصادية خاصة الجزائرية والتي تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية جذرية، وتهدف هذه الأطروحة إلى تحليل هذه العلاقة وفهم آثارها المحتملة على قيمة المؤسسات الاقتصادية في السوق المحلية من خلال الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية الموضوعية بغية تقديم إسهامات قيمة تعزز فهمنا لآليات تحسين أداء وجاذبية مؤسساتنا الاقتصادية وهذا من خلال تحديد واختبار الفرضيات المرتبطة بهذا الموضوع والتي تبلورت على النحو الموالي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على عدم تماثل المعلومات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية.



رابعاً: مبررات اختيار الموضوع

تعد عملية تحديد وضبط مبررات اختيار الموضوع من الأمور الحيوية في أي بحث علمي، حيث تساهم هذه المبررات في توجيه البحث نحو الأهداف المحددة وفهم أعمق للموضوع المدروس وكذا تحديد الجوانب الرئيسية التي يجب التركيز عليها في ثنايا الدراسة، وفيما يلي استعراض لأهم الدوافع والأسباب التي تعكس اختيار هذا الموضوع:

1. المبررات الشخصية:

بالنظر إلى البيئة الاقتصادية المتغيرة في الجزائر وتطلعات المجتمع نحو التنمية والاستدامة، يمثل موضوع بحثنا خطوة ضرورية لتوجيه الجهود نحو بناء أساس قوي للمستقبل الاقتصادي للبلاد، ومن هنا برزت عدة مبررات شخصية لاختيارنا دفعتنا للمضي قدماً نحو هذا الهدف وتوحيداً للجهود المبذولة والتي يمكن تعدادها في النقاط التالية:

- الرغبة الذاتية في الإلمام بمفاهيم عصرية، استوجبتها حوكمة الشركات والمتطلبات العالمية، فالتوجه العالمي الحديث سلط الضوء على مفهوم حديث في تحقيق قيمة المؤسسة ألا وهو تبنيتها للمسؤولية الاجتماعية وطرق الافصاح عنها؛ الأمر الذي جعلها تتحلى بميزة تنافسية أكبر والتطبيق الطوعي لمعايير المسؤولية الاجتماعية والذي أخذ منحى الازامية من طرف الشركات لما أثبتته من فعالية في تحقيق ربح أكبر وبقاء أطول من خلال التفاف المواطنين حول الشركات التي تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية.
- التطرق إلى المشكل الذي تطرحه نظرية الوكالة في ظل اختلاف الرؤى بين المسيرين والملاك، الأمر الذي دفعنا للتفكير في مدى مساهمة التوجه العصري للمؤسسة من خلال تبنيتها للمسؤولية الاجتماعية في التقليل من المشكلة التي طرحتها نظرية الوكالة والتي تتمثل في عدم تماثل المعلومات، وعدم امكانية الحصول عليها بالجودة والوقت المناسبين من طرف أصحاب المصلحة والتي تجعل من عملية اتخاذ القرار غير مجدية نظراً للغموض الذي يسود العملية.
- محاولة محاكاة ما تطبقه دول العالم من مفاهيم ساهمت في الرفع من أداء مؤسساتها مقارنة بأداء قريناتها من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بغية حثها للمشاركة على دفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر، مقابل تحسين قيمتها السوقية، من خلال تبنيتها للمعايير العالمية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

2. المبررات الموضوعية:

تستند المبررات الموضوعية إلى الأدلة العلمية والبيانات المتاحة، وتشمل تحليلاً للأبحاث السابقة والمنشورات



- الأكاديمية ذات الصلة، وتبرز أهميتها من خلال تحليل الثغرات في المعرفة الحالية، والتحديات التي يواجهها المجتمع، والفرص الناشئة للتطور والتحسين، وفيما تعلق بموضوع بحثنا يمكن تلخيص أهم الدوافع الموضوعية في النقاط التالية:
- تسليط الضوء على مدى فعالية عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للتقليل من عدم تماثل المعلومات في الشركات ولزيادة قيمتها وأدائها في السوق.
 - إبراز الأثر الإيجابي لعملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسة.
 - إبراز الأثر السلبي لعدم تماثل المعلومات على أداء المؤسسة.
 - قلة الأبحاث والدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات من جهة ومن جهة أخرى دور تلك العلاقة في تحسين قيمة المؤسسة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

رابعاً: أهداف الدراسة

- لقد أصبحت مساهمة الشركات في الأنشطة الاجتماعية بغية دفع عجلة التنمية في المجتمع أمراً ضرورياً لما لها من نفع عليها وعلى المجتمع على حد سواء، فقيام الشركات بعملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية يعزز من عامل الشفافية والذي يعمل على تخفيض نسبة عدم تماثل المعلومات ما يزيد من عنصر الثقة ويرفع من أداء الشركة، وبالتالي فإن قيمتها السوقية تتضاعف لا بل تسجل قيماً خيالية طالما كسبت ثقة الجمهور ليس لمنتجاتها وإنما لدعمها ما يدعمون، وسنحاول من خلال دراستنا هاته تحقيق الأهداف التالية:
- تبيان أهمية القيام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للتقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات على مستوى المؤسسات الاقتصادية.
 - تحليل أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهذا من خلال دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح للمؤسسات الجزائرية عن مسؤولياتها الاجتماعية وتقدير قيمتها السوقية.
 - دراسة أثر التوجه العصري للمؤسسات وفحص كيفية تأثير اعتماده من طرفها إلى جانب المسؤولية الاجتماعية على جاذبيتها ومكانتها في السوق.
 - تحليل جودة المعلومات وأثرها على قرارات المستثمرين وتقييم الشركات.
 - تحليل العوامل الرئيسية المؤثرة في التماثل بالمعلومات المالية وغير المالية والتي تؤثر على نجاح المؤسسات وتحسين قيمتها في السوق



- تبيان المدة الزمنية التي تحتاجها العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات حتى تظهر آثارها الإيجابية على قيمة المؤسسة.

خامسا: أهمية الدراسة

توضح هذه الدراسة سعي الدول لحث مؤسساتها إلى الالتزام بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية للتقليل من نشر المعلومات المغلوطة لأصحاب المصلحة، لما لها من أثر إيجابي في الرفع من قيمة المؤسسة، ما يضمن لها صيتا واسعا بين نظيراتها من المؤسسات الأخرى نتيجة حصولها على دعم من قبل جمهورها المحلي، إن لم نقل الدولي، فقد أثبتت الدراسات أن مساهمة المؤسسات في عملية التنمية المستدامة رفع من قيمتها السوقية بحوالي ثلاثة أضعاف ما كانت تحققه سابقا، هاته القفزة النوعية جعلت من المؤسسات تتنافس فيما بينها من أجل كسب رضا الجمهور نظرا لكونه المشجع أو المثبط لها، والجدير بالذكر أن ما يحدث الآن لخير دليل على صحة توجهنا، فبعد مقاطعة الجمهور لمنتجات أهم الشركات العالمية، نتيجة دعمها للكيان الصهيوني، أصبحت الآن تتكبد خسائر بالجملة، وهدمت ما بنته سنوات عديدة، حيث تلطخت سمعتها بوابل الدماء والمجازر التي حدثت في قطاع غزة، وكان خطأها هو إعلانها في وقت سابق دعمها للقضية الصهيونية، وحتى محاولات الاعتذار فيما بعد لامتصاص غضب الجمهور لم تجد نفعا.

بعيدا عن هذا وبالرجوع إلى الجزائر، فإن اختلاف المعلومات في المصادر الرسمية وحتى الحكومية، جعل الحكومة الجزائرية تفكر في آليات واجراءات لحث المؤسسات الاقتصادية لحدو ركب المؤسسات العالمية بتبنيها لميثاق الحكم الرشيد، وذلك عن طريق مختلف الإصلاحات المالية، الإدارية والاقتصادية التي باشرتها بغية تعميم استعمال مبدأ الشفافية والذي يساهم في تشجيع عملية الإفصاح والتقليل من عدم تماثل المعلومات، فتقبل المؤسسات الاقتصادية تطبيق مبدأ الشفافية سوف يخفف العبء عن أصحاب المصلحة والذين يبحثون عن معلومات ذات كفاءة وجودة عاليتين مما سوف يكسر الجمود القائم بين الجمهور الجزائري والمؤسسات الاقتصادية والذي طالما كان سببه عدم وجود عامل الثقة، فالعلاقة القائمة بينهما ما تفتأ أن تتحطم في حالة وجود البديل، هذا الوضع يختلف في الأسواق العالمية، فالشركات العالمية صنعت لنفسها مكانة جيدة نتيجة استحوادها على ولاء جمهورها والقائم على دعم توجهاتهم اتجاه القضايا العالمية وبذلك ضمنت تأييد الرأي العالمي ليس لمنتجاتها أكثر منه لعلامتها التجارية، نتيجة قيامها بدور تموي مهم.

سادسا: حدود الدراسة

يعتبر ضبط حدود الدراسة خطوة أساسية تساهم في زيادة فعالية البحث وجودته فهو أمر بالغ الأهمية كونه يمكن



من تحديد نطاق أو مجال البحث الذي سيتم دراسته بالتفصيل، مما يعطي الباحث اتجاهها واضحا ليسلكه وصولا لأهدافه المرسومة، كما يساعد على تجنب التشتت والانحراف عن الموضوع الرئيسي للبحث زيادة على كونه أداة مساعدة للباحث في مواجهة التحديات المنهجية، كالنقص في الموارد أو صعوبة الوصول إلى البيانات والعمل على إيجاد حلول لها، وبالإسقاط على دراستنا فقد تم رسم الحدود التالية:

✓ الحدود المكانية:

قبل ضبط الحدود المكانية لدراستنا توجب علينا التأكد من أن الشركات المختارة ستكون تمثيلا جيدا للسوق المالية في الجزائر وستساهم في فهم العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة، وبناءا عليه أجريت هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر وبهذا تأكدنا من تنوع العينة وتمثيلها لمختلف القطاعات الاقتصادية وإتاحة البيانات حول المسؤولية الاجتماعية وتماثل المعلومات مما يسهل استخدامها في الدراسة، فالاستقرار المالي للشركات محل الدراسة يسمح بتحديد قدرتها على الاستثمار في مجال المسؤولية الاجتماعية وبالتالي قياس أثره المتوقع على قيمة المؤسسة.

✓ الحدود الزمانية:

امتدت الدراسة خلال الفترة الزمنية من 2012 إلى 2023 حتى تتمكن من جمع البيانات المتاحة بشكل مناسب سواء من التقارير المالية للشركات، تقارير التسيير أو الدراسات السابقة، مما يسهل استخدامها في البحث، فقد عرفت هذه الفترة بالذات تزايد الاهتمام العالمي بمسائل المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على الأداء المالي للشركات، وهو ما انعكس على تصرفات الشركات في السوق المالية الجزائرية نظرا لما عايشته من تغييرات اقتصادية واجتماعية أثرت على استجابتها لمسائل المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على قيمتها، مما يجعلها فترة فاصلة للدراسة، واختيار فترة زمنية بهذا الطول يسمح بتقييم تأثير العوامل المختلفة على المدى الطويل بما في ذلك التغييرات في سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطورات السوق، ناهيك عن كون تحليل البيانات على مدى هذه الفترة يمكن من تحديد الاتجاهات الطويلة المدى فيما يتعلق بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات وتأثيرها على قيمة المؤسسة في السوق المالية في الجزائر.

✓ الحدود الموضوعية:

هذه الدراسة هي محاولة لإسقاط مفاهيم حديثة على السياسة الاقتصادية الجزائرية، ومحاكاة نموذج هو الأقرب

للطبيعة الجزائرية، في ظل غياب القوانين المنظمة والمراسيم التنفيذية لعملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتي تضبط عملية نشر المؤسسات الاقتصادية لمعلوماتها الاجتماعية في تقاريرها السنوية، كل هذا يؤثر على قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الثلاثة مقارنة بالدراسات التي هُيئت لها كل الظروف لتطبيقها.

بالنسبة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد استعملنا لقياسه مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المدرج في بورصة فرنسا بعد أن كان تطبيق النموذج الأصلي مستحيلا نظرا لعدم التوافق مع البنود المدرجة فيه، أما ما تعلق بعدم تماثل المعلومات فقد استخدمنا نسبة فرق السعر النسبي للسهم والذي يعبر عن الفجوة المستخرجة من أعلى سعر مطروحا منه أدنى سعر يعرفه السهم خلال السنة منسوبين إلى سعر الافتتاح، فكلما اتسعت دل ذلك على وجود نسبة كبيرة من عدم تماثل المعلومات في السوق المالي وجب تخفيضها والعكس، وللتعبير عن قيمة المؤسسة وقياسها فقد تم اللجوء إلى نسبة "Tobin's Q" نظرا لسهولتها مقارنة بالنسب الأخرى، بالإضافة إلى توفر المعلومات الكافية لاعتمادها دون غيرها من النسب، والتي سوف يتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصول النظرية.

سابعاً: منهج الدراسة

يعتبر استخدام المنهج الوصفي أمراً هاماً وضرورياً لفهم الظواهر المرتبطة بموضوع دراستنا فهو يسمح بإعطاء نظرة أولية عنه وتوجيه البحث لاحقاً، وكذلك لتوفير المنهجية المناسبة لاستخدام البيانات المتاحة حوله بطريقة فعالة ولبناء النظرية المرتبطة به، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم والأسس النظرية المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة، وإعطاء التفسيرات والتحليلات التي تناسب كل متغير وكيفية حسابه، وكذا عند التعامل مع الدراسات السابقة سواء الرسائل العلمية أو الأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية أو تلك المتاحة على شبكة الانترنت بهدف استخلاص النتائج والوصول إلى التوصيات المناسبة، كما تم الاستعانة بهذا المنهج قصد معالجة وتحليل بيانات الدراسة التطبيقية واستخلاص العلاقة بين المتغيرين المستقلين (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات) وأثرهما على المتغير التابع (قيمة المؤسسة).

وتم استعمال مختلف الأدوات الخاصة بالتحليل كتحليل محتوى تقارير التسيير الخاصة بالشركات محل الدراسة، استعمال مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفق النموذج الفرنسي لاستخراج نسب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، استعمال مؤشر الفرق النسبي لسعر السهم لاستخلاص نسبة عدم تماثل المعلومات، الاعتماد على الأساليب الرياضية والمالية لقياس النسب المالية وكذا المتغيرات الرقابية، كما تم اللجوء إلى الأساليب الإحصائية والمتمثلة في الوسط الحسابي ودرجة التباين،... عن طريق صب البيانات في برنامج **Eviews 13** والذي أعطى مختلف الارتباطات

الإحصائية بين متغيرات الدراسة، كما سمح استعمال برنامج **Stata 17** بإعطاء نتائج النموذج الذي تم اختياره لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، وتأثير تلك العلاقة على قيمة المؤسسة، والمقصود هنا: "نموذج **Panel Data** و**Panel ARDL**".

ثامنا: الدراسات السابقة

استهدفت العديد من الدراسات السابقة دراسة وتحليل وتفسير الآثار الناجمة عن التزام الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، فبينما عالجت بعض الدراسات دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية، اهتمت فيه دراسات أخرى بالتعرف على أثر الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في تعظيم قيمة المؤسسة، إلا أن الدراسة الحالية تستهدف التعرف على الدور الوسيط لعدم تماثل المعلومات في العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة تلك الشركات، وسيتم عرض هذا العنصر على النحو التالي:

1. استعراض الدراسات السابقة:

لتحقيق هذا الهدف، سوف نقوم بتبويب الدراسات المرتبطة بموضوعنا إلى ثلاث مجموعات في جدول على النحو

التالي:

- ✓ المجموعة الأولى: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات .
- ✓ المجموعة الثانية: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة.
- ✓ المجموعة الثالثة: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات وأثر هذه العلاقة على قيمة المؤسسة.

المجموعة الأولى: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات

المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث	الهدف الأساسي من البحث	المجتمع، العينة والأدوات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	أبرز التوصيات
Kerstin Lopatta, Frerich Buchholz, 2015, Asymmetric information and international corporate social responsibility	قياس واختبار تأثير أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات على العوائد التي تحققها إدارات الشركات المعلومات المتماثلة المشاركين السوق.	شملت الدراسة الشركات الأمريكية المدرجة بمؤشر index world MSCI المالي، واقتصرت على عينة من 661 شركة خلال الفترة 2004-2013، واعتمدت على الأدوات التالية: -قياس عوائد مبادلات الأطراف الداخلية كمقياس لعدم تماثل المعلومات. -تحليل المحتوى وقياس درجات تصنيف الأداء الاجتماعي بقاعدة بيانات KLD. -قياس الارتباطات والانحدارات برنامج Eviews.	-الشركات الملتزمة اجتماعيا ستكون أكثر التزاما بالمعايير الأخلاقية ويكون لديها دوافع لتعزيز مستوي الشفافية، الأمر الذي يدفعها لعدم استغلال المعلومات غير المتماثلة لتحقيق أرباح خاصة بها مقارنة بجميع المشاركين في السوق.	اقترح كل من Buchholz ، Lopatta ، Buchholz مجموعة من التوصيات التي من شأنها مساعدة الشركات على تعزيز ممارساتها في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في ظل عدم تماثل المعلومات، حيث كان تركيز البحث على العناصر التالية على سبيل الحصر لا الذكر: 1. تعزيز الشفافية والإفصاح : نوه الباحثون إلى ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح في الشركات بشكل عام، مع التركيز على تقديم معلومات دقيقة وشفافة حول ممارساتها في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. 2. تطوير معايير تقارير موحدة : العمل على تطوير معايير تقارير موحدة وشاملة للشركات تساهم في تقديم معلومات منتظمة تسمح بمقارنة الأداء في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية بين مختلف الشركات. 3. تجويد الاتصال بأصحاب المصلحة : الرفع من جودة، سرعة ودقة الاتصال والتفاعل مع جميع أصحاب المصالح بما في ذلك المستثمرين والمجتمع المحلي والحكومات لضمان فهم أوسع وأفضل لجهود الشركة في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية وهذا من خلال: الاستماع الفعال، الشفافية والإفصاح، التواصل المستمر، التفاعل والشراكة، التوعية والتثقيف المالي. 4. تشجيع الشركات على الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية: تشجيع الشركات على الاستثمار في مبادرات المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال توفير الدعم والتشجيع لهذه الجهود.

المجموعة الأولى: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات

المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث	الهدف الأساسي من البحث	المجتمع، العينة والأدوات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	أبرز التوصيات
Nguyen N Nguyen H, 2017, The Effect of Corporate Social Responsibility Disclosure on Information Asymmetry: Empirical Evidence from Asia- Pacific Countries	-التحقيق من تأثير الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) على عدم تماثل المعلومات في دول آسيا والمحيط الهادئ. -دراسة مدى تأثير المستويات المختلفة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى عدم تماثل المعلومات داخل الشركات. -تقييم العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وشفافية المعلومات، وكفاءة السوق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. -تحديد العوامل التي تؤثر على فعالية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الحد من عدم تناسق المعلومات.	يشمل المجتمع في هذه الدراسة الشركات من مختلف دول آسيا والمحيط الهائ والتي تكشف عن المعلومات المتعلقة بممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، أما العينة فهي عبارة عن مجموعة فرعية من تلك الشركات، وتم اختيارها بناء على معايير محددة مثل الصناعة والحجم وممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتمثيل الجغرافي. جمع البيانات: قام الباحثون بجمع البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك التقارير المالية وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات وغيرها من الوثائق المتاحة للجمهور، كما استخدموا أيضا قواعد البيانات التي تجمع المعلومات المالية ومعلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. التحليل الإحصائي: قام الباحثون بإجراء تحليل إحصائي لتقييم العلاقة بين تلك المتغيرات عن طريق تحليل الانحدار، حيث يتم فحص تأثير الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات مع التحكم في العوامل الأخرى ذات الصلة. فحوصات صلاحية النموذج : لضمان دقة النتائج التي توصل إليها الباحثون، قاموا بإجراء تحليلات الحساسية	-العلاقة الإيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وانخفاض عدم تماثل المعلومات في شركات آسيا والمحيط الهادئ. -الاختلافات في تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على شفافية المعلومات عبر مختلف البلدان أو الصناعات. -تعزيز كفاءة السوق وثقة المستثمرين بفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات الشفافة. -التحديات أو القيود المحتملة في فعالية الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الحد من عدم تماثل المعلومات.	-تشجيع الشركات في دول آسيا والمحيط الهادئ على تبني ممارسات أكثر شمولاً وشفافية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. -تسليط الضوء على أهمية الحد من عدم تماثل المعلومات من أجل اتخاذ قرارات المستثمرين ونزاهة السوق. -الدعوة إلى اتخاذ تدابير تنظيمية أو إرشادات صناعية لتوحيد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز الشفافية. -التأكيد على القيمة الاستراتيجية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحسين تصورات السوق وأداء الشركة.

المجموعة الأولى: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات

أبرز التوصيات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	المجتمع، العينة والأدوات	الهدف الأساسي من البحث	المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث
<p>ينبغي تعزيز البحوث في المستقبل بإدراج متغيرات رقابية أخرى غير حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، معدل النمو والتي يمكن أن تؤثر على العلاقة ثنائية الاتجاه بين المسؤولية الاجتماعية للشركات الكشف عن المعلومات وعدم تناسقها.</p>	<p>أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك انخفاض في عدم تماثل المعلومات بسبب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، غير أن أثر الاختيار العكسي يؤدي بالمالك إلى التصرف بشكل انتهازي والاستفادة من المعلومات الداخلية، وتوفيرها لأقلية من المستثمرين، على الرغم من توفر الشفافية.</p>	<p>هذه الدراسة استهدفت الشركات الصناعية لـ 17 دولة، واقتصرت في دراستها على 845 شركة خلال 2003-2009، معتمدة على الأدوات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قياس نسبة عدم تماثل المعلومات بنسبة الفرق النسبي للسهم. - تحليل المحتوى وقياس درجات تصنيف الأداء الاجتماعي بقاعدة بيانات KLD. - حساب النسب المالية. - اختيار نموذج Panel لقياس الارتباط بين المتغيرات، وكذلك الأثر. 	<p>معرفة الدور الوسيط للملاك في التعامل مع عدم تماثل المعلومات، وتبيان وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تناسق المعلومات.</p>	<p>Jennifer Martínez-Ferrero, La'zaro Rodríguez-Ariza, Isabel-María García-Sánchez¹ Beatriz Cuadrado-Ballesteros¹, 2017, Corporate social responsibility disclosure and information asymmetry: the role of family ownership</p>

المجموعة الأولى: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات

أبرز التوصيات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	المجتمع، العينة والأدوات	الهدف الأساسي من البحث	المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث
<p>- توجيه مزيد من الإهتمام مستقبلا لدراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات كعلاقة ثنائية</p> <p>- تحليل مؤشرات أداء المسؤولية الاجتماعية إلى مؤشرات إيجابية (نقاط القوة) ومؤشرات سلبية (نقاط الضعف) وذلك لتجنب المقاييس المجمعمة والتي تؤدي إلى نتائج مضللة.</p> <p>- التطرق إلى محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والنظريات المفسرة لها بالنسبة للشركات المصرية، إضافة إلى الاهتمام بدراسة أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي.</p> <p>- الاهتمام بدراسة تقارير أداء استدامة الشركات والتقارير المتكاملة وعلاقتها بخلق قيمة للشركات على المدى الطويل.</p>	<p>- وجود مستوى متوسط للإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بالشركات المصرية خلال فترة الدراسة.</p> <p>- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية له دور جوهري في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.</p>	<p>استهدفت هذه الدراسة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية مع استبعاد المؤسسات المالية، واقتصرت بدراسة 30 شركة خلال 2013-2015، معتمدة على الأدوات التالية:</p> <p>- تحليل المحتوى لقياس مؤشرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اعتمادا على المؤشر المصري الذي تم تطويره من طرف الباحث.</p> <p>- مقياس فرق السعر النسبي للسهم لقياس مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.</p> <p>- استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات على مشكلة عدم تماثل المعلومات.</p>	<p>التعرف على أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات على مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية</p>	<p>إبراهيم محمد الطحان، 2018، أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات علي عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية</p>

المجموعة الثانية: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة

المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث	الهدف الأساسي من البحث	المجتمع، العينة والأدوات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	أبرز التوصيات
بلال فايز عمر، اسحق محمود الشعار، ونضال عمر زلوم، 2014، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية للمساهمة العامة في الأردن	اختبار أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية للمساهمة العامة في الأردن	استهدفت الدراسة الشركات الصناعية الأردنية، واقتصرت على 58 شركة خلال 2005-2009، واعتمدت على الأدوات التالية: - أسلوب تحليل محتوى التقارير السنوية للشركات من خلال تطبيق مؤشر معد خصيصا للصناعة للمساهمة العامة الأردنية. قياس مؤشرات النسب المالية. -استخدم تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.	الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالارتقاء بجال المنتج يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، ولم تؤثر باقي المجالات الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.	- اجراء دراسات مشابهة على قطاعات أخرى كقطاع الخدمات والقطاع المالي، وذلك لإبراز مدى اختلاف القوانين والأنظمة والتعليمات في كل قطاع وتأثيرها على ممارسات الشركات اتجاه المسؤولية الاجتماعية. - اجراء دراسات مستقبلية للإفصاح الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية عن طريق معرفة مساهمة كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي. - اجراء دراسات مستقبلية للإفصاح عن الجوانب الايجابية والسلبية للأنشطة الاجتماعية وكيفية تأثيرها على الأداء المالي للشركات.

المجموعة الثانية: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة

المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث	الهدف الأساسي من البحث	المجتمع، العينة والأدوات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	أبرز التوصيات
أنس ابراهيم سالم العودات، 2015، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج Tobin's Q Tobin's Q	بيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج Tobin's Q	تمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية الأردنية، لعينة مكونة من 13 شركة خلال 2009-2014، معتمدة على: - مؤشر خاص بالبنوك التجارية الأردنية (يتضمن 28 فقرة). - الأساليب الإحصائية الوصفية: المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد.	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج Tobin's Q	إجراء تقييم مستمر لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لتشجيع البنوك على الالتزام بجميع البنود الخاصة بها، ونشر نتائج التقييم في وسائل الإعلام. - تشجيع البنوك بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، مما يعود بالنفع على سمعتها في السوق. - ضرورة إصدار معايير وتشريعات من قبل البنك المركزي لقياس الالتزام بالمسؤوليات الاجتماعية في البنوك التجارية الأردنية. - تشجيع البنوك الأردنية بالقيام بإصدار تقارير عن مسؤولياتها الاجتماعية بشكل مستقل لزيادة نسبة الشفافية.

المجموعة الثانية: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة

المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث	الهدف الأساسي من البحث	المجتمع، العينة والأدوات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	أبرز التوصيات
حنان محمد إسماعيل يوسف، 2016، العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات	اختبار ما إذا كانت الأنشطة التي تقوم بها الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية تؤثر سلباً أم إيجاباً على عائد الشركة، وذلك في بيئة الأعمال المصرية	تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات، بعينة مكونة من 17 شركة خلال 2008-2010، واعتمدت على الأدوات التالية: - تحليل المحتوى لقياس مؤشرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اعتماداً على المؤشر المصري. -قياس معدل العائد على الأصول. -مقياس فرق السعر النسبي للسهم لقياس مشكلة عدم تماثل المعلومات. -استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد.	-وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على معدل العائد على الأصول، بينما لا يوجد تأثير معنوي له على معدل التغير في السعر السوقي للسهم. - المشاركون في السوق لا يمنحون علاوة إضافية للأسهم التي تقوم بأداء أنشطة عن المسؤولية الاجتماعية.	- ضرورة الاهتمام بتثقيف المجتمع ككل عن طريق وسائل الإعلام بدور وأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيراتها الإيجابية على المجتمع ككل. -ضرورة تدريس مقرر مبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مرحلة الثانوي وتدريس مقرر متقدم عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المرحلة الجامعية. -ضرورة إصدار معيار محاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ينظم عملية القياس والإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية.

المجموعة الثانية: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة

المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث	الهدف الأساسي من البحث	المجتمع، العينة والأدوات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	أبرز التوصيات
الطويل ليلي و أبو دست شذى، 2017، العلاقة بين الإفصاح عن مسؤولية الشركات الاجتماعية والربحية قصيرة الأجل (دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق السورية).	البحث عن العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات (CSR) والربحية قصيرة المدى لها	استهدفت هذه الدراسة الشركات المسجلة في الهيئة السورية للأسواق المالية والأوراق المالية، واقتصرت بدراسة 19 شركة خلال 2010-2015، معتمدة على الأدوات التالية: -قياس معدل العائد على الأصول. -قياس مؤشرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال دراسة المحتوى وقياسها عبر مؤشر الإفصاح السوري. -استخدام نموذج Panel Data لتحديد تلك العلاقة.	أظهرت النتائج أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات (المجتمع، علاقات الموظفين) لها علاقة إيجابية وهامة مع الربحية على المدى القصير وهذا ما يشير إلى أنه يمكن للشركات المحلية أن تحقق مستويات متقدمة من الأداء المالي إذا شاركت في الأنشطة الاجتماعية.	- ضرورة اهتمام الشركات السورية لأدائها الاجتماعي فيما يخص بعدي المجتمع وعلاقات الموظفين، والإفصاح عنهما كجزء من استراتيجيتها لتحقيق أداء مالي عال. - يساعد هذا البحث الشركات السورية في تبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها من خلال فهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومدى ارتباطها وتأثيرها في ربحية الشركات. - إجراء دراسات تجريبية لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والربحية طويلة الأجل في البيئة السورية، ودراسة قطاع عمل الشركة أو حجم الشركة أو أية عوامل أخرى قد تؤثر في هذه العلاقة.

المجموعة الثانية: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة

المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث	الهدف الأساسي من البحث	المجتمع، العينة والأدوات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	أبرز التوصيات
سلمان حكمت ياسمين ووهيب حمزة فائق، 2019، قياس تأثير المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على الاداء المالي للمصارف -بحث تطبيقي في المصرف الاهلي العراقي-	ابراز دور المسؤولية الاجتماعية في المصرف الاهلي العراقي وتأثيرها في أدائه المالي	اقتصرت هذه الدراسة على دراسة حالة والذي تمثل في المصرف الأهلي العراقي خلال الفترة 2014-2016، واعتمدت على ما يلي: -مؤشرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لقياس نسبة الإفصاح فيه. -النسب المالية. -الانحدار الخطي البسيط.	- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصرف، وذلك نتيجة تبني المصرف الاهلي العراقي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية كانت محدودة. عدم إثبات الفرضية الرئيسية للبحث والتي تنص على "ارتباط المسؤولية الاجتماعية للمصارف وتأثرها معنويًا مع الأداء المالي"	- ضرورة اعطاء أهمية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك العراقية. - ضرورة تحسين الأداء المالي من قبل المصارف العراقية. - تطوير دور للبنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية لتبني مبادرات تطبيق المسؤولية الاجتماعية. -تكثيف الدورات التدريبية لموظفي البنوك فيما يتعلق بالأنشطة المصرفية، واتجاهات الإدارة الحديثة.

المجموعة الثانية: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة

أبرز التوصيات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	المجتمع، العينة والأدوات	الهدف الأساسي من البحث	المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث
<p>- البحث مستقبلا عن اختلافات معاني الاستدامة وفقا للأسواق المالية ومستوى التنمية في البلدان.</p> <p>- اختلافات الصناعة وتأثيرها على مؤشر الاستدامة.</p> <p>- التوسع في معالجة مؤشر BIST 100 ومؤشر الاستدامة BIST ، الذين استخدموا في هذه الدراسة بتوسيع قاعدة البيانات.</p>	<p>- العلاقة بين الاستدامة والأداء المالي تتأثر بشكل كبير بحجم الشركة، ونفوذها، كما أن أسعار أسهمها تكون أقل عرضة للتقلب، وبالتالي يكون لديها فرص أكبر وأسهل للحصول على تمويل خارجي.</p>	<p>استهدفت الدراسة الشركات غير المالية المسجلة بمؤشر XU100 في بورصة إسطنبول، واقتصرت بدراسة 32 شركة خلال 2016-2018 ، معتمدة على الأدوات التالية:</p> <p>- استخدام المؤشرات المالية.</p> <p>- استخدام مؤشرات السوق لقياس نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.</p> <p>- استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد.</p>	<p>- اختبار العلاقة بين ممارسات الاستدامة والأداء المالي للشركات في الدول الناشئة باستخدام تحليل التمايز</p> <p>analysis discriminant.</p> <p>- التعرف على ما إذا كان حجم الشركة له تأثير على هذه العلاقة.</p>	<p>Ayse 'Irem Keskin, Banu Dincer and Caner Dincer,2020, Exploring the Impact of Sustainability on Corporate Financial Performance Using Analysis Discriminant</p>

المجموعة الثانية: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة

المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث	الهدف الأساسي من البحث	المجتمع، العينة والأدوات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	أبرز التوصيات
علي مجاهد أحمد السيد وأحمد الطحان وأحمد منير، 2020، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية	التعرف على أثر الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة	استهدفت الدراسة الشركات المصرية، واقترنت على دراسة 50 شركة خلال 2013-2018، مستخدمة: - أسلوب تحليل محتوى التقارير السنوية للشركات من خلال استخراجها من المواقع الإلكترونية الخاصة بالشركات، وافصاحاتها عن مسئولياتها الاجتماعية عبر موقع البورصة المصرية. - مؤشرات النسب المالية. - مقياس tobin's Q كمؤشر على قيمة المنشأة. - الأساليب الاحصائية: المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار المتعدد.	- وجود مستوى متوسط للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بالشركات المصرية خلال فترة الدراسة. - وجود علاقة إيجابية معنوية بين مستوى الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات وقيمة تلك الشركات فالاهتمام بتحسين الوضع الداخلي للشركة يعزز من انتماء الموظفين ويقود لتحسين الإنتاجية وتلبية مطالب جميع أصحاب المصلحة، وهو ما ينعكس على تحقيق رفاهية المجتمع وتعزيز سمعة الشركة، وبالتالي تحسين قيمتها.	- يجب أن تهتم أقسام المحاسبة بكلليات التجارة بالجامعات المصرية بتعليم المحاسبة الاجتماعية أو المحاسبة عن استدامة الشركات. - يجب على مدراء الشركات السعي لتحسين مستويات الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، لما تحققه من منافع عديدة للشركة ولجميع أطراف أصحاب المصلحة كإضفاء الشرعية على أنشطة الشركة في المجتمع وتحسين صورتها وسمعتها فيه. - ضرورة قيام الهيئات التنظيمية بتوحيد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات على المستوى الدولي والمحلي والذي سوف يعمل على تقليل الوقت اللازم لإعداد التقرير مع تحسين الشفافية وبيئة المعلومات في الأسواق المالية.

المجموعة الثانية: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة

أبرز التوصيات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	المجتمع، العينة والأدوات	الهدف الأساسي من البحث	المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث
<p>- ضرورة تحلي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة في الجزائر بروح المسؤولية عن طريق نشر كل معلوماتها الوصفية والكمية عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية المنجزة خلال السنة المالية في بند مستقل يضاف إلى التقرير السنوي.</p> <p>- ضرورة أن تعمل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر على زيادة مستوى إفصاحها وهذا يعطي انطبعا حسنا في المجتمع بشأن المواطنة الجيدة.</p> <p>- ضرورة قيام بورصة الجزائر بإعداد مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات المدرجة لديها.</p>	<p>- تقوم الشركتان بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ولكن بمتوسط يقل عن المتوسط العالمي.</p> <p>- وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكل من عمر الشركة، عدد أعضاء مجلس الإدارة.</p> <p>- وجود علاقة عكسية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركة.</p> <p>- لا توجد علاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتبعية ملكية رأس مال الشركة.</p>	<p>استهدفت الدراسة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر والتي تمثلت في شركتين صناعيتين، للفترة الممتدة من 2012-2018 واستخدمت الأدوات التالية:</p> <p>- أسلوب تحليل المحتوى من خلال تطبيق مؤشر KLD للشركتين ومقارنة النتائج بالمتوسط العالمي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.</p> <p>- مؤشرات النسب المالية.</p> <p>- برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعي - SPSS - لدراسة تلك العلاقة.</p>	<p>تحديد مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية "صيدال وبيوفارم" المدرجتين في بورصة الجزائر خلال الفترة 2012-2018</p>	<p>مفروم بارودي، 2020، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر -دراسة تحليلية للتقارير السنوية لشركات الصيدلانية-</p>

المجموعة الثالثة: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات وأثر هذه العلاقة على قيمة المؤسسة

المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث	الهدف الأساسي من البحث	المجتمع، العينة والأدوات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	أبرز التوصيات
Martinez, C., & Rodriguez, D, 2019, The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Information Asymmetry and Firm Value: Evidence from European Firms	-استكشاف العلاقة بين الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات داخل الشركات الأوروبية. -تقييم مدى تأثير ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على قيمة الشركة في الأسواق الأوروبية. -التحقيق في دور عدم تماثل المعلومات في سياق تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على تصورات المستثمرين. -دراسة الفوائد المحتملة للإفصاح الشفاف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بالنسبة للشركات الأوروبية من حيث القدرة التنافسية في السوق والاستدامة.	المجتمع محل الاهتمام هو جميع الشركات الأوروبية التي تشارك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتكشف عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. تتكون العينة في هذه الدراسة من مجموعة مختارة من الشركات الأوروبية من مختلف الصناعات والقطاعات بناء على معايير محددة مثل الحجم والتواجد في السوق ومبادرات المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي. أدوات/منهجية الدراسة: تم استخدام استبيان لجمع البيانات، وإجراء التحليلات الإحصائية مثل التحليل الانحداري وتحليل الارتباط، وتم أيضا الاعتماد على البيانات المالية والمحاسبية المتاحة لتقييم تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الشفافية وقيمة الشركة.	-وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وانخفاض عدم تناسق المعلومات في الشركات الأوروبية. -تحسين تقييم السوق وثقة المستثمرين للشركات من خلال تقديم تقارير شاملة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. -تعزيز ثقة أصحاب المصلحة وسمعتهم مما يؤدي إلى خلق قيمة طويلة المدى. -الاختلافات المحتملة في تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على أساس قطاعات الصناعة أو حجم الشركة.	-تشجيع الشركات الأوروبية على تبني ممارسات أكثر شفافية وشمولية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. -تسليط الضوء على أهمية الحد من عدم تماثل المعلومات في عملية اتخاذ القرار لدى المستثمرين وكفاءة السوق. -الدعوة والترويج للمعايير أو المبادئ التوجيهية على مستوى الصناعة لتعزيز التقارير المتسقة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر الأسواق الأوروبية. -التأكيد على القيمة الاستراتيجية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز قيمة الشركة ونتائج الاستدامة.

المجموعة الثالثة: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات وأثر هذه العلاقة على قيمة المؤسسة

أبرز التوصيات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	المجتمع، العينة والأدوات	الهدف الأساسي من البحث	المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث
<ul style="list-style-type: none"> - يجب أن تهتم أقسام المحاسبة بكلليات التجارة بالجامعات المصرية بتعليم المحاسبة الاجتماعية أو المحاسبة عن استدامة الشركات. - يجب على مدراء الشركات السعي لتحسين مستويات الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، لما تحققه من منافع عديدة للشركة ولجميع أطراف أصحاب المصلحة كإضفاء الشرعية على أنشطة الشركة في المجتمع وتحسين صورتها وسمعتها فيه وبالتالي زيادة قيمة المؤسسة وخفض تكلفة حقوق الملكية، والتأثير الإيجابي على أسعار الأسهم وتعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. - ضرورة قيام الهيئات التنظيمية بتوحيد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات على المستوى الدولي والمحلي، حيث أن توحيد معايير، أبعاد ومؤشرات المسؤولية الاجتماعية سوف يعمل على تقليل الوقت اللازم لإعداد التقرير مع تحسين الشفافية وبيئة المعلومات في الأسواق المالية. - يجب على صانعي السياسات الاهتمام بنتائج هذا البحث من أجل تحسين مستويات الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات. - يجب على وسائل الإعلام استحداث بعض البرامج لتثقيف المجتمع بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. 	<ul style="list-style-type: none"> -وجود علاقة سلبية معنوية بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات. -وجود علاقة إيجابية معنوية بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة. -عدم تماثل المعلومات ليس له تأثير معنوي على العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة. 	<ul style="list-style-type: none"> تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية مع استبعاد شركات القطاع المالي، واقتصرت على دراسة 50 شركة خلال 2013-2018، معتمدة على: -أسلوب تحليل محتوى التقارير السنوية للشركات من خلال استخراجها من المواقع الإلكترونية الخاصة بالشركات، وافصاحتها عن مسؤولياتها الاجتماعية عبر موقع البورصة المصرية. -مؤشرات النسب المالية. -مقياس tobin's Q كمؤشر على قيمة المنشأة. -الأساليب الاحصائية: المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد. 	<ul style="list-style-type: none"> التعرف على العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، وأثرها على قيمة المنشأة. 	<ul style="list-style-type: none"> منير عبد السلام هنداوي، 2020، العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات وأثرها على قيمة المنشأة (دراسة نظرية وتطبيقية)

المجموعة الثالثة: دراسات تطرقت إلى العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات وأثر هذه العلاقة على قيمة المؤسسة

أبرز التوصيات	النتيجة الرئيسية والنتائج الفرعية	المجتمع، العينة والأدوات	الهدف الأساسي من البحث	المؤلف، سنة النشر وعنوان البحث
<p>-تشجيع الشركات على تبني ممارسات أكثر شمولاً وشفافية لإعداد التقارير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.</p> <p>-تسليط الضوء على أهمية الحد من عدم تماثل المعلومات من أجل كفاءة السوق واتخاذ القرارات لدى المستثمرين.</p> <p>-اقتراح تغييرات في السياسة أو إرشادات الصناعة لتوحيد ممارسات الإبلاغ والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.</p> <p>- التأكيد على الفوائد طويلة المدى لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات على أداء الشركة واستدامتها.</p>	<p>-وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وانخفاض عدم تماثل المعلومات.</p> <p>-تحسين تصورات السوق وتقييم الشركات التي تتمتع بممارسات شفافة للمسؤولية الاجتماعية للشركات.</p> <p>-تعزيز ثقة المستثمرين مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الشركة.</p> <p>- الاختلافات في تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على مختلف الصناعات أو أحجام الشركات.</p>	<p>استهدفت الدراسة جميع الشركات من مختلف الصناعات والقطاعات المتداولة علناً في الولايات المتحدة والتي تشارك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وتكشف عن المعلومات المتعلقة بممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. أما عينة هذه الدراسة فتمثلت في مجموعة فرعية من المجتمع، تم اختيارها بناء على معايير محددة مثل الحجم والصناعة وممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي حيث يعد حجم العينة وتكوينها ضروريين لتعميم الدراسة وتمثيلها. تشمل طرق جمع البيانات:</p> <p>-الوصول إلى التقارير السنوية وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات والبيانات المالية والوثائق الأخرى ذات الصلة، وتم استخدام الدراسات الاستقصائية أو الاستبيانات لجمع تصورات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على قيمة الشركة.</p> <p>-استخدام مجموعة من الأساليب الكمية لتحليل البيانات، مثل تحليل الانحدار، نموذج المعادلة الهيكلية لتقييم جودة وطبيعة إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات.</p>	<p>-التحقق من العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات.</p> <p>-دراسة كيفية تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على قيمة الشركات في الولايات المتحدة.</p> <p>-تحليل دور عدم تماثل المعلومات في تشكيل تصورات المستثمرين ونتائج السوق.</p> <p>- تقييم تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على تقليل عدم تماثل المعلومات وتعزيز قيمة الشركة.</p>	<p>Jones, A., & Smith, B,2020, Corporate Social Responsibility Disclosure, Information Asymmetry, and Firm Value: Evidence from the United States</p>



2. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

لقد اتفقت الدراسات السابقة في كثير من النقاط، أولها من حيث الهدف فالتجتهت دراسات المجموعة الأولى إلى اختبار تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على عدم تماثل المعلومات في الشركة، أما الأثر العكسي فقد تطرقت إليه دراسة (J-Ferrero, R-Ariza, I-Maria, G-Beatriz, C-Ballesteros, 2017)، أما دراسة كل من (إبراهيم مُجَّد الطحان، 2018) و (Nguyen N Nguyen H, 2017) فقد هدفنا إلى إبراز تأثير أنواع الإفصاح ومستوياته على عدم تماثل المعلومات، أما دراسات المجموعة الثانية، فقد هدفت إلى دراسة تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على كل من قيمة الشركة أو أدائها المالي، في حين هدفت دراسات المجموعة الثالثة إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، وأثرها على قيمة الشركة بالإضافة إلى أثرها على متغيرات رقابية أخرى. وكان التشابه أيضا من حيث المنهج، فكل الدراسات اتبعت المنهج الوصفي كونه هو المرشح وبامتياز لعملية التفسير والتحليل، كما تشابهت في الجانب التطبيقي، من خلال الاعتماد على عينة من الشركات المدرجة في البورصة خلال فترة زمنية محددة، إلا دراسة (سلمان حكمت ياسمين ووهيب حمزة فائق، 2019) والتي اتبعت في تحليلها أسلوب دراسة حالة للمصرف العراقي الأهلي، وأيضا دراسة (أنس ابراهيم سالم العودات، 2015) والتي اعتمدت على عينة من البنوك التجارية الأردنية، وتوصلت إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لا يؤثر على الأداء المالي للبنوك، عكس ما توصلت إليه كل الدراسات التي اختصت بدراسة أثر الإفصاح على الأداء المالي، وربما يعود سبب الاختلاف إلى تباين مجال الصناعة، والملاحظ أن كل الدراسات التي اختصت بدراسة ذلك الأثر استنتجت المؤسسات المالية، بالإضافة إلى أن جل الدراسات اعتمدت على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية للشركات حتى تتمكن من قياس نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باتباع مؤشر مقتبس من مؤشر "KLD"، كما استخدمت نسبة فرق سعر السهم النسبي لقياس عدم تماثل المعلومات بالنسبة للدراسات التي اهتمت باختبار العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، وأما فيما يخص قيمة المؤسسة فقد استخدمت معظم الدراسات نسبة "tobin's Q" لقياس قيمتها، أو حساب مختلف النسب المالية إذا تعلق الأمر بأدائها المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات استخدمت الأساليب الإحصائية البسيطة، كالتوسط الحسابي، التباين وتحليل الانحدار بنوعيه البسيط والمتعدد إلا دراسة (الطويل ليلي و أبو دست شذى، 2017) والتي اعتمدت في طريقة تحديد نوعية العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على نموذج



"Panel Data"، في حين توصلت جل الدراسات إلى نفس النتائج النهائية، أي أن هناك علاقة عكسية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، وأن أثر الإفصاح على قيمة المؤسسة أو أدائها المالي هو أثر إيجابي، غير أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات والذي أظهرته دراسات أخرى، فقد توصلت دراسة (Martinez, C., & Rodriguez, D, 2019) إلى أن الاختلاف في نسب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يكون باختلاف الصناعة وحجم الشركة، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (أنس ابراهيم سالم العودات، 2015) حيث توصلت إلى عدم وجود تأثير بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك والتي جاء الحديث عنها سابقا، في حين توصلت دراسة (مفروم بارودي، 2020) إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسة وفي نفس السياق فقد توصلت كل من دراستي (علي مجاهد أحمد السيد وأحمد الطحان وأحمد منير، 2020) و(الطويل ليلي وأبو دست شذى، 2017) إلى أنّ بعض المجالات مثل: المجتمع والموظفين في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هي التي تؤثر دون المجالات الأخرى على قيمة المؤسسة، وهذا ما يؤكد أن نسبة الإفصاح يختلف أثرها على عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة على حسب اختلاف حجم الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه.

3. الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

إنّ من أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ما يلي :

- كانت دراستنا الأولى من نوعها في الجزائر وفي المغرب العربي التي استهدفت دراسة المتغيرات الثلاثة: الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية، عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة بشكل مباشر، والسابقة من نوعها وطنيا، مغاربيا وعربيا لاختبار أثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة باستخدام نموذج "Panel ARDL"، فقد حاولت بعض الدراسات اختبار العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار والأداء المالي للشركة، أو بين الإفصاح وقيمة المؤسسة أو بين عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة، ولكن باستخدام أساليب إحصائية بسيطة، لذا فإن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو السعي لاختبار المتغيرات الثلاثة للدراسة والمتمثلة في: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة بشكل مباشر في البيئة الجزائرية أولا وباستخدام نموذج بانل



الديناميكي ثانيا.

- كانت دراستنا السابقة في الجزائر من ناحية محاكاة المؤشرات العالمية والتي أثبتت فعاليتها في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وخاصة معيار الإيزو 26000 ومبادئ الأمم المتحدة العشرة، وذلك لمعرفة مدى التزام الجزائر بتطبيق المسؤولية الاجتماعية ومدى الانفتاح عليها، فقد كانت دراستنا الأولى التي جمعت بينهما، مستعينة بمختلف المؤشرات للتعبير عنهما كمؤشر شفافية الميزانية ومؤشر إبراهيم للحوكمة في إفريقيا وغيرها من المؤشرات فعلى سبيل المثال فقد أعطت كل بند من البنود العشرة لمبادئ الأمم المتحدة نسبة مئوية تمثل مدى تطبيق ذلك البند، هذا من جهة ومن جهة أخرى ترتيب الجزائر إفريقيا وعالميا فيما يخص معيار الإيزو وأيضا مبادئ الأمم المتحدة والذي قدم فكرة عن تقدم أو تخلف الجزائر مقارنة بدول إفريقية، عربية وعالمية في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باعتبار مصطلح المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم غير معتمد في الجزائر.

- تعتبر دراستنا الوحيدة التي عُتبت بتلك الفترة، فعلى غرار دراسات عديدة تم التطرق فيها إلى جزء أو كل المتغيرات إلا أنها اختلفت فترة دراستها عن المأخوذة في دراستنا، سواء فيما يخص الدراسات العالمية، العربية أو الوطنية.

- جل الدراسات السابقة اكتفت بدراسة أثر العلاقة أحادية الاتجاه للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة، في حين كان تميز دراستنا فتحها المجال لمعرفة الأثر العكسي لتلك العلاقة عن طريق دمج أثر عدم تماثل المعلومات على جودة الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية ومراقبة تداعياته على أداء وقيمة المؤسسة، فبوجود العديد من الدراسات التي تركز على جوانب محددة من هذه العلاقة، فإن دراستنا تُعنى بالتحليل الشامل لتأثيراتها على المستوى الوطني والإقليمي، مما يساهم في إثراء المعرفة العلمية والتفاهم الشامل لهذه الديناميكيات في سياق الاقتصاد الجزائري والمغاربي والعربي على حد سواء.

4. جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

لقد أزلت الدراسات السابقة الغموض الذي كان يكتنف دراستنا قبل البدء في عملية جمع المعلومات، فالنتائج التي توصلت إليها حددت مسارنا، وأعطتنا فكرة مسبقة عن النتائج التي سوف نتوصل إليها في نهاية دراستنا، ضف إلى ذلك افادتنا في الجانب النظري، فهي تعتبر بمثابة المراجع التي استعنا بها في فصولنا النظرية لفهم متغيرات الدراسة وكل ما يرتبط بها من تفسيرات وتحليلات للعلاقات والتأثيرات التي تربطها فيما بينها، ولهذا فقد استقت دراستنا من نبع كل تلك الدراسات، وحذت حذوها في كثير من النقاط وخاصة كيفية حساب نسبة



الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتي كانت مستحيلة، نظرا لعدم إمكانية تطبيق مؤشر "KLD" في البيئة الجزائرية، بسبب تعارض بنود المؤشر مع الطبيعة الجزائرية، وهنا كان الفضل لمختلف النماذج والمؤشرات التي تضمنتها الدراسات السابقة، حيث استطعنا المفاضلة بينها، واختيار النموذج الأقرب لبيئتنا والذي تمثل في النموذج الفرنسي لحساب نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى هذا فقد استمدت دراستنا من الدراسات السابقة كيفية التعامل مع المعطيات والتي استطعنا من خلالها تطوير عملية التحليل والوصول إلى نموذج يحاكي الواقع، بالإضافة إلى مقارنة نتائج مختلف الدراسات بنتائج دراستنا والتي أسفرت عن وجود فروقات وتشابهات تم تفسيرها في آخر الدراسة.

تاسعا: صعوبات الدراسة

تتسبب صعوبات دراسة تأثير العلاقة بين إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة في تحديات فهم متعددة وعراقيل في التجسيد، فعدم تماثل المعلومات يعد فجوة في المعرفة بين المساهمين والإدارة، مما يؤثر على تقييم الشركة وقيمتها، وحاولنا من خلال هذا العمل استكشاف هذه العلاقة وأثرها، مما يساهم في فهم أعمق لدور المسؤولية الاجتماعية للشركات في السوق المالية وهذا ما جعلنا في مواجهة مع الصعوبات التالية:

- نقص الدراسات العربية التي عالجت الموضوع، ويعزى هذا النقص إلى عدة عوامل، منها قلة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم وعي الجهات المعنية بأهميتها، كما أن نقص التمويل والدعم البحثي يقلل من إمكانية إجراء دراسات شاملة في هذا المجال، وعليه يمكن أن تساهم هذه الدراسة في توجيه السياسات الحكومية وتحفيز المزيد من الشفافية والمساءلة في بيئة الأعمال الجزائرية.
- قلة المعلومات المتاحة في المواقع الرسمية للشركات محل الدراسة وهو ما شكل تحديا مهما في دراسة أثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة.
- صعوبة تجميع البيانات المطلوبة من المواقع الرسمية للشركات، حيث كانت معظم الشركات تقدم معلومات محدودة حول ممارساتها في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهذا يعكس عدم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، مما عقد من عملية جمع البيانات وتحليلها.
- صعوبة تطبيق نموذج الدراسة والتي تعود إلى تعقيد العلاقات بين المتغيرات المختلفة، والصعوبة في الحصول على البيانات الملائمة التي تتناسب مع النموذج المعتمد، بالإضافة إلى الحاجة إلى مهارات متقدمة في

التحليل الإحصائي، كما تزايدت التحديات مع القيود الزمنية، وصعوبة التفاعل مع المشاركين وتطبيق النموذج بشكل فعال في الإطار الميداني.

عاشرا: هيكل الدراسة

إن دراسة أثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة تقتضي منهجية بحث متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المتغيرة في سوق الأعمال والبيئة الاقتصادية المعاصرة، وشكل هيكل الدراسة أحد الجوانب الحيوية في تخطيط وتنفيذ بحثنا حيث لعب دورا رئيسيا في تنظيم وتقديم النتائج والتوصيات بشكل فعال، واعتمدنا في تكوينه بشكل كبير على طبيعة البحث ومنهجيته، وراعينا في تحديد الأقسام والفصول وترتيبها الدقة والاهتمام، وعليه تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول: تضمن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية و الإفصاح عنها
- الفصل الثاني: عالج موضوع عدم تماثل المعلومات وعلاقته بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- الفصل الثالث: تطرق إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وعدم تماثل المعلومات وأثرها على قيمة المؤسسة.
- الفصل الرابع: تضمن الدراسة التطبيقية لعدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تلك المدرجة في البورصة، خلال 2012-2023، لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعدم تماثل المعلومات وأثرها على قيمة المؤسسة.

سبقت الفصول الأربعة سالفه الذكر مقدمة تعرّضت إلى البنود العريضة وانتهت الدراسة بخاتمة فيها نتائج

العمل.

الفصل الأول:

الاطار النظري للمسؤولية

الاجتماعية للشركات والافصاح عنهما



تمهيد

لقد كثر الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين، فبعد التفتح العالمي وانتشار الوعي، زادت الضغوط على الشركات، فمن أجل تحسين النتائج النهائية لها ورفع عوائدها المالية، أصبح لزاما عليها المشاركة الاجتماعية، وتحويل موظفيها إلى مواطنين مؤسسين صالحين يساهمون في انماء الجانب الاجتماعي في المجتمع جنبا إلى جنب مع منظمات المجتمع وأفراده، وهذا ما زاد من انتماء العاملين والمستفيدين إليها وخصوصا بعد المشاكل الدولية والأزمات العالمية والتي ضيّقت فجوة الخلافات والصراعات التي كانت قبلا وزادت من تلاحم مختلف الأطراف رغم اختلاف وجهات الرؤى.

هذه النظرة الهادفة والتي كانت من قبل على عاتق الدولة فقط، قلّصت دور الدولة وغيّرت هدف الشركة، فبعد أن كانت نظرة تلك الشركات نظرة ربحية بحتة، صارت نظرة إنمائية، خصوصا بعد أن تضاعفت نتيجة الشركات والتي أضحت تفصح عن أنشطتها الاجتماعية في تقاريرها السنوية، ما زاد في دعم المجتمع المدني لها.

سنحاول من خلال هذا الفصل، التطرق إلى العناصر التالية:

- إعطاء تعريف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، نشأتها، مكوناتها، أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية.
- ذكر أهمية، أهداف المسؤولية الاجتماعية وفوائد تطبيقها، أبعادها ومجالاتها.
- التطرق إلى طرق ونماذج قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- إعطاء تجارب دولية في مجال الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية.
- ذكر محددات وعوائق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.



المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للشركات

يتجلى المفهوم الحديث للشركات في مدى دعمها للجانب الاجتماعي في المجتمع، فقد أضحت مساهمتها في الأنشطة الاجتماعية مؤشرا لتحقيق نتائج مالية هامة وضرورة حتمية لها، نتيجة دعم المجتمع المدني ككل للشركات التي تقوم بمسؤولياتها الاجتماعية على الوجه الكامل، وبالتالي تقلص الدور الحكومي، فبعد أن كانت حكرا على الدولة، أصبحت كبرى الشركات في العالم تتنافس للقيام أكثر بدورها الاجتماعي وباستدامة أكثر.

المطلب الأول: نشأة المسؤولية الاجتماعية للشركات ومراحل تطور الاهتمام بها

صحيح أنّ المسؤولية الاجتماعية بمنظورها الحالي هي مفهوم حديث، غير أنّ فكرته تعود لعقد قد مضى، حيث انتقل من مجرد مبادرات خيرية إلى إطار متكامل يتداخل مع الاستراتيجيات الحديثة للشركة. في هذا المطلب، سيتم التطرق إلى نشأة هذا المفهوم، وأبرز المحطات التي ساهمت في تشكيل معالمه الحالية.

أولا: نشأة المسؤولية الاجتماعية للشركات

لقد أدت قلة الاهتمام بالجانب الأخلاقي في نشاط الشركات قديما، إلى ظهور فجوة بين أرباب العمل والعمّال، حيث انتقد الفيلسوف اليوناني "أرسطو" في أواسط القرن الرابع قبل الميلاد تنظيم السوق في كتابه "السياسة"، والذي دعا من خلاله إلى التحلي بالأخلاق النبيلة للتمكن من إعالة الأسرة والابتعاد عن المهن الحقيرة، والتي سادت وبكثرة آنذاك: كالمكر، الخداع والأنانية، وكل ذلك كان يصوّغها السوق من خلال ما سماه الفيلسوف بأعمال "التجارة الحقيرة"، حيث أنّ الفكر الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة رسم الطبقيّة في المجتمع، وهذا ما رفضه "أرسطو" داعيا إلى ضرورة التكافل المجتمعي، وأن الصراعات الاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك ليس سببها طبيعة الفكر الاقتصادي، بقدر ما تسببه الشرور المتأنية عن الطبيعة البشرية المحرّضة عليه.¹

غير أنّ هذه النظرة ما فتئت واندحضت نتيجة لظهور التيار الكلاسيكي المدعم للفكر الاقتصادي التقليدي، والذي يرى أنّ هدف الشركة الوحيد هو تعظيم الربح، ويمثل العالم الاقتصادي "Milton Friedman" سنة 1962، تلك النظرة؛ إذ يرى أنّ الأنشطة الاجتماعية هي بمثابة عبء إضافي على الشركة،

¹ مقدم وهيبية، تقييم استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية -دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 02 مجّد بن أحمد، وهران-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، منشورة، 2013-2014، ص63.

حيث أنّها تساهم في التخفيض من أرباح الشركة وتزيد من تكاليف العمل، وأنّ الالتفات نحو المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يعطي قوة أكبر للأعمال الاجتماعية، تحيد بها عن هدف الشركة الأساس، ألا وهو تعظيم الربح¹، حيث يرى أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركات هي خلق قيمة للمساهمين².

ونتيجة الثورة الصناعية وتواعد الاحتجاجات العمالية والنقابية ضد عمالة الأطفال وظروف العمل المرهقة، أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية يأخذ منحى مؤسساتيا أكثر، خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر، ما دفع بالكثير من الشركات إلى تليين سياستها والرضوخ للضغوط، وفي أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، بدأت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تشهد بروزا لافتا لجمعيات حماية المستهلك، حماية البيئة، جمعيات حقوق المرأة... والتي بدأت بالتأثير على سلوكيات الشركات من خلال مراقبة جودة منتجاتها ومدى مطابقتها للمعايير البيئية والصناعية، وهذا ما فرض على الشركات إعادة النظر في سياستها التوظيفية والتراجع عن بعض القرارات التمييزية³، ولعل ما يميّز هذه الفترة هو بداية التخلي عن المفهوم التطوعي والخيري الذي كان سائدا من قبل، مقابل التوجه نحو اعتبار المسؤولية الاجتماعية نشاط تقوم به الشركة مثله مثل أي نشاط اقتصادي آخر، وهو ما عبّر عنه رجل الاقتصاد "Paul Samuelson" بقوله أنّ: "للمسؤولية الاجتماعية بعدان يتماشيان معا وهما: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي"، كما دعا الشركة إلى الابداع في تبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية باستدامة أكثر، كونها تحقق أرباحا هائلة على المدى الطويل وتعزز مركزها وسمعتها لدى المحيطين بها والمتعاملين معها؛ إذ أنّ تبني استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ستساعد في تكوين صورة ذهنية جيدة لدى أصحاب المصالح، وتجنب الضغوط الحكومية عليها كونها تسعى للالتزام بالأهداف الاجتماعية التي تحث عليها الدولة كالمحافظة على البيئة، الترشيح في استخدام الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، توفير فرص عمل متساوية لأفراد المجتمع وتلبية حاجيات المتعاملين⁴.

¹ Simon Knox and Stan Maklan, corporate social responsibility: Moving beyond investment towards measuring outcomes, **European management journal**, Paris, volume 22, issue 5, 10 October 2004, p23.

² محمد إسماعيل يوسف حنان، العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات، دار المنظومة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، المجلد 20، العدد 01، 2016، ص364.

³ الأخبار، المسؤولية الاجتماعية كيف بدأت وتطورت، أطلع عليه يوم 2022/07/26، https://www.alakhbar.com/Finance_Markets

⁴ الحمدي فؤاد محمد حسين، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه في إدارة أعمال، جامعة بغداد، العراق، كلية الاقتصاد، منشورة، 2003، ص63.

ومع حلول عام 1947، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تطورت نظرية المسؤولية الاجتماعية بشكل لافت، ثم أخذت هذه النظرية في التطور بشكل مضطرد إلى أن جاء العالم والباحث الأمريكي "Carroll"؛ ووضع تصنيفه الخاص والذي عُرف فيما بعد في الأدبيات النظرية بـ"هرم Carroll" للمسؤولية الاجتماعية¹، والذي وضع أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية للشركات وهي: المسؤولية الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية والاختيارية، لتصبح الشركة مسؤولة اتجاه المجتمع بالقيام بأنشطة تدرج ضمن تلك الأبعاد، حتى ترقى بالمحيط الذي تتواجد فيه.

وتوالى الدعم العالمي للمسؤولية الاجتماعية، ففي أوروبا أصدر اللجنة الأوروبية لمنظمات الأعمال الكتاب الأخضر أو ما يسمى بالورقة الخضراء للمسؤولية الاجتماعية سنة 2001، حيث تغطي هذه الورقة مجموعة من المواضيع تتمثل في: المجتمع المحلي، الشركاء التجاريين (الموردون والمستهلكون)، حقوق الإنسان والانشغالات البيئية والاهتمام برأس المال البشري، وفي سنة 2006، قامت بنشر بحث بعنوان "إقامة شراكة من أجل النمو والتوظيف" لجعل أوروبا قطبا للتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية قصد ترفيتها²، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم توجيه المشاريع نحو أخذ التكاليف الاجتماعية بالحسبان عند تحديد التكلفة الفعلية لأنشطتها.

ويتفاوت تطبيق المسؤولية الاجتماعية لرأس المال بين المنظمات في الو.م.أ بدرجة كبيرة، حيث تطبق بعض المنظمات المسؤولية الاجتماعية لسنوات طويلة جدا وصلت بها لدرجة الاحترافية والخبرة، بينما لا تزال بعض المنظمات في المراحل الأولى من تبني هذا المفهوم.

ودعما منها لنشر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات، فقد قامت مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات بإطلاق ترتيب أفضل 100 شركة لعام 2011 تقوم بمسؤوليتها اتجاه المجتمع من خلال الأنشطة المختلفة، وقد اعتمد الترتيب على تقييم ممارسات الشركات من حيث: التأثير على البيئة، المتغيرات المناخية، حقوق الإنسان،

¹ علواني مُجد، هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية.. المبادئ والأبعاد، أطلع عليه يوم 2022/07/26، <https://www.rowadalaamal.com>

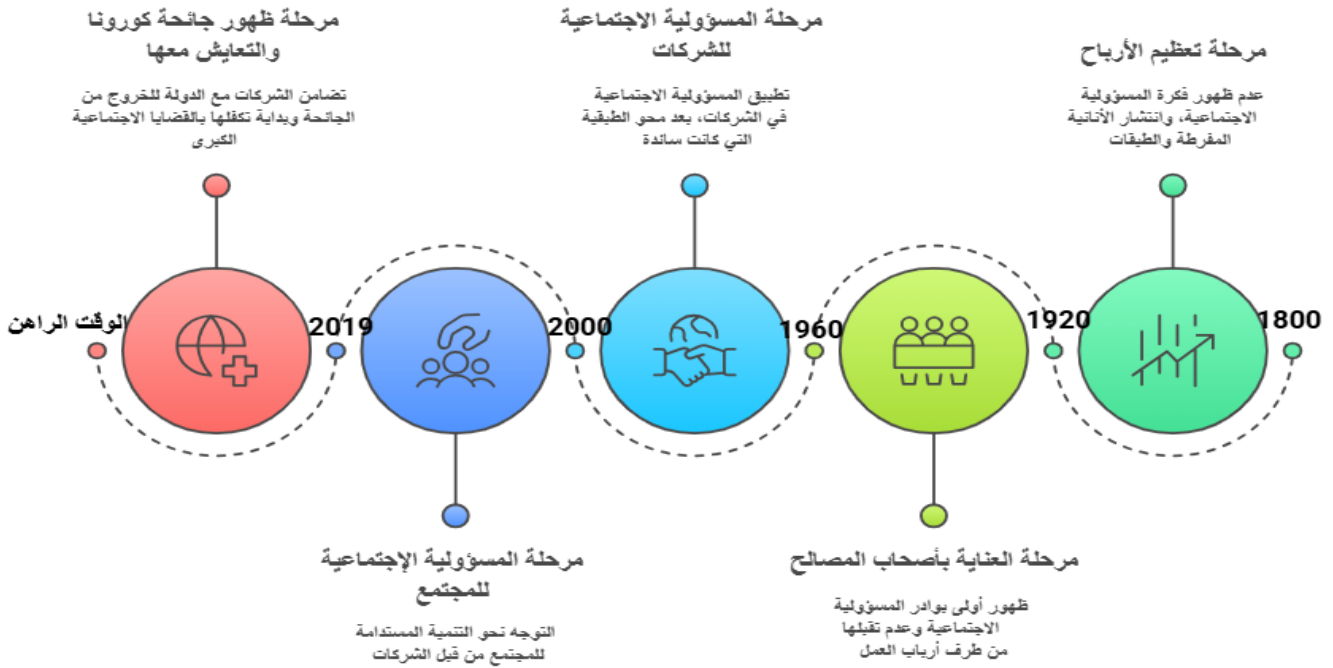
² عزوز عائشة وتوأم زاهية، دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة، تجارب رائدة لبعض البلدان المتقدمة والعربية، مجلة العلوم التجارية، الجزائر، المجلد 19، العدد 02، 2020/12/31، ص 220.

الأعمال الخيرية، علاقات العاملين، الأداء المالي للشركة والحكومة، تحفيزا للمنظمات الأخرى حتى تتبنى المسؤولية الاجتماعية وتفصح عنها في تقاريرها السنوية¹.

ثانيا: مراحل تطور الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

نشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية وتداولها بين الشركات مرّت بعدة مراحل، والتي أدت إلى تشكل إطار لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتداعيات العالم المعاصر هي التي ألقى الضوء من جديد على مصطلح كانت الشركات ورجال الفكر يجاربونه لسنوات طويلة، فضرورة اتباع استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية الآن أصبح بديهيا، ولكن لسنوات مضت كان مستحيلا. والمتتبع لتطور فكرة المسؤولية الاجتماعية، يلخصها المخطط التالي:

شكل رقم (01-01): مراحل تجسيد المسؤولية الاجتماعية



المصدر: من اعداد الطالبة.

وفيما يلي، نتطرق إلى تفصيل ما جاء في المخطط:

¹ محسن زوييدة ومحدادي لبنى، واقع المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2017/12/30، ص 171.

1. مرحلة تعظيم الأرباح (1800-1920): كان هدف الشركات الوحيد هو تعظيم الأرباح، والتركيز على الجانب المادي، وتوجيه الموارد المتاحة إلى ما يزيد في ثروة الملاك، بعيدا عن متطلبات العمال وأسرههم، وبعيدا عن المجتمع¹. في هذه المرحلة تم التوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة، ورفع شعار "ما هو جيد لي جيد للبلد"².

2. مرحلة العناية بأصحاب المصالح (1920-1960): في هذه المرحلة نشأت ضغوط داخل الشركة وخارجها للاهتمام بالجانب الاجتماعي، وخاصة بعد ظهور مصطلحات حديثة أضعفت كفة الشركة كنظرية الوكالة وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى ظهور نقابات عمالية وجمعيات مختلفة للدفاع عن مختلف القضايا الاجتماعية، وبالتالي استجابة الشركات لتلك الضغوط، مع الاحتفاظ بهدف الشركة الأساسي وهو تعظيم الربح ولكن السعي أيضا إلى دعم المجتمع والحد من الآثار السلبية لأنشطة الشركة وخاصة في المجال البيئي³. أما الشعار خلال هذه الفترة فهو "ما هو جيد للشركات جيد للبلد"⁴.

3. مرحلة المسؤولية الاجتماعية للشركات (1960-2000): عرفت هذه المرحلة بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي يقوم على أساس أن: "الشركة وحدة اقتصادية اجتماعية، وأنّ على إدارة الشركة إيجاد التوليفة المناسبة للمحافظة على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من أجل الاستمرارية والنمو"⁵.

4. مرحلة المسؤولية الاجتماعية للمجتمع (2000-2019): في هذه المرحلة تزايدت الضغوط على الشركات بقيامها بأنشطة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، فبعد أن كانت حكرا على الدولة فقط، أصبحت المنظمات الدولية تدعو الشركات إلى تبني استراتيجيات تدعم التنمية المستدامة، وشهدت هذه الفترة ظهور جهات رسمية ودولية بلورت مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأبعادها وأدرجتها ضمن أبعاد التنمية المستدامة⁶.

¹ القرني أحمد بن عبد القادر، مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، دولة الكويت، المجلد 40، العدد 154، 2014، ص163.

² فلاق مجّد، المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية "جيزي، موبيليس، نجمة"-التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي-، أطلع عليه يوم 2022/07/26، <https://www.academia.edu/14582313>

³ القرني أحمد بن عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص164.

⁴ فلاق مجّد، مرجع سبق ذكره.

⁵ القرني أحمد بن عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص164.

⁶ مقدم وهيبه، مرجع سبق ذكره، ص69.

وشعار هذه المرحلة "ما هو جيد للمجتمع هو جيد للبلد"¹.

5. مرحلة ظهور جائحة كورونا والتعايش معها (2019-وقتنا الراهن): على إثر الواقعة الأليمة التي عصفت بالعالم في ديسمبر 2019، نتيجة اجتياح جائحة كورونا، والتي هدّدت الوضع الاقتصادي، كما هدّدت الوضع الصحي والاجتماعي، فبعد التوقعات بتحسّن الاقتصاد العالمي، أضحي العالم يتخبط في براثن الفقر المدقع، وتراجع معدلات النمو، وهذا ما دقّ ناقوس الخطر لدى الدول بكل أجهزتها العمومية والخاصة لمواجهة هذا التهديد، الذي ما فتئ أن فتك بكبرى المصانع والدول، لذا قامت العديد من الدول بصياغة قواعد احترازية، جسّدتّها معظم الشركات العالمية لحماية المجتمع من هذه الجائحة، عن طريق مساهمتها بتوفير اللقاحات لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى عدم تسريح العمّال وتغطية كل مستلزماتهم المادية طوال فترة تجسيد الاحتياطات الاحترازية، هذا النوع من التكافل بين الشركات والدول للخروج من الجائحة بسرعة وسلام، هو ذروة المسؤولية الاجتماعية، التي أدخلت الشركات في منحى الاهتمام والتدخل بالقضايا الاجتماعية الكبرى.

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومكوناتها

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات محور اهتمام واسع في الأوساط العالمية، نظرا لنجاحها الباهر في تعزيز صورة الشركة في الأسواق التنافسية، فمع تزايد التحديات البيئية والاجتماعية، لم تعد المؤسسات الاقتصادية تركز فقط على تعظيم الأرباح، بل أصبحت مطالبة بتحمل مسؤولياتها اتجاه المجتمع والبيئة. يهدف هذا المطلب إلى توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية، مع تسليط الضوء على أبرز مكوناتها.

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

لم تحظ المسؤولية الاجتماعية بقبول الشركات لسنوات عديدة، فالجدل القائم بين القبول والرفض لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في أوساط المدارس الاقتصادية، جعل معالمها لا تظهر، نظرا لعدم وجود اتفاق في الأفكار الاقتصادية، ولكن هذا لا يمنع وجود العديد من المحاولات لإعطاء تعاريف لها، اختلفت من الجانب الأكاديمي عنها من جانب منظمات الأعمال، وفيما يلي سنحاول إعطاء بعض التعاريف الأكثر تداولاً:

¹ فلاق مُجّد، مرجع سبق ذكره.

1. التعاريف الأكاديمية للمسؤولية الاجتماعية:

تعددت تعاريف المسؤولية الاجتماعية لدى المفكرين والكتّاب، نظرا لانتساب هذا الموضوع أهمية بالغة يوما بعد يوم، حيث لا يوجد اتفاق محدد في إعطاء صورة واحدة للمسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي نورد بعضا من هذه التعاريف:

تعريف (Sundra Holmes, 1985) هي: "التزام الشركات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة التجارية والاجتماعية كمحاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث، توفير مناصب الشغل، وتلبية حاجيات أفراد المجتمع".¹

ويوضح (Culttip وآخرون، 1985) أنّ مصطلح المسؤولية الاجتماعية ما هو إلا عبارة عن تجسيد لعلاقات الشركة بجيرانها داخل مجتمعها، قد تكون حرجة لأنّ هؤلاء الجيران هم الذين يمدون المنظمة بالقوى العاملة ويقرون البيئة التي تجذب أو تفشل في جذب الأفراد الموهوبين، كما يفرضون القيود على الشركة، فالمسؤولية الاجتماعية هي استمرار التزام الأعمال التجارية بالسلوك الأخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية²، حتى تضمن استجابة الطرف الثاني من العلاقة وهو المجتمع؛ إذن ما هي إلا علاقة تبادلية بين الشركة والمجتمع بالتزام كل طرف بمسؤولياته لضمان البقاء، الاستمرار والنمو.

أما (Carroll, 1991) فعرفها على أنّها: المسؤوليات والالتزامات التي يجب أن تقوم بها شركات الأعمال اتجاه المجتمع من أجل تعظيم الآثار الإيجابية للأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركات على المجتمع، وتخفيض الآثار السلبية للأنشطة الربحية إلى أقصى حد ممكن.³

في حين يرى (Ghosh, 2003) أنّ: المسؤولية الاجتماعية مجموعة من السياسات والممارسات والبرامج التي يتم دمجها في العمليات التجارية، سلاسل التوريد، والمساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة، وتشمل المسؤولية

¹ الغالي طاهر محسن والعمامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، ط03، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص49.

² قاعدة مذكرات التخرج والدراسات الأكاديمية، تعريف المسؤولية الاجتماعية، أطلع عليه يوم 2022/07/28، <https://mothakirat-takharoj.com>

³ Carroll Archie B, The pyramid of corporate social responsibility : toward the moral management of organizational stakeholders, Business Horizons, India, 1991, p42.

الاجتماعية تأثير الأنشطة الحالية، السابقة بالإضافة إلى المستقبلية، بهدف تحقيق النجاح التجاري وذلك باحترام القيم الأخلاقية، المجتمع والبيئة.¹

عرفتها دراسة (الشويمان، 2012) بأنها: "مسؤولية الشركة اتجاه الأثار والنتائج التي تحدث نتيجة مزاوله أنشطتها وقراراتها التي تؤثر على البيئة والمجتمع"²، وذلك من خلال ادارتها للأعمال بطريقة تستوفي أو تتجاوز توقعات المجتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية والعمومية، وتعتبر الشركات الرائدة أنّ المسؤولية الاجتماعية هي أكثر من مجموعة الممارسات المنفردة أو الأعمال العرضية أو العلاقات القائمة في السوق بينها وبين مختلف المتفاعلين، بل تعتبرها مجموعة من السياسات والممارسات والبرامج التي تدمج في جميع مراحل عملياتها ومراحل اتخاذ القرار.³

يشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية حسب (Moulette & Roques, 2014) إلى مقاربتين ؛ الأولى: مسؤولية اجتماعية تركز على الشركة وممارساتها الإدارية الداخلية، أما الثانية فمسؤولية مجتمعية، تهتم بتأثيرات الشركة على محيطها الخارجي، وهاتان المقاربتان تساهمان في تحقيق التنمية المستدامة⁴، وتركزان على تحديد ثلاثة (03) مفاهيم أساسية لمسؤوليات الشركة، تتمثل في:⁵

- المسؤولية اتجاه تحقيق الربح: حيث أنّ مسؤولية الشركة لا تزال تهتم بتحقيق الأرباح للمالكين وحملة الأسهم بالدرجة الأولى، فهي بذلك لم تحد عمّا جاء به "Friedman" لتعظيم الأرباح، وتعتبر مسؤولية قاصرة وجب اتحادها مع مسؤوليتين إضافيتين اتجاه أصحاب المصالح والمجتمع حتى تكتمل.
- مسؤولية اتجاه أصحاب المصالح: تركز على الاهتمام بتلبية أهداف أصحاب المصالح المتواجدين في محيط الشركة.

¹ Parul Khanna & Gitika Gupta, Status of corporate social responsibility in India context, *Asia pacific journal of research Business management*, India, volume 02, issue 01, January 2021, p179.

² الشويمان نزار صالح، تطوير النظام المحاسبي بما يعكس المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 34، العدد 02، 2012، ص242.

³ طالب حسينية وخنيس مجّد وبن عون طيب، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة إبان تفشي الأوبئة تحت شعار:

تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، العدد 16، المركز العربي الديمقراطي للإستراتيجية، الدراسات السياسية والإقتصادية، 2020، سبتمبر، ص115،

<https://democraticac.de/wp-content/uploads/2020/09>

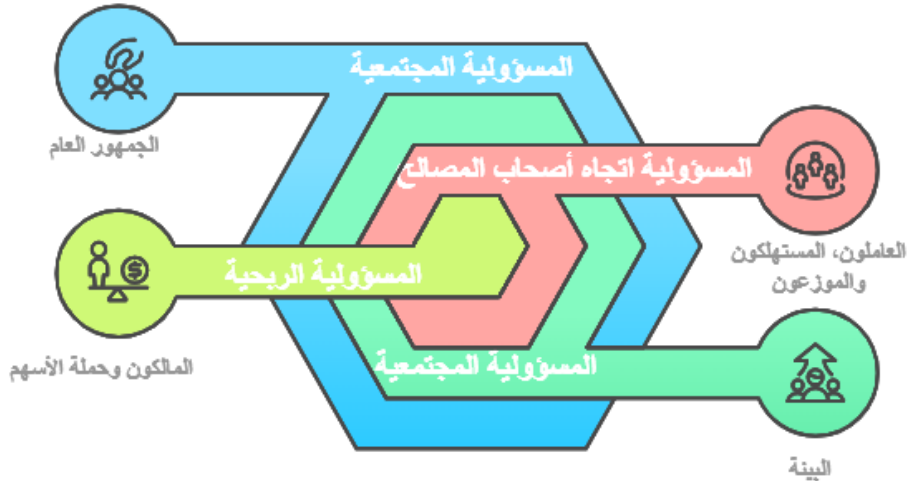
⁴ مشرور مجّد الأمين، تطور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في سياق تحولات وظيفة الموارد البشرية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة تلمسان، الجزائر، مجلد 19، العدد 02، ديسمبر 2020، ص82.

⁵ Eric V. Berkewitz, Roger A. Kerin, William Rudelius, Steven W. Hartley, Op.cit, pp110-120.

- مسؤولية اتجاه المجتمع: وتشير إلى ضرورة التزام الشركة بالمسؤولية اتجاه البيئة والمجتمع ككل، وذلك من خلال الاهتمام بالقضايا التي يعاني منها المجتمع، والالتزام بالقواعد السلوكية الإيجابية اتجاه البيئة كدعمها التسويق الأخضر،...

وقد حدّد "Berkewitz" وآخرون " تلك المفاهيم الأساسية لمسؤولية الشركة في الشكل التالي:

شكل رقم (01-02): المفاهيم الثلاثة الأساسية للمسؤولية الاجتماعية



Source : Prepared by the student based on: Eric V. Berkewitz, Roger A. Kerin, William Rudelius, Steven W. Hartley, Marketing, fifth edition, Mc Graw Hill, Irwin, 1997, p111.

من خلال الشكل رقم (01-02) نلاحظ وجود ثلاثة مفاهيم رئيسية والتي وجب على كل إدارة شركة حسن التعامل معها من أجل الاستمرار والنمو، وتتمثل في: المسؤولية اتجاه المالكين وحملة الأسهم، هذه المسؤولية قائمة على تحقيق الأرباح والامتيازات المادية والمعنوية لهم، مسؤولية اتجاه أصحاب المصالح، والتي تركز على ضرورة الاهتمام بتلبية أهداف الأطراف ذات المصلحة من مستهلكين، عمّال، موزعين، دولة،... ومسؤولية ذات مفهوم جديد ومعاصر تشير إلى ضرورة التزام الشركة بالمسؤولية اتجاه المجتمع والبيئة التي تنشط فيها الشركة، وذلك من خلال القضايا التي تطرحها الجماعات الضاغطة في مجال حماية البيئة مثلا والتي تنادي بتعزيز السلوكيات الإيجابية اتجاه البيئة والمجتمع، فالاستجابة المرنة للتغيرات المستمرة في قيم، اهتمامات الجماهير، احتياجات المجتمع، وتعدد

القضايا فيه ومساندتها، تجعل من الشركة محور اهتمام الدولة والمجتمع؛ ما يحقق الرضا بين مختلف الأطراف ويعزز مكانة الشركة.¹

وللإشارة توجد عدة مصطلحات لها نفس الدلالة مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، غير أنّها لا يمكنها تعويضها بشكل تام، وهذه المصطلحات هي: أخلاقيات العمل، مواطنة الشركات، مساءلة الشركات، الاستدامة ومسؤولية الشركات، وفيما يلي نعرض مفاهيم كل مصطلح على حدى:

- أ. أخلاقيات العمل: تمثل اتجاهات الإدارة وتصرفاتها اتجاه عمّالها، زبائنها ومساهميها والمجتمع ككل وقوانين الدولة ذات العلاقة بتنظيم عمل الشركة، وهي عبارة عن أخلاقيات تطبيقية، تظهر من خلال تعامل الإدارة مع عمّالها، وكذلك معاملة العمّال مع بعضهم البعض، وأيضا معاملة العمّال والإدارة مع الجمهور والتي يجب أن تكون بعيدة عن كل عمل غير أخلاقي: كالغش، التزوير،...²
- ب. مواطنة الشركات: هو استراتيجية شاملة تتبناها الشركة لإدارة المخاطر التي تواجه سمعتها والعناية بأخلاقيات العمل التجاري، فهذا المفهوم أصبح لا ينحصر فقط تطبيقه على صلاح إدارة الشركة، بل تعداه ليشمل تحقيق الرخاء والازدهار للشركة من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في خلق مجتمعات تتسم بحماية حقوق الإنسان وتيسير جهود التنمية في الدول.³
- ت. مساءلة الشركات: هي المسؤولية عن القرارات والأفعال التي تقوم بها الشركة والمطالبة بتفسيرها متى دعت الحاجة إلى ذلك، وتنطوي على مجموعة من العناصر المفسرة والداعية لها، كالصدق، الصراحة والشفافية، الإفصاح الكافي والحذر، التطبيق الفعال للموارد، العدالة.⁴
- ث. استدامة الشركات: عبارة عن دمج الأساليب المستدامة في خطة العمل، لتكوين ما يسمى بـ"الاستثمار المسؤول اجتماعيا، بهدف خلق القيمة على المدى الطويل، وتحقيق منافع للمجتمع والتقليل من الآثار السلبية على البيئة.⁵

¹ طهرات عمّار، مخفي أمين، المقاربات العلمية للمسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في التنمية المستدامة - تجارب دولية رائدة بين النموذجين الإسلامي والوطني -، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2018، ص 213.

² الجنيدي حنان، المحاضرة الأولى في مقرر أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية، محاضرات قسم إدارة الأعمال، جامعة عدن، أطلع عليه يوم 2023/05/20، <https://www.youtube.com/watch?v=sxfyULzepoc>

³ سوليفان جون د وآخرون، مواطنة الشركات مفهوم المواطنة وتطبيقاته في مجال الأعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2023، 20 ماي، ص 03، https://cipe-arabia.org/wp-content/uploads/2018/11/Business_Case_for_Corporate_Citizenship.pdf

⁴ الحسيني عامر بن نجاد، مفهوم المساءلة، أطلع عليه يوم 2023/05/20، https://www.aleqt.com/2020/09/30/article_1933261.html

⁵ هارفارد بزنس ريفيو، المفاهيم الإدارية - الاستدامة المؤسسية، أطلع عليه يوم 2023/05/20، <https://hbrarabic.com>

ج. مسؤولية الشركات: تمثل هنا المسؤولية القانونية التي تتحملها الشركة في حالة النزاع لتنظيم سيرها، وتشمل العقوبات القانونية بوجه عام، فمثلاً: تتحمل الشركة التي ليس لها وجوداً مادياً المسؤولية باعتبارها وكالة من الأشخاص الذين قاموا بتوظيف الموظفين، لذا فإنها تنسب ضمن القائمة السوداء وكذلك تفرض عليها غرامات.¹

تتشترك كل المصطلحات السابقة مع المسؤولية الاجتماعية في التوجه، والكثير من الاقتصاديين والكتّاب جعلوها مرادفات لها، غير أنه يكمن الفرق في أنّ المسؤولية الاجتماعية للشركات تتضمن كل القضايا التي يختص بها كل مصطلح من المصطلحات السابقة على حدى، فهي تشمل المسائل المتعلقة بأخلاقيات العمل، الاستثمار الاجتماعي، البيئة، الحوكمة، حقوق الانسان، السوق ومكان العمل.²

2. تعريف المنظمات الدولية للمسؤولية الاجتماعية:

لقد ساهمت المنظمات الدولية ومختلف الأجهزة الأخرى اعطاء تصورها نحو المسؤولية الاجتماعية، والذي يمثل تصوراً حيادياً، عكس المنظرين والمفكرين والذين تحيزوا إلى حد ما إلى مصالح الشركة، وفيما يلي نورد أهم تعريف المنظمات الدولية.

عرّفها البنك الدولي بأنّها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة³ من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد"⁴.

ومن المعايير التي تسعى إلى تحقيقها: الإدارة والأخلاق الجيدة للشركة، واجبات المنظمة اتجاه العاملين والبيئة ومساهمتها في التنمية الاجتماعية

¹ الجندي حنان، مرجع سبق ذكره.

² Parul Khanna & Gitika Gupta, Status of corporate social responsibility in India context, **Asia pacific journal of research Business management**, India, volume 02, issue 01, January 2021, p179.

³ تناولت دراسة صدرت عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في مارس 2011 تحديد أبعاد مفهوم الاستدامة من خلال بيان أن التقرير عن الاستدامة يشمل ثلاثة أبعاد يؤدي الاهتمام بها إلى تعظيم القيمة المحققة للمساهمين، وفي هذا الصدد فإنه يراعى عدم استخدام مفهومي الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية كمترادفين، كون الاستدامة تشمل التقرير عن النمو بالأشكال المختلفة للموارد المالية، الاجتماعية والطبيعية، أما المسؤولية الاجتماعية فتركز على المدى القصير، فهي أداة لتحقيق التنمية المستدامة كما أنها تمثل أحد أبعاد التنمية المستدامة.

⁴ الأسرج حسين عبد المطلب، المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر بين الواقع والمأمول، researchgate.net، 2015/04/15، ص05،

<https://www.researchgate.net/publication/275022499>

أما الاتحاد الأوروبي فيعرّفها على أنّها: "الطريقة التي يجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع قرارات واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات، القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، والالتزام بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمّال".¹

في حين تعرّفها مواصفة الايزو 26000 الصادرة عن المنظمة العالمية بأنّها: "ترجمة لقرارات الشركة اتجاه المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف وأخلاقي"²:

- يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الصحة والرفاه في المجتمع
- يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح.
- يحترم القوانين السارية ويتوافق مع المعايير الدولية.
- يدمج في المؤسسة ككل، ويتم ممارسته وتطبيقه في مستوياتها الإدارية المختلفة.

أما عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) and Development"، فتري المسؤولية الاجتماعية عبارة عن: "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع تلك الأطراف"، حيث أنه يمكن إيجاد موازنة بين التنمية الاقتصادية، بالمعنى المادي، ورفاهية المجتمع وسلامة البيئة على الرغم من طعن العديد من التقارير خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بهذا الشأن. إنه مفهوم يهدف إلى ضمان تأمين رعاية صحية للأشخاص وإزالة جميع العقبات المتمثلة في المسافة والوضع المالي، فلا بد من توارث المسؤولية الاجتماعية بين الأجيال لأن أفعال جيل واحد تنعكس تبعاتها على الأجيال وهذا يعني تحقيق تنمية مستدامة.³

¹ مكي هشام وبوطيبة عبد الرحمان، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الاتحاد الأوروبي، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الوطني حول دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، جامعة ابن خلدون-تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 12 و13 نوفمبر 2014، ص03، الجزائر.

² علي بلحاج ياسين، نسب أحمد، الانعكاسات الحديثة للمسؤولية الاجتماعية على المؤسسات الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الوطني حول التدقيق الداخلي والمسؤولية الاجتماعية نحو مقاربة مبكرة لتحسين حوكمة الشركات، جامعة ابن خلدون-تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 09 و10 أبريل 2019، الجزائر.

³ UNIDO and the World Summit on Sustainable Development, **Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries**, Vienna, 2002, p5.

ترتكز التعاريف السابقة على أن المسؤولية الاجتماعية هي سلوك اجتماعي، تلتزم به الشركات اتجاه المجتمع والبيئة، بل وإلى موظفيها وعائلاتهم من خلال تحقيق الرفاهية والتوازن الداخلي لهم، حسب ما جاء به تعريف البنك الدولي، أما عن تعريف الاتحاد الأوروبي، والذي يربط المسؤولية الاجتماعية بمختلف الممارسات الأخلاقية والقيم المتعارف عليها، التي يتوجب على العمال داخل الشركة التحلي بها، وذلك لمحاربة الممارسات اللاأخلاقية خارج الشركة، وهو ما توجهت إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بتعبيرها عن المسؤولية الاجتماعية على أنّها "التزام الشركة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع" وذلك بغية إيجاد التوليفة المثلى بين خدمة المجتمع وخدمة الشركة، والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بالدرجة الأولى والمساهمة في إيجاد الحلول للقضايا الاجتماعية، حسب ما دعت إليه مواصفة الإيزو 26000 أيضا.

ومن خلال ما سبق، يمكن استخلاص تعريف للمسؤولية الاجتماعية على أنّها التزام رسمي من طرف الشركة لتحقيق التوازن والتكامل بين الشركة وكل الأطراف الفاعلة لتحقيق تنمية مستدامة، من خلال المشاركة في حل القضايا الاجتماعية، وتخفيف الضغط على الدول، وذلك لتحقيق الاستقرار والرفاه في المجتمع.

ثانيا: مكونات المسؤولية الاجتماعية للشركات

لفهم المسؤولية الاجتماعية ينبغي الإحاطة بثلاثة مكونات أساسية لها وهي بالترتيب: الفهم، الاهتمام والمشاركة، وهي كالتالي:¹

1. **الفهم:** وهو فهم الفرد للجماعة والقوى النفسية المؤثرة عليها، وكذا فهمه لدوافع السلوك الذي تنتهجه خدمة لأهدافها. وهذا ما يجعل مشاركة الفرد في القيام بمسؤولياته بشكل فعال، ولكن بشرط: التزامه بأخلاقيات المجتمع، الاهتمام بأولويات المجتمع ومقاومة الضغوط الداخلية والخارجية، من أجل تجسيد أهداف المجتمع. ولا يتطلب الأمر فقط الرضوخ والانصياع، وإنما مساهمته أيضا في المناقشة وإيجاد الحلول للمشاكل؛ عن طريق تنسيق الجهد الشخصي التعاوني، بغية الوصول إلى الغاية التي تخدم المصلحة العام.

¹ بورقة فويدر وحسابه رحمة محدة، أبعاد وأساسيات المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2021، ص 20-22.



والفهم يجعل الفرد يدرك للظروف المحيطة بالجماعة: ماضيها، قيمها، حاضرها واتجاهاتها ويتطلب الفهم إدراك ما يلي:

- فهم الفرد للجماعة في حالتها الحاضرة: لمؤسساتها ونظمها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي، وفهم العوامل والظروف التي تؤثر في حاضر هذه الجماعة وتاريخها من ناحية، وتصور مستقبلها من ناحية أخرى، وليس من الممكن معرفة كل فرد ما هو مطلوب منه اتجاهه علاقته بالمجتمع، وإنما المقصود الإدراك العام للواقع الاجتماعي الذي يحي فيه الفرد.

- فهم للمغزى الاجتماعي لأفعاله: من خلال أن يدرك الفرد آثار القيمة الاجتماعية لأفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة.

2. **الاهتمام:** وهو الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، والخوف من أن تصاب بأي ظرف أو مشكل يؤدي إلى إضعافها وتفككها، وينقسم الاهتمام إلى أربع (04) مستويات، هي:

- الانفعال مع الجماعة بصورة لا إرادية وقت الخن والأزمات للترابط العميق والاهتمام المشترك الذي يجمع الفرد بجماعته.

- التعاطف مع الجماعة، وهذه الصفة نتيجة إحساس الفرد كونه جزء لا يتجزأ من الجماعة، فهو بذلك قد امتلك مستوى إدراك لذاته أثناء انفعالاته لا يجيد عن جماعته.

- التوحد مع الجماعة حتى يشعر الفرد بالوحدة المصيرية بينه وبين جماعته.

- اندماج الجماعة في الفرد، حيث تملأ عقله، ووجدانه وتصبح موضوع اهتمامه وأولوياته، وهذه أحد أبعاد القوة لضمان التماسك والتكافل الجماعي.

3. **المشاركة:** وتعني اشتراك الفرد مع الآخرين في الأعمال والأنشطة البنّاءة للترقي بالجماعة، وفي المقابل تساعد الجماعة في اشباع حاجيات أفرادها وحل مشكلاتهم وتحقيق الرفاهية لهم، وتتضمن المشاركة ثلاثة (03) جوانب وهي:

- التقبل: وهو قبول الفرد للدور أو الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها، بحيث يقوم بالأعمال المسندة إليه في ضوء المعايير المحددة له بكل رحابة صدر.

- التنفيذ: وتعني المشاركة في تنفيذ الأعمال بكل فعالية وإيجابية، والعمل مع الجماعة بكل حرص واهتمام في حدود إمكانياتهم وقدراتهم.

- التقييم: وتعني المشاركة التقييمية المصححة والموجهة.



المطلب الثالث: أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية، أهدافها وأهميتها

في ظل التطورات العالمية المتسارعة، أصبح تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات ضرورة حتمية، تسعى بها إلى تحقيق الاستدامة وتعزيز تنافسيتها في الأسواق المحلية والعالمية. يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على أبرز الأسباب التي تدفع المؤسسات إلى تبني المسؤولية الاجتماعية، كما سيتم التطرق إلى أهداف المسؤولية الاجتماعية، وكذا توضيح أهميتها.

أولاً: أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية

إنّ قبول مصطلح المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات، وتغيير هدفها الرئيسي بدمج أهداف أخرى تسعى أيضاً لتحقيقها وتقاسم مع هدفها الرئيسي اهتمامات وأولويات الشركة، لم يتأت في مدة قصيرة وإنما هو نتيجة عمل مضمّن لعقود من الزمن، أجبرت الشركة في الأخير على تبني هذا المصطلح الجديد، وأصبحت الشركة لا تستغني عنه نتيجة الأسباب التالية:¹

- كثرة الكوارث والأزمات والفضائح الأخلاقية: شهدت نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أزمات مالية واقتصادية بالجملة، نتيجة عدم وجود إطار أخلاقي يضبط السوق، فالفضائح المتعددة أو ما يسميها البعض بـ"ثمن تجاهل التبعات" أدّت إلى تغيير المفاهيم ودخول مصطلحات كانت مرفوضة سابقاً حيز التنفيذ، ومن أمثلة الأزمات والفضائح الأخلاقية: ظاهرة الاحتباس الحراري²، كارثة معمل "كاربايد" في بوبال الهندية³ والتي أودت بحياة أكثر من ستة آلاف شخص، إضافة إلى فضائح الرشوة للشركات العالمية كشركة السيارات الألمانية "دايملر"، الشركة النفطية الفرنسية "توتال" وشركة الأدوية البريطانية "جلاكس سميث كلاين" ومخالفات الحق الإنساني.⁴

¹ زرقوط سارة، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الاقتصاد البنفسجي -مقاربة مفاهيمية، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ص120-121.

² هو ازدياد درجة الحرارة السطحية المتوسطة في العالم مع زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون، الميثان، وبعض الغازات الأخرى في الجو، هذه الغازات تعرف بغازات الدفيئة لأنها تساهم في تدفئة جو الأرض السطحي، ولوحظت الزيادة في متوسط درجة حرارة الهواء منذ منتصف القرن العشرين، مع استمرارها المتصاعد، وقد انتهت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية إلى أن غازات الدفيئة الناتجة عن الممارسات الأخلاقية للشركات الصناعية والبشرية هي المسؤولة عن معظم ارتفاع درجة الحرارة الملاحظة.

³ وقعت هذه الكارثة في الثالث من شهر ديسمبر سنة 1984م، حيث انفجر مصنع للمبيدات الحشرية التابع لشركة يونيون كاربايد في بوبال الهندية، نتيجة هذا الانفجار انبعث غاز ميثيل ايزوسيانات واستنشق عمال المصنع مما أدى إلى إصابتهم بالسعال والقيء الشديد والاحتراق في العيون مما أدى ذلك إلى وفاتهم بالاختناق.

⁴ طهرات عتار ومخفي أمين، مرجع سبق ذكره، ص113.

- تحسين الصورة العامة للشركة: إنّ مشاركة الشركة في تحقيق رفاهية المجتمع يكسبها سمعة طيبة وسط المتفاعلين في السوق، فتحقيق الأرباح يعتمد على الصورة الذهنية للشركة لدى الأفراد، فهم يفضلون اقتناء المنتجات من الشركات التي تقوم بأنشطة اجتماعية وخاصة ذات الطابع المستديم، فالصورة العامة للشركة تجذب الموظفين الشرفاء والأكفاء للعمل فيها وأيضا تجعل الأفراد أوفياء لمنتجات الشركة.
- تغيير هدف الشركة: لم يعد هدف الربح كافيا، فالمطالب المتزايدة للمجتمع جعل من الشركة تحول هدفها نحو السعي لإشباع الحاجات الاجتماعية من أجل الحفاظ على مكانتها في المجتمع.
- البقاء والنمو: تحاول الكثير من الشركات تبني برامج المسؤولية الاجتماعية لتحقيق العديد من المكاسب المادية التي أنشئت من أجلها للمحافظة على مصالحها وضمان استمرارها، لذا هناك العديد من المنافع التي تستفيد منها الشركات من جراء اعتمادها استراتيجية للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه أفراد المجتمع كزيادة الفرص للحصول على الائتمان، بالإضافة إلى رفع قدرة الشركة على التعلم والابتكار¹، كل هذا يعزز من مكانة الشركة واستحواذها على نصيب من السوق. فالشركة نتيجة لاستخدامها كل الموارد المتاحة في المجتمع كالطاقة، الأرض، العمالة في خدمة أنشطتها الربحية، توجب عليها في المقابل أن تنفق جزءا من أرباحها في خدمة المجتمع والذي وفر لها عناصر بقائها ونموها فيه.
- تغيير دور الإدارة: لم تعد إدارة الشركة مسؤولة عن تحقيق رغبات ومصالح فئة معينة وهي فئة الملاك وحملة الأسهم، بل أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن المستمر بين مصالح العديد من الفئات التي تربطها بهم علاقة مثل: العملاء، الرأي العام، مختلف النقابات والجمعيات،...²
- التنظيم الحكومي: يجب على رجال الأعمال عند أداء أعمالهم الخضوع للوائح الحكومية والتشريعات المنظمة لعملها وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالقوانين الصارمة للحد من الانبعاثات الغازية السامة للشركات الصناعية وأيضا الحد من نسبة التلوث البيئي الذي تحدثه نتيجة الإفرازات الصناعية السامة، فعدم الامتثال لمثل هذه التعليمات الصارمة يؤدي في نهاية المطاف إلى إغلاق الشركة نتيجة عدم دعمها للمبادرات العالمية للعيش في بيئة دون تلوث.

¹ ضو المبروك صلاح عبد السلام والمصري مفتاح مجّد سالم، دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الميادين للدراسات في العلوم الإنسانية، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد 02، العدد 03، 2020، ص 231.

² طهرات عتار، مخفي أمين، مرجع سبق ذكره، ص 113.

- رضا الموظفين: يجب على أرباب العمل تحقيق جميع توقعات الموظفين ومتطلباتهم كتحسين ظروف العمل، توفير تسهيلات للعمّال وأسرهم، لأن رضا الموظفين يساهم في رفع إنتاجية الشركة وبالتالي زيادة أرباحها، فالمسؤولية الاجتماعية التي تتحملها الشركة من أجل موظفيها تجعلهم يشعرون بالانتماء والمسؤولية اتجاهها وبالتالي تحقيق الازدهار والنمو للشركة.
- وعي المستهلك: أصبح المستهلكون واعون جدا بحقوقهم، حيث أصبحوا يحتجّون على توريد المنتجات الرديئة والضرارة لصحتهم من خلال تشكيل جمعيات لحماية المستهلك، هذا الأمر جعل على عاتق الشركات تأخذ بعين الاعتبار مسألة حماية صحة المستهلكين من خلال توفير منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية.

ثانيا: أهداف المسؤولية الاجتماعية

- لتحسين صورة الشركة وتدعيم مكانتها في السوق، تسعى الشركة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات خدمة لمصالحها وللمجتمع أيضا، ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي:¹
- التحسين المستمر لنظام التسيير المعمول به وخصوصا في مجال تبني برامج للمسؤولية الاجتماعية.
 - زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع وموظفي الشركة.
 - تحسين مستوى الحياة المعيشية لأفراد المجتمع وبالتالي توفير بيئة لأعمال الشركة.
 - تنمية المهارات لدى المجتمع من خلال تعليمهم كيفية استغلال الموارد التي تميز محيط معيشتهم بدلا من البحث عن موارد أخرى غير موجودة؛ ما يكلف ميزانيات ضخمة من أجل الحصول عليها.
 - الحد والتقليل من المخاطر المهنية والتي يتعرض لها الفرد أثناء قيامه بالعمل في الشركة.
 - التزام كل أفراد المجتمع بتحقيق التنمية المستدامة وعدم حصرها فقط على كاهل الشركة والدولة، فالعلاقة التبادلية والتشاركية تساهم في بناء مجتمع ناضج وبنّاء.
 - المساعدة في تطوير حوار أكثر فعالية مع الأطراف المستفيدة، لتحسين الإدارة وتحقيق التوازن بين الأداء والاقتصاد البيئي.
 - تشجيع القطاع الخاص على البحث عن حلول شاملة وصديقة للبيئة.

¹ بورقة قويدر وحسابة رحمة محدة، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

- تكوين سمعة حسنة للشركة ما يكسبها ميزة تنافسية تؤهلها للتوسع والاندماج مع مؤسسات أخرى خدمة لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
- حصول الشركة على عوائد مستمرة ولفترات طويلة.
- كسب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين على منتجات الشركة، مما يساعد في خدمة أهدافها الاقتصادية بكل سهولة.

ثالثا: أهمية المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من عدم تقبل الشركات للمسؤولية الاجتماعية، نظرا لتعارضها مع هدف الشركة، الذي يتمثل في تعظيم الربح، غير أنّ تطبيقها في الشركة يعتبر مهما جدا، ليس فقط على الجانب الاجتماعي وإنما أيضا على الجانب المادي والمعنوي للشركة، ويمكن أن ندرج أهمية المسؤولية الاجتماعية في ثلاثة مجموعات رئيسية، تتمثل في:

1. بالنسبة للمؤسسة أو الشركة أو المنظمة:¹

- تحسين صورة الشركة فنشاطات المنظمات والمؤسسات المختلفة تؤثر في إطار تبنيتها لبرامج المسؤولية الاجتماعية إيجابيا على سمعة المنظمة وخاصة في ظل الأزمات التي قد تتعرض لها المؤسسة.
- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة له أن يحسن مناخ العمل، وأن يؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.²
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعّالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور جراء تبني المسؤولية الاجتماعية.³
- تساعد المنظمات والمؤسسات العاملة في القطاع الخاص على أن يكون أكثر قدرة على المنافسة في السوق الدولية.

¹ المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، الطبعة الأولى، برلين-ألمانيا، 2019، ص35.

² علي بلحاج ياسين، ونسيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 03.

³ سالم يعقوب وقواسمية العلمي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل دراسة مفاهيمية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، 2021، ص104.

- تؤثر المسؤولية الاجتماعية بشكل ايجابي على كفاءة العمل وتطويرة بما ينعكس على تحقيق الرضى الوظيفي للعاملين بالمؤسسة.
- تساهم المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير في تحقيق ميزة الوفاء للعلامة التجارية للمنظمة بما يساعد بشكل كبير في دعم الوزن النسبي للعلامة التجارية.

2. بالنسبة للمجتمع:¹

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة وجود نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وصولا إلى الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية عملية مهمة ومفيدة في علاقتها مع مجتمعاتها لمواجهة كافة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها.

3. بالنسبة للدولة:²

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.
- تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعًا بعيدًا عن تحمل المنظمات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

¹ علي بلحاج ياسين ونسيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 06.

² مولاي لخضر عبد الرزاق وبوزيد سايج ، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 12، 2011، ص56.



المطلب الرابع: فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية، أبعادها ومجالاتها

أصبحت المسؤولية الاجتماعية ملاذاً استراتيجياً، تسعى إلى ممارستها مختلف الشركات العالمية، لما لها نتائج جيدة على الأداء المالي، السمعة والمكانة، وعلاقتها مع أصحاب المصلحة. يتناول هذا المطلب فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى أبعادها الأساسية ومجالاتها.

أولاً: فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية

إن تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات له العديد من الفوائد، المزايا والإيجابيات، خصوصاً بعد اعتمادها من قبل المنظمات الدولية، حيث أتمت اعتمادت ضمن برامج حقوق الإنسان في كندا وتم إدخالها ضمن الأولويات السياسية للحكومات، كما حذر المؤتمر المنعقد في مدينة "ميامي" في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1994 الحكومات من تفشي الممارسات اللاأخلاقية التي من شأنها أن تعيق النمو الاقتصادي، وفيما يلي ندرج أهم تلك الفوائد:¹

1. **زيادة رضا الموظفين:** تسعى الشركات ذات العلامات التجارية المعروفة، للحصول على سمعة إيجابية من خلال زيادة رضا وحماس الموظفين، الذي ينعكس مباشرة على مستوى عملهم، ويدفعهم لإنجاز المهام بشكل أفضل، ويقوم أصحاب الشركات بدعم التطور والنمو الشخصي، من خلال توفير فرص تطوعية في المجتمع.
2. **تحسين الصورة العامة للشركة:** تكتسب الشركات المطبقة لمسؤولية الشركات الاجتماعية نمواً سريعاً وتقديراً لمساهماتها، خاصةً عندما تبذل الشركات جهداً للمساعدة في تنمية المجتمعات المحلية، مما يساعدها بشكل كبير في الحصول على سمعة إيجابية، وزيادة في الأعمال التجارية، في المقابل فإن عدم التزام الشركة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية سيعرضها للمقاطعة من قبل أصحاب المصالح، حيث أثبتت الدراسات التي أجريت على المصارف الأمريكية أن 88% منها غيرت من إجراءات إقراض الأموال لبعض المنظمات التي يخطر على ذهنها أن تسبب ضرراً بيئياً في المستقبل. وكذلك الحال بالنسبة لشركات التأمين التي بدأت تدرك ضرورة التوفيق بين سياسات المنظمة مع القوانين والتشريعات الصادرة من الجهات ذات العلاقة بحماية البيئة والتقارير الحكومية حول أداء تلك المنظمات.²

¹ Vaughan Tim, **The importance of corporate social responsibility to society**, 01/08/2022, <https://www.poppulo.com/blog/>.

² الحمدي فؤاد محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص42.

وفي دراسة قامت بها "KPMG"¹ على أزيد من 1600 مديرا في أكثر من 1000 شركة عالمية، توصلت إلى أنّ 60% تقريبا ممّا شملتهم الدراسة يرون أنّ السمعة الجيّدة تساهم بنحو 40% من القيمة السوقية لأسهم الشركات.²

3. **زيادة ولاء العملاء:** تسعى الشركات لكسب ولاء العملاء الذين تتوافق معتقداتهم مع قيم الشركة الأساسية، حيث أظهرت دراسة أجريت على جيل الألفية، أن الجيل الكبير في الولايات المتحدة منذ عام 2019، يفضلون العلامات التجارية التي تركز في مفاهيمها على الأصالة، والتوريد المحلي، والإنتاج الأخلاقي، وتجربة التسوق المريحة، ورد الجميل للمجتمع. وتستفيد الشركات من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية، لقدرتها على عرض قيمها المؤسسية والوصول إلى قاعدة عملاء أكبر من تلك التي تمتلكها بالفعل.

4. **زيادة الإبداع:** تُشجع مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات على استعادة الحافز المفقود لدى الموظفين، عن طريق المشاركة الاجتماعية، حيث يتم تحفيز العمّال للمشاركة في مناقشات الشركة وطرح أي أفكار وآراء لديهم، وتُعد هذه المشاركة مفيدة جداً، لدورها في حل المشكلات، وإنشاء منتجات وعمليات داخلية جديدة.

بالإضافة إلى الفوائد المذكورة أعلاه، فقد أضاف مركز "FOCAL"³ للأمريكتين فوائد إضافية تمثلت

في:⁴

¹ KPMG هي شركة متعددة الجنسيات للاستشارات العالمية، مقرها هولندا، تعتبر واحدة من أربع أكبر شركات المحاسبة في العالم وقد جمعت أربع مكاتب خيرة عالمية متخصصة في التدقيق والمحاسبة وهي: Klynveld Peat Marwick Goerdeler، تملك شبكة من الشركات في 143 دولة، وتضم أكثر من 270000 موظف، ولديها ثلاثة خطوط خدمات: التدقيق المالي والضرائب والاستشارات. وتنقسم خدماتها الضريبية والاستشارية إلى مجموعات خدمات متنوعة، تأسست سنة 1987

² هبول مجّد وكروش صلاح الدين بين وريدة حمزة، أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفق هرم كارول، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة مجّد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 213.

³ تم إنشاء FOCAL كمركز أبحاث مستقل غير حكومي يهدف إلى تعزيز التعاون والحوار، وإنشاء روابط جديدة، وتعزيز الروابط القائمة بين بلدان نصف الكرة الأرضية من خلال تحليل السياسات ومناقشتها، ومن خلال عملها على مر السنين، حققت مبادرة التنسيق نجاحا كبيرا في توفير تحليل السياسات والحوار والنقاش لمساعدة واضعي السياسات والأكاديميين والممارسين الإنمائيين وعمامة الجمهور، في كندا والمنطقة، وتعزيز فهم أكبر لقضايا نصف الكرة الغربي ذات الأهمية بالنسبة لكندا. أنشأت FOCAL سمعة ذات مصداقية من خلال إنتاجها المستمر للعمل الجيد والعديد من الإنجازات ونجاحات المشاريع، وتركت وراءها إرثا قويا ومثيرا للإعجاب من التغيير الدائم. يهدف هذا الموقع إلى أن يكون أرشيفا يوثق العديد من إنجازات FOCAL وأحداثها ومنشوراتها ورؤاها في شؤون نصف الكرة الغربي طوال فترة وجودها.

⁴ Cragg Wesley, **Prosperity And Business Ethics-The Case For Corporate Social Responsibility In the Americas**, April 2001, p08, 01/08/2022, https://www.focal.ca/pdf/csr_Cragg.



- انخفاض عدد الدعاوى القضائية.
- ارتفاع قيمة اسهم المنظمة.
- تعزيز الحقوق الأساسية (الصحة، التعليم، حقوق العاملين،... وغيرها).
- المساهمة في التطوير والتنمية.
- تحسين البيئة.

وأضاف (Schiebel, 2000) فوائد إضافية يمكن للشركات تحقيقها، وتتمثل تلك الفوائد في:¹

- تحسين علاقات أصحاب المصالح.
- تحسين الوضع بين المستثمرين.
- تخفيض تكاليف التشغيل الداخلية.
- تحقيق تنسيق أفضل في العمليات.

أما (Connolly, 2000) فقد قسم الفوائد التي يمكن أن تحققها الشركة جزاءً تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى قسمين رئيسيين هما: الفوائد المالية والفوائد الاجتماعية، فإن لم تلتزم الشركة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية فإنها ستتكد تكاليف باهظة، وستدفعها على شكل تعويضات للمتضررين من أصحاب المصالح بما فيهم حماة البيئة والذين يمكن أن يطالبوا المنظمة بدفع تكاليف الضرر البيئي. أما بالنسبة للفوائد الاجتماعية فتعني أن مستهلكي منتجات العديد من الشركات قد بدأوا بأخذ مجال المسؤولية الاجتماعية في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الشراء.²

وكخلاصة لما سبق، فإن تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات، يساهم في رقي المجتمع، وعدم التخبط في دوامة الأزمات الاقتصادية التي تعصف من حين لآخر الأسواق العالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تساعد على تنامي الوحدة والتآلف بين العمّال والمالكين، وبين الشركة وأفراد المجتمع، وهذا ما يزيد من حصّة الشركة في السوق، ويزيد من فرص النمو والاستمرارية. وتجدر الإشارة إلى ضرورة إلزام الشركات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية من قبل الحكومات، وخاصة تلك التي لا زالت لم تطبق المسؤولية الاجتماعية، خوفاً منها من تحمل أعباء، لا مبرر لها، حتى يتسنى لكل الدول اشراك مختلف أجهزتها الخاصة في عملية التنمية بكل أنواعها.

¹ Walter Schiebel, Corporate Ethics as a Factor for Success – the Measurement Instrument of the University of Agricultural Sciences (BOKU) Vienna, **Supply Chain Management**, volume 08, issue 02, may 2003, p05, <https://www.researchgate.net/publication/235261139>.

² الحمدي فؤاد محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص42.



ثانيا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية حسب كارول

عرض العديد من الباحثين أبعادا للمسؤولية الاجتماعية تتكيف واعتبارات طبيعة عمل الشركة، نشاطها، وتأثير فئات أصحاب المصلحة المختلفين، لذا كانت مساهمتهم قاصرة وغير كافية، غير أنّ مساهمة "Carroll" سنة 1991 كانت مجدية ولاقت صدىً كبيراً لدى الباحثين والاقتصاديين من خلال تقديمه لنموذج عرف بـ"هرم Carroll" للمسؤولية الاجتماعية، فمن خلاله طرح أربعة أبعاد جوهرية لها ندرجها حسب تسلسلها في الهرم من أسفل لأعلى:

1. **البعد الاقتصادي:** ويتضمن المسؤولية الاقتصادية، عبر Peter Drucker (1974) بقوله "إنّ المسؤولية الاجتماعية للشركة تتمثل أولاً بتحقيق الأرباح الاقتصادية التي تمكنها من تغطية التكاليف المستقبلية"، فالمسؤولية الاقتصادية بالدرجة الأولى تتضمن التركيز على تحقيق الأرباح وخدمة أصحاب المصلحة، فإذا لم تستطع تحقيق الأرباح لن تتمكن من تلبية حاجيات المجتمع، فالكثير من المنظرين الاقتصاديين يرون أنّ للمسؤولية الاجتماعية بعدين هامين لا ثالث لهما، وهما البعد الاقتصادي والاجتماعي فقط، ويجب أن يكونا متوازنين لتحقيق المصالح الأخرى كتحقيق العدالة في الأجور، تقديم منتجات تنافسية من حيث الجودة والسعر، خلق مناصب الشغل، كل هذا في إطار تنظيمي يتماشى ومتطلبات السوق والنظم المتعامل بها. فقيام الشركة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بشكل رشيد وممنهج لإنتاج سلع ذات جودة عالية هو ما تدعمه الدولة والمجتمع.¹

إنّ التحول من منطلق تعظيم العوائد المالية للشركة تحت قيود الموارد المتاحة، جعل مفهوم المسؤولية الاجتماعية يغير من المفهوم الكلاسيكي للربح، حيث توجب عليه أن يؤدي ثلاثة وظائف رئيسية وهي:²

- يقيس فعالية الأنشطة التجارية.
- يوفر قسطاً للمخاطر المتوقعة التي تواجهها الشركة للبقاء في العمل.
- يؤمن الامدادات المستقبلية من رأس المال.

¹ لغويل سميرة وزمالي نوال، المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، العدد 27، ديسمبر 2016، ص 304.

² هبول محمد وكروش صلاح الدين وبين وريدة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 220.

حيث أنّ الشركة يجب أن تقتنع بأنّ إنتاج السلع والخدمات ذات جودة عالية وبتكلفة معقولة، يؤدي بها إلى تحقيق عوائد كافية، هذا من جهة ومن جهة ثانية، وجب على الشركة ونتيجة لاستخدام الموارد التي توفرها لها بيئة المجتمع الذي تعيش فيه، المشاركة في الأنشطة البنّاءة ذات الطابع التنموي.

2. **البعد القانوني:** ويتضمن المسؤولية القانونية، عبارة عن التزام واع واجباري من قبل الشركات بجملة القواعد والقوانين الحاكمة للمجتمع¹، يترتب عن الاخلال بها عقوبات صارمة تتدرج مع نوع عدم الالتزام، لتصل في العديد من المرات إلى غرامات مالية وتنتهي بغلق الشركة.

يرتكز هذا البعد على حماية البيئة، السلامة المهنية والعدالة وقوانين حماية المستهلك، فوجود تنظيم يحدد الحقوق والواجبات ويضبط سير العمل ضروري، ففي حين يرى بعض الباحثين الاقتصاديين ضرورة بقاء تلك القوانين طوعية، لاحظ "carroll" أنّ المستويات الاجتماعية للشركة تختلف وجهة النظر إليها من حيث الحجم والتصنيف، وتتراوح أهميتها بمرور الوقت، فكذلك الأمر بالنسبة للقوانين تتطلب وقتاً، فبعض القضايا والتي لا ينص عليها التشريع في وقت معين نظراً لاعتبارات مطلقة، قد تكتسي طابع الإلزامية مع مرور الوقت، فهذه المستويات الاجتماعية عادة ما تحددها الحكومات بأطر تنظيمية وقوانين لتعزيز العدالة الاجتماعية وإتاحة فرص العمل بدون تمييز.²

3. **البعد الأخلاقي أو المسؤولية الأخلاقية:** تتمثل في ضرورة التزام الشركات عند قيامها بوظائفها ومهامها باتباع القواعد الأخلاقية التي تتبع منظومة القيم والضوابط، العادات والتقاليد، احترام الثقافات وذلك لعدم إلحاق الضرر بالمجتمع، فالمعايير الأخلاقية والقائمة على العدالة في التوظيف، تكافؤ الفرص والامتناع عن الممارسات غير الأخلاقية يجب أن تتضمنها الشركة ضمن أنشطتها وممارساتها بعيداً عن القوانين.³

ذكر "carroll" أنّ المسؤولية الأخلاقية تتغلب على قيود القانون، فلو فرضنا مجتمعاً تسمو فيه القيم الأخلاقية لما كان هناك داع لفرض قيود الزامية تعيد ضبط التصرفات غير المسؤولة والناجحة عن طبيعة البشر. إلا

¹ علواني مجّد، هرم carroll للمسؤولية الاجتماعية: المبادئ والأبعاد، أطلع عليه يوم 2022/08/02، <https://www.rowadalaamal.com>

² هبول مجّد وكروش صلاح الدين وبين وريدة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص221.

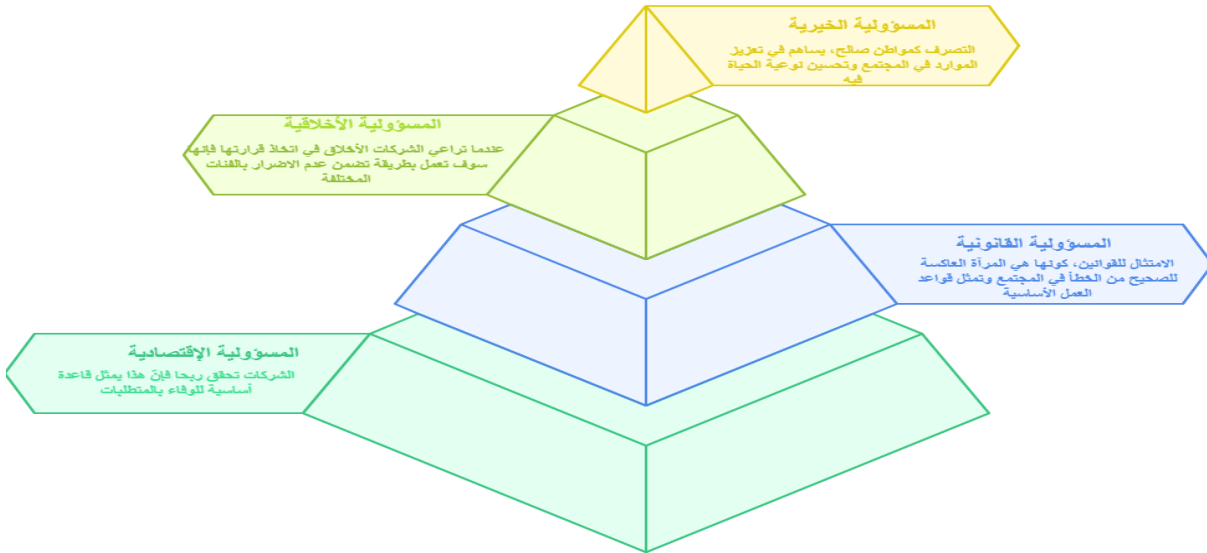
³ بن عبد الله سليمان بن مجّد الزامل، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية للمساهمة في السعودية -دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الاسمنت والبتروكيمياء، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، منشورة، 2015، ص31.

أنه تبقى بعض السلوكيات الأخلاقية والمعتقدات الإنسانية والجوانب القيمة والتي لم تؤثر فيها بعد الزامية القوانين لكن توجب احترامها لزيادة سمعة الشركة في المجتمع.¹

4. **البعد الخيري:** المتضمن للمسؤولية الاجتماعية، يشمل كل النفقات والهبات التي تمنحها الشركة طوعية لخدمة وتحسين نوعية الحياة للعاملين ولأفراد المجتمع، من خلال اسهاماتها بأموالها وبرامجها لصالح المجتمع، عن طريق دعم برامج التنمية فيه، وهذا ما يساهم في ضمان بقاء الشركة وازدهارها وتطورها.²

يقول "carroll" أنّ هذه الأبعاد هي أبعاد مترابطة ومتكاملة، حيث أن المسؤولية الاجتماعية تساوي مجموع المسؤوليات الأربعة، فيجب على الشركة أن لا تركز بتنمية بعد على حساب بعد آخر لتحقيق التوازن داخل الشركة وخارجها، ولكن لكل بعد ترتيب وأولوية حسب "هرم carroll" فالمسؤولية الاقتصادية هي ركيزة اهرم وقاعدتها، فمن دونها لا يتأسس الهرم، أما ذروته فالبعد الخيري نظرا لسمته الرفيعة، وعدم وصول كل الشركات إليه إلا إذا كانت تسعى لبناء سمعة طيبة، وبين المسؤوليتين هناك القانونية والأخلاقية لاكتمال نموذج carroll، والشكل التالي اختصار لكل ما قلناه سابقا:

الشكل رقم (03-01): هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الغالي طاهر محسن المنصور والعامري صالح مهدي حسن، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع**، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص83.

1 هبول مجّد وكروش صلاح الدين وبن وريدة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص222.

2 البكري ثامر ياسر، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، ط01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص52.

يبين الجدول التالي الممارسات الأكثر شيوعاً في دول العالم لأبعاد المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (01-01): أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها التوضيحية

العناصر الأساسية	العناصر الفرعية	البعد
الاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> - منع الاحتكار وعدم الاضرار بالمستهلكين. - احترام قواعد المنافسة وعدم الحاق الأذى بالمنافسين. 	المنافسة العادلة
	<ul style="list-style-type: none"> - استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة. 	التكنولوجيا
القانوني	<ul style="list-style-type: none"> - عدم استعمال المواد الضارة في الانتاج. - حماية الأطفال صحياً وثقافياً. - حماية المستهلك من المواد المغشوشة والمزيفة. 	قوانين حماية المستهلك
	<ul style="list-style-type: none"> - منع تلوث المياه، الهواء والتربة. - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. - منع الاستخدام غير الرشيد والتعسفي للموارد. - صيانة الموارد وتنميتها. - رسكلة المواد المسببة للتلوث وإيجاد البدائل لإحلالها نهائياً. 	حماية البيئة
	<ul style="list-style-type: none"> - منع التمييز على أساس العرق، الجنس أو الدين. - تحسين ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن. - التقاعد والضمان الاجتماعي. - عمل المرأة والمساواة في الحقوق. - منع الهجرة غير الشرعية وتشغيلهم غير القانوني. - دمج فئة ذوي الهمم في العمل، وإتاحة الفرص لهم للترقية ولتنمية مهاراتهم. 	السلامة والعدالة
الأخلاقي	<ul style="list-style-type: none"> - مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. - مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص. - مراعاة حقوق الانسان. 	المعايير الأخلاقية
	<ul style="list-style-type: none"> - احترام العادات والتقاليد. - مكافحة المخدرات والممارسات لا أخلاقية. 	الأعراف والقيم الاجتماعية
الخيري	<ul style="list-style-type: none"> - الحث على التضامن والتكافل الاجتماعي. - تحسين نوعية الخدمات المقدمة. - تحسين المرفق العام. 	نوعية الحياة

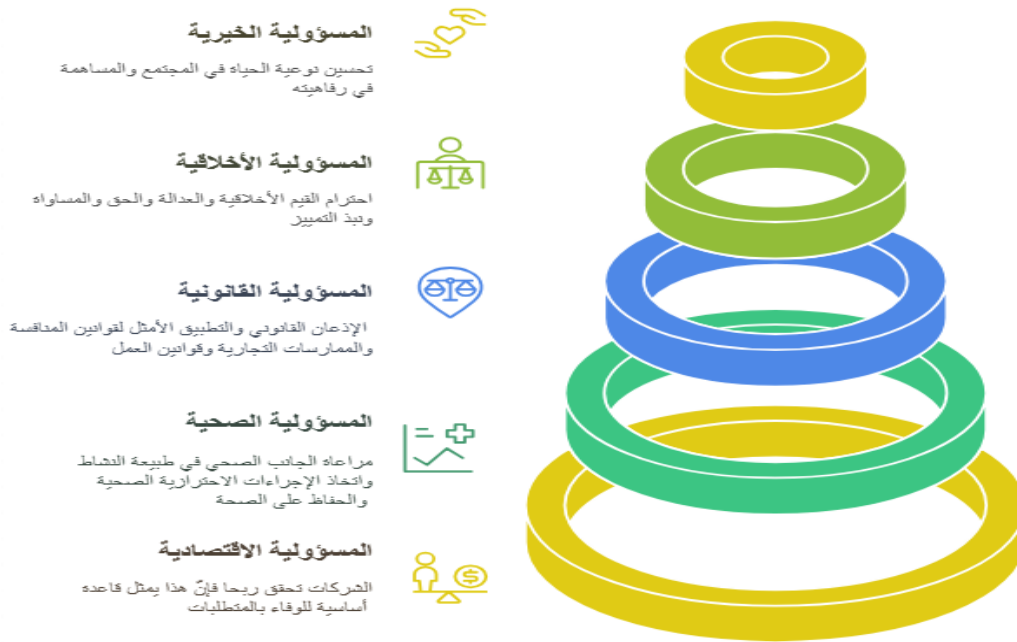
المصدر: لغويل سميرة وزمالي نوال، المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير، مجلة العلوم الإنسانية

والاجتماعية، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، العدد 27، ديسمبر 2016، ص306.

وقد تم إضافة بعد آخر بعد جائحة كورونا، ألا وهو البعد الصحي لما اقتضته الحاجة وفرضته الجائحة، هذا البعد يتضمن أهمية بالغة في الإبقاء على باقي الأبعاد (الاقتصادي، الأخلاقي، القانوني، الخيري) وتطويرها، وذلك بوضعه مستقلاً وليس الاكتفاء بدمجه في أحد تلك الأبعاد حتى يبدو واضحاً للعيان، وترسم له المنظمات خطة استعداد وتصدد، ويُعرّف على النحو التالي: "البعد الصحي هو أن تراعي الشركات في نشاطها الجانب الصحي ووضعه في قائمة أولوياتها، وقيامها باتخاذ كل الاحتياطات اللازمة للحفاظ على صحة موظفيها وعملائها والمساهمة في حفظ الصحة العامة، ووضع خطط استعداد وتصدي للأوبئة، وتخصيص نفقات تودع في حزم التوفير تأهباً للأزمات الصحية المفاجئة".¹

من خلال التعريف المقترح أعلاه، يمكن استنباط بعض العناصر التي يتضمنها هذا البعد: التسويق الصحي، برنامج موظفون أصحاء، محركات البحث الصحي، الإعلانات الصحية، تبرعات لصالح الصحة.

شكل رقم (01-04): أبعاد المسؤولية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا "هرم كورونا"



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: خيرة بورزيق، البعد الصحي كأحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات: مقترح لمواجهة وباء كورونا، أطلع عليه يوم 2022/08/03، متاح في موقع: <http://alantologia.com/blogs/27051> الأنطولوجيا على الرابط:

¹ خيرة بورزيق، البعد الصحي كأحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات: مقترح لمواجهة وباء كورونا، أطلع عليه يوم 2022/08/03، موقع: الأنطولوجيا، <http://alantologia.com/blogs/27051>



ثالثاً: مجالات المسؤولية الاجتماعية

في عديد من الدول تطورت المسؤولية الاجتماعية للشركات نتيجة للدعوة إلى مساهمة الشركات في التنمية الاجتماعية، حيث أصبح دعاة المسؤولية الاجتماعية ينادون بأن تشمل إغلاق مراكز الإنتاج والمصانع الضارة بالبيئة، والتي لا تحافظ على علاقات العاملين، رعاية حقوق الإنسان، ضمان أخلاقيات العمل وتوطيد علاقات الشركات بالمجتمع، وفيما يلي تفصيل مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات:

- مجال المساهمات العامة.

- مجال الموارد البشرية.

- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.

- مجال مساهمات المنتج أو الخدمة.

1. مجال المساهمات العامة: يتضمن هذا المجال الإفصاح عن الخدمات المقدمة للمجتمع عموماً، كتدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسائل النقل للعاملين مما يؤدي إلى تخفيض الضغط على وسائل النقل العامة والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف إلى تخفيف معدل الجرائم والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان، والملاحظ أن غالبية هذه الأنشطة اختيارية، وهو الأمر الذي يعزز استمراريته وتنميته وتعاونه مع المجتمع المحلي، وكمثال لأنشطة المساهمات العامة ما يلي:¹

- مساهمات في المجتمع: تدعيم المؤسسات العلمية ؛ تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية ؛ تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية.
- مساهمات لحل مشاكل المواصلات والنقل: توفير وسائل النقل للعاملين.
- مساهمات لحل مشاكل الإسكان: المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان، إنشاء مساكن للعاملين.
- مساهمات لحل المشاكل الصحية: تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض ؛
- توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة.

¹ حلوة رضوان حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص260.

- رعاية مجموعة معينة من الأفراد: المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات ؛ المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.

2. مجال الموارد البشرية: إعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم وإتباع سياسة للترقية وتحقيق رضاهم الوظيفي وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في المؤسسات الأخرى في القطاع ،توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة أو تمييز عنصري أو طبقي. فالاهتمام بالموارد البشرية من ناحية عدة اعتبارات كالتدريب والتكيف مع طرق الإنتاج المتغيرة والمقدرة على الابتكار، والاهتمام بالتشريعات التي تحمي الموظفين من خلال تحديد سياسات التوظيف وشؤون العاملين، والاستجابة لمتطلبات المؤسسات في سوق العمل، ويحفظ سلامة الموظفين في النواحي الصحية والنفسية ومن أخطار العمل المهنة، كل هذا يحقق نتائج اقتصادية إيجابية يؤدي إلى زيادة كفاءتهم الإنتاجية وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال الموارد البشرية:¹

1.2 المساهمة في كفاءة التوظيف:

- توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع ومن دون تمييز بين طبقات المجتمع.
- قبول توظيف الأفراد من ذوي الهمم لتحقيق العدالة المجتمعية.

2.2 تحقيق الرضا الوظيفي:

- منح العاملين أجورا ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب ومرن مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- إتباع سياسة للترقية تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرصا متساوية للترقية.
- إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين.
- المحافظة على الاستقرار للعمال بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة.
- تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن .

¹ فلاق مُجد وبنافلة قدور، المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية "جيزي، موبيليس، نجمة" -التحول من العمل الحيري إلى العطاء الذكي، مكتبة عين الجامعة، 2022، 08/06، ص10، <https://ebook.univeyes.com/7566/pdf>

3. مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: يتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للمشروع، والرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار بالبيئة، وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية¹، وترشيد استخدامها، ويراعى عدة عناصر في قبول دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع وهي:²

- عناصر كيميائية: الأرض، مياه السطح، المياه الجوفية والجو.
- عناصر حيوية: النباتات والحيوانات.
- اعتبارات بشرية: الصحة، الأمن.
- اعتبارات اجتماعية واقتصادية: فرص العمل.

هذا المجال يؤثر على نوعية الحياة فأثره يمتد على ما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات ؛ إذ تخصص المجالس البلدية 20% من ميزانيتها للتخلص من المخلفات الصلبة خاصة في الدول الصناعية.³

4. مجال مساهمات المنتج أو الخدمة: ويدل ذلك على قيام الشركة بأنشطة تسعى لتحقيق رضا المستفيدين من خدماتها وسلعها والاستجابة لشكاوي المستفيدين وتحسين جودة المنتج وصدق المعلومات من خلال برامج توعية هادفة⁴ من خلال اتصاف البحوث التسويقية بالكفاءة والقدرة على تحديد الاحتياجات التي تتلاءم مع المقدرة الاستهلاكية للعملاء وعلى تمكينهم من التعرف على المنتج وعلى طريقة استخدامه بكل يسر وأمان، آخذين بعين الاعتبار كل المخاطر المرتبطة به وخاصة مدة صلاحية الاستخدام. وعلى ضوء ما تقدم يمكن تحديد أهم الأنشطة خاصة بمجال المنتج الخدمة على النحو التالي:⁵

1.4 تحديد وتصميم المنتجات:

- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.
- تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى التقليل من احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.

2.4 تحقيق رضا المستهلكين:

- وضع بيانات على عبوة المنتج للتعرف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية.

¹ حلوة رضوان حنان، مرجع سبق ذكره، ص 255-256.

² الخولي أسامة، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2002، ص 194-195.

³ فلاق محمد وبنافلة قدور، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁴ جودت محمد ناصر و الحضر علي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، منشورات جامعة دمشق، 2013 ص 25.

⁵ بدوي محمد عباس، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 82.

- القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه.
- وتجدر الإشارة إلى أنّ الميثاق العالمي للأمم المتحدة¹ حدّد أربعة مجالات للمسؤولية الاجتماعية، تشتمل على مجموعة من المبادئ وهي: حقوق الإنسان، العمل، البيئة، ومكافحة الفساد على النحو التالي:²
- **مجال حقوق الإنسان:** تشمل الجانب الإنساني من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية وغيرها من الحقوق الملزمة من قبل هذه الشركات كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية، فعلى الشركات أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، وأنّها لا تقوم بانتهاكات ضد حقوق الإنسان.
- **مجال العمل:** يجب أن تحترم الشركات حقوق تكوين الجمعيات والاعتراف بحق المفاوضة الجماعية للعاملين، القضاء على جميع أشكال العمل القسري والإلزامي وإلغاء جميع أشكال عمل الأطفال والقصر. القضاء على التمييز بناء على الوظائف والمهن العادلة.
- **مجال البيئة:** مع بزوغ الثورة الصناعية، أضحت قضايا التدهور البيئي والتصحر تمثل واقعا أليما للشركات، فعلى الشركات اتخاذ منهج وقائي وحذر اتجاه المخاطر البيئية المحيطة. دعم وتفعيل المبادرات لضمان المسؤولية اتجاه البيئة والتشجيع على تطوير ونشر تكنولوجيا صديقة للبيئة.
- **مجال مكافحة الفساد:** الفساد الإداري والمالي من الظواهر السلبية التي زاد انتشارها مؤخراً، حيث أضحت مشكلة دولية لا يكاد أي مجتمع أو نظام سياسي أو اقتصادي أن يخلو منها، لذا أصبح من الضروري تكاتف كل الجهود لمحاربة جميع أشكال الفساد، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

المطلب الخامس: مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية ومعاييرها

أصبح من الضروري وضع مؤشرات ومعايير واضحة لقياس مدى التزام المؤسسات بمسؤولياتها اتجاه المجتمع، في ظل تزايد الاهتمام بها، حيث توفر هذه المؤشرات أدوات موضوعية لتقييم مختلف الأنشطة الاجتماعية، مما

¹ UNGC - The United Nation Global Compact - UNGC، الخاصة بممارسة الأعمال التجارية والشركات. يسعى الميثاق العالمي إلى تعزيز مبدأ مسؤولية المواطنة للشركات، تم الإعلان عنه سنة 1999، وبدأ الانطلاق فيه سنة 2000، يعد UNGC أكبر مبادرة للاستدامة المؤسسية في العالم بمشاركة 13000 مشارك من الشركات وأصحاب المصلحة الآخرين في أكثر من 170 دولة، يضم 10 مبادئ (دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها، التأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان، احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحقوق في المساواة الجماعية، القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري، القضاء على عمالة الأطفال، القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن، تشجيع اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية، الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة، تشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها، مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشاوي) موزعة على 04 مجالات، بحث هذا الميثاق الشركات على تبني وتفعيل ودعم مجموعة من المبادئ والقيم الأصيلة وتحظى هذه المبادئ توافقاً عالمياً كما أنّها استنبطت من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إعلان منظمة العمل الدولية للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، إعلان ريو Rio بخصوص البيئة والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

² ضو المبروك صلاح عبد السلام، المصري، مرجع سبق ذكره، ص233.

يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. ويهدف هذا المطلب إلى استعراض أبرز مؤشرات المسؤولية الاجتماعية، ومعايير قياسها.

أولاً: مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية

إذا أردنا معرفة جدوى ما تجريه الشركات والمؤسسات المختلفة من أنشطة اجتماعية متنوعة؛ فسيكون لزاماً علينا أن نبحث في طرق ومؤشرات تقيس المسؤولية الاجتماعية، ومن دونها لن نتمكن من معرفة مدى سيرها في الاتجاه الصحيح من عدمه، ومدى جدوى الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها، كل هذه التساؤلات وغيرها، تجعل من قياس المسؤولية الاجتماعية ضرورة قصوى، فبالترقيم يمكن اختبار مدى فعالية ممارسة تلك الأنشطة ومدى تأثيرها في المجتمع الذي تعيش فيه، وفيما يأتي، سنحاول عرض أبرز تلك الطرق التي يمكن عن طريقها، معرفة جدوى المسؤولية الاجتماعية.

1. **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** يشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه الشركة للعاملين لديها والتي تبذلها الشركة في سبيل تنمية مهاراتهم، وتحسين ظروف العمل لديهم، هذه تؤدي بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم، فأداء العاملين يتشكل بالرضا عن الشركة وممارساتها، فكون الشركة تعترف بأحقية العامل في الممارسات الاجتماعية والنقابية وحقه في الادلاء بالرأي.

ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق أربعة (04) نسب، كما يلي:¹

- قياس مدى كفاءة العمّال: من خلال الأجر والمزايا الممنوحة ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{مدى كفاءة العمّال} = (\text{الأجور المدفوعة} + \text{المزايا الممنوحة}) / \text{متوسط أجر العامل}$$

- قياس مدى مساهمة الشركة في الجوانب الفنية للعاملين: من خلال نفقات التدريب وتنمية المهارات، ويحسب كالتالي:

¹ لخديمي عبد الحميد وأولاد حيمودة عبد اللطيف، مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 15-16 فيفري 2012، ص ص4-5.



مدى مساهمة الشركة في الجوانب الفنية = تكلفة المساهمات في نفقات التدريب
والنظير/اجمالي الأجر المدفوعة

- قياس مدى مساهمة الشركة في استقرار العاملين فيها: وتقاس عن طريق نسبة معدل دوران العاملين كما يلي:

معدل دوران العاملين = عدد العاملين تاركي الخدمة/اجمالي عدد العاملين

- قياس مدى مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين: تحسب هذه النسبة كالاتي:

مدى مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي = عدد الحوادث التي تقع/عدد
الساعات الفعلية للعمل

2. مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية¹، وهي نقطة أساسية ومهمة حتى تحافظ المؤسسة على البيئة المحيطة بها والتي تعمل فيها حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والتي جاءت من نشاطها الصناعي وقد تشمل أبعد من ذلك كتلوث الهواء والمياه والمزروعات وغيرها². ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق نسبة واحدة وهي:³

- قياس مدى مساهمة الشركة في أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل البيئة، وتحسب كما يلي:

مدى مساهمة الشركة في أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل البيئة = اجمالي
ميزانية أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل البيئة/اجمالي ميزانية الأبحاث

3. مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: عندما تفلح المؤسسة في أداء أدوارها اتجاه المجتمع المحيط -الذي تخدّمه بشكل أساسي- فسينعكس ذلك، إيجاباً، على مدى وكيفية أداء كل فرد فيها لدوره المنوط به من

¹ فلاق مُجّد وبنافلة قدور، مرجع سبق ذكره، ص13.

² لغويل سميرة وزمالي نوال، مرجع سبق ذكره، ص307.

³ لخديمي عبد الحميد وأولاد حيمودة عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

خلال التزامه بالمسؤولية الاجتماعية ؛ ما يعني أن أداء الموظفين سيكون أعلى وأفضل، ناهيك عن معدلات الرضا الوظيفي كذلك، وهنا ينبغي الإشارة إلى توفر عنصر العدالة، فمن غير المنطقي أن تسعى المؤسسة إلى إصلاح المجتمع وهي حُرْبَة، ومحض حطام، ناهيك عن أن هذا الداخل (موظفي المؤسسة) هو قاعدة الانطلاق نحو الخارج وليس العكس¹. ويكون هذا المؤشر واضحاً من خلال درجة إسهام المؤسسات في التنمية الاجتماعية والمستدامة من خلال الترشيد في المشاركة والإسهام الفاعل في برامج الرعاية الصحية والتعليمية ومكافحة الفقر والبطالة من خلال المساهمات للمؤسسات الثقافية والرياضية والخيرية ومشاريع التوعية الاجتماعية². ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق ثلاثة (03) نسب، كما يلي:³

- قياس مدى مساهمة الشركة في حل بعض المسائل الاجتماعية كالإسكان، النقل،... ويتم حسابها كما يلي:

مدى مساهمة الشركة في حل المشاكل الاجتماعية = عدد الأفراد المشمولين
بالسكن، النقل،.../عدد العاملين

- قياس مدى مساهمة الشركة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية، ويتم حسابها كآتي:

مدى مساهمة الشركة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية = تكاليف بناء المدارس
والمستشفيات والأندية الاجتماعية/ اجمالي لتكاليف الاجتماعية

- قياس مدى مساهمة الشركة في تكاليف البنى التحتية، تحسب كما يلي:

مدى مساهمة الشركة في تكاليف البنى التحتية = تكلفة الشركة المعنية/ اجمالي تكاليف
مساهمة الشركة في المنطقة

4. مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: تفاعل المؤسسات بطريقة إيجابية مع قضايا البحوث العلمية بمختلف أشكالها بما يخدم ضمان التقدم والازدهار، وتحقيق التميز في عموم ميادين الحياة، وذلك من خلال رعاية المبدعين والمبتكرين، وتأمين البنية المناسبة والمستلزمات الضرورية التي تمكنهم من استثمار المعرفة بشكل

¹ علوانى نَجْد ، طرق قياس المسؤولية الاجتماعية، مجلة رواد الأعمال، أطلع عليه يوم 2022/08/14، <https://www.rowadalaamal.com>

² لغويل سميرة وزمالي نوال، مرجع سبق ذكره، ص307.

³ لخديمي عبد الحميد وأولاد حيمودة عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

فعال¹. فإذا عدنا إلى إحدى القواعد الأساسية التي من المفترض أنها تحكم إيقاع أي نشاط تجاري، سنجد أن العميل/المستهلك هو أحد أهم أولويات الشركة، ليس من ناحية رغبة تسويقية فحسب، وإنما إرضاء العميل/المستهلك هو أحد أهم أولويات الشركة²، فمعرفة سلوكيات الزبون وتفضيلاته، تجعل من الشركة تبحث دائماً عن سبل جذب اهتمام العميل/المستهلك. وتجدد الإشارة إلى أن الشركة تراعي في هذا المعيار كافة التكاليف التي تنصب في خدمة المستهلكين من رقابة وجودة الإنتاج، وتكاليف البحث والتطوير والمتابعة والتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق الرضا الوظيفي³.

ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق نسبتين وهما:⁴

- قياس مدى استغلال الشركة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة، ويتم حسابها كما يلي:

مدى استغلال الشركة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة = تكاليف عناصر
الانتاج من داخل المنطقة/تكاليف عناصر الانتاج من خارج المنطقة

- قياس مدى مساهمة الشركة في الدراسات والأبحاث التطويرية للمنتج، ويتم حسابها كما يلي:

مدى مساهمة الشركة في الدراسات والأبحاث التطويرية للمنتج = تكاليف الأبحاث
والدراسات التطويرية للمنتج/تكاليف الانتاج الاجتماعية

ثانياً: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية

تحتاج أنشطة المسؤولية الاجتماعية إلى الدقة في الحساب وخصوصاً أن الأداء الاجتماعي يختلف من شركة إلى أخرى، ولهذا تطلب الأمر إيجاد معايير اجتماعية لتقييم تلك الأنشطة والتي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA-Americans auditors association) سنة 1963 ونشرتها سنة 1966 وهي:⁵

¹ لغويل سميرة وزمالي نوال، مرجع سبق ذكره، ص307.

² علواني محمد، مرجع سبق ذكره.

³ لغويل سميرة، وزمالي نوال، مرجع سبق ذكره، ص307.

⁴ لخديمي عبد الحميد وأولاد حيمودة عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص4-5.

⁵ عبد دجلة عبد الحسين، ملامح الاطار المفاهيمي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية العراقية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، منشورة، 2014، ص100.

1. **معيار الصلاحية:** ويعني ارتباط الأنشطة الاجتماعية بالهدف المرجو من استخدامها، وهذا ما يعكسه التقرير الاجتماعي السنوي الذي يبين تأثير تلك الأنشطة الاجتماعية المطلوب حساب تكاليفها على نتائج الشركة، وهو الأمر الذي ينتظره أصحاب الشركة.
 2. **معيار الخلو من التحيز:** أي التقييد بالموضوعية قدر المستطاع، فيجب أن تكون الأنشطة الاجتماعية لا تهدف إلى انماء طبقة معينة أو أشخاص معينين من باب المنفعة الشخصية، فالأداء الاجتماعي يهدف إلى انماء المجتمع وأفراده دون تمييز.
 3. **معيار السببية:** وهو أن يكون لكل نشاط اجتماعي أو تكلفة اجتماعية سببا يفسر خروج تلك الأموال
 4. **معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:** تزداد أهمية هذا المعيار نظرا لما يحققه من نتائج خاصة بالموضوعية وقابلية للتحقق والمقارنة.
 5. **معيار العائد الاجتماعي:** ويقابل هذا المعيار معيار تحقق الإيراد في المحاسبة المالية، والذي يشمل جميع العوائد الاجتماعية غير قابلة للقياس النقدي، فالأنشطة الاجتماعية صعبة التحديد فيما يخص التكاليف وكذلك الإيرادات المنتجة عنها.
 6. **معيار مقابلة العوائد الاجتماعية المسببة لها:** ويقابل هذا المعيار مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف في المحاسبة المالية، ويعني ذلك مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي وتحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات بالنفقات المسببة لها أو على الأقل بمجال تقديري للنفقات التي كانت سببا في دخول تلك الإيرادات.
- بالإضافة إلى هذه المعايير الستة (06) التي يجب أن تتوفر في كل نشاط اجتماعي، توجد معايير دولية تؤخذ هي الأخرى بعين الاعتبار في هذا المجال، وهي:¹

1. **معايير المواصفات العالمية (الايزو):** وتشمل معيار "ISO 9000" و"ISO 14000" المتعلقين بإدارة الجودة والإدارة البيئية، ويهدفان إلى قياس أثر نشاطات المنظمة على البيئة، يطبقان في 175 دولة، إضافة إلى معيار "ISO 26000" أو المواصفة العالمية للمسؤولية الاجتماعية، تم اعداده بواسطة خبراء من 80 دولة و40 منظمة عالمية وإقليمية تهتم بقضايا المسؤولية الاجتماعية، هو بمنزلة دليل مرشد موجه

¹ مشرور محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

- لكافة المؤسسات بخصوص المسؤولية الاجتماعية التي يفترض مراعاتها، وتناولت هذه المواصفة المجالات الأساسية وهي: حقوق العمال، أساليب ممارسة الأعمال، حقوق المستهلك ومتطلبات حمايتها، منظومة حقوق الإنسان، الحفاظ على البيئة، التنمية المستدامة، المشاركة الاجتماعية¹.
2. المعيار الأوروبي EMAS: هو نظام مجتمعي للإدارة والتدقيق، تم اطلاقه سنة 1995 من طرف المفوضية الأوروبية، يسمح لمنظمات القطاع الصناعي بتقييم وتحسين الأداء البيئي لها، تمت مراجعته سنة 2001 لتحديثه أكثر من جانب التطبيق وشارك العاملين...
3. المعايير الأنغلو سكسونية: وتشمل معايير المساءلة الاجتماعية التي تم تطويرها من طرف معهد المساءلة الاجتماعية والأخلاقية "ISEA" سنة 1999 والتي تهتم بمتابعة الأداء من خلال عدة جوانب اجتماعية وأخلاقية، معيار SA 8000 الذي تم تطويره سنة 1997 ومراجعته سنة 2001 فيما يخص مجال ظروف العمل، وهو يركز على اتفاقات منظمة العمل الدولية ومعايير الايزو ويتعلق الأمر بمجالات مختلفة كمنع تشغيل الأطفال، منع الاجبار على العمل، حقوق العامل، الصحة، السلامة المهنية، حرية النقابات والتفاوض الاجتماعي، مراقبة التمييز والعقوبات التأديبية، ساعات العمل، الأجور وأنظمة الإدارة. يوجد أيضا المعيار البريطاني "OHSAS 18001" المتعلق بالصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل، تمت مراجعته سنة 2007 من ناحية الجودة، الأمن والبيئة ليتوافق مع معياري الايزو رقمي 9000 و14000 المتعلقين بالجودة والبيئة. وأخير معيار "NR 1000 AFAQ" الذي يهدف إلى تسليط الضوء على ممارسات ونتائج الشركة على نشاطاتها الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية على زبائنها ومورديها وأصحاب المصلحة الآخرين.

المبحث الثاني: الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات

لقد كانت مسألة تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات ولسنوات أمرا بعيد الوصول إليه، ومفهوما أخلاقيا حبيس الدفاتر والسلوكيات الاجتماعية التي يطمح إليها المجتمع ولكن يصطدم بالواقع الاقتصادي الحر والمبني على الأنانية، غير أنّ تلك التوجهات المثلى تحررت من أن تكون مجرد حبر على ورق وأضحت واقعا يطالب الجميع به، ليس من باب الطوعية ولكن من قبيل الإلزامية، ونظرا للنتائج التي حققتها، أصبحت كبرى الشركات

¹ لغويل سميرة وزمالي نوال، مرجع سبق ذكره، ص307.

تتنافس على تبنيها وتنتهج شتى السبل لإدراجها في تقاريرها السنوية، فقد لوحظ أن عدد الشركات التي تصدر تقارير المسؤولية الاجتماعية للمرة الأولى قد زاد من حوالي 500 شركة عام 2006 إلى 1000 شركة عام 2010؛ ما يعني أن الشركات عبر العالم قد بدأت تستخدم مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، أسباب والعوامل التي تؤثر

فيه

يعد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أداة مهمة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة، ويعكس هذا الإفصاح التوجهات الاستراتيجية للشركات ومدى استجابتها لمتطلبات أصحاب المصلحة. يهدف هذا المطلب إلى توضيح مفهوم الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية، مع استعراض أبرز أسبابه والعوامل المؤثرة فيه.

أولاً: مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

على عكس تعدد الرؤى لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وعدم إجماع المفكرين الاقتصاديين على مفهوم واحد لها، فقد كان لمفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية توحيداً للمصطلحات وللمفاهيم المستعملة في تعريفه وتوضيحه، وفيما يلي ندرج بعض تلك التعاريف:

يرى (Gray, 1987) أنّ الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو التقرير عن الآثار الاجتماعية والبيئية من الشركات لأصحاب المصلحة داخل المجتمع بصفة خاصة، والمجتمع ككل بصفة عامة، بما يساهم في توسيع نطاق المساءلة لها، بالإضافة إلى توفير معلومات مالية لحملة الأسهم¹، يستند هذا التعريف إلى افتراض أن الشركات لديها مسؤوليات أكبر من مجرد تحقيق الربح، بينما أشار (Hackston, 1996) إلى أنّ الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعني تقديم معلومات مالية وغير مالية مرتبطة بتفاعل الشركة مع البيئة الاجتماعية والمادية وذلك داخل تقارير سنوية أو في تقارير تعدّها الشركة بشكل منفصل لهذا الغرض². كما أشارت دراسة (2004, Haron) إلى

¹ Gray, R. H., D. L. Owen and K.T. Maunders, Corporate Social Reporting: Accounting and Accountability, rapport by Hemel Hempstead, 1987, UK: Prentice Hal.

² Hackston, D. and M. J. Milne, Some determinants of social and environmental disclosures in New Zealand companies, Accounting, Auditing & Accountability Journal, 1996, pp77-108.

أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن يتضمن توفير معلومات عن الأداء الاجتماعي للشركات بشكل عادي من خلال الإفصاح عن تلك المعلومات سواء كانت إيجابية أو سلبية¹.

ويراه (Branco and Rodrigues,2008) على أنه: عبارة عن ممارسات للإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالتفاعل بين الشركة والمجتمع، فيما يتعلق بجانب مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية²، وتكون هذه الممارسات اختيارية من قبل الشركات في البداية بغية جذب الجمهور إليها، من خلال تحديد مدى احترامها للبيئة ومدى التزام أنشطتها بتحفيز المجتمع وبنائه، ومدى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية داخل الشركة وخارجها، وهذا يعتبر امتداداً للأنشطة التجارية الجيدة التي تقوم بها الشركة وتدعمها³.

في حين، عرّفت دراسة أجراها عبد اللاوي (2015) الإفصاح على أنه "العملية التي من خلالها تستطيع الشركة التواصل مع المجتمع، وذلك من خلال تفسير كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء كانت بالنسبة لأصحاب المصلحة أو المجتمع ككل"⁴، فالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حسب نظره هو محاولة توصيل المعلومات عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة لأصحاب المصالح، وتحديد مدى تأثيرها على البيئة والمجتمع ككل باعتباره التوجه المعاصر، فهذه المعلومات والتي تُنشر في تقرير الشركة السنوي تساعد أصحاب المصلحة على اختلافهم على اتخاذ القرارات الصحيحة اتجاه الشركة، وتقييم مدى تحقيقها للأهداف والوفاء بالالتزامات الاجتماعية اتجاه المجتمع وبالتالي اكتساب مكانة في السوق وكسب ثقة وولاء العملاء والجمهور.

تتفق كل الدراسات السابقة على أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتخذ شكلاً من أشكال التقارير التي تُعدّها الشركة وتقوم بنشرها لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأداء الاجتماعي للشركة وارتباطها بالمجتمع، وينبغي أن تتبنى في إعدادها الوضوح الكامل من خلال مدى توفيرها للمعلومات الخاصة بأداء الشركة مع المجتمع، غير أن دراسة (Gray,1987) ترى أنه يجب أن يتضمن التقرير الآثار الاجتماعية والبيئية، حتى يتسنى

¹ Haron, H., S. Yahya, A. Chambers, S. Manasseh, and I. Ismail, Level of corporate social disclosure in Malaysia, **Fourth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference**, Singapore,2004.

² Branco MC & Rodrigues LL, Factors influencing social responsibility disclosure by Portuguese companies, **journal of Business Ethics**, Vol 83, n°04, 2008, p685.

³ Taha Hassan Nasr, Corporate social responsibility disclosure: an examination of framework of determinants and consequences, doctoral thesis, Durham University, 2010, p14.

⁴ عبد اللاوي يحيى، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة بلاستي أنابيب-، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، منشورة، 2015، ص 19.

لأصحاب المصلحة مساءلة الشركة، في حين، أشار (1996,Hackston) أن يكون عرض تلك المعلومات في تقارير منفصلة عن تلك التقارير المالية، أما دراسة (2004,Haron)، فقد أكدت على ضرورة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة، سواء بالسلب أو بالإيجاب، ويراه (2008,Branco and Rodrigues) اختيارياً، بغية جذب الجمهور إليها، عكس ما توجه إليه (عبد اللاوي، 2015) إلى أنّ الإفصاح يساعد على اتخاذ القرارات السليمة من قبل أصحاب المصلحة، لذا توجب فرضه على الشركات، باعتباره التوجه المعاصر.

ومن خلال ما سبق، فإنّ الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، هو عملية إيصال كل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة، وبدقة إلى أصحاب المصالح، في تقارير سنوية، ويمكن أن تكون دورية، إذا دعت الحاجة بذلك، بغية اتخاذ القرارات الصائبة، وذلك لبناء مكانة جيدة للشركة في السوق واكتسابها ثقة وولاء العملاء.

ثانياً: أسباب تزايد الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

توجد عدة أسباب للاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، نذكر منها:¹

- رغبة الحكومات في تنظيم سلوك الشركات بما يحقق مصلحة المجتمع، وهذا ما يخفف من دورها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كونه يلقي جزءاً من المسؤولية على الشركات.
- الزيادة الكبيرة في الأضرار الصناعية للشركات على المجتمع وعلى البيئة التي تمارس فيها أنشطتها خصوصاً وبالتالي فإن الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة أصبحت تدعو إلى ضرورة حماية البيئة من تلك المخلفات وخاصة بعد طرح مسألة الانجاس الحراري؛ ما دعا الحكومات أيضاً إلى الحدو حذوها واصدار تعليمات بضرورة تبني البرامج الصديقة للبيئة.
- الدور الكبير للمسؤولية الاجتماعية على عملية اتخاذ القرارات، إذ أصبح أغلب المستثمرون يبنون قراراتهم الاستثمارية على مدى تحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تعمل به، وهذا ما أدى إلى تزايد إدراك المستثمرين لأهمية المسؤولية الاجتماعية وبالتالي زيادة طلبهم على تلك المعلومات.
- حماية حقوق العمال؛ حيث أصبحت الشركات مطالبة بحماية عمّالها من الأضرار التي قد يتعرضون لها، فمع

¹ العذاري مجّد عامر راهي، الإفصاح المحاسبي عم المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، منشورة، 2017، ص61.

تعدد النقابات والجمعيات التي مارست ضغوطا كبيرة على الشركات اتجاها موظفيها باعتبارهم مورد لا بد المحافظة عليه.

-إن المعلومات التي تتعلق بالأنشطة الاجتماعية للشركات تكون معظمها ذات طبيعة مالية وكمية، وهي بذلك تؤثر على موجودات الشركة ونفقاتها والتزاماتها ونتيجتها وأرباحها، ومن ضمن هذا المنطلق فهي تدخل من ضمن مسؤولية عمل المحاسب أن يقوم بالإفصاح عنها وحساب تكاليفها ومساهماتها¹.

بناء على ما سبق فإن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في توازن الكفة في المسؤوليات، فبعد أن احتكرت الشركات النفوذ والربح لها، أصبح لزاما عليها بعد نشر الوعي الاجتماعي أن تتحلى بروح بالمسؤولية وأن تساعد الحكومات في الأنشطة التي كانت فيما مضى حكرا عليها فقط.

ثالثا: العوامل التي تؤثر على جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

هناك عديد العوامل التي تؤثر على جودة ودقة الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية، فقد تناولت العديد من الدراسات تلك العوامل والتي تؤثر في عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ونلخص أهمها في:

1. **عوامل تتعلق بالشركة:** إن المساهمة في الأنشطة الاجتماعية، تتطلب تحمل تكاليف إضافية على عاتق الشركة، والذي هدفها الرئيسي هو تحقيق الربح وزيادة أرباح المساهمين، ولذلك كانت العديد من الشركات تتهرب عن أداء دورها الاجتماعي لما فيه من تبعات مالية لا مقابل لها حسب نظرهم². ومع تغير نظرة الشركة وتغير أهدافها، وزيادة ضغوط المجتمع عليها، أصبحت تبحث عن النمو والاستمرارية، وبالتالي الرضوخ للمتطلبات المجتمعية الداعمة للشركات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، لذا عملت الشركة على توصيل أدائها الاجتماعي إلى المجتمع من خلال الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية في تقاريرها السنوية وبالتالي تحمل تكاليف إضافية إلى جانب تكاليف الأنشطة الاجتماعية وهي تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

¹ شعبان سمير عماد، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز جودة تقارير الأعمال المتكاملة، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، منشورة، 2019، ص76.

² Alvarez Isabel Gallego & Custodio Ivo Alexandre Quina, Disclosure of corporate social responsibility information and explanatory factors, **Online Information Review**, Vol 40, N° 02, 2016,p221.

2. **عوامل تتعلق بالمدقق الخارجي:** قد يعارض المدقق الخارجي عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كونها صعبة ومعقدة، ناهيك عن المسؤوليات والمهام الجديدة التي تُلقى على عاتقه، والتي تتطلب منه تدقيق عمليات على أنشطة غير تقليدية، لم تكن ضمن مجالات عمله سابقاً¹. وهذا ما يجعل منه في الكثير من الأحيان يرفض التدقيق على هذه العمليات، ولكن على العكس فمن الضروري أن يُدعم المدقق الخارجي الآراء الدولية والمحلية فيما يخص ضرورة ادراج عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن تقاريرها السنوية².

3. **عوامل تتعلق بالضغط الاعلامي والمجتمعي:** لا شك أنّ المحيط الخارجي يساهم في بلوغ موضوع افصاح الشركات عن مسؤولياتها الاجتماعية أهمية بالغة، فالضغط الاعلامي الذي يمارسه على الشركات من خلال تسليط الضوء على بعض الممارسات غير الأخلاقية التي تقوم بها، وكذا المخالفات والتجاوزات على المعايير العالمية في مجال الاستدامة والتنمية، وكذا مطالبة المجتمع المدني الشركات تخفيف آثارها السلبية على المجتمع ودعمها لتلك التي تقوم بورها الاجتماعي، جعل الكثير من الشركات تتحفز لقيامها بدورها التنموي من هلال الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية في تقاريرها السنوية³.

4. **عوامل أخرى:** كالضغط الحكومي على الشركات للقيام بدورها الاجتماعي، ما جعل الشركات تتبنى عملية الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية حتى لا تكون متابعة من طرف الدول، وخصوصاً في مجال تأثيرها على البيئة والمحيط⁴.

وتجدر الإشارة إلى أنّه ومن أجل عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات، وجب عليها امتلاك خبرات وكوادر للقيام بذلك.

¹ الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ط 1، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1190، ص120.

² شعبان سمير عماد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ Taha Hassan Nasr, op.cit, pp 57-60.

⁴ إبراهيم نشوى محمد احمد، نموذج مقترح لقياس أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية -دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية، منشورة، 2014، ص52.



المطلب الثاني: أنواع وآليات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يتيح الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية تقديم معلومات واضحة حول التزامات الشركة وأدائها في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويتنوع هذا الإفصاح وتختلف آلياته، لذا سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أنواع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وآلياته المختلفة.

أولاً: أنواع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات مسؤولياتها الاجتماعية ولكن تختلف طريقة تقديم تلك المعلومات من شركة لأخرى حسب تفاعلها واندماجها في المحيط من خلال عدة صفات تحدد قدر المعلومات المفصحة عنها، فنجد:

1. الإفصاح الكامل: يتصف هذا النوع من الإفصاح في أنّ المعلومات المفصحة عنها تكون دقيقة وتعرض جميع الأحداث الجوهرية والحقائق التي أثرت في الشركة خلال فترة زمنية معينة، ويتصف أيضاً كونه يجعل التقارير أكثر جودة وملاءمة لاحتوائها على معلومات يستند إليها أصحاب المصلحة كمصدر موثوق لبناء قراراتهم. ويدعى هذا النوع من الإفصاح بالإفصاح الشامل أو المناسب، حيث أنّ الشركة تتحرى الدقة وكذلك تعرض مدى مساهمتها في تلبية حاجيات المجتمع، بالإضافة إلى إعطاء النتائج والأحداث اللاحقة التي ستقوم بها، هذه المعلومات الكافية تجعل من متخذي القرارات يتحلون بالأريحية نظراً لإبلاغ الشركة عن كل معلوماتها وإعطاء خططها المستقبلية.¹

2. الإفصاح الكافي: ويتضمن هذا النوع من الإفصاح الحد الأدنى من المعلومات التي تفصح عنها الشركة²، غير أنّها لا تتميز بوفرتها وباستيفائها للتحليل والتوقعات المستقبلية مثلما هو الحال بالنسبة للإفصاح الكامل، أي أنّها توفر الحد الأدنى المطلوب الإفصاح عنه في التقارير السنوية، وهنا نجد أنّ الشركة تقوم بالإفصاح عن معلوماتها عن المسؤولية الاجتماعية حسب حاجتها ومصلحة متخذ القرارات داخل الشركة، تجنّباً لردة فعل المستفيدين في حالة إفصاحها عن كل أنشطتها الاجتماعية وعن الأحداث التي قامت بها، عدا التهرب من

¹ الجعبري مجّد أحمد، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية - دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدانمارك، منشورة، 2009، ص12.

² حسن عبد الله ايناس، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابة العراقي، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 07، جوان 2022، ص25.

الإفصاح يدعى أيضا بالإفصاح الوقائي، ويتطلب خبرة المستخدم لهذا النوع من المعلومات¹، ومدى معرفته واطلاعه بالسوق، حتى يسهل عليه القيام بالتحليل والتفسير لكل معلومة معطاة.

3. الإفصاح العادل: يتضمن هذا النوع وصول المعلومات المفصّح عنها بنفس القدر إلى كافة أصحاب المصلحة والباحثين عن تلك المعلومات دون تمييز إلى جهة معينة أو تمييز بين فئات المجتمع، ويتطلب هذا النوع من الإفصاح استخدام أسلوب ومصطلحات سهلة الفهم، تتلاءم وأنواع الأشخاص المستفيدين من تلك المعلومات، دون اللجوء إلى متخصصين في المجال لإعادة صياغتها لهم.²

4. الإفصاح الملائم: ويراعى فيه وصول المعلومات إلى أصحاب المصلحة بحث تكون ذات قيمة ومنفعة لمستخدميها ودون ملاحظة في الإفصاح عنها، أي أن يتحرى في تبليغ تلك المعلومات الوقت المناسب والذي يكون قبل اتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصلحة، ف جودة المعلومات المفصّح عنها واختيار الوقت المناسب يساعدان على اتخاذ قرارات حقيقية وذات منفعة كبيرة.³

5. الإفصاح الاعلامي: أو كما يدعى التثقيفي، ويتضمن هذا النوع من الإفصاح الإفصاح عن معلومات إضافية والتي يمكن أن يحتاجها المستفيدون من تقارير الشركة كالتنبؤ المستقبلي بالنتائج المتوقعة للأنشطة الاجتماعية وكذا التوسع في دائرة تلك الأنشطة مستقبلا بناء على أحداث جرت وتخمينات لتأثير كل نتيجة أو قرار متخذ، هذه المعلومات الإضافية تزيد من ثقة العملاء وتجلب الزبائن وتوطد العلاقة بين الشركة وبين أطراف أصحاب المصلحة بشتى أنواعهم.⁴

كل تلك المعلومات المفصّح عنها تعكس اهتمام الشركة ومدى تفاعلها مع المجتمع الذي تنشط فيه، فمدى قبول الشركة والتزامها بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، يجعلها تتبع المواصفات سالفة الذكر في تقاريرها

¹ Huang C& Kung F, Drivers of environmental disclosure and stakeholder expectation: Evidence from Taiwan, **journal of Business Ethics**, Vol 96, N°03, pp435-451.

² Chelikani S& D'souza F, The effect of regulation disclosure on market integration, **The international journal of Business and Finance research**, Vol 08, N°04, 2014, pp43-63.

³ العودات أنس ابراهيم سالم، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقا لنموذج Tobin's Q -دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية 2009-2014، ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، منشورة، 2015، ص30.

⁴ نفس المرجع والصفحة سابقا.

السنوية، حرصا منها على توفير القدر الضروري والكافي من المعلومات المساعدة على اتخاذ القرارات الرشيدة والصائبة لمختلف أصحاب المصلحة، ويتحقق ذلك من خلال:¹

- الصدق المحاسبي في حساب التكاليف الاجتماعية دون مبالغة وتضخيم.
- المعاملة المتماثلة والمنصفة لكافة مصالح الشركة والتي تنعكس بالإيجاب على المجتمع.
- تقديم بيانات غير متحيزة ودقيقة عن أنشطتها الاجتماعية وبطريقة سهلة ومفهومة.

ثانيا: آليات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من أنّ القطاع الصناعي مجبر على الالتزام بمسؤولياته الاجتماعية أكثر من القطاعات الأخرى، إلا أن الدراسات بينت أن القطاعات الأخرى ملتزمة بمسؤولياتها الاجتماعية أكثر من القطاع الصناعي الملوث للبيئة بدرجة كبيرة، ففي عام 2002، ساهم القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 25 % من تقارير المسؤولية الاجتماعية²، ولعرض معلومات المسؤولية الاجتماعية، نميز آليتين وهما:

1. الإفصاح الاختياري: ويعرّف على أنّه "ما يفوق الإفصاح الموصى به بموجب القانون، ويكون اختياريا من قبل المديرين بهدف زيادة وضوح الشركة وقيمتها فيما يتعلق بالمستخدمين المستهدفين، كما يوصف بأنه سلوك تجاري استراتيجي"³، أي أنه عبارة عن معلومات إضافية للشركة يتم الإفصاح عنها إلى جانب المعلومات الإلزامية، من أجل الحد من عدم تماثل المعلومات بين مختلف أصحاب المصلحة فيها. وتعتبر عملية الإفصاح لمتطلبات زائدة، اختيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتقديم معلومات محاسبية أو معلومات الأخرى ذات العلاقة بقرارات مستخدمي التقارير السنوية⁴.

¹ العليمات توفان حامد محمد، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه: تخصص محاسبة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الدراسات العليا، منشورة ، 2010، ص ص73-74.

² Kolk, A., & Pinkse, J, The integration of corporate governance in corporate social responsibility disclosures, **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, Bangkok, volume 17, issue 01, Janvier/Fevrier 2010, p 26.

³ صبرينة عمروش وبلقاسم دواح، أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر - دراسة ميدانية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي-الجزائر، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020، ص426.

⁴ بوشاب حسين، دور وأهمية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 20، العدد 02، 04/12/2016، ص14.

عرّفه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)¹ على أنه: "معلومات توفر من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية بشكل يتجاوز متطلبات الإفصاح من المبادئ والتعليمات والقواعد مثل مبادئ المحاسبة المالية وقواعد لجنة الأوراق المالية وتعليمات البورصة"²، والغرض من تقديم معلومات إضافية هو تحقيق منافع اقتصادية للشركة، فالمساهمة في اشراك أصحاب المصالح في كل معلومة صادرة أو واردة إلى الشركة يزيد من الثقة بين الأطراف، عكس ما كان سائدا من قبل جراء نظرية الوكالة وما خلفته من زيادة الشك بين أصحاب المصلحة، وعدم تماثل المعلومات لديهم، وهو الأمر الذي زاد من حدة الصراعات والنزاعات، وخصوصا لدى الأطراف غير المسيرة للشركة، بل حتى المسيرين شملهم نطاق حيز المعلومات الضيق، فالمدير فقط من يملك أدق المعلومات، لذا فإن تحفيز المدراء بالإفصاح الاختياري عن معلومات الشركة ضيق حيز الصراعات وعدم تماثل المعلومات، وجعلهم يوفرون معلومات عن الاستراتيجيات المستقبلية وخطط البحث، والتطوير والتنبؤات المستقبلية بالإضافة إلى تقديم تحليل عن المعلومات المالية³، بغية جذب أكبر عدد من فئات المجتمع نحو منتجات الشركة، وبالتالي استيفاء أصحاب المصلحة للمعلومات التي يبحثون عنها.

لقد تناولت العديد من الدراسات أن الإفصاح الاختياري يتكون من تسعة عناصر وهي: المعلومات العامة للشركة، ونشاط الشركة ووضعها المستقبلي، ومعلومات الأسهم وحملة الأسهم، والمعلومات عن الإدارة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ونتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، وتكاليف البحث والتطوير في الشركة، والمعلومات عن العاملين في الشركة، والمعلومات عن الحوكمة؛ وذلك للتعرف على أثر تلك المكونات على جودة التقارير المالية والمتمثلة في قدرة المعلومات المفصّل عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير وأما عن أهمية ومنافع الإفصاح الاختياري فينظر إليه كآلية للحد من المشاكل والنزاعات بين المالكين والمدراء، والتي من بين أهمها: يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الشركة في الحصول عليه، يشكل أهمية كبيرة في السوق المالي نتيجة عمله على تقليل الغموض لدى الأطراف الخارجية عن مستقبل الشركة وأدائها، يساهم في توفير معلومات تزيد من خاصية قابلية المعلومات للمقارنة سواء المقارنة الذاتية أو المقارنة مع الشركات الأخرى

¹ مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Board IASB) عبارة عن مجلس تابع لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee IASC Foundation) وهي مؤسسة غير حكومية، مستقلة، غير ربحية تعمل للصالح العام، تهدف إلى تطوير مجموعة واحدة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بحيث تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالميا من خلال هيئة وضع المعايير التابعة لها من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

² عمروش صبرينة و دواح بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 427.

³ بوشايب حسينة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

وخصوصاً إن كانت هاته الخاصية متداولة لدى الشركات، يعطي الشرعية والقبول لأنشطة الإدارة أمام أصحاب المصالح ويعزز عامل الثقة والشفافية وبالتالي يدعم بقاء واستمرار الشركة في مجال الأعمال من خلال تكوين حصة جيدة في السوق، يؤدي إلى تنشيط السوق وتأديته لدوره بفاعلية من خلال تقليل عامل الخوف لدى المستثمرين، يؤدي إلى تجنب الدعاوي القضائية المرفوعة من طرف مستخدمي القوائم المالية التي تكون بسبب عدم ملاءمة المعلومات، تحسين حوكمة الشركات ورفع درجة الثقة في أداء الإدارة العليا والتنبؤ بالمخاطر من أجل تعظيم الأرباح.¹

وقد أتت بعض النظريات الاقتصادية الحاجة إلى الإفصاح الاختياري، كونه يمثل آلية لتخفيض التكاليف الناجمة عن تعارض المصالح بين حملة الأسهم والمدراء، وبين الشركة ودائنيها، فليجاء المدراء للإفصاح الاختياري ما هو إلا بهدف تخفيض تكاليف المراقبة الناتجة عن تعارض المصالح بينهم وبين حملة الأسهم، وهو ما ذهبت إليه نظرية الوكالة. بينما توجهت نظرية الشرعية إلى أن الشركات وبدافع تأثرها وتأثيرها في المجتمع الذي تتواجد فيه، تقوم بإقناع المتعاملين والفاعلين معها على أنها تعمل ضمن حدود وأخلاقيات المجتمع، لذا توجب عليها الإفصاح الاختياري عن مساهماتها البيئية والاجتماعية، لتدعيم شرعيتها في المجتمع. أما نظرية الإشارة فذهبت إلى أن المدراء يميلون للإفصاح عن بعض المعلومات اختياريًا لتوقعهم بالمكاسب الجيدة التي ستحصل عليها الشركة جراء هذه المعلومات الإضافية، أي أنها تمثل إشارة جيدة عن أداء الشركة في السوق.²

2. الإفصاح الإلزامي: وهو الإفصاح الذي تقوم به المنظمة التزاماً للتشريعات القانونية المعمول بها في بلد ما اتجه المسؤولية الاجتماعية، وفقاً للوائح التنظيمية والإدارية في الأسواق المالية وما نصت عليه المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً³، يهدف إلى ضبط عملية نقل المعلومات بين الشركات المدرجة في البورصة وأصحاب المصالح ضمن تقارير المالية السنوية والتقارير الدورية واجتماع الهيئة العامة. تقدم المعلومات المالية الأساسية

¹ عمروش صبرينة ودواح بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص428.

² عبد المنعم مجد تامر سعيد، قياس أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، مجلد21، العدد05، أكتوبر 2017، ص ص 572-573.

³ العودات أنس ابراهيم سالم، مرجع سبق ذكره، ص33.

والتي تتمثل غالبا في نشر القوائم المالية للشركة حسب المتطلبات القانونية (قانون الأوراق المالية وقانون الشركات) والمعايير المحاسبية¹. ويشمل الإفصاح الإلزامي ما يلي:²

- الإفصاح عن التغييرات التي مست الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية.
- الإفصاح عن التغييرات التي طرأت على السياسات المحاسبية مثل تغيير طرق التقييم.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها في اعداد وعرض القوائم الختامية.
- الإفصاح عن الارتباطات المالية للمؤسسات المتعلقة بالعقود المستقبلية وتأثيرها المالي.
- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تقع بين تاريخ اعداد القوائم المالية وتاريخ اصدارها.

إنّ العلاقة بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري هي علاقة تكامل، نظرا لأنّ الإفصاح الاختياري يقوم بتقديم كل ما هو إضافي من معلومات يحتاجها مستخدمو القوائم المالية وغيرهم من متخذي القرارات وأصحاب المصلحة، والتي تكون وغير متاحة لهم في القوائم المالية من خلال الإفصاح الإلزامي، إذ أن تلك المعلومات الإضافية قد تكون مالية أو غير مالية بجانب ما يوفره الإفصاح الإلزامي من معلومات محددة وضرورية، ولهذا فإن الإفصاح الاختياري يعتبر مكملا ضروريا للإفصاح الإلزامي مما يؤدي إلى خدمة مختلف الأطراف المهتمة بالقوائم المالية ويعمل على ترسيم القرارات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية يكون في مجمله اختياريا³، نظرا لعدم وجود مراسيم الزامية دولية، تتعلق بكيفية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة.

المطلب الثالث: طرق ونماذج قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يعد قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات خطوة أساسية لتقييم مدى التزامها بالممارسات المسؤولة وتأثيرها على المجتمع، لذا فقد تم تطوير العديد من الطرق والنماذج لقياس هذا الإفصاح، وتختلف هذه

¹ الشلاحي بندر مرزوق، تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقرير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، منشورة، 2012، ص16.

² قمان عمر، الإفصاح في الجزائر بين واقع الاصلاح المحاسبي ومتطلبات البيئة الدولية (دراسة ميدانية لآراء عينة من المختصين في المجال المحاسبي)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، أوت 2015، ص19.

³ محمد إسماعيل يوسف حنان، مرجع سبق ذكره، ص366.



النماذج وفقا للإطار التنظيمي والسياسات المتبعة في كل قطاع. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى استعراض أهم الطرق والنماذج المستخدمة في قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

أولا: طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

توجد العديد من وسائل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتتحدد تلك الوسائل في التقارير السنوية والمقالات والكتيبات والمنشورات التي تصدرها المنشآت، وقد ركزت الدراسات المحاسبية بشكل أساسي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية داخل التقارير السنوية، أو بشكل منفصل في تقارير يطلق عليها تقارير المسؤولية الاجتماعية، أو تقارير التنمية المستدامة، أو تقارير مسؤولية الشركات، أو تقارير مواطنة الشركات¹. وعلى العموم، اتفقت الدراسات على وجود ثلاثة (03) اتجاهات أساسية هي:²

أ- الاتجاه الأول (اتجاه الدمج): يتم الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي ضمن القوائم المالية التقليدية، ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه يساعد على تحقيق التكامل بين المعلومات المالية والمعلومات الاجتماعية للشركة دون الحاجة إلى إجراء أي تعديل على النظام المحاسبي التقليدي باعتبار أن الأنشطة الاجتماعية للشركة تؤثر على الأنشطة الاقتصادية، ومنه على القوائم المالية، ومن عيوبه أن التقارير المالية سوف تصبح أكثر تعقيدا وبالتالي صعوبة استخدامها من طرف أصحاب المصلحة؛ ما ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرارات. كما يقيم الباحثون مسؤولية الشركات الاجتماعية من خلال أنشطة محددة كالإنفاق على مكافحة التلوث، والمخالفات التجارية، والأعمال الخيرية للشركات ومبادرات مسؤولية الشركات الاجتماعية، فهذه الطريقة حسب رأيهم تقيس أداء الشركة في مكافحة التلوث مثلا كأداء حقيقي تقوم به الشركة وتتخذ كمعيار لقياس مسؤولية الشركات الاجتماعية، أي أنها تقيس جانبا واحدا من جوانب المسؤولية الاجتماعية وبالتالي فهي صالحة فقط لمجموعة من الصناعات³.

¹ Murray A, Do markets value companies, social and environmental activity? An inquiry into associations among social disclosure, social performance and financial performance, Ph.D. thesis, University of Glasgow, 2010, p45.

² الأبيجي كوثر عبد الفتاح، محاسبة المسؤولية عن حماية البيئة في ضوء الفكر الإسلامي والمعاصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مصر، المجلد 100، العدد 497، 2010، ص60.

³ أبو دست شذى نعمان، دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات (دراسة مسحية على الشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، منشورة، 2018، ص58.

ب- الاتجاه الثاني (اتجاه الفصل): يتم الإفصاح من خلال تقارير منفصلة عن القوائم المالية وملحقاتها، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن مشكلات قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية تفرض على القائمين بمهمة تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضرورة إعداد تقارير منفصلة نظراً لاختلاف طبيعة المعلومات المالية عن تلك الاجتماعية، وتأخذ التقارير المنفصلة عن الأداء الاجتماعي ثلاثة (03) أشكال هي:

1. التقارير الوصفية: تستند في توفير البيانات إلى القياس الوصفي دون الحاجة إلى القياس الكمي أو النقدي؛ أي وصف جميع الأنشطة عن الأداء الاجتماعي التي تقوم بها الشركة، وبالتالي فإنها سهلة التطبيق وتتميز بانخفاض التكاليف وذلك لقلة المستلزمات المالية والبشرية المساعدة في تطبيقها، ويعد نموذج شركة (Scovill) الأمريكية أحد النماذج الوصفية الرائدة.

2. تقارير المدخلات: تقوم هذه التقارير بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية دون الأخذ بعين الاعتبار المنافع المترتبة عنها، أهم ما يمتاز به هو أنه وسيلة للمقارنة بين سنة وأخرى أو بين شركة وأخرى ومن أمثله نموذج (Linowes).

3. تقارير المدخلات والمخرجات: تهتم هذه التقارير بالإفصاح عن التكاليف والمنافع المترتبة عن الأنشطة التي تقوم بها الشركة في المجال الاجتماعي، تعد هذه التقارير هي الأفضل كونها تجعل لكل تكلفة اجتماعية مقابلاً من المنفعة، إلا أنه توجد صعوبات في قياس تلك المنافع كونها تعد لأطراف خارجيين، ومن أمثلة النماذج الممثلة لهذه التقارير نموذج (Estes) ونموذج (Seidler)، يتميز هاذين النموذجين بأن تطبيقهما موضوعي إلى حد ما، بمجرد اختيار المتغير، كما يمكن تطبيقه بكل سهولة على عينة كبيرة من الشركات، ومع ذلك فإن اختيار هذه المتغيرات يمكن أن يكون ذاتياً ولا يظهر تفسيرها أي مؤشر حقيقي لما تقوم به الشركات بالفعل.¹

ت- الاتجاه الثالث:² يعد أكثر الأساليب استخداماً من الناحية العملية، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في التقارير السنوية للشركة تحت اسم "المسؤولية الاجتماعية للشركة" في تقرير مجلس الإدارة بجانب التقارير المالية التقليدية. وهي طريقة تعتمد على تقييم الخبراء لسياسات الشركة من خلال مؤشر السمعة (Reputation Index)؛ حيث أن وكالات التصنيف العالمية تقوم بتصنيف الشركات بناءً على بعد أو

¹ أبو دست شذى نعمان، مرجع سبق ذكره، ص58.

² نفس المرجع والصفحة سابقاً.

أكثر من أبعاد الأداء الاجتماعي. وتتميز هذه الطريقة بثبات التصنيف لأنها تستعمل نفس المعايير للتقييم، ومن أمثلة المؤشرات المستخدمة: مؤشر مسح السمعة، مجموعة مؤشرات الاستدامة، وتصنيف "Kinder KLD- Lydenberg and Domini".

يعد مؤشر السمعة من أفضل طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ حيث أنه قائم على تقييم خبراء عالميين، بالإضافة إلى أنه يساعد على المقارنة بين الشركات باستخدام نفس المؤشرات في التقييم، مع إمكانية الحصول على هذه التقييمات من خلال قواعد بيانات متاحة للجمهور.

ثانياً: نماذج قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

لقد قامت العديد من الشركات، الهيئات والمنظمات العالمية، كمبادرة منها لطح العديد من النماذج والمقاييس لقياس الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة، فقد عمدت بعض الشركات إلى القياس الكمي، في حين اكتفت بعض الشركات بالجانب الوصفي للأداء الاجتماعي، وفيما يلي بعض تلك النماذج العالمية لقياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

1. نموذج شركة "Scovill" الأمريكية: حيث قامت الشركة بتقديم نموذج للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات عرف باسم " SMFC - Scovill Manufacturing Company"، والذي يطلق عليه تقرير العمل الاجتماعي، في هذا النموذج يتم تصنيف الأنشطة الاجتماعية للشركات إلى قسمين: يختص الأول بالأنشطة ذات التأثيرات الاجتماعية الإيجابية، أما القسم الثاني يختص بالأنشطة ذات التأثيرات الاجتماعية السلبية، ويتم عرض كلا القسمين في شكل ميزانية عامة، تتضمن أربعة أجزاء أساسية، يغطي كل جزء مجالا من مجالات المسؤولية الاجتماعية، يختص الجانب الأيمن من الميزانية الأنشطة الاجتماعية ذات التأثير الإيجابي والعكس بالنسبة للجانب الأيسر، ويحتوي التقرير على مجموعة من المعلومات الكمية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية، كفرص العمل التي وفرتها الشركة للمجتمع، تفاعل الشركة مع المجتمع والمحيط، وما يعيب هذا النموذج هو أن التعبير عن الأنشطة الاجتماعية يتم بشكل وصفي للقياسات الكمية المستخدمة في التعبير،

أي أن الإفصاح عن نتائج القياسات الكمية يتبع النموذج الوصفي في شكل ميزانية مستقلة عن القوائم المالية، أما من الناحية العملية فيعتبر هذا النموذج سهل من ناحية التطبيق العملي ويمكن إعداده بكل سهولة.¹

جدول رقم (01-02): شكل يوضح نموذج شركة SMFC لقياس الإفصاح عن الأداء الاجتماعي

المطلوبات	الموجودات
<p>- ترقية العاملين من الأقليات إلى مراكز أعلى لا تزال دون المستوى المطلوب.</p> <p>- تقدم العجزة من كسب المهارات والخبرات لا تزال في الحدود الدنيا.</p> <p>- ما زالت الشركة ترمي نفاياتها الناتجة من العمليات الانتاجية في الأراضي الزراعية المجاورة.</p> <p>- البرامج الخاصة بقيام الشركة في بناء مساكن لحدودي الدخل غير فعالة بدرجة كافية قياساً بالوقت المستنفذ بالبناء والمبالغ المنفقة عليها.</p>	<p>- فرص التوظيف: لقد أدى توسع الشركة في نشاطها التشغيلي إلى خلق 10 000 فرصة عمل جديدة.</p> <p>- الخطط الأساسية للتطوير.</p> <p>- برامج توفير فرص التوظيف للأقليات إذ ساعدت هذه البرامج على رفع نسبة الأقليات من 6% سنة 1962 الى حوالي 19% سنة 1972.</p> <p>- برامج تشغيل العجزة.</p> <p>- حماية البيئة ومكافحة التلوث: إذ تم وضع جهاز لقياس درجة التلوث الجو بالدخان والغازات المتطايرة من فتحات المصانع.</p> <p>- قامت الشركة بتخصيص 3.1% من صافي الربح قبل الضريبة لتنظيف مجرى النهر في المدينة.</p> <p>- التفاعل مع المجتمع: فقد كانت مساهمات الشركة للمؤسسات الخيرية في حدود 2.1% من صافي الربح قبل الضريبة خلال 5 السنوات الماضية.</p>

المصدر: الفضل مؤيد ونور عبد الناصر والدوغجي علي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط1، دار النشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002، ص190.

2. نموذج "Linowes": قام الباحث "Linowes" باقتراح هذا النموذج للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأطلق عليه اسم تقرير النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث ركز هذا النموذج على الإفصاح الدوري عن الأداء التشغيلي والاجتماعي للشركات، حيث يعرض التأثيرات الموجبة والسالبة لثلاثة مجالات من مجالات المسؤولية الاجتماعية: الموارد البشرية، الموارد الطبيعية والمنتج، ويوفر نوعين من التكاليف الاجتماعية، الأولى التكاليف التي تنفقها الشركات في سبيل تحقيق الأهداف الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع والتي تعرف بالمزايا الاجتماعية، أما الثانية فتتمثل بالتكاليف التي تنفقها الشركات أو التي يجب عليها أن تنفقها

¹ الفضل مؤيد ونور عبد الناصر والدوغجي علي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط1، دار النشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002، ص189.

في مجال معين من المجالات التي تم ذكرها سابقاً، من أجل الوصول إلى صافي المساهمة الاجتماعية، والتي هي عبارة عن المزايا الاجتماعية مطروحة منها الاضرار الاجتماعية. يهتم هذا النموذج بالأنشطة الاجتماعية الاختيارية فقط وهو ما يعيب هذا النموذج، الإفصاح عن نتائج القياس وفق هذا النموذج عن طريق قائمة دخل تعرف باسم قائمة الدخل الاقتصادي والاجتماعي وتكون بشكل منفصل عن القوائم التقليدية، أما من الناحية العملية يتميز هذا النموذج بالسهولة والبساطة في الإعداد والفهم لكافة الأطراف المعنية بالأداء الاجتماعي¹، والشكل التالي يوضح مكونات هذا النموذج:

جدول رقم (01-03): شكل يوضح تقرير النشاط الاجتماعي حسب نموذج Linowes

شركةتقرير النشاط الاجتماعي للشركة	
أولاً: الأنشطة الخاصة بالأفراد	
المبايع	المزايا:
XXX	البرامج التدريبية للعمال
XXX	تبرعات للمؤسسات التعليمية والعلمية
XXX	تكاليف معالجة زيادة معدل دوران العمال بسبب برنامج التشغيل
XXX	تكلفة مدرسة الحضانة الخاصة بالعمالين
	مجموع المزايا المتحققة بالعمالين
	مطروحا منه الأضرار
	تأجيل إضافة أجهزة الأمان في آلات التقطيع
	صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالأفراد
ثانياً: الأنشطة الخاصة بالبيئة	
المبايع	المزايا:
XXX	تكلفة استصلاح واستزراع أرض المخلفات الخاصة بالمؤسسة
XXX	تكلفة إضافة أجهزة للرقابة على التلوث
XXX	تكلفة استبعاد المواد السامة من عمليات الإنتاج
	مجموع المزايا
	مطروحا منه الأضرار

¹ شعبان سمير عماد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

XXX	التكلفة التي كان يجب تحملها لإعادة تشجير منطقة التعدين المستخدمة هذا العام
XXX	التكاليف المقدرة لتطهير مجرى النهر
	مجموع الأضرار
	صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالبيئة
	ثالثا: الأنشطة الخاصة بالإنتاج
	المزايا:
XXX	رواتب لجان الأمن للمنتج
XXX	تكلفة التحويلات على المنتج لرفع أمانة
	مجموع المزايا
	مطروحا منه الأضرار
	تكلفة جهاز الأمان الموصى باستخدامه من قبل لجان الأمان ولكن لم يضاف أو يستخدم في عملية أمان المنتج
	صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالإنتاج
	صافي العجز الاجتماعي لسنة + الرصيد المدور في 1/ 1
	الصافي الكلي للأداء الاجتماعي للأنشطة في 12/ 31

المصدر: بن العايش فاطمة وهوام جمعة، مستوى تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة للفترة 2014-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، جوان 2020، ص 38.

3. نموذج "Estes": قام الباحث "Estes" باقتراح هذا النموذج لمساعدة الشركات في اعداد قائمة التأثيرات الاجتماعية والخاصة بأنشطة الشركات ذات التأثيرات الهامة في المجتمع، من أجل الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية بصورة نقدية، وعليه فإن التكاليف الاجتماعية تتمثل في كل تضحية أو ضرر يقع على المجتمع أو على أحد عناصره، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، ربحية أو غير هادفة للربح، داخلية أو خارجية، بمقابل مادي أو لا، أما المنافع الاجتماعية حسب هذا النموذج، فهي كل عائد على المجتمع أو أحد عناصره، سواء كانت هذا المنافع كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، ربحية أو غير هادفة للربح، داخلية أو خارجية، بمقابل مادي أو لا. يهتم هذا النموذج بحساب المنافع والتكاليف الاجتماعية للوصول إلى صافي المساهمة الاجتماعية للشركة، عن طريق مقابلة تلك المنافع بتلك التكاليف، ومن عيوبه: أن قياس المنافع

والتكاليف الاجتماعية تكون حسب تقييمات الشركة، بالاعتماد على أسس مختلفة تتراوح بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية وتكلفة الاستبدال في القائمة نفسها وهذا مخالف لمبدأ الثبات، وهذا ما يؤدي إلى نقص الموضوعية والموثوقية بالعناصر التي تم قياسها، بالإضافة إلى أن هذا النموذج من الناحية العملية يعد صعب الإعداد والتطبيق وذلك بسبب صعوبة قياس بعض عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية¹. والشكل التالي يوضح أهم العناصر المكونة لنموذج "Estes":

جدول رقم (01-04): شكل يوضح تقرير التأثير الاجتماعي حسب نموذج Estes

تقرير التأثير الاجتماعي لمؤسسة.....	
تقرير التأثير الاجتماعي عن السنة المنتهية في 31 / 12.	
المبالغ	المنافع الاجتماعية:
XXX	السلع والخدمات التي تم توفيرها
XXX	مدفوعات للعناصر الأخرى في المجتمع
XXX	عمالة موظفة
XXX	مدفوعات السلع وخدمات أخرى
XXX	ضرائب مسددة
XXX	تبرعات وإعانات
XXX	توزيعات وفوائد مدفوعة
XXX	قروض للغير ومدفوعات أخرى
XXX	منافع إضافية مباشرة للعاملين
XXX	خدمات ومعدات وتسهيلات ممنوحة للغير
XXX	تحسينات للبيئة
XXX	منافع أخرى
	يطرح منه
التكاليف الاجتماعية:	
XXX	سلع ومواد أولية تم الحصول عليها من المجتمع
XXX	مباني ومعدات مشتراة

¹ سمير عماد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 82.

XXX	عمل وخدمات مستخدمة
	تفرقة عنصرية:
XXX	في التعيين (تمييز خارجي)
XXX	في تحديد الوظائف وفي الترقية (تعيين داخلي)
XXX	إصابات وأمراض العمل
XXX	خدمات عامة و تسهيلات مستخدمة
	أضرار للبيئة:
XXX	أضرار للأرض
XXX	تلوث الهواء
XXX	تلوث المياه
XXX	ضوضاء
XXX	مخلفات
XXX	تشويه لجمال البيئة
XXX	أضرار أخرى للبيئة
XXX	تكاليف أخرى
XXX	مجموع التكاليف الاجتماعية
XXX	الفائض (العجز) الاجتماعي للسنة + الفائض أو العجز في 1/ 1
XXX	الفائض المتراكم أو العجز المتراكم في 12/ 31

المصدر: الفضل مؤيد ونور عبد الناصر والدوغجي علي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط1، دار النشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002، ص194.

4. نموذج "Seidler": في هذا النموذج لا يستخدم أسلوب مقابلة الإيرادات بالنفقات وإنما تستخدم القيمة الحالية لصافي الدخل الاضائي المتحقق للمجتمع، فأن المنافع الاجتماعية للتعليم مثلا هي عبارة عن زيادة رصيد المعرفة لدى الفرد عند تخرجه من الجامعة، مقارنة عما كان عليه الحال عند دخوله للجامعة، فإن المنفعة الاجتماعية المتحققة تقاس بالقيمة الحالية لتلك الدخول¹، والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ بن العايش فاطمة وهوام جمعة، مستوى تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة لفترة 2014-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، جوان 2020، ص41.

جدول رقم (01-05): نموذج Seidler للوحدات الاقتصادية غير الهادفة لتحقيق الربح

		تقرير الدخل الاجتماعي			تقرير الدخل المالي للإيرادات
		المنافع الاجتماعية	XX		الرسوم التي يسدها الطالب
	XX	منافع التعليم على المجتمع		XX	منح أبحاث
	XX	منافع البحوث على المجتمع	XX	XX	إعانة الدولة
XX		مجموع المنافع الاجتماعية			مجموع الإيرادات
		التكاليف الاجتماعية		XX	التكاليف
	XX	الرسوم التي يسدها الطالب للجامعة		XX	تكاليف التعليم
		تكاليف البحوث	XX	XX	تكاليف البحوث
	XX	بحوث الدولة			مساعدات طلابية
	XX	عناصر أخرى		XX	تكاليف إضافية
XX		مجموع التكاليف الاجتماعية			مجموع التكاليف
XX		صافي الدخل أو العجز الاجتماعي			صافي الربح أو الخسارة

المصدر: بن العايش فاطمة و هوام جمعة ، مستوى تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة للفترة 2014-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، جوان 2020، ص 41.

جدول رقم (01-06): نموذج Seidler للوحدات الاقتصادية الهادفة لتحقيق الربح

XX	القيمة المضافة من النشاط الاقتصادي
XX	+ مخرجات مرغوبة اجتماعيا ولا يمكن بيعها
XX	- آثار غير مرغوبة اجتماعيا ولم يسدد مقابل لها
	صافي الدخل الاقتصادي والاجتماعي

المصدر: بن العايش فاطمة و هوام جمعة، مستوى تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة للفترة 2014-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، جوان 2020، ص 42.

5. نموذج الفضل لقياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: قام الباحث "الفضل" باقتراح هذا النموذج للشركات العراقية، بما يتوافق مع متطلبات وبنود النظام المحاسبي الموحد المطبق من قبل الحكومة العراقية، ويكون في شكل ميزانية (الجدول رقم 07) تتضمن العمليات الجارية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتضمن أربعة مجالات: المجال الأول والثاني لتحديد الفائض والعجز (يعبر عن الأنشطة الاقتصادية)، المجال الثالث والرابع يخص الأضرار الخاصة بالتلوث وتكلفتها (يخص الأنشطة الاجتماعية والتي تضم أربعة مجالات وهي: مجالات خاصة بالعاملين، مجالات خاصة بالتفاعل مع البيئة، مجالات خاصة بحماية المستهلكين ومجالات خاصة بالتفاعل مع البيئة)، ويتم إعداد النتائج الخاصة بالأنشطة الاقتصادية وبعدها إعداد نتائج الأنشطة الاجتماعية، وبعدها يتم حساب صافي الربح. وتجر الإشارة إلى أن هذا النموذج يقتصر في القياس النقدي للأنشطة الاجتماعية على حساب التكاليف الاجتماعية دون المنافع الاجتماعية وهو ما يعيب هذا النموذج، ولكن من الجانب الإيجابي له فإن عملية الإفصاح عن نتائج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، تتم وفق مرحلتين: المرحلة الأولى، تهتم بقياس الأداء الاقتصادي، أما المرحلة الثانية، فتهتم بقياس الأداء الاجتماعي، وأن حساب نتائج هاتين المرحلتين يتم إعدادها في القائمة نفسها للوصول إلى صافي الفائض أو العجز الاقتصادي والاجتماعي، كما أن ما يميز هذا النموذج هو: إمكانية الممارسة العملية له، لكونه جاء منسجماً مع البنود التي نص عليها النظام المحاسبي الموحد المطبق في الشركات العراقية.¹

جدول رقم (01-07): نموذج الفضل لكيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

XXX				الفائض أو العجز الاقتصادي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية: أولاً: تكاليف الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية المزايا: رواتب المتحقين بالخدمة العسكرية تكلفة المساهمة في الضمان الاجتماعي تكلفة الضمان الصحي تكلفة التجهيزات المزودة للعمال تكلفة نقل العمال تكلفة التدريب والتأهيل والتعليم تكلفة سلفات الزواج تكلفة المساهمة في المؤسسة العامة للثقافة العمالية تكلفة الاعانات والتبرعات للعاملين.
		XXX		
		XXX		
		XXX		
		XXX		
		XXX		
		XXX		
		XXX		
		XXX		

¹ شعبان سمير عماد، مرجع سبق ذكره، ص 83.

		XXX		مجموع المزايا
			XXX XXX XXX XXX	الأضرار: تكلفة امتلاك أجهزة الأمن الصناعي التي كان يجب توفرها في الشركة تكلفة الصيانة الدورية الواجب القيام بها لإدامة أجهزة السلامة المهنية تكلفة الخدمات الصحية التي كان يجب على الشركة أن تؤديها للعمال أضرار أخرى
		XXX		مجموع الأضرار
	XXX			مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بالعمال
			XXX XXX XXX XXX XXX XXX	<u>ثانياً : تكاليف الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع</u> المزايا: مصاريف مساهمة المنشأة في المجهود الحربي حصة الشركة في تمويل الشركات المركزية الأخرى مساهمة الشركة في تمويل النقابات والاتحادات الجماهيرية تكلفة الاحتفالات الوطنية والقومية والدينية الإعانات والتبرعات للغير تكلفة حملات مكافحة الأضرار التي تصيب المجتمع مثل الفيضانات
		XXX		مجموع المزايا
			XXX	الأضرار: تكلفة السلع والمواد الأولية التي يتم الحصول عليها من المجتمع بدون تعويض
	XXX			مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع
			XXX XXX XXX	<u>ثالثاً: تكاليف الأنشطة الخاصة بحماية المستهلك</u> المزايا: تكلفة الأبحاث والاستشارات قسط اضعاء تكلفة التغييرات على المنتج لرفع درجة أمانه مزايا أخرى
		XXX		مجموع المزايا
			XXX XXX XXX	الأضرار: تكلفة مواد التعبئة والتغليف التي كان يجب على المنشأة استعمالها في التعبئة وتغليف منتجاتها. تكلفة الضمانات التي يتم منحها للمستهلكين خلال السنة أضرار أخرى

		XXX		مجموع الأضرار
	XXX			مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بحماية المستهلك
				رابعا: تكاليف الأنشطة الخاصة بالرقابة على التلوث وحماية البيئة
			XXX	المزايا: تكلفة استصلاح واستزراع أرض المخلفات الخاصة بالشركة
			XXX	تكلفة استبعاد المواد السامة من عمليات الانتاج
			XXX	مزايا أخرى
		XXX		مجموع المزايا
			XXX	الأضرار: تكلفة الأضرار الناشئة من مخلفات الانتاج
			XXX	تكلفة معالجة التلوث في المياه
			XXX	أضرار أخرى
		XXX		مجموع الأضرار
	XXX			مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بالرقابة على التلوث وحماية البيئة
XXX				مجموع تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية
XXX				صافي الفائض أو العجز الاقتصادي والاجتماعي القابل للتوزيع

المصدر: الفضل مؤيد ونور عبد الناصر والدوغجي علي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط1، دار النشر

والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002، ص ص 200-201.

6. نموذج الباحث البدوي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: قام الباحث "بدوي" بمحاولة تطوير النماذج الخاصة بالقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك عن طريق استخدام مدخل للقياس ذي الأبعاد متعددة والذي لا يتقيد بأسلوب معين عند اختيار المقياس سواء كان وصفيًا، نقديًا، أو كميًا، ويتم في هذا النموذج الإفصاح عن ثلاثة مستويات من المعلومات الاجتماعية التي يحتويها المقياس، حيث يقيس المستوى الأول المعلومات المالية للأنشطة الاجتماعية التي يمكن قياسها بشكل نقدي، في حين يقيس المستوى الثاني المعلومات الكمية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية التي لا يمكن قياسها بشكل نقدي ولكن يتوفر لها قياس كمي، أما المستوى الثالث فيقيس المعلومات الوصفية لمدى تأثير الأنشطة الاجتماعية، واقترح الباحث أربعة قوائم للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للشركات، حتى يلبي جميع احتياجات أصحاب المصالح من تلك المعلومات في شكل تقارير، تضم قائمة الربح المعدل بقضايا المساهمة الاجتماعية وقائمة المركز المالي المعدل بقضايا المساهمة

الاجتماعية وتقرير الأداء الاجتماعي ذي الأبعاد المتعددة والقائمة المالية الخاصة بقضايا عدم الإيفاء بالمسؤولية الاجتماعية.¹ وقد شمل هذا النموذج كل المعلومات والجوانب، غير أن الممارسة العملية له تبقى صعبة التطبيق.

جدول رقم (01-08): نموذج البدوي لكيفية ادماج عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قائمة ربح الشركة

		XXX	XXX	صافي الربح المحاسبي يضاف إليه: <u>أولاً: تأثيرات المسؤولية الاجتماعية الإيجابية</u> <u>أ. مجالات المساهمة البيئية:</u> تكلفة عمليات الرقابة على تلوث الهواء تكلفة معالجة المخلفات السائلة تكلفة تحسين المظهر الجمالي للبيئة <u>ب. مجالات المساهمة العامة:</u> فرق توظيف عمالة زائدة فرق توظيف معوقين إعانات ومنح إضافية للعاملين فرق خدمات النقل والمواصلات تكلفة خدمات إسكان العاملين تكلفة مركز حضانة أطفال العاملين خسائر التسعير الاجبارية
		XXX	XXX	<u>ج. مجالات الموارد البشرية:</u> تكلفة تدريب العاملين تكلفة اشتراطات الأمن الصناعي <u>د. مجالات المنتج:</u> تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة تكلفة اختبار أمان استخدام المنتج إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإيجابية صافي الربح المعدل بالتأثيرات الإيجابية
XXX	XXX	XXX	XXX	<u>ثانياً: تأثيرات المسؤولية الاجتماعية الاختيارية:</u> <u>أ. مجالات المساهمة البيئية:</u>
		XXX	XXX	

¹ سمير عماد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 84.

XXX	XXX	XXX	XXX	تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوث الهواء
			XXX	تكلفة المعالجة الإضافية للمخلفات السائلة
			XXX	تكلفة التحسينات الإضافية للمظهر الجمالي للبيئة
			XXX	<u>ب. مجالات المساهمة العامة:</u>
			XXX	مقابل تدعيم هيئات ومؤسسات الخدمة العامة
			XXX	تكلفة خدمات ترفيهية لسكان المنطقة
			XXX	تكلفة خدمات صحية لسكان المنطقة
			XXX	تكلفة خدمات إسكان
			XXX	تكلفة خدمات نقل ومواصلات
			XXX	إعانات ومنح إضافية للعاملين
			XXX	<u>ج. مجالات الموارد البشرية:</u>
			XXX	تكلفة خدمات تعليمية للعاملين
			XXX	تكلفة خدمات صحية للعاملين
			XXX	تكلفة تدريب للعاملين
XXX	<u>د. مجالات المنتج:</u>			
XXX	تكلفة عمليات الرقابة الإضافية على الجودة			
XXX	تكاليف اختبارات إضافية لأمان المنتج			
XXX	إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية			
XXX	إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإلزامية والاختيارية			
XXX	صافي الربح المعدل بتأثيرات الاجتماعية الإلزامية والاختيارية			
XXX				مجموع صافي الموجودات
				يطرح منه:
			XXX	<u>أولاً: صافي الموجودات الخاصة بمجالات المساهمات البيئية:</u>
			XXX	مباني وانشاءات الرقابة على التلوث
			XXX	أجهزة الرقابة على تلوث الهواء
			XXX	معدات تنقية المخلفات السائلة
		XXX	XXX	نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة
			XXX	مخزون مواد تنقية المخلفات الصناعية
				مجموع صافي الموجودات بمجالات المساهمات البيئية

XXX	XXX	XXX	ثانيا: صافي الموجودات الخاصة بمجالات المساهمة العامة:
			مباني وانشاءات مركز رعاية الطفولة
			XXX
			مباني سكنية للعاملين
			XXX
			منشآت ووسائل الترفيه
			XXX
			منشآت الرعاية الصحية
			XXX
			وسائل نقل ومواصلات
			XXX
			معدات وأجهزة طبية
			XXX
			مخزون المستلزمات الطبية
			XXX
مجموع صافي موجودات مجالات المساهمة العامة			
XXX			
ثالثا: صافي الموجودات الخاصة بمجالات الموارد البشرية:			
مباني وانشاءات مركز التدريب			
XXX			
وسائل ومعدات التدريب			
XXX			
معدات وأجهزة رقابة بيئة العمل			
XXX			
مخزون مهمات وقاية العاملين			
XXX			
مجموع صافي موجودات مجالات الموارد البشرية			
XXX			
رابعا: صافي الموجودات الخاصة بمجالات المنتج:			
أجهزة الرقابة على جودة المنتج			
XXX			
أجهزة اختبار أمان المنتج			
XXX			
مخزون ملصقات ونشرات			
XXX			
مجموع صافي موجودات مجالات المنتج			
XXX			
مجموع صافي الموجودات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والبيئية			
XXX			
مجموع صافي الموجودات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية			
XXX			
مجموع الطلبات			
XXX			
ي طرح منه:			
XXX			
مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة البيئية والاجتماعية			
XXX			
مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية			

المصدر: بدوي مُجد عباس، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، مجلة المال والتجارة، القاهرة،

مصر، العدد 418، 2004، ص 25.

وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، يتم إما باستبيان عينة من أصحاب المصلحة

الداخليين في الشركة عن مدى التزام الشركة بعناصر المسؤولية الاجتماعية، أو إجراء تحليل محتوى للتقارير المالية

والتي تكون على العموم تحتوي على عناصر المسؤولية الاجتماعية، ويتم قياس مستوى إفصاحها عن مسؤولياتها الاجتماعية عن طريق اعطاء الرقم "01" عند إفصاح الشركة عن العنصر، واعطاء الرقم "0" في حالة عدم إفصاح الشركة عن العنصر. وللتوصل إلى مستوى إفصاح الشركة عن المسؤولية الاجتماعية، يتم قسمة مجموع الرقمين "01" و"0" على عناصر المسؤولية الاجتماعية، والمتوسط المتحصل عليه يتم تحليله ومقارنته بمتوسطات شركات أخرى، وعادة ما تستخدم هذه الطريقة في الشركات المدرجة في البورصة، والتي تعتمد على مؤشرات لتقييم مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة فيها.¹ وفيما يلي مثال لأهم مقياس يقيس الأداء الاجتماعي للشركات:

7. مقياس (KLD) Kinder Lydenberg and Domini²:³

هو عبارة عن قاعدة بيانات تصنف الشركات (حوالي 2400 شركة من أكبر الشركات الأمريكية) تبعا لعدة معايير عن الأداء، موزعة على ثلاثة عشر (13) بعدا لمسؤولية الشركات وهي: المجتمع، حوكمة الشركات، التنوع، علاقات الموظفين، البيئة، حقوق الانسان، المنتج، الكحول، القمار، الأسلحة النارية، الخدمات العسكرية، التبغ والطاقة النووية. سبعة (07) أبعاد الأولى تقيس نقاط القوة والضعف للشركة من خلال عدة معايير ومؤشرات عالمية (جدول رقم 09)، بينما اختصت الأبعاد الستة المتبقية بتصنيف الأعمال التجارية السيئة والتي تؤثر على سمعة الشركة. هذا المقياس يعطي في نهاية كل عام تقييمات أداء الشركات المدرجة فيه من خلال نموذج بسيط، فإذا حققت الشركة المعايير الموجودة في كل بعد (قوة أو ضعف)، يتم تسجيل الرقم "01"، وإذا لم تستوف الشركة معايير التقييم المحددة لكل بعد، يتم تسجيل الرقم "0"، وفي حالة عدم توفر البيانات عن المؤشر، فيتم تسجيل "NR" بمعنى لم يتم تقييمه. بعد اعطاء أرقام لكل المعايير المكونة للأبعاد، يتم تجميع نقاط أداء الشركة مع استبعاد حالات عدم توفر البيانات، للتوصل إلى صافي مجموع نقاط القوة بعد طرحها من مجموع نقاط الضعف، وهو ما يتم مقارنته مع صافي مجموع نقاط الشركات الأخرى، ويتم ترتيبها حسب التقييمات المتحصل عليها.

¹ مُجد إسماعيل يوسف حنان، مرجع سبق ذكره، ص366.

² عبارة عن مؤسسة أمريكية Morgan Stanley Capital International (MSCI)، تأسست في عام 1989 من قبل بيتر كيندر وستيف ليدنبرغ وإيمي دوميني، توفر للمستثمرين بحثا اجتماعيا سهل الاستخدام وشاملا ودقيقا عن الشركات الأمريكية التي تقوم بتقييم أدائها الاجتماعي، تحتفظ KLD بأكثر مجموعة من الأبحاث المتاحة، وتحدد الشركات التي تطبق معايير الاستثمار الاجتماعي الإيجابية والسلبية. تقدم KLD نتائجها في أشكال مصممة خصيصا لمديري المحافظ الاستثمارية. ويتم تضمين الشركات التي تسجل تقييماً جيداً في تصنيفات KLD في مؤشرات عالمية بما في ذلك مؤشر MSCI KLD 400 المعروف سابقاً باسم Domini 400 والذي أصبح معترفاً به ك نطاق واسع كمعيار لقياس أداء المستثمرين المسؤولين اجتماعياً.

³ أبو دست شذى نعمان، مرجع سبق ذكره، ص59.

تعتبر تصنيفات " KLD " معيارا للأداء الاجتماعي الفعلي للشركات في الوقت الحالي، نظرا لاختباره من طرف العديد من الباحثين والذين وجدوا أن منهجية " KLD " تعد مقياسا موثوقا به عن أداء الشركة الاجتماعي ومقياسا موضوعيا وصادقا.

جدول رقم (01-09): مؤشرات القوة والضعف للأبعاد السبعة الأولى لقياس مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المجتمع (-COM)	
نقاط القوة	نقاط الضعف
التبرعات الخيرية (COM-str-A) المنح للمنظمات غير الربحية (COM-str-B) المنح الخارجية (COM-str-F) دعم الاسكان (COM-str-C) دعم التعليم (COM-str-D) برامج التطوع (COM-str-G) نقاط قوة أخرى (COM-str-X)	خلافات الاستثمار (COM-con-A) الأثر الاقتصادي السلبي (COM-con-B) المنازعات الضريبية (COM-con-D) نقاط ضعف أخرى (COM-con-X)
حوكمة الشركات (-CGOV)	
نقاط القوة	نقاط الضعف
تحديد التعويضات (CGOV-str-A) الملكية أو أن تكون مملوكة من قبل شركة مسؤولة اجتماعيا (CGOV-str-C) الشفافية (CGOV-str-D) المسؤولية السياسية (CGOV-str-E) نقاط قوة أخرى (CGOV-str-X)	التعويضات العمالية (CGOV-con-B) الملكية أو أن تكون مملوكة من قبل شركة مسؤولة اجتماعيا (CGOV-con-F) خلافات متعلقة بالمسؤولية (CGOV-con-G) ضعف الشفافية (CGOV-con-H) خلافات متعلقة بالمسؤولية السياسية (-CGOV-con-I) نقاط ضعف أخرى (CGOV-con-X)
التنوع (-DIV)	
نقاط القوة	نقاط الضعف

<p>خلافات العمل الإيجابي (DIV -con-A) عدم التمثيل (DIV -con-B) نقاط ضعف أخرى (DIV -con-X)</p>	<p>المدير التنفيذي امرأة أو من الأقليات (DIV-str-A) تشجيع النساء أو الأقليات لشغل مراكز وظيفية مرموقة (DIV -str-B) نسبة مجلس الإدارة من النساء أو الأقليات (DIV -str-C) التعاقد مع النساء أو الأقليات (DIV -str-E) توظيف المعوقين (DIV -str-F) نقاط قوة أخرى (DIV -str-X)</p>
<p>علاقات الموظفين (-EMP)</p>	
<p>نقاط الضعف</p>	<p>نقاط القوة</p>
<p>ضعف علاقات النقابة (EMP-con-A) ضعف الصحة والسلامة (EMP -con-B) تخفيض القوى العاملة (EMP -con-C) ضعف مكافآت التقاعد (EMP -con-D) نقاط قوة أخرى (EMP -con-X)</p>	<p>علاقات النقابة (EMP-str-A) تقاسم الأرباح النقدية (EMP -str-C) مشاركة الموظفين في صنع القرارات (EMP -str-D) مكافآت التقاعد (EMP -str-F) الصحة والسلامة (EMP -str-G) نقاط قوة أخرى (EMP -str-X)</p>
<p>البيئة (-ENV)</p>	
<p>نقاط الضعف</p>	<p>نقاط القوة</p>
<p>النفائات الخطيرة (ENV-con-A) مشاكل رقابية (ENV -con-B) المواد الكيميائية المستنفذة لطبقة الأوزون (ENV -con-C) انبعاثات كبيرة (ENV -con-D) الكيميائيات الزراعية (ENV -con-E) تغير المناخ (ENV -con-F) نقاط ضعف أخرى (ENV -con-X)</p>	<p>الخدمات والمنتجات الصديقة للبيئة (ENV-str-A) الوقاية من التلوث (ENV -str-B) إعادة التدوير (ENV -str-C) الطاقة النظيفة (ENV -str-D) أنظمة الإدارة (ENV -str-G) نقاط قوة أخرى (ENV -str-X)</p>
<p>حقوق الانسان (-HUM)</p>	
<p>نقاط الضعف</p>	<p>نقاط القوة</p>

<p>العامل في بورما (HUM-con-C)</p> <p>ضعف حقوق العمال الوافدة (HUM -con-F)</p> <p>ضعف العلاقات مع الشعوب الأصلية (HUM-)</p> <p>(con-G)</p> <p>نقاط ضعف أخرى (HUM -con-X)</p>	<p>العلاقات مع الشعوب الأصلية (HUM-str-D)</p> <p>حقوق العمال الوافدة (HUM -str-G)</p> <p>نقاط قوة أخرى (HUM -str-X)</p>
المنتج (PRO-)	
نقاط الضعف	نقاط القوة
<p>خلافات سلامة المنتج (PRO-con-A)</p> <p>خلافات التسويق والتعاقد (PRO -con-D)</p> <p>خلافات مكافحة الاحتكار (PRO -con-E)</p> <p>نقاط ضعف أخرى (PRO -con-X)</p>	<p>الجودة (PRO-str-A)</p> <p>ابتكارات البحث والتطوير (PRO -str-B)</p> <p>منتجات أو خدمات للمحرومين اقتصاديا (PRO -)</p> <p>(str-C)</p> <p>نقاط قوة أخرى (PRO -str-X)</p>

Source : Peter D. Kinder, **Getting Started With KLD STATS And Ratings**

Definitions, KLD Research & Analytics, Inc, Boston, 01/12/2022,

https://libapp.lib.ncku.edu.tw/libref/english/lib/Getting_Started_With_KLD_STATS.pdf.

المطلب الرابع: المعايير العالمية والتجارب الدولية في مجال الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية

يشكل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات محور اهتمام متزايد على المستوى الدولي، حيث وضعت العديد من المنظمات والمؤسسات معايير عالمية تهدف إلى توحيد أساليب الإفصاح وضمان الشفافية والمصدقية في التقارير المنشورة، كما أنّ العديد من الدول والشركات الرائدة اعتمدت تجاربا متقدمة في هذا المجال، مما أسهم في تطوير ممارسات الإفصاح. يركز هذا المطلب على أبرز المعايير العالمية والتجارب الدولية في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

أولا: المعايير العالمية لحد الشركات على الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية

هناك العديد من المبادرات الدولية والساعية لإلزامية تطبيق عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف الشركات، من خلال نشر مبادئ وقواعد الممارسة وعدة معايير، حتى يتم اعتمادها من طرف الشركات وبالتالي تبنيتها لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية وطرق الإفصاح عنها.

1. المبادئ العشرة لميثاق الأمم المتحدة (Ten Principales of United Nations): تم الإعلان عن الميثاق العالمي للأمم المتحدة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "كوفي عنان" في خطاب أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في 31 جانفي 1999، وتم إطلاقه رسمياً في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك في 26 جويلية 2000. يعد الميثاق العالمي اتفاقية غير ملزمة للأمم المتحدة لتشجيع الشركات حول العالم لتبني الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث يعتبر أكبر مبادرة للاستدامة المؤسسية في العالم بمشاركة 13000 مشارك من الشركات وأصحاب المصلحة الآخرين في أكثر من 170 دولة بهدفين: «تعميم المبادئ العشرة في أنشطة الأعمال حول العالم» و«تحفيز الإجراءات لدعم أهداف الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً»¹، وفيما يلي المبادئ العشرة للمسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (01-10): المبادئ العشرة لميثاق الأمم المتحدة

حقوق الانسان	
المبدأ 01	يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها
المبدأ 02	يتعين عليها التأكيد من أنها ليست منتهكة لحقوق الإنسان
معايير العمل	
المبدأ 03	يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحقوق في
المبدأ 04	عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري
المبدأ 05	يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال
المبدأ 06	يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن
البيئة	
المبدأ 07	يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية
المبدأ 08	يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة
المبدأ 09	يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها
مكافحة الفساد	
المبدأ 10	يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة

Source : United Nations, UN Global Compact Leaders Summit 2022, 02/12/2022, <https://www.unglobalcompact.org/take-action/events/1974-un-global-compact-leaders-summit-2022>

¹ الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، أطلع عليه يوم 2024/06/02، <https://ar.wikipedia.org>. <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>

يسعى الميثاق العالمي للأمم المتحدة لضمان الشفافية بين الشركات، من خلال نشر معلوماتها عن المسؤولية الاجتماعية، ويوفر أيضا برنامجا للتعلم وتبادل الخبرات. يعد الميثاق العالمي كمبادرة تطوعية لثلاثة أسباب وهي: عدم توفر الدعم لتطبيق مبادئ هذا الميثاق، التجارب والمحاولات السابقة السلبية لتنظيم الشركات العابرة للحدود في ما يخص قواعد السلوك، عدم قدرة الأمم المتحدة على المراقبة وفرض الامتثال.¹

2. مبادرة اعداد التقارير العالمية "GRI- Global Reporting Initiative"

هي منظمة دولية مستقلة للمعايير، تأسست سنة 1997 بمدينة "أمستردام" الهولندية، تساعد الشركات والحكومات والمنظمات الأخرى على فهم العديد من القضايا العالمية كتغير المناخ، حقوق الإنسان والفساد. تنشر فيها العديد من الشركات تقارير الاستدامة تحت ضغوط متزايدة من أصحاب المصالح، والمعروفة أيضا باسم المسؤولية الاجتماعية للشركات أو التقرير البيئي والاجتماعي والحوكمي، أطلق أول تقرير خاص بها سنة 2000 تحت اسم " إطار إعداد التقارير للمبادرة العالمية للتقارير"، وتستخدمه اليوم المنظمات متعددة الجنسيات، الحكومات، المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، المنظمات غير الحكومية، والمجموعات الصناعية في أكثر من 90 دولة. أحدثت أطر إعداد تقارير للمبادرة هي معايير المبادرة العالمية للتقارير التي أطلقت في أكتوبر من العام 2016، والتي طورها المجلس العالمي لمعايير الاستدامة حتى باتت تُعتبر اليوم من المعايير العالمية الأولى لإعداد التقارير عن الاستدامة وتنشر في شكل إرشادات لإعداد تقارير الاستدامة (Sustainability Reporting Guidelines -G4-) ²، تضم نوعين من الإفصاحات: ³

- الإفصاحات المعيارية العامة "General Standard Disclosures": وتضم منظور الشركة فيما يخص قضايا الاستدامة، وإشراك أصحاب المصالح في تلك العملية إلى كيفية تناول القضايا كالحوكمة، الأخلاق والنزاهة، وتحدد هذه الإفصاحات السياق العام للتقرير من خلال وصف الشركة وكيفية تعاملها مع القواعد التنظيمية وقواعد السلوك، بغض النظر عن تقييم الأهمية النسبية لتلك العناصر.

¹ Runhaar H and Lafferty H, Governing corporate social responsibility: An assessment of the contribution of the UN Global Compact to CSR strategies in the telecommunications industry, **Journal of Business Ethics**, volume 84, issue 04, 2009, p 479.

² GRI، المبادرة العالمية للتقارير، أطلع عليه يوم 2024/06/02، <https://ar.wikipedia.org> <https://www.globalreporting.org/how-to-use-the-gri-standards/gri-standards-arabic-translations/>

³ Shin Kwang-yong, The Reference Standard of CSR Report, Corporate Social Responsibility Reporting in China, , SpringerBriefs in Business, Springer Berlin Heidelberg, pp 115-133, 03/12/2022, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-642-54152-0_7.

- الإفصاحات وفق معيار محدد " Specific Standard Disclosures " : ويضم طريقة تسيير الإدارة، حيث تقدم الإدارة شرحا لكيفية ادارتها للقضايا الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، حيث تعطي الشركة في الأخير تقييما عن مدى افصاحها عن مسؤولياتها الاجتماعية عن طريق مؤشرات أداء، معايير للطاقة والتنوع البيولوجي والانبعاثات ، في شكل بيانات كمية والتي تعتبر مهمة لأصحاب المصالح من أجل مقارنة وتحليل المعطيات.

3. المعيار ISO 26000¹: أصدرت المنظمة الدولية لتوحيد المعايير في 01 نوفمبر 2010 هذا المعيار لتوضيح التوصيات الدولية المتعلقة بإضفاء المزيد من المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات، فهو يساعد على صياغة استراتيجية طويلة الأجل للمسؤولية الاجتماعية وكيفية تطبيقها مهما كانت طبيعة العمل².

يقدم المعيار أيزو 26000 دليلا توجيهيا تطوعيا عن سلوكيات المسؤولية الاجتماعية وبالتالي هو لا يحتوي على متطلبات مثل تلك المعايير التي يمكن استخدامها للحصول على شهادة مطابقة، مصمم ليتم استخدامه من قبل جميع المنظمات، ليس فقط الشركات، تم تطويره من خلال عملية تتضمن العديد من الجهات المهتمة واجتماعات ضمن ثمانية مجموعات عمل بجلسات عامة تم عقدها بين العامين 2005 و 2010 بالإضافة إلى اجتماعات اللجنة واستشارات من خبراء بواسطة 80 دولة و40 منظمة عالمية ضمن عملية استغرقت خمس سنوات، يتضمن التوصيات التالية:³

- المفاهيم والمصطلحات والتعاريف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.
- الخلفية والاتجاهات وخصائص المسؤولية الاجتماعية.
- المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- المواد والقضايا الأساسية للمسؤولية الاجتماعية.
- دمج وتطبيق وتعزيز السلوك المسؤول اجتماعيا في جميع أنحاء الشركة.

¹ المنظمة الدولية لتوحيد المعايير The International Organization for Standardization هي منظمة تعمل على وضع المعايير، وتضم هذه المنظمة ممثلين من عدة منظمات قومية للمعايير، تأسست سنة 1947 في جنيف سويسرا، هي منظمة غير حكومية، غير أن وضعها للمعايير عادة ما تتحول إلى قوانين (إما عن طريق المعاهدات أو المعايير القومية) تجعلها أكثر قوة. وتضم المنظمة حوالي 163 عضو من هيئة المعايير الدولية وقد أصدرت المنظمة الدولية للمعايير حتى الآن 22919 وثيقة في الزراعة والبناء والهندسة الميكانيكية وفي مجالات عديدة.

² BSI، المعيار الدولي للمسؤولية المجتمعية أيزو 26000، أطلع عليه يوم 2022/12/03، <https://www.bsigroup.com/ar-AE/-/ISO-26000>

³ ISO 26000, Fiche pratique : la norme ISO 26000, 03/12/2022, <https://www.iso.org/fr/iso-26000-social-responsibility.html>

يضم معيار إيزو 26000 سبعة مبادئ أساسية وهي: المسؤولية، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام اهتمامات الجهات ذات الصلة، احترام القواعد والقوانين، احترام قواعد السلوك الدولي، احترام حقوق الإنسان. كما يهتم بالموضوعات التالية: حوكمة المنظمات، حقوق الإنسان، الممارسات العمالية، البيئة، عدالة ممارسات التشغيل، قضايا المستهلكين والمشاركة والتنمية المجتمعية.¹

4. معيار المساءلة الاجتماعية "Social Accounting 8000 أو SA8000": هو معيار دولي يهتم

بحقوق الانسان في المجال الصناعي، وضعه مجلس الأولويات لوكالة الاعتماد الاقتصادي (CEPAA Council on Economic Priorities Accreditation Agency) في نيويورك سنة 1997، يشجع المنظمات على تطوير الممارسات المقبولة اجتماعيًا والحفاظ عليها وتطبيقها في مكان العمل. يقوم على تسعة مبادئ هي المبادئ التي تحكم منظمة العمل الدولية، وتقوم هذه المبادئ التسعة على اشتراطات محددة لا يجوز بحال من الأحوال مخالفتها لنيل الشهادة، تدور هذه المبادئ التسعة حول: عمالة الأطفال، العمالة الجبرية، الصحة والسلامة، الحرية في التعبير، التمييز سواء في التعيين أو الأجور، الممارسات الانضباطية سواء التحرش أو القهر أو ما شابه ذلك، ساعات العمل، الأجور والمرتبات ونظام الإدارة بالشركة.²

5. معيار AA1000: هو معيار لقياس السلوك الأخلاقي في المجالات التجارية، تم وضعه من قبل المؤسسة العالمية "accountability" التي تُعنى بمعايير الاستدامة والخدمات الاستشارية، والتي تعمل مع الشركات والحكومات للنهوض بالممارسات التجارية المسؤولة، وتحسين الأداء، تأسست عام 1995، يستند عمل "accountability" على سلسلة معايير AA1000، والتي تضم أربعة مبادئ وهي:³

- الشمولية: ينبغي أن يكون للجميع رأي في القرارات التي تؤثر عليهم.
- الأهمية النسبية: يجب على صناع القرار تحديد مواضيع الاستدامة المهمة وتوخي الوضوح بشأنها.
- سرعة الاستجابة: يجب على المؤسسات التصرف بشفافية اتجاه مواضيع الاستدامة المهمة نسبيا وآثارها ذات الصلة.

¹ ISO, **Responsabilité sociétale**, 02/06/2024, <https://www.iso.org/fr/iso-26000-social-responsibility.htm>.

² International Institute for sustainable Development, **SA8000**, 03/12/2022, <https://web.archive.org/web/20180224082306/https://www.iisd.org/>

³ AccountAbility, **AA1000 AccountAbility Principles**, 03/12/2022, <https://www.accountability.org/standards/aa1000-accountability-principles/>

- إدارة الأثر: يجب على المؤسسات رصد مدى تأثير أعمالها على منظوماتها وقياس ذلك الأثر وتحمل المسؤولية عن تلك الاعمال.

6. معيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "Small and medium sized enterprises Key أو SME KEY": هذا المعيار خاص بتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو أداة تساعد تلك المؤسسات على تكوين إدارة مسؤولة اجتماعيا، حيث أنه مصمم لقياس ومراقبة الإجراءات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، ويتكون من 270 سؤالاً يتم الإجابة عليهم، لتكوين ميزانية اجتماعية خاصة بتلك المؤسسة، ويجري اختباره في خمسة دول أوروبية منذ عام 2002¹.

7. مؤشرات البورصات وأسواق المال العالمية: لقد عمدت البورصات وأسواق المال العالمية إلى اطلاق مؤشرات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، حيث أن الشركات التي لا تفصح عن تلك المعايير، لا يمكنها الدخول والانضمام إليها، ومن بين تلك المؤشرات: 2

- مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات الأمريكية: يعتمد هذا المؤشر الذي يصدره مركز بوسطن لمواطنة الشركات مع معهد السمعة المؤسسية على استطلاع آراء الجمهور الكرتونيا حول سمعة الشركات وأداء الشركة الاجتماعي من خلال ثلاثة معايير وهي: المواطنة، الحاكمية ومكان العمل. واحتساب متوسط تقييمات الجمهور عن أداء الشركات فيما يخص الأبعاد الثلاثة.

- مؤشر داو جونز للاستدامة المالية: يرصد أداء 310 من أكبر الشركات في 33 بلدا.

- المؤشر الاجتماعي KLD Domini 400 Social Index: يرصد أداء 400 شركة أمريكية.

- مؤشر معايير البيئة والمجتمع والحوكمة للشركات الهندية الصادر في جانفي 2008.

- مؤشر البيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية، الصادر في 23 مارس 2010.

- مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية الصادر في سنة 2008 .

- اطلاق بورصة البحرين مؤشر للمسؤولية الاجتماعية سنة 2009.

¹ مقدم وهيبه، مرجع سبق ذكره، ص184.

² المرجع السابق، ص185.



ثانيا: التجارب الدولية في مجال الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية

1. تجربة ألمانيا: لم تصل المسؤولية الاجتماعية إلى ألمانيا بمفهومها الأنجلوسكسوني إلا في نهاية التسعينات، حيث أن النظام الألماني كان نظاما اشتراكيا، يعتمد على تدخل الدولة في كل مجالات الحياة، لذا فإن تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في شكله العام، لم يكن صعبا عليها، حيث اهتمت الحكومة الفيدرالية بكل وزاراتها بصياغة مفهوم واضح وشفاف للمسؤولية الاجتماعية، حتى تضبط مختلف الأطراف سواء حكومة أو منظمات الأعمال، وفيما يلي نوجز توجيهات ومبادرات الحكومة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية:¹

- في سنة 2006 بدأ التركيز على التوجه البيئي لمنظمات الأعمال، وفي سنة 2007 بدأ الاهتمام بالتنمية المستدامة وبأدوات الادارة المساعدة في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية.

- القيام بمائدة مستديرة لصياغة مدونة سلوك منظمات الأعمال الألمانية التي تعمل في الدول النامية.

- الزام منظمات الأعمال بضرورة ادراج المؤشرات غير المالية في تقاريرها السنوية واحترام المعايير البيئية والاجتماعية العالمية.

- انشاء مجلس التنمية المستدامة وجعله الجهة الاستشارية الأقرب للسلطات العمومية، ومنظمات الأعمال والأكثر أهمية بالنسبة لهما فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

2. التجربة اليابانية: تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في منتصف سنة 1990، وفي مارس 2003 أظهر تقرير الجمعية اليابانية والمدراء التنفيذيين قدرا من الوعي لأهمية المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها من قبل المنظمات، وأطلق اتحاد الأعمال الياباني نقاشات حول طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمنظمات والتي تقوم على ثلاثة أسس رئيسية وهي الأخلاق، أصحاب المصلحة والاستدامة التي اندمجت لتشكيل النموذج الياباني للمسؤولية الاجتماعية، لتحقيق الاستدامة الاجتماعية، هذا النموذج يرتب منظمات الأعمال وفقا لسبعة مجالات رئيسية: التأثير على البيئة، التغيرات المناخية، حقوق الانسان، الأعمال الخيرية، علاقات العاملين، الأداء المالية للشركة والحوكمة. ونظرا لهذه

¹ علالي الزهراء ونيو مجيد، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ومتطلبات تطبيقها - عرض تجارب دولية وعربية ناجحة، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2022/06/01، ص08.

السياسة فإن اليابان تضم أكبر عدد من المنظمات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية وتنتشر تقاريرها وفقا لمبادئ مبادرة الإبلاغ العالمية.¹

3. تجربة الاتحاد الأوروبي: تمت الاستجابة للأصوات المناذية حول المسؤولية الاجتماعية في سنوات التسعينات، حين طلبت اللجنة الأوروبية من منظمات الأعمال احترام الجوانب الاجتماعية، كما صدر قرار للبرلمان الأوروبي سنة 1999 يتضمن خلق مدونة سلوك تنظم الجوانب المتعلقة باحترام البيئة وحقوق العمل والإنسان من طرف المنظمات الأوروبية وهذا قصد دعم موضوع المسؤولية الاجتماعية كعنصر مهم في أجندة لشبونة. وصدرت سنة 2001 ما يسمى بالورقة الخضراء (الكتاب الأخضر) للمسؤولية الاجتماعية، تغطي هذه الورقة مجموعة من المواضيع تتمثل في: المجتمع المحلي، الشركاء التجاريين (الموردون والمستهلكون)، حقوق الإنسان والانشغالات البيئية، وتوجد صفر خصائص رئيسية للمسؤولية الاجتماعية حددها الاتحاد الأوروبي في الكتاب الأخضر هي: الطابع الاختياري، الطابع المستدام، الطابع الشفاف، وفي سنة 2002، قام منتدى أوروبي متعدد الأطراف بوضع مبادئ مدونة السلوك وتبادل الخبرات في مجال المسؤولية الاجتماعية والوصول إل اتفاق حول طرق تقييم المسؤولية الاجتماعية . في سنة 2006 قامت اللجنة الأوروبية بنشر بحث بعنوان "إقامة شراكة من أجل النمو والتوظيف" لجعل أوروبا قطبا للتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية قصد ترفيتها، فهو بمثابة وسيلة لتحفيز منظمات الأعمال في التنمية المستدامة. واصلت المفوضية الأوروبية سنة 2007 مبادراتها لتطوير مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حيث نظمت "تعاونية المقاولاتية المسؤولة"، ويهدف هذا الحدث إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة لتصبح مسؤولة أكثر اجتماعيا. وفي سنة 2011، عقدت المفوضية الأوروبية اجتماع بروكسل، نتج عنه نشر إعلان بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: استراتيجية جديدة للاتحاد الأوروبي للفترة 2014/2011"، اقترحت فيه برنامج جديد مكمل لبرنامج 2006، أضافت فيه عناصر جديدة تساهم في تطوير وتقوية تأثير الاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي في هذا المجال، مما يمنحه القدرة عن فعالية الدفاع عن مصالحه وقيمه في العلاقات التي تربطه بالمناطق والدول الأخرى.²

4. التجربة الأمريكية: بدأ الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المطالبة المتزايدة من قبل السلطات العمومية والهيئات والجمعيات المحاسبية لمنظمات الأعمال بالإفصاح عن البيانات

¹ قشام إسماعيل وشقراني مُجد، متطلبات إرساء المسؤولية الاجتماعية - تجارب دولية رائدة -، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2019/06/04، ص122.

² عزوز عائشة وتوام زاهية، دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة، تجارب رائدة لبعض البلدان المتقدمة والعربية، مجلة العلوم التجارية، مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر، المجلد 19، العدد 02، 2020/12/31، ص220.

ذات المضمون الاجتماعية خصوصا بعد التطور الكبير في المال الصناعي، وزيادة التلوث مما استدعى ضرورة الإفصاح عن الأداء لمعرفة مدى قيام المنظمات بمسئوليتها الاجتماعية، كما حدث توجه للمشاريع نحو أخذ التكاليف الاجتماعية بالحسبان عند تحديد التكلفة الفعلية لأنشطتها. ويتفاوت تطبيق المسؤولية الاجتماعية لرأس المال بين المنظمات في الو م أ بدرجة كبيرة، حيث تطبق بعض المنظمات المسؤولية الاجتماعية لسنوات طويلة جدا وصلت بها لدرجة الاحترافية والخبرة، بينما لا تزال بعض المنظمات في المراحل الأولى من تبني هذا المفهوم.¹

وقامت مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات بإطلاق ترتيب أفضل 100 شركة لعام 2011 (جدول رقم 09) تقوم بمسئوليتها اتجاه المجتمع من خلال الأنشطة المختلفة، وقد اعتمد الترتيب على تقييم ممارسات الشركات من حيث: التأثير على البيئة، المتغيرات المناخية، حقوق الإنسان، الأعمال الخيرية، علاقات العاملين، الأداء المالي للشركة والحوكمة، تحفيزا للمنظمات الأخرى حتى تتبنى المسؤولية الاجتماعية وتفصح عنها في تقاريرها السنوية.

جدول (01-11): أفضل 20 شركة قامت بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية ضمن مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات

الترتيب	الشركة	الترتيب	الشركة
01	JonhsonControlsInc	11	Gap,inc
02	Campbell soup co	12	General mills inc
03	International business machines corp	13	Intel corp
04	Bristol-myerssquibb co	14	Coca-cola co
05	Mattel,inc	15	Pinnacle xest capital corp
06	3m co	16	Avon produvts,inc
07	Accenture plc	17	Consolidated Edison, inc
08	Kimberly-clarkvorp	18	Spectra energy
09	Hewlett-packard co	19	E.I.DuPont De Nemours &Co
10	Nike,inc	20	Johson&Johson

المصدر: بن عبد العزيز سفيان ويوسفواوي سعاد، نماذج دولية ناجحة في الاستثمار المسؤول اجتماعيا (عرض تجارب شركات دولية)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة بشار، العدد 01، 2016، ص 68.

¹ محسن زوييدة ومحدادي لبنى، واقع المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 02، 2017/12/30، ص 171.



المطلب الخامس: محددات وعوائق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يواجه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات العديد من المحددات والعوائق التي تؤثر على مدى تطبيقه وجودته، كما أن غياب معايير موحدة، وضعف الوعي بأهمية الإفصاح، قد يحدان من شفافية المعلومات المقدمة. سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أبرز المحددات والعوائق التي تواجه الشركات عند قيامها بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية.

أولاً: محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

الطبيعة الطوعية التي تغلب على قرار القيام بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة، وخاصة من حيث حجم ونوع المعلومات الذي تريد الإفصاح عنه، نظراً لوجود عوامل ومحددات تتحكم في جودة الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية، ومن بين تلك المحددات، نذكر ما يلي:

1. حجم الشركة: لقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن الشركات الكبيرة تفصح عن المعلومات بمستوى أكبر من تلك الصغيرة، بسبب وضوحها ومكانتها في السوق، الأمر الذي يجعلها حريصة على صورتها الذهنية أمام المستثمرين، العملاء، والموردين¹. بغض النظر عن المكانة التي تسعى إليها الشركة، فإن الضغوط الاجتماعية التي تعاني منها الشركات الكبيرة مقارنة عن الشركات الصغيرة، تعمل أيضاً على دفعها للإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية، نتيجة العمل على تلبية احتياجات العدد الكبير من أصحاب المصالح، والتي تكون من ضمنها أيضاً القضايا الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن إفصاح الشركات الكبيرة أقل تكلفة منه في الشركات الصغيرة، نتيجة وجود الموارد الكافية للتقليل من تكلفة إعداد ونشر المعلومات، و أن تعدد مزاياها التنافسية مقارنة بالمؤسسات الصغيرة يمكنها من تقليل مخاطر المنافسة عند الإفصاح، كما أن كبر حجمها يجعلها بحاجة للحصول على المزيد من الأموال من المصادر الخارجية، وعليه تقوم بجذب العديد من المستثمرين عن طريق تبنيها لقضايا اجتماعية، المبادرة فيها والإفصاح عنها. وبالتالي فإن حجم المؤسسة يؤثر على جودة الإفصاح ويجعله في بعض الأحيان الزامياً نظراً لارتباطات الشركة مع محيطها وجمهورها.²

¹ Hanen Khemakhem, Hédi Turki, l'information environnementale et la prise de décision d'investissement, étude empirique dans le cadre d'un marché émergent, **comptabilité et environnement**, France, 2007, p 7

² Dion van de burgwal et Rui jose oliveira vieira, environmental disclosure determinants in dutch listed companies, **Revisita contabilidade and fiancas**, Vol 25, n° 64, 2014, p63.

2. **تركز الملكية:** هناك علاقة عكسية بين تركيز الملكية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة، حيث أن الشركات التي تتسم بثبوت الملكية يكون لديها مشكلة عدم توافر المعلومات وخاصة بين المساهمين والإدارة، ولهذا فإنهم يبحثون عليها بطرق ومصادر خارجية، ومن أجل تفادي تلك النزاعات والتي سببت زيادة التكاليف الوكالة، الأمر الذي دفع بالمسيرين إلى الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الشركة، وبالتالي زيادة الثقة بينها وبين مختلف الأطراف، عكس الشركات ذات الملكية المركزة والتي يكون من صلاحياتها الإفصاح عن المعلومات التي تريدها.¹

3. **قطاع الصناعة:** الكثير من المؤسسات التي تمارس نشاطها في قطاعات حساسة، مثل مؤسسات البترول، التعدين والطاقة، تميل للإفصاح عن قضاياها البيئية مقارنة بالمؤسسات الأخرى والتي لا تكون مصدرا مباشرا للتلوث البيئي²، وذلك لتجنب الانتقادات والمضايقات من المجتمع المحلي خصوصا، وكذلك الجمعيات الداعمة لنصرة البيئة، فكونها أصبحت قضية عالمية، أصبحت غالبية المؤسسات والتي تعمل في القطاعات الحساسة بيئيا تميل إلى أن تكون أكثر استجابة لتبني ممارسات الإدارة البيئية مقارنة بالمؤسسات الأقل حساسية من الناحية البيئية. ومن الملاحظ أن المؤسسات التي تمارس نشاطات حساسة، تمتثل للقوانين العالمية اتجاه المحافظة على البيئة، بفعل خصوصية أنشطتها الملوثة للبيئة، ما يوجب على هذه المؤسسات أن تفصح عن قضاياها البيئية. وإلا فإن أصحاب المصالح وخصوصا المستثمرين سيفترضون الأسوأ، وستطبق ضدها كل العراقيل التي تحول عن تحقيق المؤسسة للنجاح المأمول به، لذا فإن علاقة الارتباط الايجابية بين الإفصاح عن الأنشطة البيئية والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة، دفع بالمساهمين وغيرهم من مستخدمي التقارير السنوية للمؤسسة من طلب المعلومات الكافية عن مدى التزام تلك المؤسسة من تطبيق التشريعات البيئية العالمية³. وكون هذه المؤسسات محط أنظار وسائل الإعلام فهي تقوم بالإفصاح عن معلوماتها البيئية لتجنب أي حملة إعلامية شرسة ضدها، يمكن أن تمس بسمعتها وتؤدي إلى زيادة تكاليف الوكالة. وعليه نستنتج بأن القطاع الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها يعكس حجم المخاطر الذي تتعرض له المؤسسة، فكلما ازداد

¹ Gamerschlag Raming and Möller Klaus and Verbeeten Franc, Determinants of Voluntary CSR disclosure: empirical evidence from Germany, **Review of Managerial Science**, Volume 05, issue n°2,2010, p240.

² Monica Araya, To tell or not to tell ?, **determinants of environmental disclosure and reporting in corporate latin america**, Phd thesis, Yale university, USA, 2006, p 93.

³ Karen E.Ness, A. M. Mirza, Corporate social disclosure: A note on a test of agency theory, **British of accounting review**, 23, 1991, p 212.

احتكاك نشاط المؤسسة بقضية معينة، ازدادت مخاطر الإضرار، وازداد مستوى الاهتمام من طرف مختلف المنظمات والهيئات والجمهور، بما يؤدي إلى زيادة مخاطر تعرضها للعقوبات وفقدان ثقة أصحاب المصالح فيها.¹

4. **المدىونية:** أكدت معظم الدراسات والأبحاث، أنه من مصلحة الشركة زيادة الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية، لجلب المزيد من الأموال المقترضة، حيث أن المقرضين يتابعون وضعيتها المالية وأدائها حتى يكونوا واثقين من مقدرتها على السداد، ولهذا فإن إفصاحها عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها سوف يؤدي إلى كسب تأييد أصحاب المصالح وخصوصا المستثمرين والمقرضين، كون غالبية المنظمات والهيئات والجمهور حاليا من مدعي القضايا الاجتماعية²، وهذا ما يساعد في التقليل من تكلفة رأس المال³، ويظهر ذلك الاهتمام من خلال تمويل الشركات في الاعلانات الاشهارية، والتي تبين أن تلك الهيئة أو المنظمة أو الشركة تمول الشركة المقرضة وترعى قضاياها الاجتماعية لكسب التأييد الجماهيري نحو الشركتين، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن اهتمام البنوك بتقديم التمويل اللازم للمؤسسات التي تمارس نشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، أو التي تسعى لامتلاك معدات أو تقنيات بهدف التقليل من التأثيرات السلبية للأداء الاقتصادي للمؤسسات على البيئة ومواردها يتزايد يوما أو بعد يوم⁴، لذا فإنهم يمارسون ضغوطا على المؤسسة من أجل الإفصاح عن المزيد من قضاياها البيئية، حتى يتمكنوا من تقييم أي التزامات أو مخاطر محتملة يمكن أن تتحملها المؤسسة.

5. **حوافز المدراء:** تقوم الشركات بتقييم أداء المسؤولين لديها وخاصة المدراء على أساس القيمة المضافة ومعدل المردودية، بعد انتهاء كل فترة زمنية، ولهذا فإن نظم الحوافز والمكافآت يجعل من المدراء أكثر عطاء وفاء للشركة، لذا فإن المدراء يلجؤون إلى الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة وهي إحدى تلك التقييمات والتي تسمى ببطاقة الأداء المتوازن، والتي تعبر عن مدى الالتزام باحترام المعايير الدولية في مجال البيئة والجودة، وكذلك الاعتماد على عدة مؤشرات غير ملموسة كالأخلاق، الصحة والأمان. كل هذه المعايير التي هي محل تقييم من طرف مجلس ادارة الشركة، كانت أيضا محل اهتمام العملاء والذين يهتمون بالشركات

¹ شرشافة إلياس، مرجع سبق ذكره، ص21.

² Jon Otegui Echave, Shyam S. Bhati, **determinants of social and environmental disclosures by spanish companies**, GSMI third annual international business conference, Global strategic michigan inc, USA, 2010, p 58.

³ Robin W. Roberts, determinants of corporate social responsibility disclosure: an application of stakeholder theory, **accounting, organisations and society**, Vol 17, n° 6, 1992, p 602.

⁴ عطية خالد عبد العزيز و زهران علاء الدين محمود، تفعيل دور القطاع المصرفي في تحسين مستوى الإفصاح البيئي للشركات المساهمة: دراسة ميدانية، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد 19، العدد 01، 2011، ص142.

التي تتبنى الإفصاح عن قضاياها الاجتماعية الداخلية، لذا يقومون بمكافأة تلك الشركة عن طريق الوفاء لمنتجاتها والترويج لها، وهذا ما ينعكس إيجاباً على أدائها المالي.¹

6. التشريعات والقوانين: إنّ سن العديد من التشريعات والاهتمام بالشركات التي تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية، زاد من انفاق الشركات على الأنشطة الاجتماعية، وذلك استجابة لتلك التشريعات، فالامتثال للتشريعات والقوانين الدولية، زاد من امتيازات تلك الشركات، حيث أن العديد من الدول والمنظمات العالمية، أصبحت تشترط توافر المنتجات على معايير جودة عالمية، تؤهلها من دخول الأسواق العالمية والمحلية، نظراً لتقيدها بتلك المعايير.² وتجدد الإشارة إلى أن ادراج الشركات في الأسواق المالية هو الآخر مرتبط بمدى إفصاح الشركات عن مسؤولياتها الاجتماعية ومدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة، ومن ناحية أخرى فإن دور الدول يبقى تنظيمياً ومحفزاً من ناحية الإفصاح عن المسؤوليات الاجتماعية للشركات، إذ لا توجد قوانين صارمة تجبر الشركات على الإفصاح عن كل مسؤولياتها الاجتماعية وبطريقة دقيقة ومفهومة، وذلك لكونه مازال غير ضرورياً ويحتاج ترسيمه إلى وقت كبير.

7. الضغوط المجتمعية والسياسية: تخضع الشركات الكبيرة لرقابة المجتمع وتعرض للكثير من الضغوط سواء من المجتمع، الدولة أو الجمعيات والهيئات، لذلك فإن الشركات تستجيب لمطالب أصحاب المصالح، تجنبا للضغوط والمضايقات من خلال الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية، تلبية لتطلعات أصحاب المصالح من جهة ومن جهة أخرى مواجهة الضغوط المتزايدة، وقد تتعرض لرد الفعل العكسي من طرف أصحاب المصالح، إذا خرقت العقد الاجتماعي، وتجدد الإشارة إلى أن كبر حجم الشركة يعرضها أيضاً إلى الضغوط السياسية والتي تزيد من حجم التكاليف السياسية، ولهذا فإن الشركات تلجأ إلى الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية كأحد أهم الآليات لتخفيض تلك التكاليف السياسية وللحفاظ على الصورة الذهنية للشركة في المجتمع. وتعتبر ربحية الشركة مؤشراً لمعرفة مدى الضغوط الاجتماعية والسياسية، فالشركات الأكثر ربحية تتعرض للكثير

¹ David P. Baron, managerial contracting and corporate social responsibility, **journal of public economics**, Volume 92, issue n° 1-2, 2008, pp268-288.

² Yuriko Nakao, Akihiro Amano, Kanichiro Matsumura, Kiminori Genba, Makiko Nakano, relation between environmental performance and financial performance : an empirical analysis of Japanese corporations, **Business strategy and the environment**, Volume 16, issue n° 02, February 2007, p 107.

من الضغوط الاجتماعية والسياسية، ولهذا فإنهم يلجؤون للمزيد من الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية تجنبا لتلك الضغوط ولكسب تأييد أصحاب المصالح.¹

ثانيا: معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

هناك بعض العوامل التي تؤثر على جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات:²

1. عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها وتذليلها مثل الثقافة السائدة داخل الشركة وطريقة تفاعل الموظفين والرؤساء مع المسؤولية والتكاليف الاجتماعية والبيئية وإدراك إدارة الشركة لمسؤوليتها الاجتماعية والقيام بواجبها اتجاه ذوي المصالح من مستثمرين وموردين ودائنين وموارد بشرية ومستهلكين ومجتمع محلي.
2. عوامل خارجية ناتجة عن البيئة والظروف التي تعمل فيها الشركة، مثل التشريعات والقوانين السارية وأجهزة الرقابة داخل المجتمع، والدور الذي قد تلعبه الحكومة في تشجيع المحاسبة والإفصاح عن المعلومات ذات الدلالات الاجتماعية، ومنظمات الضغط المجتمعية ومدى التطبيق الصارم المفروض على الشركات، ومدى قيام الشركات المنافسة بدورها الاجتماعي والبيئي، والأهم هو مدى تفاعل الجمهور مع موضوع المسؤولية الاجتماعية وردة فعله من منتجات الشركة وسلوكياتها اتجاه المجتمع.
3. عوامل تتمثل في محتوى القوائم المالية وتوقيت إصدارها، ونوع الفئة التي تتعامل مع تلك المعلومات، سواء تعلق الأمر بمستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات (جانب الطلب على المعلومات المالية) من مساهمين ومستثمرين ومحللين ماليين ومقرضين ودائنين ومدراء وعمال وعملاء وأجهزة حكومية وفئات أخرى مثل أجهزة البحث العلمي والأكاديميين وأجهزة حماية البيئة وغيرها أو الفئة التي تختص بعرض تلك المعلومات من أجهزة حكومية رقابية وقوى السوق والمسؤولة عن التكاليف المرتبطة بالإفصاح مثل تكاليف التجميع والتشغيل والتكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية والتكاليف السياسية والتكاليف المترتبة على التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للشركة.

¹ أكرامي مختار سعيد، محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي اللبناني، دار المنظومة، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 19، العدد 03، أكتوبر 2015، ص 549.

² أبو سمرة حامد أحمد صالح، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات)، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، منشورة، 2009، ص 53.



خلاصة الفصل:

لقد كان لتفتح الشركات على الأسواق العالمية وتعدد العلاقات، المعاملات والقضايا الدولية بينها، الأثر الكبير لتبني تلك الشركات مفاهيمها أكثر حداثة وأكثر نضوجاً بما يتناسب والمعطيات المعاصرة، فضرورة إشراك الشركات في تحمل المسؤولية اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه هو ضرورة حتمية لإحداث التوازن في الأسواق العالمية والمحلية، وخاصة بعد بروز قضايا تهدد العالم وتدعو إلى التحلي بروح المسؤولية، لهذا اندرجت الشركات في مصاف الدول، الهيئات والمنظمات العالمية لإيجاد الحلول وتقديم البدائل، وخاصة بعد تجمهر الجمهور حول الشركات الداعمة للقضايا العالمية كمحاربة الجوع والفقير، القضاء على الأمية والتمييز العنصري وغيرها من الأنشطة الإنسانية التي تعزز سمعة تلك الشركة، ولهذا انكبت الشركات نحو ابتكار أساليب ونماذج تقيس تلك الأنشطة وتقوم بالإفصاح عنها من أجل جلب أصحاب المصالح وتولد الثقة والوفاء لمنتجات تلك الشركة.

ومن أجل كسب مكانة جيدة في السوق عملت الشركات على الإفصاح وبشكل كاف عن مسؤولياتها الاجتماعية بما يناسب حاجيات أصحاب المصالح المختلفة، تفادياً للعراقيل والضغوطات المجتمعية والحكومية التي يمكن أن تتعرض لها، لذا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:¹

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

¹ أبو سمرة حامد أحمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص53.

الفصل الثاني:

عدم تماثل المعلومات وعلاقتها

بالإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية للشركة



تمهيد:

مرّت على النظام المالي والاقتصادي أزمات عديدة تختلف أسبابها ومنطلقاتها وآثارها فمنها ما هو طبيعي لحركة الاقتصاديات المالية، ومنها ما هو غير اعتيادي ناجم عن قصور جوانب كبيرة في نزاهة الإدارات، وجودة البيانات المالية واستخدام الحيل المحاسبية من خلال ما يُعرف بتقنيات الهندسة المالية، فتزويد الأسواق المالية بمعلومات غير دقيقة تجعلها تفقد الشفافية وتبتعد عن الكفاءة وتساهم في زعزعة الثقة بين المتعاملين، وتضعف من قدرة السلطات الرقابية على قياس وإدراك المخاطر على النظام المالي.

وتجنباً لمزيد من الأزمات، لا غنى للسوق المالي بها، أنتهجت عملية الإفصاح للحد من الفجوة التي سببها انتشار عدم تماثل المعلومات، فنشر المؤسسة كل المعلومات التي تتعلق بأنشطتها الاجتماعية، ساهم في معرفة أصحاب المصلحة وجهة التكاليف التي تتحملها المؤسسة، وبالتالي زيادة الثقة بين الإدارة وبينهم، وهذا ما أدى إلى اتخاذ قرارات سليمة وواقعية لكل الأطراف.

إنّ زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في زيادة مستوى الثقة في التقارير السنوية والدورية التي تنشرها المؤسسة، وبالتالي التقليل، إن لم نقل القضاء نهائياً عن عدم تماثل المعلومات، والذي كان هاجساً يراود صناع القرار، ولعقود كثيرة.

من خلال هذا الفصل، سنحاول التطرق إلى العناصر التالية:

- إعطاء تعاريف لعدم تماثل المعلومات ونشأة فكرة عدم تماثل المعلومات.
- ذكر مشاكل وآثار عدم تماثل المعلومات.
- أسباب ومقاييس عدم التماثل والعوامل المؤثرة فيه.
- التطرق إلى النظريات المفسرة لحالة عدم التماثل في ظل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- دور الحوكمة في تقليص تماثل المعلومات.
- التطرق إلى كيفية تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على كفاءة الأسواق المالية.
- أهمية الإفصاح في التقليل من عدم تماثل المعلومات.



المبحث الأول: الإطار النظري لعدم تماثل المعلومات

لقد كان عدم تماثل المعلومات هاجسا، يورق مختلف المتفاعلين في السوق، نتيجة فشلهم في اتخاذ القرارات الصائبة، والتي أدت بالكثير من الشركات إلى الإفلاس، وتعتبر سنة 2008 حدثا هاما في تاريخ الشركات، ومنعظفا لشفافية المعلومات وخاصة في السوق المالي، كونه الأكثر عرضة للأزمات والانهيارات المالية، والتي كانت غالبيتها بسبب الإشاعات الناتجة عن وجود عدم تماثل المعلومات بين المتفاعلين والمتدخلين فيه.

المطلب الأول: تعريف عدم تماثل المعلومات

يعد عدم تماثل المعلومات من المشاكل الذي يعاني منه أصحاب المصلحة، حيث يشير إلى الحالة التي لا يمتلك فيها جميع الأطراف في السوق نفس القدر من المعلومات، مما يؤدي إلى اختلال في القرارات الاقتصادية وسوء تخصيص الموارد. وقد تناولت الأدبيات الاقتصادية والمالية هذا المفهوم من زوايا متعددة، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب، بالإضافة إلى نشأة الظاهرة والخصائص النوعية لجودة المعلومات.

أولا: تعريف المعلومات

المعلومات هي بيانات تم تنظيمها ومعالجتها لتكون ذات دلالة ومعنى لمستعملها في اتخاذ مختلف القرارات؛ أي أنّها مجموعة من الحقائق والبيانات التي تخص أي موضوع من الموضوعات والتي تكون الغاية منها تنمية زيادة معرفة الإنسان، فهي أي المعلومات قد تكون عن أماكن أو أشياء أو عن الناس، وبالتالي فالمعلومات هي: أية معرفة مكتسبة من خلال البحث أو القراءة أو الاتصال أو ما شابه ذلك من وسائل اكتساب المعلومات والحصول عليها.¹

وتُعرف كذلك على أنّها عبارة عن بيانات وتقارير مرّت بمرحلة التحليل لاستخلاص ما تتضمنه هذه الأخيرة، لاستخدامها لغرض معين.²

ويُعنى بها: "الحقائق عن أي موضوع أو الأفكار والحقائق عن الناس والأماكن والأشياء...أوهي أي معرفة تكتسب من خلال الاتصال أو البحث أو التعليم أو الملاحظة".

¹ Romney & Steinberg, Accounting Information Systems, th Edition, Prentice Hall, 2003, p213.

² أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، ط10، قسنطينة، 2010، ص192.



ثانياً: مفهوم عدم تماثل المعلومات:

تم تسليط الضوء على مفهوم عدم تماثل المعلومات من خلال دراسة (Akerlof, 1970) والتي تم فيها تحليل مفهوم عدم تماثل المعلومات بين الباعين والمشتريين في سوق السيارات المستعملة، حيث يكون البائع لديه معلومات كاملة عن حالة السيارة بينما لا تتوافر لدى الزبون سوى شكلها الخارجي¹. وهو ما يمثل حالة عدم تماثل المعلومات بين البائع والمشتري، ونظراً لعدم توافر المعلومات الكاملة للمشتري فقد يؤدي ذلك إلى شرائه للسيارة ذات الجودة المنخفضة بسعر أعلى مما تستحقه ويقارب أو يماثل سعر السيارة ذات الجودة الأعلى، وهو ما يؤدي على المدى الطويل إلى ارتفاع معدلات بيع السيارات ذات الجودة المنخفضة على حساب السيارات ذات الجودة المرتفعة.

عرّفت صفاء السيد محمود (2005) عدم تماثل المعلومات أيضاً بأنه: "يحدث عند عدم المساواة بامتلاك معلومات معينة بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة والأطراف الخارجية من جهة أخرى، وبالتالي يمكن للإدارة تحقيق عائد غير عادي نتيجة امتلاكها ميزة معلوماتية"².

وعرّفه (Gong, 2011) "مقدار الاختلاف في حجم المعلومات المتاحة للأطراف المختلفة بشأن المعاملات، ولا تضرهم إلا بقدر المساواة في إتمام الصفقات"³. ويرى أن حالة عدم تماثل المعلومات تؤدي إلى سوء تسعير الأسهم في الشركة، مما يتسبب بفقدان ثروة المساهمين، وبالتالي من الأفضل للشركات أن تلجأ إلى إصدار الأسهم فقط في حالة تضخم القيمة السوقية وإصدار السندات في حال كانت الشركة مقدرة بأقل من قيمتها وذلك حفاظاً على قدرة الاقتراض لديها، مما يزيد من مرونتها المالية للحصول على كافة الفرص الاستثمارية المتاحة، وعليه فإن مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين والتي تنتج عنها ما يعرف بنظرية الإشارة لها تأثير مهم على قيمة الشركة، فعند إصدار الشركة سندات تبعث بإشارة إيجابية من الشركة وأدائها، أما عندما

¹ Akerlof G, The Market for Lemons: Quality under Uncertainty And the Market Mechanism, **The Quarterly Journal of Economics**, 1970, P488-500.

² السيد صفاء محمود، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، كلية التجارة، مصر، المجلد 19، العدد 01، 2005، ص 07.

³ ريباز مجّد حسين مجّد، الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية/دراسة استطلاعية لآراء عينة من المستثمرين والمحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 01، العدد 37، 2017، ص 312.



تصدر الشركة أسهم ترسل بإشارة سلبية مما يؤدي إلى مشكلة الاختيار المعاكس وهو ما يؤثر سلبا على قيمة الشركة¹.

أما حسنين هالة حمدي (2013) فقد عرّفته على أنه: "حيازة الإدارة أو الأطراف الداخلية لمعلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة، بشكل أكثر من حيازة الأطراف الخارجية لها مثل: المستثمرين، وأصحاب الدين والمحللين وغيرهم من المتعاملين في السوق"²، وكذلك حيازة مستثمر أو أكثر لمعلومات خاصة حول قيمة الشركة بينما يوجد مستثمرون آخرون لم تصل إليهم تلك المعلومات بعد، وأنّ درجة استفادتهم تقف عند المعلومات العامة فقط مما يؤثر على قدراتهم بشأن التمييز بوضوح بين الأرباح الحقيقية والأرباح المحاسبية³.

وترى إيمان عبده مُجّد (2020) أنّ عدم تماثل المعلومات يُقصد به: "توافر معلومات لإدارة الشركة أكثر من تلك التي تتوافر للأطراف الخارجية من أصحاب المصالح في الشركة كالمستثمرين، والمحللين، وقد يحدث عدم تماثل المعلومات نتيجة توافر معلومات لبعض الأطراف الخارجية دون البعض الآخر"⁴.

ووفقا لدراسة أجراها نصير عبد الناصر عبد اللطيف (2021) أنّه حسب نظرية الوكالة يوجد تعارض في المصالح بين المديرين (الوكيل) والمساهمين (الأصيل)، ونظرا لأن المديرين يتوافر لديهم معلومات تتعلق بالشركة لا تتوافر للملاك وأصحاب المصالح الآخرين، لذلك تنشأ حالة من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة من جهة والملاك وأصحاب المصالح الآخرين من جهة أخرى، ومن ثمّ يمكن النظر لعدم تماثل المعلومات بأنّه توافر معلومات للإدارة أو الأطراف الداخلية تتعلق بالأداء الحالي والمستقبلي، وبشكل إقنا يفوق توافر تلك المعلومات للأطراف الخارجية كالمستثمرين والمحللين والدائنين، أو بشكل يحجب عنهم هذه المعلومات، ووفقا لبعده العلاقة بين الأطراف الخارجية

1 هوتي مُجّد حكمت و العمري أحمد مُجّد، تأثير العالمية المؤسسية والواقعة المالية على قيمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية، الأردن، المجلد 12، العدد 04، 2016، ص 900.

2 حسنين هالة حمدي، قياس أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات على كفاءة سوق رأس المال، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، القاهرة، مصر، المجلد 04، العدد 01، 2013، ص 189.

3 شويكار مُجّد ناجي فؤاد منصور، قياس وتفسير العلاقة بين السياسات المحاسبية المتبعة وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، غير منشورة، 2016، ص 96.

4 عبده إيمان مُجّد، أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وانعكاسها على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية - دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، 2020، ص 106.



وبعضها فيمكن النظر لعدم تماثل المعلومات بأنه توافر معلومات خاصة لمستثمر أو أكثر تتعلق بالشركة وهذه المعلومات لا تتوافر للمستثمرين الآخرين، ومن ثم فإنه لا يتوافر لهم سوى المعلومات العامة فقط.¹

كما يمكن النظر لعدم تماثل المعلومات حسب فاطمة الدسوقي محمود (2021) على أنه يعني: "اختلاف كمية ونوعية المعلومات المتوافرة لطرف معين حول موضوع معين، مقارنة بالمعلومات المتوافرة لطرف آخر"، وقد يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى تحقيق الطرف الذي يمتلك قدراً أكبر من المعلومات لأرباح غير عادية مما يؤدي إلى تحويل الثروة من طرف إلى آخر، ويحدث عدم تماثل المعلومات في إحدى حالتين: تعتمد الإدارة تحقيق عائد غير عادى من خلال بعض المعلومات التي تمتلكها، ويتم ذلك من خلال حجب تلك المعلومات عن الأطراف الخارجية، أو قيام الإدارة بحجب بعض المعلومات التي قد تضر بالمركز التنافسي للشركة، مما يؤدي إلى وجود حالة من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الخارجية، وحتى بين بعضهم البعض، مثل عدم التماثل في المعلومات بين صغار وكبار المستثمرين أو المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي.²

ومن ثم فإن عدم تماثل المعلومات كما أشار إليه حماد هيام فكري وعلي السيد جمال (2022) قد يمثل توافر المعلومات تمتلكها الأطراف الداخلية ولا تمتلكها الأطراف الخارجية، كما قد يمثل توافر المعلومات تمتلكها بعض الأطراف الخارجية ولا يمتلكها البعض الآخر³، وهذا يعني أنه الحالة التي تكون فيها المعلومات متاحة ومعروفة لطرف واحد، لكن الطرف الثاني لا تتوفر لديه مثل هذه المعلومات، وتؤدي هذه الحالة إلى عدم كفاءة الأسواق المالية. إن معظم المستثمرين يكونون غير قادرين على الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها في عملية اتخاذ القرارات

هناك شكلين لعدم تماثل المعلومات، الأول يتضمن عدم التماثل أو عدم المساواة بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة والأطراف الخارجية من جهة أخرى. أما الثاني فيتضمن عدم التماثل أو عدم المساواة بين الأطراف الخارجية بعضها البعض، مثال ذلك عدم التماثل فيما بين المستثمرين المحليين، أو بين المستثمرين

¹ نصير عبد الناصر عبد اللطيف، أثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات: دليل من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مصر، 2021، ص 438.

² الدسوقي فاطمة محمود، أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها - دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، 2021، ص 200.

³ حماد هيام فكري وعلي السيد جمال، علاقة إدارة الأرباح بعدم التماثل المعلوماتي: هل هناك تأثير التغطية المحللين الماليين؟ - منهج إمبريقي على الشركات المساهمة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مصر، 2022، ص 371.

الأجانب من جهة أخرى. إن عدم تماثل المعلومات سلوك معتمد من قبل الأطراف التي تمتلك ميزه معلوماتية، بهدف تحقيق عائد غير عادي، فقد تلجأ الإدارة إلى ذلك بقصد تحقيق منافع شخصية مباشرة أو غير مباشرة من خلال عدم الإضرار بمركز الشركة التنافسي. إن عدم تماثل المعلومات يحدث عندما يكون لدى أحد الأطراف للعملية معلومات أكثر وأفضل من المعلومات المتاحة للأطراف الأخرى وعدم تماثل المعلومات يؤدي إلى مخاطر سوء الفهم و سوء التفسير وسوء الاستنتاج والاستدلال.¹

هناك اجماع في التعاريف على أنّ عدم تماثل المعلومات عبارة عن امتلاك طرف من أصحاب المصلحة معلومات عن الشركة، دون الأطراف الأخرى، في حين يرى (Akerlof, 1970) أنّ الطرف الثاني لا يمتلك نهائياً المعلومات التي يتوفر عليها الطرف الأول، ويشير (Gong, 2011) إلى أن الضرر من عدم تماثل المعلومات يكمن في عدم اتمام الصفقات، كون الطرف الثاني يمتلك معلومات خاطئة عن الشركة، في حين أوضحت دراسة حسنين هالة حمدي (2013) وإيمان عبده مُجّد (2020) أنّ عدم تماثل المعلومات ينتج عن امتلاك الأطراف الداخلية معلومات أكثر من الأطراف الخارجية، وهذا ما يؤدي إلى سوء اختياراتهم، وهذا ما أكدته دراسة نصير عبد الناصر عبد اللطيف (2021) بالنسبة لنظرية الوكالة، والذي يؤدي حسب دراسة فاطمة الدسوقي محمود (2021) إلى تحقيق طرف أرباحاً كبيرة مقابل الطرف الثاني، وهو ما يضعف قدرة المستثمرين على حصولهم على المعلومات المطلوبة والمساعدة في اتخاذ القرار، وبالتالي ينجم عنه حسب حماد هيام فكري وعلي السيد جمال (2022) عدم كفاءة الأسواق المالية.

يستخلص ممّا سبق ذكره أنّ عدم تماثل المعلومات عبارة عن عدم حصول أحد أصحاب المصلحة على المعلومات المطلوبة، وفي الوقت المناسب، عكس أطراف أخرى، وهو ما يؤدي إلى سوء اتخاذ القرارات الصائبة من طرفهم، نتيجة حجب المعلومات الصحيحة أو استبدالها بأخرى خاطئة، وينشأ عن هذا بمشكلة الاختيار المعاكس والخطر الأخلاقي.

إنّ مفهوم عدم تماثل المعلومات يعني بأن كمية ونوعية المعلومات المتوفرة لدى طرف معين حول موضوع معين قد تختلف عن المعلومات المتوفرة لدى الطرف الآخر²، وهذا التفاوت في المعلومات يستغل بشكل كبير في

¹ ياسر أحمد السيد مُجّد، إطار مقترح للإفصاح المحاسبي للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، أطروحة دكتوراة في المحاسبة، جامعة طنطا كلية التجارة، غير منشورة، 2018، ص146.

² Chung, K., J. Kimb, Y. S. Kimb, and H. Zhang, Information Asymmetry and Corporate Cash Holdings, *Journal of Business Finance and Accounting*, volume 42, issue 09, 2015, P 1377.



بورصة الأوراق المالية حيث إنّ إدارة الشركات التي يتم التداول على أوراقها المالية في البورصة (Insiders) يكون لديها معلومات داخلية أكبر بكثير من المعلومات الموجودة لدى الأطراف الخارجية التي تقوم بالتداول على أسهم الشركة (Outsiders) وإن توفرت تلك المعلومات لدى هؤلاء الأشخاص بنفس المقدار فهي لا يمكن أن تفهم أو يتم إدراكها من قبلهم جميعاً بنفس الدرجة، وفي كل الأحوال فإنها لن تتوفر لدى الجميع بنفس الوقت الذي تتوفر فيه لدى إدارة الشركة، وأي أمر من هذه الأمور يكفي لوحده لخلق حالة من عدم التماثل في المعلومات بين المتعاملين والإدارة¹، وعند أخذ التعارض في المصالح بعين الاعتبار فإنّه من السهل توقع قيام الإدارة باستغلال هذا التفاوت في المعلومات لتحقيق مكاسب على حساب مصالح المتعاملين مع أسهمها، وما يترتب عليه من ارتفاع معدلات بيع الأوراق المالية الرديئة على حساب انخفاض معدلات الأوراق المالية الكفؤة، الأمر الذي سوف يؤدي على المدى الطويل إلى فشل بورصة الأوراق المالية في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد المحدودة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة²، ويؤدي عدم تماثل المعلومات إلى تحقيق أرباح غير عادية للطرف الذي في حوزته بيع المعلومة، مما يؤدي إلى تحويل الثروة من طرف إلى آخر، ويحدث عدم تعادل المعلومات في إحدى الحالتين:³

- تعتمد الإدارة تحقيق عائد غير عادي من خلال الأسهم التي تمتلكها، وذلك عن طريق حجب معلومات معينة عن المستثمرين بحكم موقعها المتميز في الشركة.
- حجبها لمعلومات قد تضر بالموقع التنافسي للشركة فإذا علمها المنافسون قد يقوموا بتعديل قراراتهم، مما يؤدي إلى وجود حالة من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية وبين الأطراف الخارجية.

أو كما قال (Bhattacharya, N., H. Desai, and K. Venkatataman, 2013) أنّ: "إدارة الشركة تتعمد حجب معلومات معينة عن المستثمرين من أجل استخدام تلك المعلومات في تحقيق عائد غير عادي على الأسهم التي في حوزتها، وذلك نتيجة المعلومات المسبقة الخاصة التي يعلمونها بالمقارنة بالأطراف الخارجية، مما يترتب عليه تميز كبار المستثمرين على صغار المستثمرين بتحقيق عوائد غير عادية لكبار المستثمرين."⁴

¹ Healy, P., and K. Palepu, Information asymmetry, corporate disclosure, and capital markets: A review of the empirical Disclosure literature, *Journal of Accounting and Economics*, 2001, p: 440.

² Idem.

³ Chung, K., J. Kimb, Y. S. Kimb, and H. Zhang, op cit, pp:1341..

⁴ Bhattacharya, N., H. Desai, and K. Venkatataman., Does Earnings quality affect information asymmetry? Evidence from Trading costs, *Contemporary Accounting Research*, Volume 30, n°02, 2013, p: 472.

يظهر عدم التماثل في المعلومات عندما يكون لدى المستثمرون اختلافاً بالاطلاع أو المعرفة عن المعلومات المتعلقة بقيمة الشركة، حيث أنّ المستثمرين الذين يملكون معلومات خاصة يمكنهم المتاجرة بها على حساب الآخرين¹.

وتشير ظاهرة عدم تماثل المعلومات إلى عدم تكافؤ حجم المعلومات المتداول بين المستثمرين وبعضهم البعض في أسواق المال أو بمعنى آخر اختلاف طبيعة وحجم المعلومات التي تمتلكها الإدارة من داخل الشركة والمعلومات المنشورة لعامة المستثمرين في سوق المال؛ الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على قرارات المستثمرين².

كما يذكر أحد الباحثين أن حالة عدم تماثل المعلومات وخاصة بين إدارة الشركة والمستثمرين في البورصة تمثل فجوة معلومات بين الطرفين تضيق وتوسع باستمرار على مدار العام، فحصول إدارة الشركة على المعلومات هي عملية متصلة مع تقدم سير العمليات التشغيلية وغيرها من العمليات في الشركة فتزيد فجوة المعلومات مع تراكم تلك المعلومات لدى إدارة الشركة، وتقوم إدارة الشركة طبقاً لآليات معينة بالإفصاح عن بعض ما لديها من معلومات للمستثمرين من خلال التقارير المالية المنشورة، ومن ثم تضيق فجوة المعلومات مرة أخرى وهكذا.

ثالثاً: نشأة ظاهرة عدم تماثل المعلومات وأسبابها

تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات إحدى وأهم المشاكل المترتبة على نظرية الوكالة، وهي تعني حالة من التباين في المعلومات بين الأطراف المختلفة، وينشأ هذا التباين نتيجة توافر معلومات لإدارة الشركة كطرف داخلي، باعتبارها المعنية بإعداد التقارير المالية والمطلعة والمتحكمة في المعلومات المتعلقة بالشركة، مما يعني تفوقها من ناحية المعلومات المتوفرة لديها مقارنة بالمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين كأطراف خارجية، والذين لا يمكنهم الوصول للمعلومات إلا بالقدر المفصّل عنه من قبل الإدارة، حيث قد تستغل الإدارة عدم تماثل المعلومات وتعتمد إخفاء الأخبار السيئة لفترات طويلة بحجة أنها تضر بمركز الشركة التنافسي، بهدف تعظيم منافع الإدارة الشخصية على حساب منافع المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين³.

¹Abdioglu S., Bamiatzi. VCavusgil T Khurshed A. Stathopoulos K., Information asymmetry, disclosure and Foreign institutional investment: An empirical investigation of the impact of the Sarbanes-Oxley Act, **International Business Review**, volume 24, 2015, pp:90.

² Ohara. M., Liquidity and Price Discovery, **the Journal of Finance**, Volume 58, Issue 04, 2003, p133.

³ عبود مراد ممدوح هاشم وغارة مجدي وزيد من على محمد، أثر عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفيز المجاني واحتمال الانهيار في سعر السهم الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، العدد 02، 2021، ص186.

وقد تنشأ مشكلة عدم تماثل المعلومات نتيجة احتمالية قيام الإدارة بالإتجار في المعلومات، وتوفيرها لبعض المستثمرين دون غيرهم من المستثمرين المشاركين في السوق، مما يولد فجوة معلوماتية تؤثر سلباً على قرارات مستخدمي المعلومات وعلى كفاءة وفعالية سوق الأوراق المالية، حيث إن المستثمرين الذين يتوافر لديهم معلومات أقل غالباً ما يحصلون على خسائر أكبر أو عوائد أقل على استثماراتهم، مما يدفعهم إلى الخروج من السوق، بما يؤثر سلباً على حجم التداول واتخاذ قرارات الاستثمار من شراء أو بيع للأسهم في ظل عدم تماثل المعلومات مما يؤدي إلى انحراف سعر السهم عن حقيقته مقارنة بالمستثمرين من ذوي المعلومات الأكثر.¹

تحدث مشكلة عدم تماثل المعلومات عندما يمتلك طرفاً واحداً في المعاملة معلومات أفضل أو أكثر من الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى، أي عندما يمتلك البائع مثلاً معلومات عن منتج أكثر مما يمتلكه أو يعرفه المشتري، أو يعرف المقترض أكثر من المقرض حول جدارته الائتمانية، والمديرون التنفيذيون يعرفون أكثر من المساهمين حول أرباح الشركة ومستقبلها وزبائن التأمين يعرفون أكثر من شركة التأمين حول مخاطر حوادثهم، والمستأجرين يعرفون أكثر من أصحاب الأراضي حول ظروف الحصاد وجهود عملهم الخاص وهكذا، وتفترض نظرية عدم تماثل المعلومات أن هناك على الأقل طرفاً واحداً في المعاملة يمتلك معلومات مناسبة ووثيقة الصلة في حين الطرف أو الأطراف الأخرى لا تمتلك تلك المعلومات.²

تشير نظرية الوكالة إلى وجود تعارض في المصالح بين المديرين (الوكلاء) والملاك (الأصيل)، ونظراً لأن المديرين أكثر إلماماً بالمعلومات الداخلية وآفاق الشركة في المستقبل مقارنة بالملاك وأصحاب المصلحة الآخرين فإنه تنشأ حالة من عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والملاك. ومن هذا المنظور، تم تعريف عدم تماثل المعلومات بأنه معرفة الإدارة أو الأطراف الداخلية لمعلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي أو المستقبلي للشركة إما بشكل يفوق حيافة الأطراف الخارجية لها مثل المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين وصناع السوق، وإما بشكل يجلب عنهم تلك المعلومات.³

1 الصباغ أحمد عبده، أثر جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر انحراف أسعار أسهم الشركات المفيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، 2020، ص 298..

2 العبيدي صبيحة بزان، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة -دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد للمدة من 2001-2007، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، منشورة، 2009، ص55.

3 السيد صفا محمود، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، مجلد 19، العدد.49، 2005، ص7.



رابعاً: الخصائص النوعية لجودة المعلومات

لتكون المعلومات ذات جدوى لمستعملها فإنه يجب أن تتميز بجملة من الشروط والتي تعد بمثابة معايير جودة للمعلومات المالية وتتمثل في:

1. الملائمة:

وهي من أهم الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات ونعني بها ملائمة هذه المعلومات للاحتياجات مستخدميها كما يجب أن تكون ملائمة لغرض معين وهذا ما يصعب تحقيقه خاصة إن كانت هذه المعلومات في شكل تقارير مالية فإن هذه التقارير تستعمل لأغراض متعددة وعمامة¹، فإنه وبهذا المفهوم يصعب توفر خاصية الملائمة المطلقة للمعلومات المالية.

إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB²) قد عرفها بالخاصية التي توفر المعلومات القدرة على تغيير اتجاه القرار من خلال التأثير في التحكم في الحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ الموضوعي بالمستقبل مما يساعد على دقة وكفاءة القرارات التي اتخذت على ضوءها، وبذلك فإنه لتكون المعلومات ملائمة لا بد وأن تكون ذات قيمة تنبئية وذات قيمة استرجاعية (تغذية عكسية) وكذا ملائمة التوقيت أي في الوقت المناسب وإلا فقدت هذه المعلومات قيمتها.

2. إمكانية الاعتماد عليها:

وتعبّر عن درجة من الثقة في هذه المعلومات والتي توفر مستوى من الراحة في الاعتماد على هذه المعلومات مما تتضمنه من خصائص أخرى ثانوية كالموضوعية في العرض وعدم التحيز وكذا الصدق في التعبير وفي تسجيل العمليات الاقتصادية إضافة إلى إمكانية التحقق والتأكد من صحة هذه المعلومات.

3. قابلية الفهم:

بمعنى أن تعرض هذه المعلومات بطريقة يسهل فهمها وبمصطلحات متعارف عليها بين مستخدميها.

¹ الحيايبي وليد ناجي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية المفتوحة، 2007، ص 29.

² مجلس معايير المحاسبة المالية أو بالإنجليزية Financial Accounting Standards Board، ويُدعى اختصاراً FASB وهو منظمة خاصة غير ربحية تُهدف بشكلٍ رئيسي إلى إنشاء و تطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً داخل الولايات المتحدة الأمريكية.



4. الشمولية:

وهي أن تتوفر المعلومات لمستخدميها حاضرا ومستقبلا كما ينبغي أن لا تخفي أي حقائق أساسية مهمة.

5. القابلية للمقارنة:

وهو ما يتطلب تنافسا في عرض المعلومات وفي أسس إعدادها وتجميعها وطرق حسابها أي أن تستخدم كل المؤسسات نفس المعالجة للعمليات المشابهة وهذا لضمان سهولة عملية المقارنة سواء بين المؤسسة ومثيلاتها أو بينها وبين القطاع الذي تنشط فيه أو تاريخيا أي بين سنة وأخرى لنفس المؤسسة، ويعتبر تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة خير سبيل لضمان قابلية مقارنة المعلومات.¹

ومن خلال التعريف السابق للمعلومات والشروط الواجب توفرها فيها فإنه يمكننا أن نميز بين الأشكال التالية من المعلومات:

1. المعلومات الناقصة: وهي المعلومات التي تفتقد لشرط الكفاية.

2. المعلومات المميزة: هي المعلومات التي لم تعلن بعد للجمهور وإنما اقتصر على من يصدرها بحكم نشاطه أو مركزه في قمة السلطة، وبذلك فهي معلومات سرية ومحددة تحديدا كافيا وإذا ما أعلنت فإنها ستؤثر على قرارات المتعاملين.

3. المعلومات المتماثلة: وهي المعلومات التي تحمل جميع الشروط المذكورة سابقا وهي الحالة التي يستحيل الوصول إليها.

وبالتالي فإنه يمكننا أن نقول أن المعلومات غير متماثلة إذا لم تتوفر على الأقل على أحد الشروط سابقة الذكر.

المطلب الثاني: أنواع عدم تماثل المعلومات ومشاكلها

يعد عدم تماثل المعلومات من أصعب التحديات التي تواجهها الأسواق والمؤسسات، حيث يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص بين الأطراف المتعاملة، ويتجلى هذا الاختلال في عدة أشكال، أبرزها "الاختيار العكسي"

¹Obaidat Ahmad N, Accounting Information Qualitative Characteristics Gap: Evidence from Jordan, *International Management Review*, Volume 03, n°02, 2007, p 26.

و"المخاطر الأخلاقية"، والتي تنعكس سلباً على كفاءة الأسواق واتخاذ القرارات. سنستعرض في هذا المطلب أنواع عدم تماثل المعلومات، مع تسليط الضوء على أهم المشكلات المترتبة عليها وانعكاساتها على بيئة الأعمال.

أولاً: أنواع عدم تماثل المعلومات

بما أنّ المؤسسة عبارة عن مجموعة من الصفقات (المنظور الحديث للمؤسسة) فيما بينها ومع وجود عدم تماثل للمعلومات فإن ذلك من شأنه أن يتسبب في ظهور بعض المشاكل منها ما يظهر قبل تنفيذ الصفقة (الاختيار العكسي) أو بعد تنفيذ الصفقة (الخطر الأخلاقي)، إضافة إلى الانتهازية وكل هذا وذاك وما ينجر عنه من ظهور للأزمات المالية والتي راحت تهدد الكيان الاقتصادي العالمي.

إن مشكلة عدم تماثل المعلومات هي المشكلة التي تنشأ نتيجة لعدم إلمام أحد الأطراف التي تتعامل مع الوحدة الاقتصادية بالمعلومات الكافية التي تمكنه من اتخاذ القرارات السلبية، ويتربط على وجود عدم تماثل المعلومات ظهور نوعين من المشاكل:

النوع الأول: مشكلة الاختيار السيئ (المعكس)

تظهر مشكلة الاختيار المعكس عندما يمتلك الوكيل المعلومات التي تثبت إنها مفيدة له لاتخاذ القرارات، وأن الأصيل لا يعرفها، لذلك فإن الأصيل لا يستطيع معرفة إذا كان الوكيل قد اتخذ قرارات ملائمة في ضوء المعلومات التي تمت معالجتها من خلال الوكيل لأن الأصيل لا يمتلك هذه المعلومات. وترتبط مشكلة الاختيار المعكس بعملية تعيين المدراء، فمن الشروط المتعارف عليها في التعيين لوظيفة المدير توفر مهارات عديدة منها المهارات الإدارية والفنية، المهارات الشخصية والتفاعلية، المهارات الفكرية ومهارات الاتصال، إذ أن هذه المهارات ضرورية للارتقاء بالمستوى الإداري للوحدة الاقتصادية ومن ثم تحقيق أهدافها.¹

ومن الأمثلة على مشكلة الاختيار المعكس في حالة أسواق السيارات المستعملة فإن البائع هو الوكيل والذي يلاحظ جودة السيارات التي يمكنه بيعها، بينما المشتري لا يلاحظ تلك الجودة لأن خبرة البائع أكثر من خبرة المشتري وبالنتيجة، فإن البائع يمتلك معلومات أكثر من المشتري وبالتالي فإن البائع يمكن أن يبيع سيارة ذات جودة رديئة بسعر السيارة نفسه والتي تحمل ذات الجودة العالية، بينما المشتري لا يمكن أن يكتشف الاختلاف بين السيارة ذات الجودة العالية من الجودة المنخفضة إلا بعد مدة من الزمن. إذن فالأصيل يتأثر بمشكلة الاختيار

¹ ناجي جواد شوقي، إدارة الأعمال منظور كلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع الاردن، 2000، ص 43-46.

المعكس كما لاحظنا في المثال أعلاه ولا يمكنه أن يلاحظ قدرات ومهارات المدراء الفعلية إلا بالعمل والممارسة وبمرور الوقت يكتشف أن اختياره إيجابي أو سلبي وحينئذ يكتشف المالكون مهارات المدراء الفعلية.¹

إن المحدد الرئيس لاختيار المدير المناسب الذي ينبغي أن يعتمد المالكون ومجلس الإدارة هو مستوى المهارة والكفاءة التي يمتلكها المدير وأن لا تدخل في عمليات الاختيار العوامل الأخرى كالضغوطات والوساطة التي يمارسها بعض المساهمين أو لجنة الاختبار لأن تدني مستوى مهارة المدير سيؤدي إلى ضياع مستقبل الوحدة الاقتصادية.²

فالاختيار السيء أو الاختيار السلبي وهو ما يعني تصرف غير رشيد، يولد سوء اختيار سواء من أصحاب الأسهم في اختيارهم لوكلائهم في الإدارة أو للمؤسسة في اختيار مورديها، مما ينتج عنه عدم الكفاءة في استثمار الموارد المتاحة في تحقيقها لنتائج ايجابية وتعظم ثروة حملة الأسهم، وقد تكون هذه العلاقة بين المؤسسة باعتبارها مشتريا وبين المورد باعتباره بائعا، فإن قصرت المؤسسة في متابعة السلعة التي تود الحصول عليها فإنه يمكن للمورد المبالغة في تسعيره لسعته وبالتالي فإن المؤسسة ستفقد ثقتها في المورد الذي يسعى لتحقيق مصلحته وباعتبار أن المؤسسة ستعمل على اختيار المورد ذو السعر الأقل فإنه سيستحيل على موردي السلع ذات الجودة بيعها بسعرها المرتفع. وبالتالي نجد أن مشكل الاختيار العكسي لا يظهر في الأسواق المالية فقط أو في المؤسسات المسعرة فقط وإنما قد يكون كذلك في العلاقة بين المورد والزبون.

تظهر مشكلة الاختيار المعكس عندما يمتلك الوكيل المعلومات أن مشكلة علم التي تثبت أنها مفيدة له لاتخاذ القرارات، وأن الأصيل لا يعرفها، لذلك فإن الأصيل لا يستطيع معرفة إذا كان الوكيل قد اتخذ قرارات ملائمة في ضوء المعلومات التي تمت معالجتها من خلال الوكيل لأن الأصيل لا يمتلك هذه المعلومات.

ولمعالجة هذه المشكلة حددت آيتين للمعالجة، الأولى هو أن يتم اختيار المدراء ذوي الخبرات القابلة للتطوير وتطوير قدراتهم من خلال التعلم مع مراعاة محدد (التكلفة المنفعة)، أما الثانية وهي عملية الانتقاء، ففي ظل هذه الحالة يستعمل الأصيل مجموعة من الخصائص التي يمكن ملاحظتها والتي ترتبط بمقاييس المنفعة، لينتقي من هم أكثر ملائمة الأداء العمل المتوقع على أساس المهارات المتوفرة، ويمكن للأصيل أن يلاحظ الخصائص لعدد من

¹ Padilla, Alexander, Property Economics of Agency Problems, georgemason University, 2001, p09.

² الجبوري نصيف جاسم، مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة، 1990، ص10.

المدراء وينتقي الأفضل¹. يحدث نتيجة سوء اختيار من المساهمين لوكلائهم من الإدارة، مما يؤدي لعدم الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة مما يضر بمصلحة المساهمين.

تحدث مشكلة الاختيار العكسي عندما يكون لدى طرف واحد أو أكثر من الأطراف في صفقة تجارية معينة معلومات أكثر من الأطراف الأخرى، ومن ثم، قد يحدث الاختيار العكسي نتيجة حيازة الإدارة والأطراف الداخلية الأخرى لمعلومات حول الأداء الحالي والمستقبلي الشركة لم تصل بعد إلى الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين وغيرهم. ويمتلك الطرف الأول تلك المعلومات لتحقيق ميزة نسبية على حساب الطرف الثاني وبالشكل الذي يترك تأثيراً واضحاً على قدرة الأطراف الخارجية على اتخاذ قرارات جيدة، ومن ثم يصبح اختيارهم غير ملائم. كما قد تحدث مشكلة الاختيار العكسي نتيجة حيازة بعض الأطراف الخارجية لمعلومات خاصة لم تصل بعد لكل الأطراف الخارجية، مما يعرض المستثمرين غير المطلعين لمشكلة الاختيار العكسي عند اتخاذ قرار التداول مع المستثمرين الأكثر اطلاعا. ويمكن تمثيل مشكلة عدم تماثل المعلومات بالشكل التالي:

شكل رقم (02-01): مشكلة عدم تماثل المعلومات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: العبيدي صبيحة برزان فرهود، مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية: المعوقات والحلول المقترحة، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة بغداد، المجلد 22، العدد 87، فيفري 2016، ص 491.

¹ العبيدي صبيحة برزان فرهود، قيود عدم تماثل المعلومات المحاسبية - الأسباب والمعالجات المفتوحة، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد المجلد 22، العدد 87، فيفري 2016، ص 490.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أنّ عدم توافر المعلومات لدى المستثمرين، تجعلهم غير قادرين على تحديد أي من الوحدات الاقتصادية ذات معدلات عائد متوقعة مرتفعة ومخاطر منخفضة والعكس، لذا فإنهم سيكونون على استعداد لعرض سعر لا يعكس الجودة الحقيقية، بل يعكس متوسط الجودة للأسهم المطروحة في السوق وهو سعر يقع بين القيمة الاقتصادية الحقيقية للأسهم الجيدة والقيمة الحقيقية للأسهم الرديئة، وهذا السلوك من قبل المستثمر لا يشجع مديري الشركات الجيدة على طرح أسهمهم داخل السوق لعلمهم أنّ هذه الأوراق ستباع بأقل من قيمتها الاقتصادية الحقيقية، أما مديرو الشركات الرديئة هم الأكثر رغبة في طرح أسهمهم لعلمهم بأنّ المستثمرين المرتقبين على استعداد لعرض أسعار تفوق القيمة الاقتصادية الحقيقية لأسهمهم، ومن ثم فهم يقعون في مشكلة الاختيار السيء (النوع الأول)، أما المستثمرون الذين اختاروا النوع الثاني، والتي تكون أسعار أسهمهم مرتفعة، نتيجة لاختيارهم نسبة قليلة من المخاطرة، سيكونون على موعد مع مشكلة سوء النية، الناجمة عن انفاقهم لأموال لا تتفق مع توقعاتهم، وهذا ما يؤدي إلى عدم فاعلية الأسواق المالية، نتيجة عدم قدرتها على حماية وحداتها الاقتصادية الجيدة.

النوع الثاني: الخطر الأخلاقي

الخطر الأخلاقي هو الخطر الذي تكون فيه نية أحد أطراف المعاملة سيئة، ويحدث قبل الاستثمار، ومن ثم عدم تعرضهم لمشكلة الاختيار السلبي، إلا أنّهم لزالوا عرضة لمشكلة أخرى تحدث بعد الاستثمار وهي احتمال تعرضهم لمخاطر سوء النية من قبل مستخدمي الأموال الذين يقومون باستخدام الأموال في أنشطة لا يرضى عنها أصحاب الأموال المستثمرين كالأنشطة غير المنتجة أو مرتفعة المخاطر، الأمر الذي يزيد من فرص عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه أصحاب الأموال، فعلى سبيل المثال نجد أن عدم تماثل المعلومات بين مديري الوحدات الاقتصادية وحملة الأسهم العادية يعرض حملة الأسهم لهذا النوع من المشكلات بعبارة أخرى إن عدم توافر المعلومات لدى حملة الأسهم عن كيفية استخدام أموالهم بواسطة مديري الشركات يجعلهم عرضة لهذه المشكلة، فانفصال الملكية عن الإدارة داخل الشركات المساهمة يزيد من احتمال قيام المدراء في هذه الشركات باستخدام أموال المستثمرين في القيام بأنشطة استثمارية غير منتجة كبناء وتجهيز مكاتب فاخرة أو شراء سيارات فاخرة للاستخدام الشخصي أو استخدام الاستثمارات في تنفيذ استراتيجيات غير منتجة وليس من شأنها زيادة الربحية ولكن لتدعيم مكانه أو زيادة نفوذ هؤلاء المديرين كالاستراتيجيات الخاصة بشراء شركات أخرى فقط لزيادة حجم الشركة وما يترتب عليه من زيادة نفوذ هؤلاء المديرين وانخفاض احتمال تعرض الشركة للبيع ويطلق على هذا النوع من المشاكل التي يتعرض لها حملة الأسهم بعد عملية الاستثمار بمشكلة الوكالة، أي عدم قدرة مديري

الشركات باعتبارهم وكلاء لحملة الأسهم على تعظيم ثروتهم، وذلك لعدم مقدرة المستثمرين على المتابعة الدائمة لأنشطة الشركة، وذلك نظراً لما تتطلبه هذه العملية من تكاليف ووقت وجهد.

يتعلق الخطر الأخلاقي بسلوك الفرد ونيته في إتمام العقد إذ هناك من يطلق عليه بالمخطر المعنوي، وهو المشكل الذي غالباً ما يظهر بعد إبرام العقد إذ يتعلق ببعض التصرفات السلبية للأفراد والتي قد يكون لها عدة تأثيرات كما أن هذه التصرفات قد لا تكون مراقبة من طرف الوكيل وهو ما يفتح المجال أمام الانتهازية ومنه يمكن أن تحدد وضعيتين، حالة الانتهازية أين يستغل الموكل جهل الوكيل لبعض المعلومات فيعمل على تحقيق مصلحته الشخصية. الحالة التي لا يمكن للوكيل متابعة تصرفات الوكيل رغم علمه بها وذلك لعدم معرفة الظروف التي يعمل فيها كحالة ملف الخبرة الذي يحضره الخبير مثلاً، ويمكن أن تحدد وضعيتين:¹

- حالة الانتهازية أين يستغل الموكل جهل الوكيل لبعض المعلومات فيعمل على تحقيق مصلحته الشخصية.
- الحالة التي لا يمكن للوكيل متابعة تصرفات الموكل رغم علمه بها وذلك لعدم معرفة الظروف التي يعمل فيها.

تحدث هذه المشكلة نتيجة فصل الملكية عن الإدارة والتي هي سمة عامة في معظم الشركات الكبيرة، حيث يصعب مراقبة أداء الإدارة بشكل مباشر من قبل الأطراف الخارجية، الأمر الذي يترتب عليه إتاحة فرصة للإدارة لتحقيق أهدافها الذاتية مما يترك تأثيراً خطيراً على الأطراف الخارجية.

ثانياً: مشاكل عدم تماثل المعلومات

على ضوء ما سبق يمكن القول إن كلا من الاختبار العكسي والمخاطر الأخلاقية يؤثران سلباً على كفاءة سوق الأوراق المالية، ويؤديان في نهاية الأمر إلى فشل السوق وانهيائه، عن طريق المساهمة في الأزمات المالية وفيما يلي سوف نتطرق إلى كيفية تسبب كل من الاختبار العكسي والمخاطر الأخلاقية لعدم تماثل المعلومات في الأزمات المالية:

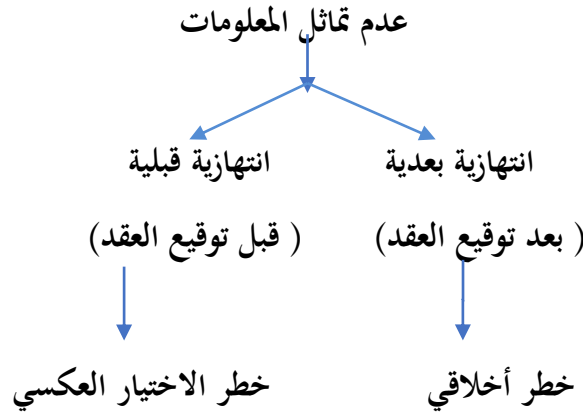
انطلاقاً من التعريف الشائع للأزمة المالية على أنها اضطراب يحصل في أسواق المال يؤدي إلى عدم قدرة هذا السوق على التوجيه الكفء للأموال نحو أفضل الفرص الاستثمارية بسبب استفحال ظاهري الاختيار العكسي والمخاطر المعنوية، كما أنّ أهم الدراسات التي تناولت موضوع الأزمة الأخيرة والتي راحت تبحث عن

¹ الياس بن ملي وخيرة الصغيرة كعاسي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات، ص 638، أطلع عليه يوم

<https://manifest.univ-ouargla.dz/archives/facult%c3%a9-des-sciences-economiques,-des-sciences-commerciales-et-des-sciences-de-gestion-fsescg>

أسبابها وجذورها قد أجمعت على أن من أهم أسبابها عقود التوريد والرهون العقارية إلا أن أصل كل هذا وذاك عدم تماثل المعلومات بين مانحي القروض والمستفيدين منها حول الوضعية المالية الحقيقية لطالبي هذه القروض وكذا عدم معرفة النية الحقيقية في سدادها وبالتالي عدم القدرة على التقييم السليم للمخاطر مما أدى إلى الإسراف في منحها وعدم القدرة على استيفائها في آجالها، بالإضافة إلى الاعتماد على أسعار فائدة متزايدة وبالتالي إعلان إفلاس العديد من الأسماء اللامعة في مجال الأعمال الاقتصادية وظهور المظاهر المعروفة للأزمة المالية كما أن تزايد المخاطر المعنوية وظهور ما يسمى بالمستفيد المجاني¹ يفسح المجال أمام انتشار الشائعات وكذا ما يسمى بسلوك القطيع مما يؤدي إلى الاختيار الخاطئ وبالتالي عدم كفاءة النظام المصرفي والمالي.

الشكل رقم (02-02): مخطط يمثل مشاكل عدم تماثل المعلومات



المصدر: بن ملي الياس و كمامسي خيرة الصغيرة ، آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات، ص 638، أطلع عليه يوم 2023/05/27، <https://manifest.univ-ouargla.dz/archives/facult%3%a9-des-sciences-economiques,-des-sciences-commerciales-et-des-sciences-de-gestion-fsescsg>

من خلال الشكل يتضح أن في ظل عدم تماثل المعلومات، تنتهز بعض الشركات قلة عدم معرفة الزبون بالعروض المختلفة، لتبيعه سلعا أعلى من قيمتها (خطر الاختيار العكسي)، تلك السلع أقل جودة من سلع أخرى، أي أن المورد قد استغل قلة خبرة الزبون (خطر أخلاقي) وبالتالي يفقد الزبون ثقته بالمورد، ويبحث عن سلع متدنية الأسعار، ويفرض عروض موردي السلع ذات الجودة بثمان مرتفع، خوفا من الوقوع في فخ المورد الأول. والشكل التالي يوضح نوعي عدم تماثل المعلومات والفرق بينهما:

¹ يظهر المستفيد المجاني بسبب عدم قدرة من لديه معلومات من منعها على الآخرين وبالتالي من يستفيد منها يعتبر مستفيدا مجانيا الدين، فلسفة التوريد والأزمات المالية العالمية حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، 2009، ص ص 20-21.



الشكل رقم (02-03): يمثل أنواع عدم تماثل المعلومات



Source: Prepared by the student based on: Vahab Rostami and Mahdi Salehi, Necessity for reengineering the qualitative characteristics of financial reporting arrangement in the reduction of information asymmetry: An evidence of Iran, **African Journal of business management**, volume 05, n°(08), 18 April 2011,P3277, <https://www.semanticscholar.org/paper/Necessity>.

المطلب الرابع: آثار عدم تماثل المعلومات

إن الاختلالات التي تنشأ من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، تؤثر على عملية التفاوض، وتقييم المخاطر، واتخاذ القرارات الاستثمارية، وتنعكس هذه الظاهرة على أداء المؤسسات من خلال تأثيرها على تكاليف المعاملات، ومستوى الشفافية، ومدى ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح. في هذا المطلب سيتم عرض أهم الآثار المترتبة عن عدم تماثل المعلومات.

أولاً: الآثار الناتجة عن عدم تماثل المعلومات حسب الدراسات السابقة

أشارت دراسات كل من (Akerlof, 1970)، (Gong, 2011)، (Vahab Rostami and Mahdi Salehi, 2011)، (الياس بن ملي وخيرة الصغيرة كماسي، 2014) إلى أنّ وجود عدم التماثل في المعلومات سواء فيما بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية، أو فيما بين الأطراف الخارجية وبعضهم البعض يترك آثاراً سلبية على كل من الشركات، وسوق الأوراق المالية، وأصحاب المصالح الآخرين.

فقد كشفت نتائج دراسة (Khatali A, 2020) على أنّ عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية هو محدد القرارات لهيكل رأس المال ؛ أي أنّ زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات يرتبط بزيادة تكلفة رأس المال، فالمستثمرون غير المطلعون يحمون أنفسهم من الخسائر المحتملة من خلال المطالبة بعائد إضافي، أو ما يعرف بعلاوة الخطر. ويتم ذلك لتعويض المخاطر التي قد يتعرضون، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال في الشركات التي يزيد فيها مستوى عدم تماثل المعلومات¹.

وتناولت دراسة (Abad, D., Sanchez-Ballesta, Juan P. and Yague, J, 2017) العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وقرارات التمويل بالدين، وقد وجدت الدراسة أن الشركات التي يزيد فيها مستوى عدم تماثل المعلومات تواجه مزيداً من الصعوبات في الحصول على التمويل من خلال السندات والقروض المصرفية وخاصة قروض البنوك قصيرة الأجل².

كما كشفت دراسة (Robert E. Verrecchia, 2001) أيضاً: أن زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات قد يؤدي إلى لجوء المستثمرين الذين لم تصل إليهم المعلومات إلى المحللين الماليين للحصول على المعلومات مما يؤدي إلى زيادة تكلفة المعلومات وكنتيجة لذلك، ينسحب المستثمرون غير المطلعون من السوق وتنخفض سيولة الأسهم وأحجام التداول في سوق الأوراق المالية³.

أما دراسة (Jean-François Gajewski and Li Li, 2015) فقد كشفت أن عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. ويرجع إلى أن عدم تماثل المعلومات يمكن أن يؤدي إلى تقييم الأسهم بقيمة غير قيمتها الحقيقية⁴. كما أظهرت الأدبيات السابقة أن عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية.

وقد قدّمت دراسة (Vernon j. Richardson, 2000) دليلاً ميدانياً على وجود علاقة ايجابية بين ظاهرة إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات فعندما يكون عدم تماثل المعلومات عالياً فلا يمتلك أصحاب المصلحة

¹ Khatali, A, Identifying Effects of Information Asymmetry on Firm Performance, **International Journal of Economics, Finance and Management Sciences**, 2020.

² Abad, D., Sanchez-Ballesta, Juan P. and Yague, J., The Short-Term Debt Choice under Asymmetric Information, **SERIES**, 2017.

³ Robert E. Verrecchia., Essays on Disclosure, **Journal of Accounting and Economics**, 2001, volume 32, issue 1-3, 28/05/2023 , p114, <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0165410101000258>.

⁴ Jean-François Gajewski and Li Li, Can Internet-based Disclosure Reduce Information Asymmetry?, **Advances in Accountin**, volume 31, issue 01, 2015, p 07,

<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0882611015000140>

الموارد الكافية أو الدوافع للوصول إلى المعلومات ذات الصلة لمراقبة تصرفات المديرين، مما يؤدي إلى قيام الإدارة بتحقيق مصالحها الخاصة من خلال ممارسة إدارة الأرباح¹.

وعلى ضوء الآثار السلبية السابقة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وخطورتها على أداء كل من الشركات وسوق الأوراق المالية وعلى قرارات المستثمرين فقد بذلت الجهات المهنية والتنظيمية والأوساط الأكاديمية جهوداً كبيرة للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات والتي من أهمها حث الشركات على تحسين جودة التقارير المالية وزيادة كمية وجودة الإفصاح.

واستناداً إلى ما أشارت إليه اللجنة المشرفة على تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) بأن التكنولوجيا الرقمية الجديدة ستقلل من الحواجز المعلوماتية التي تفصل بين المستثمرين وبعضهم البعض، وإلى ما توصلت إليه العديد من الدراسات، والتي كشفت عن أن من أهم المنافع المترتبة على عمليات التحول الرقمي هي تحسين جودة التقارير المالية وتحسين بيئة إفصاح الشركات، فإنه يمكن القول إن عمليات التحول الرقمي يمكن أن تسهم بشكل كبير في التخفيف من درجة عدم تماثل المعلومات.²

ثانياً: الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات

من الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات ما يلي:³

- انخفاض كفاءة سوق المال من أهم أسباب انخفاض كفاءة سوق المال تنتج عن عدم تماثل المعلومات التوجيه الخاطئ للاستثمارات من جانب المستثمر نظراً لعدم تماثل المعلومات بينهم.
- عدم تخصيص السليم للأموال المستثمرة من جانب الشركة، عدم توافر المعلومات لدى المستثمر عن كيفية استخدام أمواله بواسطة مديري الشركات يجعله أكثر عرضة لعدم تخصيص السليم لأمواله مثل اهتمام قيام المنشأة باستخدام أمواله في القيام بأنشطة غير منتجة له.

¹ Richardson, Vernon j., Information Asymmetry and Earnings Management: Some Evidence, **Review of Quantitative Finance and Accounting**, volume 15, issue 04, 2000, p 341, <https://link.springer.com/article/10.1023/A:1012098407706>

² Al-Htaybat, K. and von Alberti-Alhtaybat, L., Big Data and Corporate Reporting: Impacts and Paradoxes. **Accounting Auditing & Accountability Journal**, volume 30, issue 04, 2017, p859, 28/05/2023, <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/>

³ رجب أحمد عبد الملك، دور الإفصاح عن تعليقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في البورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، كلية التجارة، القاهرة، مصر، المجلد 28، العدد 01، 2014، ص27.



- تحقيق عائد غير عادي، ينتج عن عدم تماثل المعلومات تحقيق عائد غير عادي لبعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى من خلال معرفتهم المبكرة بمعلومات عن أداء الشركة مما يؤدي إلى ترك أثر سلبي على كل من المتعاملين في السوق، الشركات المصدرة للأوراق المالية في سوق الأوراق المالية.
- خلق فجوة بين الإدارة وأصحاب المصالح، تحدث تلك الفجوة عندما تكون البيانات والمعلومات غير كافية بين الإدارة وأصحاب المصلحة، مما يجعل الإدارة لا تنشر أهداف الشركة بشكل واضح، ما يجعل المستثمرين غير قادرين على تحديد ما إذا كانت الشركة حققت أهدافها المستهدفة من عدمه، مما يحدث فجوة في التقرير وفجوة في القدرة على الفهم وفجوة في المعلومات.
- التأثير على درجة السيولة في سوق الأوراق المالية نتيجة لانخفاض حجم التداول وانسحاب صغار المستثمرين عن معاملات البيع أو الشراء خوفا من الخسارة بسبب استحواذ أطراف أخرى على المعلومات.
- عدم تماثل المعلومات يؤدي لاتخاذ قرار شراء وبيع الأسهم في ظل معلومات غير كاملة مما يساهم في انحراف سعر السهم عن قيمته الحقيقية، وهو ما يؤثر بالسلب على كفاءة التسعير في سوق الأوراق المالية، وينعكس ذلك على كفاءة السوق في تخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ترتبط تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون بمستويات عدم التأكد المحيطة بالشركة، والتي تزيد بزيادة عدم تماثل المعلومات، ومن ثم ترتفع تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون بمستويات عدم تماثل المعلومات، مما يجعل الأطراف الذين لا يتوافر لديهم سوى المعلومات العامة يلجؤون لمصادر أخرى للمعلومات كالمحللين الماليين مما يؤدي لارتفاع تكلفة الحصول على الأموال.
- التأثير بصورة سلبية على أداء الشركة بسبب تراجع بعض المستثمرين عن التعامل مع أسهم الشركة نتيجة عدم توافر المعلومات، وهو ما يؤدي لفقد الشركة لمصدر هام من مصادر التمويل والتأثير السلبي على قيمة الشركة.
- التأثير سلبا على كفاءة سوق الأوراق المالية، وقد يؤدي عدم تماثل المعلومات الفشل السوق و انهياره.

إن مشكلة عدم تماثل المعلومات هي أهم مشكلة تسعى المحاسبة المالية للتعامل معها، حيث أن الدور الأساسي للمحاسبة المالية يتمثل في العمل على خفض عدم تماثل المعلومات، كما تسعى لسد الفجوة بين المعلومات العامة والخاصة من خلال الإفصاح المحاسبي سواء كان إلزاميا أو اختياريا، فمن خلال الإفصاح يتم تحويل المعلومات الخاصة إلى معلومات عامة ومن ثم تخفيف حدة مشكلتي الاختيار العكسي والمخاطر الأخلاقية



ولذلك فإن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة كأحد أنواع الإفصاح الاختياري يساعد في خفض عدم تماثل المعلومات.

المطلب الخامس: أسباب ومقاييس عدم التماثل والعوامل المؤثرة فيها

يؤثر عدم تماثل المعلومات على استقراره الأسواق وعملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات، وترتبط هذه الظاهرة بعدة أسباب، كما تتأثر بعدة عوامل، وتقاس بمؤشرات لتحديد درجة عدم التماثل. سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الأسباب الكامنة وراء عدم تماثل المعلومات، إضافة إلى مختلف المقاييس والعوامل المؤثرة فيه.

أولاً: أسباب عدم تماثل المعلومات

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث ظاهرة عدم تماثل المعلومات هي:

- تتمتع إدارات الشركات بمعلومات أفضل عن قيمة أصول الشركة وفرص الاستثمار فيها مقارنة بالمساهمين.¹
- لا تتاح المعلومات الداخلية للأطراف الخارجية في الوقت المناسب، وقد تستخدم الإدارة هذه المعلومات لتحقيق عائد غير عادي على حساب أصحاب المصالح الآخرين.
- قد تعتمد الإدارة حجب بعض المعلومات عن الأطراف الخارجية، واستخدام هذه الميزة المعلوماتية في تعظيم منافعها الخاصة على حساب الأطراف الخارجية خاصة.²
- تعتمد الإدارة أحياناً عدم الإفصاح عما تمتلكه من معلومات خاصة، واستخدام هذه المعلومات لتعظيم منافعها الشخصية، من خلال توفيرها لبعض الأطراف الخارجية دون غيرهم، وقد يكون السبب أحياناً هو إمكانية حصول بعض المستثمرين على معلومات خاصة عن الشركة لا تتوافر لباقي المستثمرين.

فيما يتعلق بأسباب حدوث عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الخارجية وبعضهم البعض، فإنه يعتقد أنه يأتي من مصدرين محتملين، أولهما: يمكن للمستثمرين المتمرسين الوصول إلى معلومات أداء الشركة الحالي أو في

¹ Machdar, Nera M.; Manurung, Adler H. and Murwaningsari, E., The Effect of Earning Quality, Conservatism and Real Earnings Management on the Company's Performance and Information Asymmetry as a Moderating Variable, **International Journal of Economics and Financial Issues**, volume 07, issue 02, 2017, P312.

² الميهي رمضان عبد الحميد، مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS دراسة ميدانية على الشركات المفيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة جامعة المنصورة، مجلد 39، العدد 04، 2015، ص 635.

المستقبل، وذلك عن طريق أحد الأطراف داخل الشركة، في الوقت الذي لا تتوافر فيه هذه المعلومات لباقي المستثمرين، ويترتب على حصول بعض المستثمرين على معلومات داخلية تعرض المستثمرين غير المطلعين لمشكلة الاختبار العكسي عند اتخاذ قرار التداول مع المستثمرين الأكثر اطلاعاً، ثانيهما يتمتع المستثمرون المتمرسون بقدرات كبيرة لمعالجة المعلومات الجديدة عندما يتم إصدارها لجميع المشاركين في السوق، مما يسمح للمستثمرين المتمرسين باكتساب ميزة المعلومات الوقتية فيما يتعلق بالمعلومات العامة الجديدة، فقد لا يتمكن المستثمرون الأقل ترسماً من معالجة المعلومات بسرعة كافية مقارنة بالمستثمرين الأكثر ترسماً، ويؤدي هذا الوضع إلى حدوث عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين.¹

ثانياً: مقاييس عدم تماثل المعلومات

على الرغم من أن عدم تماثل المعلومات تعتبر من الظواهر عبر المنظورة ومن الصعب ملاحظتها بطريقة مباشرة، إلا أن الفكر المحاسبي قدم العديد من المقاييس التقريبية لظاهرة عدم تماثل المعلومات، فمنها :

بعض المقاييس التي اعتمدت على تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية والتي تنقسم إلى مقياس مدى السعر Bid Ask Spread وهو عبارة عن الفرق بين السعر الذي يريد المستثمر أن يشتري السهم به (Price) والسعر الذي يريد المستثمر أن يبيع السهم به (id Price)، ويقاس من خلال الفرق بين سعر أفضل عرض بيع (أعلى سعر للعرض) وسعر أدنى طلب شراء (أدنى سعر للشراء) مقسوماً على متوسط سعر السهم، ومقياس حجم التداول لأسعار البيع والشراء المرغوبة (Trading Volume).

توجد عدة مقاييس يمكن استخدامها في قياس عدم تماثل المعلومات منها: المقاييس المرتبطة بالتحليلين الماليين والمقاييس المرتبطة بتداول أسهم الشركة، والمقاييس المرتبطة بأسعار وعوائد أسهم الشركة في السوق، والمقاييس المرتبطة بفرص الاستثمار المتاحة أمام الشركة². فعلى سبيل المثال يمكن استخدام مقياس اختلاف تنبؤات المحللين الماليين عن أرباح الشركة كمؤشر لعدم تماثل المعلومات، حيث كلما زادت درجة اختلاف تنبؤات المحللين الماليين

¹ Dan Amiram, Edward Owens, Oded Rozenbaum, Do Information Releases Increase or Decrease Information Asymmetry? New Evidence from Analyst Forecast Announcements, **Journal of Accounting and Economics**, volume 62, issue 01, 2016, p 17.

² در نصر طه حسن مليحي ودر مجدي مليحي عبد الحكيم ، الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، العدد الرابع، 2016، ص511-542.

كلما دل ذلك على زيادة درجة عدم تماثل المعلومات، ويمكن حساب عدم تماثل المعلومات وفقاً للمقياس السابق كما يلي:¹

$$IA = \text{EPS-Median of Forecasted EPS/Share Price.}$$

حيث: IA تمثل عدم تماثل المعلومات

EPS: ربحية السهم

Median of Forecasted EPS: متوسط التوقعات عن ربحية السهم.

Share Price سعر السهم

كما يمكن قياس عدم تماثل المعلومات من خلال مقياس فروق العرض والطلب للأسعار الأسهم Bid-Ask Spread of Stock Prices أو ما يسمى بالفرق النسبي لسعر السهم، وهو الفرق بين أعلى سعر يكون المستثمر على استعداد لتحمله عند شراء السهم، وأدنى سعر يكون على استعداد لقبوله عند بيع السهم، وكلما زاد الفرق النسبي لسعر السهم دل ذلك على زيادة عدم تماثل المعلومات نتيجة قيام المستثمرين أصحاب المعلومات الأكثر باستغلال تلك المعلومات في زيادة فرق السعر لتعظيم مكاسبهم الخاصة على حساب المستثمرين أصحاب المعلومات الأقل²، ويمكن حساب هذا المقياس من خلال المعادلة الآتية³:

$$\text{Spread}_{jt} = ((\text{Ask}_{jt} - \text{Bid}_{jt}) / (\text{Ask}_{jt} + \text{Bid}_{jt}) / 2) \times 100$$

حيث أن: Spread متوسط فروق أسعار العرض والطلب لسهم الشركة في اليوم، Ask_{jt} أدنى سعر بيع لسهم الشركة في اليوم، Bid_{jt} أعلى سعر شراء لسهم الشركة في اليوم.

¹Zia Fumaz and Fard Hamid and Saraf Fateeh, The effect of Sustainability Reporting on Reducing Information Asymmetry of Companies Listed in Tehran Stock Exchange, **Journal of Management Accounting**, volume 17, n°19, 2021, p123.

²Nera Marinda Machdar, Adler Haymans Manurung D. R. M, Ety Murwaningsari, The Effects of Earnings Quality, Conservatism, and Real Earnings Management on the Company's Performance and Information Asymmetry as a Moderating Variable, **International Journal of Economics and Financial issues**, volume 07, issue02, 2017, P313.

³Kiswanto Kiswanto, Novi Fitriani, The influence of earnings management and asymmetry information on the cost of equity capital moderated by disclosure level, **Journal of Finance and Banking**, volume 23, issue 01, 2019, p128.

وهناك بعض المقاييس التي اعتمدت على تنبؤات المحللين الماليين حيث يتم قياس تنبؤات المحللين الماليين من خلال الفرق بين الربح الفعلي عن السنة المنتهية ومتوسط تنبؤات المحللين الماليين المتعلقة بالربح عن نفس السنة مقسوماً على الربح الفعلي في نهاية السنة المالية.¹

وهناك البعض الآخر الذي اعتمد على الفرص الاستثمارية المتاحة مثل نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم، ونسبة القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية، وبعضها اعتمد على أسعار وعواك الأسهم مثل ربحية التداول الداخلي حيث ترتبط أرباح التداول الداخلي بعدم الاختلاف في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين² ومقياس درجة تذبذب أسعار الأسهم من خلال حساب درجة التباين (الانحراف المعياري) في أسعار الأسهم.

1. حجم التداول في المعلومات :

يمثل حجم التداول مقياساً للسيولة، حيث إنه يجسد رغبة بعض المستثمرين في البيع واستعداد الآخرين للشراء، وترتبط هذه الرغبة في التداول على أسهم الشركة بشكل عكسي بوجود عدم تماثل المعلومات.³

يترتب على زيادة عدم تماثل المعلومات تخفيض المتعاملين غير المطلعين لتعاملاتهم أو انسحابهم نهائياً من السوق، وهو ما يؤدي إلى انخفاض أحجام التداول وعلى النقيض، فإن انخفاض عدم تماثل المعلومات يعني أن نية البيع والشراء لدى المشاركين في السوق تميل إلى الزيادة.⁴

وعلى ذلك، فكلما زاد حجم التداول كلما دل ذلك على وجود درجة منخفضة من عدم تماثل المعلومات.

يعد حجم التداول في المعلومات من المؤشرات التي يستدل منها على درجة عدم تماثل المعلومات، حيث يرتبط حجم التداول بعلاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات، فعدم وصول المعلومات إلى كل المتعاملين داخل

¹ Richardson V. J., **Information Asymmetry and Earnings Management: Some Evidence**, University of Kansas, 1998, P07, 29/05/2023, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=83868.

² Richard Frankel, Xu Li, Characteristics of a Firm Information Environment and The Information Asymmetry Between Insiders and Outsiders, **Journal of Accounting and Economics**, Volume 37, issue 02, 2004, pp233-234.

³ Christian Leuz, Robert E. Verrecchia, The Economic Consequences of Increased Disclosure, **Journal of Accounting Research**, 2000,P05, 29/05/2023, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=171975.

⁴ Hyungwook Yoon, Hangjung Zo, Andrew P. Ciganek, Does XBRL Adoption Reduce Information Asymmetry?. **Journal of Business Research**, volume 64, issue 02, 2011, P159.

البورصة فإن ذلك يعني إما انخفاض حجم المتعاملين ذوي المعلومات، وإما انسحابهم نهائياً من البورصة، وهذا يعني انخفاض حجم التداول.¹

حيث توجد علاقة سلبية بين حجم التداول أو حركه البيع و الشراء للاسهم في السوق و بين عدم تماثل المعلومات فكلما زاد حجم عدم تماثل المعلومات في السوق أدى ذلك الى انخفاض مستوى (حجم) التداول.

2. ربحية التداول الداخلي:

تمثل أرباح التداول الداخلي الأرباح التي تحققها الأطراف الداخلية نتيجة استخدام الميزة المعلوماتية لديها في عمليات التداول. ويتمثل المنطق وراء استخدام التداول الداخلي كمقياس لعدم تماثل المعلومات في أن الربح الذي يحققه المطلعون عندما يتداولون على المعلومات الداخلية قبل الإفصاح العام يؤدي إلى دمجها بالكامل في أسعار الأسهم. وبالتالي، ترتبط أرباح التداول الداخلية بدرجة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين الخارجيين، وعلى ذلك، يجب أن تكون أرباح التداول من الداخل صفراً إذا كان لدى الأطراف الخارجية نفس المعلومات مثل المديرين.²

وفي ظل المقاييس السابقة تشير الأدبيات إلى أن مقياس مدى السعر هو الأكثر قبولاً واستخداماً للتعبير عن عدم تماثل المعلومات لأنه يعوض مقدمي السيولة عن التعامل مع المتداولين المطلعين بشكل أفضل.³

يعتمد هذا المقياس على فكرة أن الأرباح الداخلية ذات صلته بالمعلومات المتاحة للمستثمرين في البورصة حيث ترتبط أرباح التداول من الداخل بدرجة التباين في المعلومات بين المديرين والمستثمرين من الخارج، حيث تكون أرباح التداول من الداخل صفراً في حالة امتلاك المستثمرين في البورصة نفس المعلومات الموجودة لدى المديرين.⁴

¹ Wuchun Chi, Chenchin Wang, Accounting Conservatism in A setting of Information Asymmetry Between Majority and Minority Shareholders, **the International Journal of Accounting**, Vol.45, Issue 4, 2010, P472.

² Richard Frankel, Xu Li, Op.Cit, p232.

³ David Abad, Juan Pedro Sánchez-Ballesta, José Yagüe, The Short-Term Debt Choice under Asymmetric Information, **SERIES**, n°08, 2017, P266.

⁴ Richard Frankel, Xu Li, Op.Cit, p232.

3. مدى السعر:

يعتمد هذا المقياس على قياس الفرق بين أعلى طلب وأدنى عرض لسعر شراء الاسهم والذي يعد من المتغيرات التي تدل على وجود ظاهرة عدم التماثل حيث أن المستثمرين بالبورصة يقومون بحماية أنفسهم من تصرفات الإدارة عن طريق تقديم أسعار أسهم أقل ومن ثم يزداد مدى السعر.¹

والفرق بين أعلى سعر للشراء Ask price وأقل سعر للبيع Bid price للسهم في السوق في حالة غياب ظاهرة عدم التماثل فان ذلك يشير الى أن كل المستثمرين لديهم نفس حجم المعلومات وبالتالي فان Bid Ask spread في هذه الحالة يجب أن يساوى صفر والعكس صحيح فانه مع زياده عدم تماثل المعلومات تزداد قيمة Bid Ask spread أي أن هناك علاقة ايجابية بين مستوى عدم تماثل المعلومات و Bid Ask Spread.²

يشير مدى السعر إلى الفرق بين السعر الذي يقدمه المشترون والسعر الذي يطلبه البائعون مقابل ورقة مالية معينة.³

ففي ظل حيافة الإدارة لمعلومات خاصة واستخدامها لإصدار أحكام وتقديرات بشأن أمور كثيرة منها اختيار السياسات المحاسبية، وعدم تأكد الأطراف التي لم تصل إليها المعلومات من معقولية تلك الأحكام والتقديرات، فإن هذا يدعو هؤلاء إلى حماية أنفسهم صد تصرفات الإدارة عن طريق تقديم أسعار أقل، ومن ثم يزداد مدى السعر.⁴

أيضاً يوجد نوعان من المتداولين في السوق هما المتداولون المطلعون والمتداولون غير المطلعون. ويتمتع المتداولون المطلعون بميزة المعلومات الخاصة، بينما لا يتمتع المتداولون غير المطلعون بتلك الميزة، ومن ثم يعاني

¹ Haiyan Zhou, The Impact of Increased Accounting Disclosure on Information Asymmetry: A Case of Implementing New Auditing Standard in Emerging Markets, **Working Paper**, University of Texas, 2004, p12, available at: <https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.653063>

² Mark Russell, Continuous disclosure and information asymmetry, **Accounting Research Journal**, volume 28, n°02, 2015, p200.

³ Khatali, A, Identifying Effects of Information Asymmetry on Firm Performance, **International Journal of Economics, Finance and Management Sciences**, volume 08, n°02, 2020, P79.

⁴ السيد صفا محمود، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، القاهرة، مصر، مجلد 19، العدد 1، 2005، ص 49.

المتداولون الذين ليس لديهم معلومات من الخسارة نتيجة التداول مع المتداولين المطلعين، ويقومون بتعويض هذه الأضرار عن طريق زيادة مدى السعر.¹

وعلى ذلك، فكلما زاد مدى السعر كلما دل ذلك على وجود درجة عالية من عدم تماثل المعلومات. أما إذا لم يكن عدم تماثل المعلومات موجوداً، فإن هذا يعني أن جميع المشاركين في السوق لديهم نفس المعلومات ومن ثم يكون مدى السعر صفراً.²

4. توقعات المحللين الماليين:

يمثل المحللون الماليون إحدى القنوات المتاحة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين للتعرف على أداء الشركة والتنبؤ بأفاق الاستثمار المستقبلية. وعند إعداد التنبؤات يعتمد المحللون الماليون على مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات، بما في ذلك القوائم المالية والإفصاحات الاختيارية والمعلومات المقدمة من الإدارة ومن ثم فإن قيام الإدارة بحجب بعض المعلومات سوف يؤثر سلباً على دقة تنبؤات المحللين الماليين.³

لذلك يفترض أن زيادة كمية المعلومات ذات الصلة والمتاحة للمحللين الماليين سوف تساعدهم على الوصول إلى توقعات أكثر دقة واتساقاً.⁴

ووفقاً لذلك، كلما زادت درجة اختلاف تنبؤات المحللين الماليين كلما كان ذلك دليلاً على زيادة درجة عدم تماثل المعلومات المحاسبية في السوق.⁵

تعد توقعات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية أحد المقاييس المستخدمة في قياس ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث تشير الدراسات التي اعتمدت على هذا المقياس على أن هناك علاقة عكسية بين توقعات المحللين الماليين وعدم تماثل المعلومات.⁶

¹ Abdul Ghafoor; Zainudin, R. and Mahdzan, Nurul S, Corporate Fraud and Information Asymmetry in Emerging Markets Case of Firms Subject to Enforcement Actions in Malaysia, **Journal Of Financial Crime**, volume 26, n°01, 2019, P 97.

² Hyungwook Yoon, Hangjung Zo, Op.Cit, P159.

³ Guanming He, David Marginson, The Impact of Insider Trading on Analyst Coverage and Forecasts, **Accounting Research Journal**, volume 33, issue 03, 2020, P 500.

⁴ Keming Li., Does Information Asymmetry Impede Market Efficiency? Evidence from Analyst Coverage, **Journal of Banking & Finance**, volume 118, 2020, P17.

⁵ Leuz Christian, Verrecchia Robert E, The Economic Consequences of Increased Disclosure, **Journal of Accounting Research**, n°38, 2000, P99.

⁶ Richardson V. J., Op.Cit, P 07

5. التغير السريع في العائد على السهم "Stock Price Volatility":

يعد مؤشر التغير السريع في العائد على السهم مؤشرا لعدم التأكد المخاطر في سوق المال خلال فترة زمنية محددة وبالتالي فان هناك علاقة ايجابية بين حجم التغير في سعر السهم و عدم تماثل المعلومات اذا انخفض عدم تماثل المعلومات في السوق ادى ذلك الى انخفاض حجم التغير في سعر السهم والعكس صحيح.¹

يشير تقلب أسعار الأسهم إلى التباين أو (الانحراف المعياري) في العائد من ورقة مالية معينة لفترة زمنية محددة، ويمثل تقلب أسعار الأسهم بشكل عام عدم اليقين أو المخاطرة في سوق رأس المال. فإذا كان عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال منخفضا، وكان السوق فعالا، فإن تقلب سعر السهم يميل إلى الانخفاض وعلى النقيض²، فإن الزيادة في عدم تماثل المعلومات يمكن أن تتسبب في زيادة تقلب أسعار الأسهم، لأن الاختيار العكسي بين المتداولين يصبح أكثر حدة.³

وفي ضوء ما سبق نستخلص أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تعد من أهم الظواهر التي تعاني منها البورصات المالية والتي تتلخص في كونها عبارة عن سلوك متعمد من قبل الأطراف التي تمتلك ميزه معلوماتية بحجب المعلومات عن المستثمرين الخارجين بهدف تحقيق ربح غير عادي ، وانه من الصعب قياسها بشكل مباشر في البورصة ، وقد اقترح الباحثون عدة متغيرات قابلة للملاحظة للتعبير عنها تمثلت في طرق القياس التي تم تناولها (حجم التداول في المعلومات، ربحية التداول الداخلي، مدى السعر، توقعات المحليين الماليين) وحيث أن لفجوة عدم تماثل المعلومات العديد من الآثار التي تنعكس على كل من الشركة وعلى حجم التداول في البورصة والسيولة وتخفيف الإدارة وتكلفة رأس المال، فان الافصاح الإلكتروني للتقارير المالية باستخدام الاجهزة الذكية يساهم في تخفيض تلك الفجوة.

المبحث الثاني: العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والافصاح عن الأنشطة الاجتماعية

لقد عملت الضغوطات المتزايدة على المؤسسات للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، وذلك من خلال الافصاح عما تقوم به المؤسسة من أنشطة للنهوض بالمجتمع من خلال مختلف التقارير الدورية، والتي قامت من خلالها المؤسسات التعبير عن التكاليف الاجتماعية، عن طريق قياس تلك التكاليف، واشراكها مع مختلف أصحاب المصالح، وبالرغم من وجود عدم تماثل المعلومات في المؤسسة والتي تحاول من خلالها عدم الافصاح قدر

¹Mark Russell, Op.Cit, p201.

²Hyungwook Yoon, Hangjung Zo, Andrew P. Ciganek, Op.Cit, P 159.

³JIANG WANG, A Model of Intertemporal Asset Prices Under Asymmetric Information, **The Review of Economic Studies**, volume 60, issue 02, 1993, p250.

المستطاع عن المعلومات، غير أن زيادة الضغوط من كل الأطراف، وارتباط الربحية بمستوى الإفصاح، فإن هذا أجبر المؤسسة على الإفصاح عن كل المعلومات الممكنة وخاصة تلك المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية لجذب دعم الجمهور وكل الأطراف المتفاعلة مع المؤسسة.

المطلب الأول: الإفصاح وعدم تماثل المعلومات

يعدّ الإفصاح من الأدوات المهمة للحدّ من مشكلة عدم تماثل المعلومات داخل الأسواق، لما له من دور في تعزيز الشفافية وتمكين الأطراف المختلفة من الوصول إلى بيانات موثوقة ومتوازنة. في هذا المطلب سوف نتطرق إلى كيفية مساهمة الإفصاح في تقليل الفجوات المعلوماتية وتحسين جودة المعلومات، بالإضافة إلى ذكر العوامل التي تزيد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بالرغم من وجود الإفصاح.

أولاً: تأثير الإفصاح على عدم التماثل المعلومات

يمكن توضيح مضامين العلاقة بين الإفصاح وعدم التماثل المعلومات، بحسب اتجاه العلاقة الأساسية بينهما، حيث يمكن الإشارة لهذه العلاقة من خلال ثلاثة نواحي هي:¹

1. من الناحية النظرية:

يمكن للإفصاح أن يحد من مستوى عدم التماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية، بحيث:

أ. يرسل إشارات إضافية للمستثمرين باحتياجاتهم من معلومات خلاف المعلومات الإلزامية، بالإضافة لدعم توقعاتهم للأرباح والمخاط المحيطة بالشركة، مما ينعكس على تحديدهم لقيمة الشركة، كما أنه يحد من تقلبات أسعار الأسهم ويزيد من قدرة المستثمرين على توقع التغيرات المحتملة بأسعارها.

ب. يخفض من حالة عدم التأكد ويزيد من شفافية الشركة لدى المستثمرين ومن ثم فهم لاستراتيجيتها، مما يساعدهم على تحديث توقعاتهم، وبالتالي زيادة التداول وتعديل سلوك المستثمرين فالمستثمرون ذوي المعلومات الأقل يفضلون الاستثمار في شركات يعرفونها لنقص معلوماتهم عن غيرهم.

¹ سمعان أحمد محمد شاکر حسن، المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتي في سوق الأسواق. المالية المصرية - منهج بريقي، مجلة الفكر المعالي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، المجلد 22، العدد 4، 2018، ص19

يتضح مما سبق أنه من الناحية النظرية، يقوم الإفصاح بإرسال إشارات إضافية للمستثمرين لتحديد احتياجاتهم بدقة، من خلال المعلومات المتوفرة خلاف المعلومات الالزامية، كما تحد النظرية من تقلبات أسعار الأسهم.

2. من الناحية الإمبريقية:

في إطار اختيار العلاقة بين الإفصاح وعدم تماثل المعلومات، لم تتوصل الأدلة البحثية لقوائم مشتركة، حيث انقسمت نتائجها إلى اتجاهين، أولهما: جاءت نتائجه مؤيدة لعلاقة ارتباطية، وثانيهما رفضت نتائج العلاقة الارتباطية بينهما.

3. من الناحية الاقتصادية:

تقترح النظرية الاقتصادية أن التوسع في الإفصاح عن المعلومات يجب أن يخفض من عدم تماثل المعلومات كعنصر أساسية لتكلفة رأس مال الشركة، ومن ثم يعتبر التوسع في الإفصاح من أهم الحلول العملية للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية، ويرجع ذلك للأسباب التالية:¹

أ. إن الإفصاح عن معلومات إضافية عن متطلبات الإفصاح الإلزامي سوف يؤدي إلى انخفاض التباين للمعلومات المتاحة للمتعاملين في السوق.

ب. كما أن زيادة مستوى الإفصاح داخل التقارير المالية سيؤدي إلى تحسين جودة تلك التقارير، وذلك من خلال التوسع في كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها بالإضافة إلى تحسين توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات، الأمر الذي يحسن من بيئة المعلومات وبالتالي ينخفض الحافز لحيازة المعلومات الخاصة ومن ثم يطمئن المتعاملين.

ت. الإفصاح الفعال يوفر المزيد من الشفافية والفهم لاستراتيجية الشركة لدى المستثمرين وبالتالي يعمل على تخفيض عدم التأكد مما يساعدهم على تعديل وتحديث توقعاتهم السابقة بناء على المعلومات التي تم الإفصاح عنها وربطها بالمعلومات التي يتم استنتاجها من تعاملات الداخلين في السوق.

¹ عوض محمد محمود سليمان، أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين نمط الملكية وعدم تماثل المعلومات في البيئة المصرية - دراسة امبريقية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الرقازيق، كلية التجارة، مصر، المجلد 32، العدد 2، 2016، ص 259

ث. الإفصاح يتيح لكافة المستثمرين فرصة الحصول على المعلومات في وقت واحد تقريباً مما يترتب عليه عدم تحقق ميزة لبعض المستثمرين على حساب غيرهم، وبالتالي فإن غياب الإفصاح قد يخلق سوقاً للمعلومات لا يستفيد منها سوى هؤلاء المستثمرين القادرين على تحمل البحث عن المعلومات.

ج. الإفصاح يساهم في تعديل سلوك المستثمرين حيث أنّ المستثمرين ذوي المعلومات الأقل يفضلون الاستثمار في الشركات التي يعرفونها فقط نتيجة لنقص معلوماتهم عن الشركات الأخرى، ولكن مع زيادة مستوى الإفصاح داخل التقارير تزداد السوق.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإفصاح سيؤدي إلى إحداث تغيير أو تعديل في توزيع المعلومات الخاصة والعامة، بالإضافة إلى إضفاء العمومية على المعلومات الخاصة من خلال إتاحتها لكل المتعاملين في الوقت المناسب، مما يجعل من عملية إنتاج المعلومات الخاصة والبحث عنها دون عائد، هذا من جهة، كما أن زيادة مستوى الإفصاح تؤدي إلى سهولة حصول المحللين الماليين على المعلومات المفصحة عنها، مما يساهم في انخفاض التكاليف المرتبطة بفهم وتحليل المعلومات، من جهة ثانية.

يتضح مما سبق، أن العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية هي علاقة عكسية، كونه: سيؤدي إلى تحسين جودة التقارير وتوفير المزيد من الشفافية والفهم لاستراتيجية الشركة لدى المستثمرين، وأيضاً سيجعل لكافة المستثمرين فرصة الحصول على المعلومات، والمساهمة في تعديل سلوك المستثمرين، إحداث تغييرات أو تعديل في توزيع المعلومات الخاصة والعامة، كل هذا سيقول من عدم تماثل المعلومات، إن لم نقل القضاء عليها نهائياً.

ثانياً: العوامل المؤثرة في مشكلة عدم تماثل المعلومات بالرغم من وجود عملية الإفصاح

1. طبيعة النظام الاقتصادي :

يقصد بالنظام الاقتصادي درجة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية فكلما زادت درجة التدخل، قلت درجة المرونة في النظم المحاسبية، وأصبحت الأنظمة تمارس من خلال القوانين والتشريعات الحكومية. ففي البلدان الاشتراكية مثلاً، تملك الدولة وسائل الإنتاج، ويتوافر لهذه الدولة نظم موحدة لتسهيل وظيفة الدولة في التخطيط والرقابة، كما يوجد عدد محدود من مستخدمي المعلومات المحاسبية عدا الدولة، أما في اقتصاديات السوق الرأسمالي ومع سيادة الملكية الخاصة والحرية في الممارسات المحاسبية، وعدد كبير من مستخدمي المعلومات المحاسبية فضلاً عن الدولة وبسبب درجة عدم التأكد العالية في البيئة المحيطة بالنظام الرأسمالي. فان متخذي القرارات يكونوا بحاجة

كبيرة الى المعلومات المحاسبية لتقليل درجة عدم التأكد هذه، وهناك دول تقع بين هذين النظامين والخاصية الاقتصادية ذات العلاقة هنا هي السياسات النقدية والمالية المستخدمة من قبل الدولة ومنها التشريعات الضريبية.¹

2. الضريبة :

تعد الضريبة أحد الأسباب الرئيسية للاختلافات الموجودة في التطبيقات المحاسبية، بسبب تأثيرها المتباين في نماذج الإبلاغ، فضلاً عن كونها أحد عوامل تطور المحاسبة في الدول كافة بغض النظر عن الأنموذج المستعمل. ويختلف أثرها في أنموذج الإبلاغ باختلاف المدخل الاقتصادي المستعمل. فان هناك انفصال واضح بين المحاسبة المالية والمحاسبية الضريبية، فيعد الهدف من الضريبة هو تجميع الإيرادات بما ينسجم والسياسات الاقتصادية الوطنية، فيما تكون المحاسبة المالية موجهة إلى وحدات الأعمال الفردية، مع إعطاء اعتبار للضريبة بين مجموعة اعتبارات مساوية لها في الأهمية ويكون تصنيف النظم المحاسبية ملائماً عندما يتم على أساس الدرجة التي تحدد فيها التشريعات الضريبية المقاييس المحاسبية.²

ففي بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة تظهر اختلافات كبيرة بين الضريبة ونظام الإبلاغ المالي ولذلك فقد ظهرت مشكلة الضريبة المؤجلة "Deferred Taxations" إلا أن المشكلة ليست كبيرة في الدول التي تكون قواعد الضريبة منسجمة مع المعايير المحاسبية مثل فرنسا والمانيا .

3. تضارب المصالح Conflicts Of Interests Problem :

يعد مصطلح تضارب المصالح من المصطلحات الشائعة الاستعمال في المجالات كافة التي يتم فيها اتخاذ القرارات، وتظهر هذه المشكلة في ظل نظرية الوكالة لكون العلاقة بين كل من الأصيل والوكيل علاقة متداخلة فالوكيل (المديرون) تتمثل واجباتهم في إدارة شؤون الوحدة الاقتصادية مقابل حصولهم على تعويض من المالكين (الأصيل)، أما المالكون فمصالحهم بالوحدة الاقتصادية، هو تعظيم الثروة وتحقيق عائد مناسب على استثماراتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة تضارب المصالح قد تكون كامنة أو محتملة مثل رغبة المديرين في الحصول على الترقية أو الترفيع إذا كانت نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية جيدة مقارنة بالسنوات السابقة، أو رغبتهم في الحصول على الشكر والتقدير أو الحصول على قدر وظيفي، أو خوف المديرين من الحوافز السلبية مثل: العقوبات والإنذارات إذا لم تحقق الوحدة الاقتصادية نتيجة الأعمال المرغوب بها أو التي تهدف إليها الوحدة الاقتصادية، أو

¹ أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص157.

² Milton Harris and Artur Rasiv, The Theory of Capital Structure, **The Journal of Finance**, Vol. 46, No. 1, 1991

تنزيل المدير درجة وظيفية أو حجب العلاوة أو قطع الراتب، لهذه الأسباب فإن مصالح المدراء تتضارب تماما مع مصالح المالكين التي تهدف بالدرجة الأساس إلى زيادة القيمة السوقية للأسهم وتحقيق مركز مالي جيد مقارنة بالشركات المماثلة أو الشركات التي تنتمي للقطاع نفسه، على أن يتم ذلك بأقل جهد ممكن والاستفادة من أوقات الراحة وكذلك المزايا الأخرى مثل: استعمال موجودات الوحدة الاقتصادية لأغراضه الخاصة¹، ويؤكد (Argandona, 2004) على أن مشكلة تضارب المصالح تؤدي بالوكيل إلى تقديم تقارير مالية مضللة إلى كافة مستخدمي القوائم المالية ومنهم المستثمرين المحتملين أو المرتقبين أو تحتفظ بالمستثمرين الحاليين، لكن عاجلا أم آجلا سيكتشف المستثمرون عدم تحقيق مصالحهم وأن التقارير التي قدمت لهم لا تبين المركز المالي الفعلي للوحدة الاقتصادية في تلك المدة.²

ومن خلال ما سبق، فإن تأثير سلوك الإدارة وأخلاقياتها - يقصد بالإدارة هنا إدارة الشركات المساهمة - يعتبر مهما جدا، إذ أن لها دور كبير وذات تأثير في بيئة الأعمال والقوانين والأكثر علاقة بالمجتمع، حيث أن الدور الأساسي للإدارة في الإبلاغ المالي هو إعداد القوائم المالية، لذا فمن مسؤولية الإدارة إعداد تلك القوائم وتقديمها إلى الأطراف المستفيدة من أجل المساعدة في اتخاذ مختلف أنواع القرارات التي تمم الأطراف التي تتعامل مع الوحدة الاقتصادية. وتعد الإدارة عضوا فاعلا في هيئات وضع المعايير في بعض المجتمعات التي تؤمن بهذه الفلسفة وتقوم برفض تلك المعايير التي تعتقد أنها تضر بمصالحها ومصالح من ترتبط معهم بعلاقة إيجابية³، إذ تعد الأخلاقيات أهم انعكاس لمهنة المحاسبة على الوحدة الاقتصادية وتناسب الأخلاقيات طرديا مع جودة الإبلاغ المالي، ففي ظل نظرية الوكالة تلعب الإدارة دورا مهما في تفسير هذا الدور، إذ غالبا ما يتعدى دور الإدارة إلى ما هو أبعد من مجرد تنمية الأموال المعهودة إليها ليصل إلى التدخل في الطرائق والمبادئ المحاسبية المطبقة في الوحدة الاقتصادية، ففي ظل نظرية الوكالة يلعب المدراء دورا بارزا في ظهور مشاكل هذه النظرية، إذ يبين أن للتصرفات الانتهازية للمدراء تأثيرا كبيرا في جودة الإبلاغ المالي، وهذا ما يفسر العلاقة بين جودة الإبلاغ المالي وحرية الاختيار من بين السياسات المحاسبية⁴، وهذا ما يبرر وجود العقود غير الكاملة لأن أحد أطراف عقد الوكالة لا يلتزم اتجاه الطرف

¹ العبيدي صبيحة برزان فهدود، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد للمدة من 2001-2007، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، منشورة، 2009، ص 50.

² Argandona, Antonin, Conflicts of Interests: The Ethical View Point, Working Papers, IESE Business School, WP, No: 552, March, 2004, P45.

³ Kelly Lauren, Accounting Policy Formulation: the role of corporate Management, Addison-Wesley, Publishing Company, 1980, P29.

⁴ Christie, A., and J. Zimmerman, Efficient and Opportunistic of accounting procedures: corporate central contests, the accounting review, Vol (69), No (4), 1994.

الثاني بأداء مهامه بدون انحياز لمصلحة أحد الأطراف، وهذه التصرفات التي تهدف إلى إخفاء المعلومات عن أحد الأطراف بقصد إظهار المعلومات إلى طرف آخر، تبرز مصلحة أحد الأطراف دون الآخر، مما أدى إلى ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات "Information asymmetric"، ناهيك على أن المدراء عندما يتخذون الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة بقصد تحقيق أو عدم تحقيق مصالح المستثمرين، يعد دليلاً للسلوك الانتهازي للإدارة، والإضرار بمصالح الأطراف الأخرى¹.

وأمام هذا الوضع، فإن المدراء في الوحدات الاقتصادية يتخذون قرارات من شأنها أن تنتهك مصداقية الإبلاغ المالي، إذ تؤدي تصرفاتهم إلى تزوير واحتيال في القوائم المالية المقدمة، وتعتبر هذه التصرفات لا أخلاقية، لذا وجب تحسين أخلاقيات العمل، وعلى الجهات المنظمة للمعايير والمحاسبين والمسؤولين في إدارة الوحدات الاقتصادية القيام بذلك².

وأضاف (Peng and Others, 2005) أن التأثير في القوائم المالية من الأطراف التي تتعامل مع الوحدات الاقتصادية، يأتي لعوامل عدة منها تضارب المصالح بين هذه الأطراف، وبالتالي لهم مصلحة في الغش أو التلاعب بالقوائم المالية، فضلاً على أن سلوك المدراء يتأثر بعوامل عدة كلها تنعكس على أدائهم ومن ثم ينعكس على أداء الوحدة الاقتصادية³.

4. خطط الحوافز الإدارية:⁴

ومن العوامل التي تؤثر في سلوك الإدارة هي خطط الحوافز المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، فعندما تربط الإدارة بحوافز المديرين، تصبح خطط الحوافز الإدارية لتقليل حدة التضارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين (Kelly, 1980) الناتجة عن سعي كل منهم إلى تعظيم منفعتهم الشخصية، إذ تجمع خطط الحوافز الإدارية بين مصلحة الإدارة ومصلحة المساهمين لتحقيق هدف مشترك هو تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية ومستوى أدائها من

¹ Bowen, Robert M., Accounting Discretion, Corporate Governance and firm performance, 2003, P27

² Tine D and Reimers and Jane L, **Applying the Theory of planned behavior**, Springer Netherland Carpenter, Unethical and Fraudulent Financial Reporting, p151.

³ Peng, Li, and Others, The Model Of Financial Statements Fraud in listed companies in china: A system perspective, **service system and service management**, Vol 2. I 13-15, 2005,P1278.

⁴ Kelly Lauren, **Accounting Policy Formulation: the role of corporate Management**, Addison-Wesley, Publishing Company, 1980, p194.

خلال ارتباط الحوافز الإدارية بالإنجازات المتحققة للوحدة الاقتصادية، فعلى الرغم من أن المهمة الرسمية للإدارة هي تحقيق أقصى المكاسب للوحدة الاقتصادية أو لأطراف أخرى خارجية إلا أنها قد تمتلك دوافع شخصية أخرى تختلف عن تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الأساس للوحدة الاقتصادية يمكن أن تدفعها إلى اتخاذ قرارات وتصرفات من شأنها التأثير سلباً في قيمة الوحدة الاقتصادية ومن ثم التأثير في مصالح المساهمين لذا فان تحديد خطة للحوافز الإدارية يأتي لربط مصلحة الإدارة المتمثلة بتعظيم منفعتها الشخصية مع مصلحة المساهمين المتمثلة بتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال تحسين أسعار أسهمها في الأسواق المالية بقصد التقليل من حدة التضارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين.

وتجدر الإشارة إلى أن المديرين يتخذون الأنشطة التي تؤدي إلى تعظيم ثروتهم الشخصية والتي تعتمد بدورها على قدرتهم على تحسين أسعار أسهم الوحدة الاقتصادية في الأسواق المالية وعلى وجود خطة للحوافز الإدارية بهذا المعنى فإن وجود خطة للحوافز الإدارية يساعد في التوفيق بين مصالح الإدارة والمساهمين إلا أن تحديدها على أساس الأرقام المحاسبية (كما هو الحال عند تحديدها على أساس صافي الدخل أو الزيادة في صافي الدخل أو العائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية كمقياس للأداء) في كثير من الأحيان يدفع الإدارة إلى اتخاذ قرارات محاسبية من شأنها زيادة الدخل المعلن للوحدة الاقتصادية بهدف تحسين مقاييس الأداء وزيادة حوافزها الإدارية .

5. إدارة الأرباح "Earnings Management":¹

وتعرف على أنها: العملية التي يستعمل فيها المدراء أحكامهم الشخصية في الإبلاغ المالي بهدف تعديل التقارير المالية والتي تؤدي إلى تضليل المستثمرين حول الأداء الاقتصادي، أو التأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المقرر عنها.

كما تعني: محاولة المديرين التأثير في الدخل المفصح عنه في المدى القصير، فقد واجه مديرو الشركات ضغوطاً قوية جداً خلال التسعينيات من القرن الماضي لتحقيق مستويات الأرباح المستهدفة والوصول إلى

¹ Kelly Lauren, Op.Cit, p194.

مستويات توقعات المحللين الماليين لأرباح شركاتهم، واستجابة إلى ذلك لجأ هؤلاء المدبرون إلى استعمال ممارسات محاسبية مضللة، ومن الأسباب التي تؤدي بالمدراء إلى اللجوء إلى تلك الأساليب هي التأثير على أسواق الأوراق المالية، زيادة مكافآت الإدارة، تقليل احتمالات الإخلال بشروط الافتراض. إذ يعتقد أن المدراء قد يحاولون إدارة الأرباح لاعتقادهم أن قرارات المستثمرين والدائنين تتأثر بالأرباح المفصح عنها. وتهدف إدارة الأرباح إلى تحسين آثار الدخل المفصح عنه وخفض كلفة رأس المال.¹

وتهدف إدارة التلاعب المصطنع بالأرباح إلى تحقيق رقم الأرباح المتوقعة والتي تأخذ بالحسبان اعتبارات عدة مثل: تنبؤات المحللين والتقديرات المسبقة للإدارة، ومتابعة اتجاه الإيرادات، ويحدث التلاعب لتحقيق ثلاثة دوافع هي:

- تشجيع المستثمرين على شراء أسهم الوحدة الاقتصادية.
- لزيادة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية في المدى الطويل.
- زيادة مكافآت وحوافز الإدارة.²

المطلب الثاني : النظريات المفسرة لحالة عدم التماثل في ظل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

هنالك العديد من المداخل التي حاولت تفسير السلوك المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات بينها وبين باقي المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والدائنين بصفة خاصة، وفيما يلي أهم الإسهامات النظرية المفسرة لحالة عدم التماثل:

1. نظرية التدرج في مصادر التمويل:

يعد "MYERS" و "MAJLUF" أول من قدما سياسة التمويل داخل المؤسسة وذلك عن طريق التدرج في مصادر التمويل المتاحة انطلاقاً من تطويرها النموذج Donaldson الذي قدم في سنة 1961م، حيث يربط أن المؤسسة إذا قامت بإصدار أسهم جديدة لتمويل مشروع معين في ظل عدم تماثل المعلومات، قد تتأثر قيمة أسهمها بالانخفاض، لأنّ المساهمين الجدد عاجزون عن تقدير المدروية الفعلية للمشروع، وهو ما يؤدي بهم إلى

¹ Stołowy Herve and Berton, Gaetan, Review of Research on accountants the 21th annual congress of the European accounting Association, Munich, Germany, march, 2000. P12.

² الداعور جبر إبراهيم والعايد محمد نواف، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 17، العدد 01، 2009، ص822.

تقدير الأسهم بقيمة أقل، أي لا يقومون بشراء الأسهم الجديدة إلا في حالة حصولهم على تخفيضات في سعرها، وبالتالي فإن المؤسسة إذا قامت بإصدار أسهم جديدة لتمويل مشروع معين في ظل عدم وجود معلومات كافية يؤثر على أسهم الشركة.¹

2. نظرية تكلفة الوكالة:²

ينبغي أن تسعى الإدارة إلى تحقيق مصالح المساهمين، مما يعني أنه لا توجد أية علاقة صراع بين المساهمين والإدارة، إلا أن نظرية الوكالة المبنية على دعائم نظريات التنظيم تبين أن مصالح الإدارة قد تتعارض مع مصالح المساهمين حتى وإن كان ذلك بهدف تعظيم قيمة المؤسسة، على اعتبار أن هذا الهدف يتحقق ضمناً من وجهة نظر نظرية الوكالة بتحقيق المصالح الشخصية للإدارة.

ومن خلال فلسفة أن نظرية الوكالة نشأت كمحاولة لحل مشكلة تضارب المصالح، وهذا من خلال النظر إلى الشركة على أنها سلسلة من الاتفاقيات التعسفية بين مختلف أطراف الشركة التي تحد من إجراءات الإدارة من خلال وضع المصالح الشخصية فوق الربح، فقد تختلف جميع الأعمال الإدارية عما يفضلها المالك، وقد يحدث هذا بسبب الاختلافات في أهداف ورغبات المدير، أو قد تتجنب الإدارة العمل، وكل هذا بسبب عدم تناسق المعلومات، لذلك يمكن للوكلاء استخدام المعلومات لتحقيق مصلحتهم الخاصة شخصية حتى عندما تتعارض مع مصالح الموكل. ونتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والملاك وبقية أصحاب المصالح في الشركة طبقاً لمبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف من الأطراف تعظيم منفعته الخاصة، فإنه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر عما إذا كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح الآخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات.

ومن خلال ما سبق ذكره، فإن نظرية الوكالة تفترض أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وأن أعمال الإدارة من الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها الملاك، ويحدث أحياناً هذا إما بسبب الاختلاف في أهداف ورغبات الإدارة أو بسبب أن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع الملاك، وهذا ما يطلق

1 العايب ياسين ، مخاطر عدم التماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية وحلول الصناعة المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، المجلد 14، العدد 50، 2000، ص 25.

2 نفس المرجع والصفحة سابقاً.

عليه عدم تماثل المعلومات، ولذلك يستعمل الوكيل معلومات لتحقيق مصلحة الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الآخر.

3. نظرية الحوكمة:

ينعكس أثر الحوكمة في زيادة الثقة بالاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته وكفاءته والحفاظ على حقوق الأقلية ودعم ونمو القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل، وترجع أهمية حوكمة الشركات إلى أن التطبيق الجيد لمبادئها سيساعد على تحقيق أهدافها وتوضح أهمية المبادئ في مجال حوكمة الشركات باعتبارها تمثل الخطوط العاملة التي تهدف إلى تعزيز ودعم الإدارة وكفاءة الأسواق المالية فضلاً عن استقرار الاقتصاد.¹

ويمكن تلخيص المبادئ العامة للحوكمة بالآتي:²

- أ. ضمان وجود أساس الإطار فعال الحوكمة الشركات.
- ب. توفير حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.
- ت. توفير المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والأجانب، وينبغي توفير الفرصة لكافة المساهمين في الحصول على المعلومات.
- ث. الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو التي تنشأ نتيجة الاتفاقية متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في تكوين الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالية.
- ج. ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات.
- ح. تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بما يعني التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارة الشركة.

4. نظرية الإشارات:

تعتمد عملية التشوير "Signalization" بالهيكل المالي على التشوير أساساً بنسبة الاستدانة ونسبة الأسهم المملوكة من قبل الإدارة هذه الأخيرة، تقوم من خلالها بتبليغ المعلومات المهمة من وجهة نظر الدائنين

¹ النواس رافد عبيد، أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات - كنموذج مقترح، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة، جامعة بغداد، والاقتصاد، المجلد 14، العدد 50، 2009، ص 244.

² محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد ميادين حوكمة الشركات، بحوث أوراق عمل المؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، 2007، ص 7.

والمساهمين المستقبلين، مما يسمح بطبيعة الحال من تخفيض درجة تماثل المعلومات بين المتعاملين، وفي الوقت نفسه تسمح بالحصول على التمويل الملائم¹.

المطلب الثالث : دور الحوكمة في تقليص تماثل المعلومات

تهدف حوكمة الشركات إلى تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة من خلال وضع آليات رقابة وتنظيم تحكم العلاقة بين مختلف الأطراف المعنية، وبالتالي فإنها تسعى إلى تحسين جودة الإفصاح عن مختلف المعلومات، مما يقلل من الفجوات المعلوماتية بين أصحاب المصلحة. في هذا الإطار، يستعرض هذا المطلب مفهوم الحوكمة، نشأتها وتطورها، مبادئها وركائزها، محدداتها، أهمية تطبيقها ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات.

أولاً: مفهوم الحوكمة:

يعود لفظ الحوكمة إلى الكلمة الإغريقية "kuberman"²، وقد كانت هذه الكلمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في القيادة وسط الأمواج والأعاصير، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالماً أطلق عليه التجار القبطان المتحكوم جيداً "Good Governance" وكان هذا في القرن الثالث عشر³، ثم استعمل بعدها في اللغة اللاتينية كلمة "Gubernare" بنفس المعنى السابق، ومن خلاله اشتقت مختلف المصطلحات التي تشير إلى الحوكمة في مختلف اللغات - الفرنسية "Gouvernance"⁴، الإنجليزية "Governance"⁴، أما عن ترجمة هذا المصطلح إلى اللغة العربية، فلقد توصل مجمع اللغة العربية سنة 2003 في محاولة منه لتعريب الكلمة، إلى أن لفظ "الحوكمة" وهو الترجمة للأصل الإنجليزي للكلمة "Governance"⁵.

¹ مسعود علي، طريقة تقييم أثر مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات مع دراسة ميدانية على شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية في ليبيا، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، القاهرة، مصر، العدد 4، 2015م، ص 56

² قضبان حسام الدين، مساهمة في اقتراح نموذج الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه طور الثالث في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، 2013 - 2014، ص 02.

³ محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات مجموعة النبل العربية، الطبعة الأولى القاهرة، مصر، 2005، ص 07.

⁴ Zafar IQBAL and Mervyn k LEWIS, An Islamic perspective on governance, Edward Elgar Cheltenham, UK. 2009. P: 01

⁵ علاء فرحان وإيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء العالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 24

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) operation and Development" في عام 1999 بأنها "مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها".

وأعدت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) في عام 2004 تعريف الحكومة بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة أسهمها ومجموعة أصحاب المصالح، ويتم تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تحقق تلك الأهداف ومراقبة الأداء.¹

تعرفها لجنة الحكومة العالمية (CGG)² على أنها: "الحكومة هي مجموعة طرق إدارة الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة لشؤونها"³.

أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IRD)⁴ فيعرفها: "الحكومة هي الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل تحقيق التنمية"⁵.

في حين يعرف صندوق النقد الدولي (IMF)⁶ الحكومة على أنها: "هي الطريقة التي بواسطتها تسيير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع"⁷.

¹ OECD principles of corporate Governance, **organization for Economic Co-operation and development**, oecd publications service, paris – france, 2004, P11.

² لجنة الحكومة العالمية (Commission on Global Governance) هي لجنة دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تم تأسيسها سنة 1992 بدعم نام من طرف الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، تتمثل مهمتها الأساسية في مساعدة الشركات للحصول على التميز المؤسسي من خلال إدارة قوية وقابلة للمساحة، هدفها ترقية معايير الحكم الرائد على المستوى الدولي.

³ Glenn D.HOOK and Hugo DOBSON. **Global governance and Japan The institutional architecture**, Routledge, First Published. London, UK, 2007, P: 02.

⁴ البنك الدولي للإنشاء والتعمير (International Bank of Reconstruction and Development): هو المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، والذي أنشئ في إطار النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، يعمل في مجال الإقراض طويل الأجل لأغراض إعادة التعمير والتنمية الدول الأعضاء.

⁵ World bank publication, Governance and Development, Washington, USA, April 1992, P: 01.

⁶ صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) هو منظمة متعددة الأطراف أنشئت على إثر مؤتمر مينون بودز سنة 1944، وتركز هذه المنظمة على ضمان استقرار النظام النقدي الدولي من خلال مجموعة الأهداف المبينة في المادة الأولى من المواد التفاقية بريتون وودز.

⁷ International Monetary Fund, **Good Governance: The IMF'S Role**, Washington, USA, August 1997. P: 02

أما عن تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ¹ فالحوكمة هي: "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار إدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، فالحوكمة تمثل الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحه وممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاته"².

أما معهد المدققين الداخليين "Institute of Internal Auditors (IIA)" فعرفها بأنها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكد على كفاءة الضوابط، الإنجاز، الأهداف والمحافظة على قيم الشركة"³.

ومن وجهة نظر مؤسسة التمويل الدولية "International Finance Corporation (IFC)" تعرف على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

كما عرّفها الشمري صادق راشد (2008) بأنها "ذلك النظام الذي يتم من إدارة وتوجيه وتنظيم ومراقبة المؤسسات، أو الإجراءات التي توجه وتدير الشركات وتراقب أداء هذه الشركات والمؤسسات، بحيث تضمن الوصول إلى تحقيق رسالتها والأهداف المرسومة لها أي ما معناه تضمن مصالح جميع الأطراف"⁴.

ومما تقدم يمكن القول بأن الحوكمة هي: مجموعة القواعد والأنظمة الرقابية التي يتم من خلالها السيطرة على أعمال المؤسسة وحمايتها وتحقيق تفاعل يقوم بين كل الأطراف المرتبطة بها وبما يحقق الإفصاح والشفافية والنزاهة.

ثانيا: النشأة والتطور التاريخي للحوكمة:

اختلفت الآراء في أصل مصطلح الحوكمة فهناك رأي ينسب مصطلح الحوكمة إلى اللغة الفرنسية حيث بدأ في القرن الثالث عشر يستخدم كمرادف لمصطلح حكومة ثم كمصطلح قانوني للتعبير عن تكاليف الحكم "Cost

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme): يعمل ميدانيا من خلال شبكة عالمية فيه 177 دولة يدعو إلى التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

² برنامج الأمم المتحدة الألماني إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية جانفي 1997، ص: 05.

³ السيارى سعد مجّد، مفهوم الحوكمة .. التعريف والمبادئ، أطلع عليه يوم 2023/06/01، <https://maaal.com/2018/12/116181-2>.

⁴ الشمري صادق راشد، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الاسلامية الواقع والأفاق الحوكمة، دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، مطبعة الفرج، شارع السعدون، بغداد، 2008، ص 93.

"Gouvernance" وهناك من ينسبه إلى اللغة الإنجليزية، إذ تم استخدامه من قبل البنك الدولي وفي الخطابات السياسية بأنه طريقة تسيير شؤون الدولة.

ويشار أن أصل الحوكمة يعود إلى الفعل "Kubonin" اليوناني حيث استخدمه أفلاطون لأول مرة في حواراته الفلسفية للتعبير عن مهارة ربان السفينة في القيادة وسط الأمواج، إن بدايات ظهور مفهوم الحوكمة يعود إلى أطروحة العالم آدم سميث "Adam Smith" الذي أشار في كتابه "ثروة الأمم" عام 1776 على أن المدراء ليسوا حريصين كحرص المالكين على مصالح الشركة والذي قد ينتج عنه تضارب المصالح نتيجة لتفضيل المدراء المنافع الشخصية على حساب مصلحة الشركة، وقد أسهمت نظرية الوكالة "Agency Theory" بقدر كبير في تطور الحوكمة¹، وقد تطرق لهذا الموضوع العديد من علماء الاقتصاد مثل: بيرل ومينز "Berle & Means" عام 1932 في ندوة بعنوان "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" والتي أشارت إلى أن المنظمة أصبحت كبيرة الحجم وسوف يؤدي ذلك لانفصال الملكية عن الإدارة مما قد يتبعه ما يعرف بمشكلة الوكالة والتي تعني "الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك. وتخدم أغراضهم الخاصة"²، وكان لفضيحة "Watergate" عام 1977 دافع لصياغة قوانين لمكافحة الفساد حيث استطاعت الهيئات القانونية الأمريكية من معرفة السبب في فشل عمليات الرقابة المالية والمتمثلة بعدم الالتزام بالشفافية والإفصاح في التقارير المالية والرشاوي المقدمة لبعض المسؤولين .

وقد سطرت قوانين للحد من الرشوة ولإعادة الثقة بالشركات والأسواق المالية، تضمنت قواعد تخص صياغة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية في الشركات والتي غدت نواة لهذا المصطلح، وكنتيجة لحدوث العديد من الانهيارات المالية الشركات التي تعمل في الادخار والقروض في عام 1985 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومعهد المدققين الداخليين. الرابطة الوطنية للمحاسبين، المعهد التنفيذي المالي وجمعية المحاسبة الأمريكية بتأسيس هيئة "Tread way Commission" برئاسة "James CTreadway" وقد قدمت أول تقرير لها عام 1987 تمثلت مهمته في تحديد العوامل السببية التي يمكن أن تؤدي إلى تقارير مالية مزورة وكذلك حددت خطوات للحد

1 سليمان مجّد مصطفى، حوكمة الشركات (معالجة الفساد المالي والاداري)، الطبعة الأولى، دار نشر الثقافة الاسكندرية، مصر، 2006، ص13.

2 فداوي أمينة، ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية دراسة عينه المروحة، أطروحة دكتورا، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014، ص28

من حدوثها¹ وبعد انهيار كبرى الشركات الأوروبية الأمريكية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات دفعت بورصة لندن للأوراق المالية "LSE" إلى تشكيل لجنة "Cadbury committee" سنة 1991 لدراسة اسباب الانهيارات وتم اصدار اول تقرير لها في عام 1992، ونادي بفصل المسؤوليات والصلاحيات بين مجلس الإدارة والادارة التنفيذية².

وقد تم الاعتراف رسمياً ودولياً لأول مرة بمصطلح الحوكمة في عام 1999 من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية "OECD" حيث أصدرت تقريراً بعنوان "مبادئ حوكمة الشركات" وكانت هذه المبادئ تتضمن تطبيقات حوكمة الشركات للحفاظ على حقوق حملة الأسهم وتوفير العدالة والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة والحرص على الإفصاح و الشفافية، ونتيجة لانهيار عدد من الشركات الأمريكية الكبرى من ضمنها شركة انرون "ENRON" للطاقة وشركة "WORLDCOM" للاتصالات³.

قامت الحكومة الأمريكية في عام 2002 بإصدار قانون "Sarbanes Oxley" والذي أكد على تشكيل لجان تدقيق داخلي مستقلة للحفاظ على حيادية التقارير المالية وأكد على الإفصاح والشفافية.

وفي عام 2004 قامت منظمه التنمية والتعاون الاقتصادية "OECD" بتعديل مبادئ الحوكمة التي اصدرتها عام 1999 لتواكب التطورات الحاصلة في العالم⁴.

ثالثاً : أهداف الحوكمة

إن لحوكمة الشركات دوراً كبيراً في تعظيم شأن الشركات المالية وغير المالية من خلال تحقيقها مجموعة من الأهداف، وقد تطرق لها عدد من الباحثين وتتمثل الأهداف بالآتي⁵:

¹ Treadway Commission. **Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting**, 1987, 23/01/2023, www.theiia.org/P01

² Heenetigala, Kumudini, Corporate Governance Practices And Firm Performance of Listed Companies in Sri, Lank Victoria University, 2011.

³ Oguz, Ece & Dincer. Halide Hande, Corporate Governance and Firm Performance: The Case For Turkey, Jund University, 2016, P03.

⁴ OECD principles of corporate Governance, organization for Economic Co-operation and development, oecd publications service, paris – france,2004, P10

⁵ زغبة طلال وعريوة مُجد، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية -التجارية البنوك من عينة دراسة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021، ص369.



- تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عن المصرف أو الشركة من خلال الالتزام بالقيم الاخلاقية والمهنية.
- زيادة نسبة الافصاح والشفافية والوضوح في نشر البيانات والمعلومات والتقارير المالية.
- حماية حقوق المساهمين ومنع تضارب المصالح وسوء الإدارة تطبيق المعايير المحاسبية ومنع الفساد.
- تحسين الموقف التنافسي للمشروعات بوضع قوانين وتشريعات وإجراءات واضحة.
- تحسين الأداء المالي الشركات تشجيع نمو قطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية.
- حماية مصالح العمل والعمال وتوزيع المسؤوليات بما يضمن الرقابة والضبط الداخلي.
- زيادة الثقة بالاقتصاد عن طريق زيادة عوائد الاستثمار.

رابعا : مبادئ الحوكمة

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي والمؤسسات المهنية الأخرى ذات العلاقة بوضع مجموعة من المبادئ الأساسية للحوكمة في عام 1999 وتم تنقيحها وتعديلها في عام 2004 والتي تمثل خطوطاً إرشادية لدعم الشركات الخاصة منها والعامّة الاستعانة بها، ومدى فعاليتها في الأسواق المتقدمة والنامية، وفي ما يلي أهم هذه المبادئ:¹

1. ضمان وجود أساس لاطار فعال الحوكمة الشركات:

التأكد من أن إطار حوكمة الشركات قادر على التأثير في الاقتصاد بشكل عام ورفع كفاءة السوق من خلال الحوافز التي يخلقها ضمن متطلبات قانونية وتنظيمية متناسقة مع قواعد القانون وقابلة للنفاد، وتوزيع المسؤوليات بين الهيئات الإشرافية والتنظيمية التي تتمتع بالسلطة والنزاهة الضمان تحقيق المصلحة العامة.

2. حقوق المساهمين:²

هو مبدأ يحمي حقوق المساهمين ويسرّها من خلال توفير طرق آمنة لتسجيل ونقل وتحويل الملكية والحصول على معلومات دقيقة وفي المكان والزمان المناسبين وكذلك المشاركة والتصويت الشخصي أو بالإنابة في اجتماعات

¹Organization for economic co-operation and development (OECD) , **Principles of corporate governance**, 2004, PP.1-67.

² معهد الدراسات المصرفية، الحوكمة، دولة الكويت، العدد الثالث، 2010، أطلع عليه يوم 2023/01/23، [http://www.kibs.edu.kw/upload/Governance 373.pdf](http://www.kibs.edu.kw/upload/Governance%20373.pdf).

الجمعية العامة للمساهمين وفي القرارات الخاصة بالحوكمة وبالتغييرات الأساسية من تعديلات وأضافه بنود وإصدار أسهم أعضاء وأي عمليات غير اعتيادية من الممكن أن تؤدي إلى بيع الشركة.

وينبغي أن يأخذ المساهمون والمستثمرون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت من خلال الإفصاح عن جميع السياسات المتعلقة بالحوكمة والاجراءات الخاصة باستخدامها، كحق التصويت في ما يخص استثماراتهم، كذلك وإفصاحهم عن أسلوبهم في التعامل مع تضارب المصالح الذي قد يؤثر على ممارستهم لحقوقهم الأساسية للملكية الخاصة باستثماراتهم.

3. المعاملة المتساوية للمساهمين:

يضمن هيكل الحوكمة معاملة عادلة لكل المساهمين داخل كل فئة من اقلية وأجانب من خلال حصولهم على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بالأسهم قبل شرائها ويتم ذلك بالطريقة المتفق عليها مع أصحاب الاسهم بواسطة الأمانة أو المفوضين ويتم تداولها بصورة تتسم بالإفصاح والشفافية، ويجب أن تتوفر لجميع المساهمين فرص للحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم.¹

4. دور أصحاب المصلحة:

يجب على هيكل الحوكمة أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي نحن عليها القانون و يشجع التعاون بين أصحاب المصالح والشركات في الاستمرار بالمشاريع السليمة ماليا من. خلال توفير اليات لمشاركة أصحاب المصالح تكفل تحسين مستويات الأداء. وتوفر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، والسماح لهم بالاتصال بمجلس الادارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية وتزويد أطار الحوكمة بهيكل كفوء للحماية من الاعسار.

5. الافصاح والشفافية:²

في إطار الحوكمة يجب التأكد من الكشف عن البيانات والمسائل المتعلقة بالأمر المادية للشركة بدقة بما في ذلك الموقف المالي والاداء الملكية وادارة الشركة ويتضمن الآتي :

¹ عطية عز الدين، المبادئ الدولية في مجال الحوكمة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2016/12/01، ص144.

² معهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره.

- ينبغي أن تشمل المعلومات عن أهداف الشركة والنتائج المالية وحقوق التصويت ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم ومدى استقلاليتهم وكل الأمور الخاصة بعناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة والأمور المتعلقة بالعاملين وأصحاب المصالح وكل ما يتعلق بسياسات الحوكمة ومضمون قانونها وأسلوب تنفيذها
- أن المعلومات المفصح عنها معدة طبقا للمعايير المحاسبية وتشمل المعلومات المالية وغير المالية، ويمكن الوصول إليها بشكل عادل وبتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب من خلال التدقيق السنوي لحسابات الشركة، حيث يتم بواسطة مدقق مستقل مؤهل بهدف الحصول على ضمان خارجي موضوعي للمجلس والمساهمين، يؤكد بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي الفعلي للشركة وأدائها.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن تشمل أنظمة وقواعد الحوكمة على التوجيه الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة بواسطة مجلس الإدارة ومسؤولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة والمساهمين من خلال إخلاص مجلس الإدارة في العمل وبما يتماشى مع مصالح الشركة والمساهمين والعمل على تحقيق معاملة متساوية بين المساهمين واتباع معايير كفاءة وعالية الأخلاق والحكم على الأمور الخاصة بشؤون الإدارة بشكل مستقل وموضوعي من خلال تكليف أعضاء من مجلس الإدارة للحكم على الأمور التي يحدث فيها تعارض مصالح مثل التقارير المالية والتعيينات والمكافآت وتكريس وقت كاف لممارسة مسؤولياتهم على أكمل وجه وتوفير المعلومات لهم بالدقة والوقت المناسب وإنجاز كل المهام الأساسية المقررة مسبقا من وضع استراتيجيات وسياسة خطر وميزانية وخطط عمل ومتابعة ممارسة قواعد الحوكمة والتعديل عليها عند الحاجة وتوفير نظام رسمي لعمليات انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتأكد من سلامة التقارير المالية والنظم المحاسبية والالتزام بتطبيق القوانين.¹

خامسا: محددات الحوكمة

إن تطبيق الحوكمة الجيدة يتوقف على مجموعتين من المحددات والتي تطرق لها العديد من الباحثين، ويمكن توضيحها بالآتي:²

¹ اقتصاديو العرب، حوكمة الشركات: التعريف، والمبررات، والأهمية، والمبادئ، والأهداف، أطلع عليه يوم 2023/06/02، <https://economistsarab.com>.

² ساسي نور الدين، جبوري مجّد، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص37.



1. محددات داخلية:

وتتمثل في مجموعة الأسس والقواعد والقوانين التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطة بين الأطراف الثلاثة: مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجمعية العامة والتي يؤدي توفرها وتطبيقها إلى التقليل من تعارض مصالح الأطراف الثلاثة.

2. محددات خارجية:

وتشير هذه المحددات الى المناخ العام للاستثمار في الدولة وعلى سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل: قوانين سوق المال والشركات والمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والافلاس، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة المنافسة في أسواق السلع وعناصر الانتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة رأس المال والبورصة) في أحكام الرقابة على الشركات، كذلك بعض المؤسسات الذاتية التنظيم بالإضافة إلى مكاتب المحاماة والمراجعة والاستثمارات المالية والمحاسبة.

إن هذه المحددات تضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تحسن أداة المنظمة ونقل تعارض العائد الخاص والعائد الاجتماعي.

سادسا: ركائز الحوكمة في المصارف

لكي تؤدي الحوكمة وظيفتها التي تمت الإشارة إليها لابد من توفر عدد من الركائز لتعزيز النظام في المؤسسات، وأبرز هذه الركائز تتمثل بالآتي:¹

- الشفافية: تقوم الشفافية على حرية تدفق المعلومات، فالمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات ورصدها، مما قد يكون له دورا حاسما في الكشف عن المساوئ وحماية مصالحهم، بحيث تمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين.

¹ معهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره.

- الرقابة والمساءلة: يتوجب توفر نظام يتميز بالإفصاح والشفافية للتقارير المالية لتكتمل فعالية الرقابة وكفاءتها على أداء الشركات، لأن تطبيق المعايير الدولية ومعايير المحاسبة ومعايير لجنة بازل للرقابة تعد دعما لسلامة الشركة و لجهاز المصرفي، من خلال نظام رقابة داخلي فعال يعمل بموجب القانون واللوائح الداخلية ويتم تقييمه بشكل دوري وتحديثه، فضلا عن الرقابة الخارجية المتمثلة في المدققين الخارجيين الذين يعتمد عملهم على مبادئ وأصول مهنة المحاسبة والتدقيق المعتمدة. أما المساءلة فتتمثل في محاسبة المسؤولين ومتخذي القرار ومراقبة أعمالهم ونتائج قراراتهم.¹
- المشاركة: تتضمن المشاركة أن يكون لكل فرد صوت في عملية صنع القرار، سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطية شرعية تمثل مصالحهم، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، لمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، فعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع حق المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة.
- سيادة القانون: يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة، ولا بد من توشي الحياذ في تنفيذها.
- الإجماع: جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام ولأفراد المجتمع.
- الفعالية والكفاءة: ينبغي أن تسفر العمليات عن نتائج تلي الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد.²

بالإضافة إلى الركائز السبعة أعلاه، يمكن إضافة ركيزتين هما:³

1. الجانب الأخلاقي:

وتشير إلى الهيكل الأخلاقي الذي يتم تعميمه في الشركة والذي يحدد قيم الحوار الصريح لحل المشكلات بالإضافة إلى أنها تمنع الفساد والرشوة وتحد من النشاطات التي تحجم الحوكمة مثل التعاملات التي تفضل الأطراف المقربين من المسؤولين والإقراض الداخلي المتصل بالمسؤولين والعاملين في الشركة، ويمكن القول أن ترسيخ القيم الأخلاقية لدى العاملين بالمؤسسة ابتداء من المديرين وصولا للعاملين سيؤدي إلى رفع مستوى الحوكمة ويعزز

¹ المشهداني إيمان شبحان عباس، مرجع سبق ذكره، ص59.

² عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسينية بن بوعلبي الشلف، الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008، ص04.

³ جاودي حورية، أثر ركائز الحوكمة في دعم استقلالية المراجعة الداخلية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 07/06/2021، ص1186.

تأثيرها ولا يمكن الوصول إلى السلوك الأخلاقي السليم دون توفر المهارات والكفاءات القادرة على إدارة موارد المؤسسة بعقلانية ورشد لتلبي طموحات أصحاب المصالح.

2. إدارة المخاطر:

نتيجة للتطورات السريعة الحاصلة في الأسواق المالية والمصرفية وزيادة حدة المنافسة أصبحت الممارسات المصرفية التقليدية من قبول الودائع ومنح القروض جزءاً من أعمال المصرف الأساسية والأقل ربحية له، مما أدى الى ضرورة تكوين إدارة المخاطر المصرفية وتعد من أهم الركائز كونها أحد أهداف المهمة للحوكمة والغرض منها التنبيه بالمخاطر المحتملة وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح وكذلك السيطرة على الأنشطة التي ترتبط بوجودها بالمخاطر كالقروض وإعداد دراسات بالحسائر لمنعها أو تقليل تأثيرها والحفاظ على سمعة المصرف.

سابعاً: أهمية تطبيق الحوكمة في التقليل من عدم تماثل المعلومات وزيادة الإفصاح¹

إن تعاقب الانهيارات والأزمات المالية في العالم خاصة ما حدث في عدد من الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية نتيجة تلاعب الشركات بالقوائم المالية وعد الالتزام بالمحددات الأخلاقية والمهنية وعدم بذل العناية المهنية اللازمة وإخفاء الديون، ونشر معلومات خاطئة، كل ذلك أحدث أزمة ثقة في المؤسسات والأنظمة والعلاقات بين منشأة الأعمال والحكومة، مما أبرز أهمية الحوكمة وضرورة تطبيقها لرفع كفاءة عمل الشركات، من خلال إلزام الشركات بضرورة الإفصاح عن كل الأعمال التي تقوم بها، للتأكد من نزاهتها وضمائم تحقيقها لأهدافها بشكل قانوني وسليم، وضمائم وصول المعلومة الصحيحة لمستعملها، وتظهر أهميتها من خلال تحقيقها لنافع من النواحي الأتية:

1. من الناحية المالية والمحاسبية:

تظهر أهمية الحوكمة في اكتشاف الفساد والانحرافات والأخطاء والإشاعات، للتقليل منها وإدارة المخاطر المتعلقة بها، والتأكيد على الإفصاح والشفافية في التقارير المالية والمعلومات المحاسبية سواء كانت مالية أو غير مالية لتقديم معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات، كما أنها تعظم من قيمة المؤسسة وتضمن بقائها وتحميها من حالات التعثر والفشل المالي وبالتالي الخروج من دنيا الأعمال.

¹ وارد خليل عطا الله والعشماوي محمد عبد الفتاح ، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 21.



2. من الناحية القانونية:

توفر آليات الحوكمة حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، والتعويض عن انتهاكات حقوقهم، ودعم قانون الاستثمار والشركات، والمعايير المالية والمحاسبية التي تنظم العلاقات، فهي لا تؤدي فقط إلى تحسين رفاهية المجتمع، ولكنها تدعم أيضًا نمو وقدرة القطاع الخاص وتسهل خلق فرص عمل جديدة، مما يسهل عملية الإدارة الرشيدة لكل معلومات المؤسسة، والإفصاح عنها بكل شفافية ومرونة.

تعد الحوكمة أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة في الشركات وتقسيم المسؤوليات على الإدارات والأقسام المختلفة وتوفير آليات لحماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة والشفافية في البيانات وتوفير النزاهة لأصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة.

ثامنا: دور الحوكمة في تحقيق تماثل المعلومات:

تعتبر المعلومات محور نظام الحوكمة وهذا لكون هذه الأخيرة تهم بدعم ومتابعة المعلومات في المراحل المختلفة وذلك من خلال ما يلي:¹

1. **مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي:** والتي تشمل الرقابة القبلية والرقابة البعدية للعمل المحاسبي وتقييم مسؤولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية المختلفة والمراجعين.
2. **مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي** بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات وتقييم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية وتوصيلها لمختلف المستخدمين لها سواء داخل أو خارج المؤسسة.
3. **مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية** وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من ثقة ومصداقية في المعلومات التي تم الإفصاح عنها.

¹ محمد الحميد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، 2006، أطلع عليه يوم 2023/06/02، <https://www.researchgate.net/publication>



ومن خلال هذا فالحوكمة تقوم بأداء دورها والوصول إلى مستوى عال من الشفافية في توفير المعلومات من

خلال ما يلي:¹

أ. المسائلة والرقابة: وقد أكدت على ضرورتها العديد من تقارير المنظمات الدولية ك لجنة Cadbury ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك لضمان شفافية تدفق المعلومات بين المساهمين والمستويات المختلفة من الإدارة من خلال معرفة وقيام كل طرف بمسؤولياته وحقوقه حيث يتقيد مجلس الإدارة بتقديم معلومات ذات جودة للمساهم الذي يقوم بدوره بتفعيل مشاركته ورقابته في مختلف القرارات المتخذة ومساءلته المجلس الإدارة في حين يكتف هذا الأخير رقابته ومتابعته للإدارة التنفيذية.

ب. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة: وهذا من خلال تطبيق المعايير الدولية الموحدة وذلك لتسهيل وتوحيد قراءة القوائم المالية وضمان وصول معلومات مماثلة لكل الأفراد حيث يعتبر السعي نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أهم مظاهر تجسيد حوكمة الشركات.

ت. دور المراجعة الداخلية: تولى حوكمة الشركات أهمية كبيرة بالمراجعة الداخلية لما لها من دور في تدعيم الرقابة الداخلية وتقييم العمليات الداخلية بغية تقويمها وكذا تحقيق الضبط الداخلي. هذا وتستمد المراجعة الداخلية أهميتها كونها مستقلة وتابعة في نفس الوقت لرئيس مجلس الإدارة.

ث. دور المراجع الخارجي: يعتبر تفعيل دور المراجع الخارجي من أهم متطلبات الحوكمة إلى جانب كونه العنصر الأهم في القضاء على عدم تماثل المعلومات لما يضيفه من ثقة ومصداقية على المعلومات كما أن رأيه المحايد يساعد على الحد من التعارض بين المساهمين و الإدارة والحد من المخاطر الأخلاقية الناتجة عن عدم تماثل المعلومات.²

ج. دور لجان المراجعة: تؤكد الحوكمة على ضرورة وجود لجان للمراجعة كونها الإطار الذي يضمن أكثر دقة وموثوقية إذ تقوم على الإشراف على كل من المراجعة الداخلية والخارجية، كما أنها لجان مستقلة هي الأخرى ومن خلالها يمكن تقييم مستويات الحوكمة المطبقة وما يمكنها أن تؤثر على حركة أسهم المنشأة في الأسواق المالية.³

¹ محمد الحمد إبراهيم خليل، مرجع سبق ذكره.

² سمير عيسى، المراجعة الخارجية عملية تطبيقية العلمية، كلية الإسكندرية، 02 أفريل 2008، ص 45.

³ العابدي دلال، دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاسها على السوق المالي، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2017/03/20، ص 181.



ح. تحقيق الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ الحوكمة نجد الإفصاح والشفافية إذ يعتبر هذا المبدأ حلقة وصل بينها وبين المعلومات وجودتها حيث يعد التقييد بمعايير الإفصاح السليم عن المعلومات المالية وغير المالية مع توفر الشفافية في ذلك معيارا هاما عن تطبيق الحوكمة وأسلوبا للحفاظ على مصالح كل الأطراف.

خ. إدارة الأرباح: هناك علاقة عكسية مع جودة المعلومات إذ تعنى إدارة الأرباح التلاعب والغش في المعلومات الواردة في القوائم المالية وتعتبر الحوكمة السبيل للحد من هذه التلاعبات.

ومن خلال مختلف العناصر السالفة الذكر نجد أن الحوكمة في كل منها تحاول الحد من تداعيات مشكلة عدم تماثل المعلومات وذلك في إطار تفعيل دور وظيفة المراجعة والرقابة من خلال دور كل الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة لينصب كل ذلك في إطار تحقيق الإفصاح السليم والشفافية من أجل تقليص الفجوة في الحصول على المعلومات بين الأطراف المتعاقدة.

المطلب الرابع: تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على كفاءة الأسواق المالية

إن كفاءة الأسواق تعتمد على توفر المعلومات الدقيقة والشفافة لجميع الأطراف المعنية، وهذا ما يضمنه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية عند تقليده من عدم تماثل المعلومات، مما يعزز ثقة المتعاملين في السوق المالي وتحسين أدائها. في هذا المطلب يتم التطرق إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، وتأثيرهما المشترك على كفاءة الأسواق المالية.

أولا: أثر عدم تماثل المعلومات على كفاءة الأسواق المالية

تقوم المعلومات بدور هام في سوق الأوراق المالية بحيث تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات الشراء والبيع المختلفة لأن المعلومات تساعد على تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للورقة المالية، وتتوقف كفاءة السوق المالي على مدى توافر هذه المعلومات للمستثمرين من حيث سرعة توافرها وتكاليف الحصول عليها، وعدالة فرص الاستفادة منها، فالمعلومات المتاحة تساعد المتعاملين في سوق الأوراق المالية على تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقا لدرجة الخطر المرتبطة بها، وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار مما يترتب عنه اتساع حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين وزيادة حجم التعامل، ويؤدي ذلك كله في النهاية إلى جمع

المدخرات وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لكن في المقابل فإن أي عدم تكافؤ في الحصول على المعلومات سيؤثر سلباً على قرارات المستثمرين وعلى كفاءة السوق المالي نفسه.¹

كما يتسنى لبعض المستثمرين كالمدراء والعاملين بالمنشأة المصدرة للأوراق المالية التي يكتبون فيها الاطلاع على بعض المعلومات التي تعتبر أسرار المنشأة بالشكل الذي يمكنهم من تحقيق أرباح تفوق غيرهم من المستثمرين، وهو ما يعكس عدم تماثل المعلومة والذي من شأنه أن يأخذ سعر الورقة المالية بعيداً عن سعر التوازن، وهو ما يسمح للبعض بتحقيق عوائد تفوق ما يحققه البعض الآخر، فعدم توفر المعلومة أو توفرها بطريقة غير عادلة سيجعل الكثير من الأفراد يمتنعون عن التعامل في سوق الأوراق المالية، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض عدد المعاملات، ضيق السوق، انخفاض سيولة الأوراق المالية، تراجع عدد المتدخلين في السوق، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة المعاملات، وهي كلها أمور تقلل من كفاءة السوق.²

هناك العديد من الآثار الناجمة عن ظاهرة عدم تماثل المعلومة على الأسواق المالية، نذكر منها الآتي³:

1. زيادة أعباء التمويل (تكلفة رأس المال):

يرى "linho Changa Al" أنه عندما يكون مستوى عدم تماثل المعلومات بين الشركة والسوق المالي من الصعب بالنسبة للسوق تقييم أو التنبؤ بأداء الشركة، وهذا يزيد من عدم التأكد بالنسبة للشركة وأيضاً تخفيض درجة مصداقية السوق، ومن هنا عندما يعرف السوق القليل عن الشركة ويفقد المستثمرون الثقة خاصة عند الاستثمار في المشروعات الجديدة للشركة فإن تكلفة تمويل المشروعات تزداد وذلك نتيجة اعتماد الشركة على مبيعات الأسهم بشكل أكبر من القروض البنكية أو احتجاز النقدية عند تمويل المشروعات، مما يؤدي إلى زيادة أعباء التمويل من هذا النوع.

1 لطرش سميرة ، كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، منشورة، 2010-2009، ص159.

2 مازري عبد الحفيظ ، دور الحوكمة المالية في مواجهة مشكلة عدم تناظر المعلومات دراسة قياسية على مستوى بورصة NASDAQ ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، منشورة، 2015/2014، ص91.

3 عرفات حمدي عبد النعيم، دور تقرير تعليقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق المال المصري، ورقة عمل مقدمة إلى المؤشر الدولي الأول المنعقد في جامعة بني سويف بعنوان " لتفعيل اليات المحاسبة والمراوحة لمكافحة الفساد المالي والإداري ، يومي 7-8 أبريل 2013، جامعة بني سويف، ص 10.

2. انخفاض كفاءة سوق الأوراق المالية:

يترتب على وجود عدم تماثل المعلومات ظهور عدد من المشكلات والتي تعتبر من أهم أسباب انخفاض كفاءة الأسواق المالية ومنها: التوجه الخاطئ للاستثمارات من جانب المستثمر، فقد يحدث قبل الاستثمار ونتيجة لعدم تماثل المعلومات بين المستثمرين قد يحدث إما الإحجام عن الاستثمار من قبل المستثمر أو عرض أسعار خاطئة للأوراق المالية عدم التخصيص السليم للأموال المستثمرة من جانب الشركة فعدم توافر المعلومات لدى حملة الأسهم عن كيفية استخدام أموالهم بواسطة مديري الشركات يجعلهم أكثر عرضة لعدم التخصيص السليم.

3. خلق فجوة قيمة بين قيمة السهم وسعر السهم:

تشير فجوة القيمة إلى الاختلاف أو الفرق بين قيمة المنشأة السوقية وتوقعات الإدارة للقيمة الأساسية لأسهم الشركة، وهذا ما يؤدي إلى حدوث مسافة كبيرة بين أسعار التعامل على أسهم الشركة وأسعارها الأساسية. وعليه ومن أجل القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وتنشيط كفاءة سوق الأوراق المالية على الشركة الإدلاء بأي بيانات أو معلومات تؤثر على أوضاعها أو مركزها المالي للمحللين والشركات المالية والمستثمرين وأصحاب المصالح مما يضمن إفصاح سليم وصحيح وفي الوقت المناسب.

ثانيا: انعكاسات عدم تماثل المعلومات على سلوك المستثمرين و كفاءة الأسواق المالية

اتجه عدد كبير من الدراسات إلى فهم طبيعة مشكلة عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على سلوك المستثمرين وكفاءة الأسواق المالية حيث أصبح هناك اتفاق عام حول أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات هي ظاهرة قائمة بالفعل في العديد من الأسواق المالية وأصبح التساؤل هنا عن كيفية التعامل معها.

حيث قامت دراسة (Russell M , 2015) بفحص العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والإفصاح الاختياري عن طريق فحص عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الأسترالية في الفترة من 1996 إلى 2006، وأوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التي تتسم بمستويات مرتفعة من عدم التماثل في المعلومات تفصح عن المعلومات أكثر من الشركات الأخرى، كما أوضحت أيضا أن إفصاح الشركات بصورة مستمرة عن الأخبار الجيدة والسيئة يساهم في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات.¹

¹ Russell M, Continuous disclosure and information asymmetry, *Accounting Research Journal*, volume 27, issue 02, 2015.

كما قامت دراسة (A.Lakhal, F.Sougné, 2015) بفحص أثر الملكية المؤسسية على مشكلة عدم تماثل المعلومات و مستوى السيولة في بورصة الاوراق المالية بفرنسا من خلال عينة دراسة مكونة من 162 شركة فرنسية للفترة من عام 2007 حتى عام 2009 وقد أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة ملكية المستثمر المؤسسي لها تأثير إيجابي على مستوى السيولة في سوق رأس المال وتخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات مما يزيد من مستوى الشفافية و يعزز ثقة المستثمر في أسواق رأس المال¹.

كما أن عدم تماثل المعلومات في أسواق المال يحدث عندما تعتمد إدارة المنشأة حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الأسهم التي يمتلكونها.

ويؤدي عدم التماثل في المعلومات إلى العديد من الآثار السلبية على المتعاملين مع البورصة المالية حيث يرى أن عدم تماثل المعلومات تترك تأثيراً سلبياً على حجم التداول ومن ثم على السيولة مع تأثير محدود على أسعار تداول الأسهم².

كما خلصت دراسة (صفا محمود السيد، 2005) إلى أن عدم تماثل المعلومات تقود المتعاملين الذين لم تصل إليهم المعلومات إلى اللجوء إلى كثير من المحللين الماليين والسماسة بغرض إجراء التحليلات اللازمة ويؤدي ذلك إلى ارتفاع في تكلفة المعلومات ومن ثم الانسحاب من سوق الأوراق المالية ، هذا بالإضافة إلى تخفيض المتعاملين لتعاملاتهم أو انسحابهم نهائياً من السوق مما يؤدي إلى انخفاض حجم التداول بما يترك تأثيراً على السيولة، بل أن هذا التأثير يمتد إلى ارتفاع تكلفة رأس المال ومن ثم انخفاض في العائد مما ينعكس في النهاية على عدم الثقة في أسواق الأوراق المالية وتقلبات ملحوظة في أسعار الأسهم³.

ومن ناحية أخرى أكدت دراسة (Moerman. R, 2008) والتي تدرس العلاقة بين تماثل المعلومات وجودة التقارير المالية وتأثيرها على التجارة في أوراق الدين الخاص في سوق القروض بالولايات المتحدة الأمريكية،

¹ Investors, information asymmetry and stock market liquidity in Ajina, A., Lakhal, F., & Sougné, D, Institutional France, **International Journal of Managerial Finance**, 11(1),2015.

² Asymmetry and the Bid- Ask Spread: Evidence from UK-Gregoriou. A., Loannidis. C., Skerratt L **Information Journal of Business Finance and accounting**. Vol.32.Iss 9-10, 2005. P :-31.

³ صفا محمود السيد، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية بالبورصة المصرية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، جويلية 2005، ص15.

حيث توصلت الدراسة إلى أن التوقيت المناسب بالاعتراف بالأرباح أو بالخسائر يخفض من عدم التماثل في المعلومات ويزيد من كفاءة المتاجرة بأوراق الدين¹.

كما قامت دراسة (Abdioglu S and others, 2015) باختبار مدى تأثير ظاهره عدم تماثل المعلومات وحجم الإفصاح بالتقارير المالية على القرارات الاستثمارية للمؤسسات المالية الأجنبية "Foreign Institutional Investors" وذلك في إطار تطبيق قانون "SOX" في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أوضحت نتائج الدراسة أن تطبيق قانون "SOX" ساهم بشكل كبير في استعادته الثقة بأسواق المال بأمريكا خاصة بعد انهيار عدد من الشركات الكبرى وذلك حيث أدى تطبيقه إلى تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية للشركات والحد من عدم تماثل المعلومات الأمر الذي أدى إلى زيادة ملحوظة في حجم استثمارات المؤسسات المالية².

وقامت دراسة (Jamalinesari. S & Soheili H, 2015) باختبار أثر عدد من آليات الحوكمة للشركات مثل حجم ملكية المؤسسات المالية بهيكل ملكية الشركة تركز الملكية حجم شركة المراجعة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة على عدم تماثل المعلومات وذلك لعينة مكونة من 145 شركة من الشركات المدرجة ببورصة طهران Tahan Stock Exchange في حوالي 22 صناعة خلال الفترة من 2008 وحتى 2013 وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سلبية معنوية بين كل من حجم ملكية المؤسسات المالية، استقلال أعضاء مجلس الإدارة وعدم تماثل المعلومات بينما توجد علاقة إيجابية بين تركز الملكية في يد عدد محدود من المستثمرين وعدم تماثل المعلومات كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين حجم شركة المراجعة وعدم تماثل المعلومات³.

يؤدي ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات في أسواق رأس المال إلى قصور في التوزيع الكفء للموارد أحد التحديات الهامة التي تواجه أسواق رأس المال بوجه عام هو التوزيع الأمثل للموارد على فرص الاستثمار حيث أن

¹ Moerman. R.. "The Role of Information Asymmetry and Financial Reporting Quality in Debt Trading: Evidence from the Secondary Loan Market", **Journal of Accounting and Economics**, Volume 46, 2008, P 240.

² Abdioglu S., Bamiatzi. V Cavusgil T Khurshed A Stathopoulos K., Information asymmetry, disclosure and Foreign institutional investment: An empirical investigation of the impact of the Sarbanes-Oxley Act. **International Business Review**, volume 24, 2015, P 902.

³ Jamalinesari. S & Soheili H. , The Relationship between Information Asymmetry and Mechanisms of Corporate Governance of Companies in Tehran Stock Exchange, **Procedia – Social and Behavioral Sciences**, volume 205, 2015, P509

الكثير من الشركات المقيدة بأسواق رأس المال تسعى للحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية إلا أن توزيع الموارد المالية على الفرص الاستثمارية عملية في غاية التعقيد للأسباب التالية:¹

أولاً: نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة فأن الإدارة والأطراف الداخلية في منشآت الأعمال لديهم معلومات أكثر وأدق من المستثمرين أنفسهم عن الفرص الاستثمارية لهذه المنشآت و لديهم أيضاً الحافز لزيادة قيمة هذه الفرص الاستثمارية ونتيجة لذلك فأن المستثمرين في أسواق رأس المال قد يواجهوا مشكلة "الاختيار المعاكس و يطلق عليها أيضاً مشكلة المعلومات المخفية" و تظهر عندما يكون باستطاعة الوكيل (الإدارة) يقوم باتخاذ قرارات بالاعتماد على ما لديه من معلومات ولا يستطيع الأصيل (المستثمر) تحديد ما اذا كان الوكيل قد استخدم ما لديه من معلومات بالطريقة التي تخدم مصلحة الأصيل على أفضل وجه.²

ثانياً: بمجرد أن يتخذ المستثمرين قرارهم بالاستثمار في المنشأة فأن الإدارة والأطراف الداخلية في المنشأة قد يكون لديهم الرغبة في استغلال المستثمرين مما ينتج عنه مشكلة الخطر الأخلاقي و يطلق عليه أيضاً "الأفعال المخفية" و هي إحدى مشاكل الوكالة و التي تحدث نتيجة للتعارض في المصالح و الأهداف بين المستثمرين و ادارة المنشأة و تتمثل في السلوك غير الأخلاقي أو الاستغلالي للوكيل (الإدارة أو الأطراف الداخلية لتحقيق منافع خاصة حتى و لو كانت تضر الأصيل (المستثمر).³

ومما سبق يمكن القول أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تؤثر على هيكل رأس المال والقرارات المتعلقة بالحصول على التمويل من مصادر خارج الشركة وتؤدي إلى استثمار غير كافي للشركات التي تعاني من مشاكل السيولة حيث أن:

1. تأثير مشكلة عدم تماثل المعلومات على تكلفة رأس المال "Cost of equity capital" بوجود مشكلة عدم تماثل المعلومات يسمح للمستثمرين الذين لديهم أفضلية في المعلومات "informed investors" للتداول على الأسهم وتحقيق أرباح على حساب المستثمرين الآخرين لذلك يلجأ المستثمرون الذين ليس لديهم المعلومات الكافية "uninformed investors" إلى المطالبة بعائد أكبر لتعويض الخسائر المتوقع أن تحدث

¹ John Ben Prince and Neeraj Dwivedi, A third dimension to Understanding voluntary disclosures, **Journal of Business Strategy**, volume 34, issue 04, 2013, pp 48-54.

² Nicole J. Saam, Asymmetry in information versus Asymmetry in power: implicit Assumptions of agency theory? **The Journal of Socio-Economics**, volume 36, issue 06, 2007, 825-840.

³ Attila, G, Agency problem in public sector, **annals of the university of Oradea economic science series** , volume 01, issue 01, 2012, p 708-712.

نتيجة للتجارة مع المستثمرين الذين لديهم معلومات غير معلنة للجميع مما يؤدي الي زيادة تكلفة الحصول على رأس المال لهذه الشركات التي تتسم بمستوى عالي من عدم التماثل في المعلومات و الذي يؤدي الي انخفاض اسعار الأسهم.

2. تأثير مشكلة عدم تماثل المعلومات على تكلفة الاقتراض "Cost of debt" وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات لا يؤثر فقط على تكلفة الاقتراض الما يؤثر ايضا على اختيار المنشأة لمصدر الحصول على القرض (بمعنى أنه يحدد هل يجب أن تعتمد على دين عام عن طريق إصدار سندات أو دين خاص من خلال الاقتراض من المؤسسة المالية مثل البنوك حيث أن الشركات التي يكون مستوى عدم تماثل المعلومات مرتفع تعتمد أكثر في تمويل المشروعات الاستثمارية على الاقتراض من البنوك ومما سبق يتضح ما يلي¹:
- يؤدي عدم تماثل المعلومات الى أثر سلبي في تحريك تداول الأسهم في البورصة سواء من حيث حجم التداول المتعلقة بعدد الأوراق المالية أو من حيث تغيرات أسعار الأسهم .
 - يؤدي شيوع عدم تماثل المعلومات في البورصة في أغلب الأحوال إلى زيادة الأسعار الفعلية للأسهم عن أسعارها الحقيقية.
 - يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى عدم قدرة المستثمرين على تقدير السعر الملائم للسهم.

ونظراً للانعكاسات السلبية السابقة لعدم تماثل المعلومات على البورصة من خلال الاثر السلبي في تحريك البورصة سواء من حيث حجم التداول المتعلقة بالأوراق المالية أو من حيث تغيرات أسعار الأسهم، أو من خلال عدم قدرة المستثمرين على تقدير السعر الملائم للسهم ، مما في يؤدي في أغلب الأحوال إلى زيادة الأسعار الفعلية للأسهم عن أسعارها الحقيقية في البورصة. يرى الباحث أنه لا بد من إلزام الشركات أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال إصدار تقارير دورية حتى لا تستغل الأطراف الداخلية معرفتهم بالمعلومات قبل الإفصاح الدوري عنها ونشرها في القوائم والتقارير المالية كمحاولة للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة وذلك من خلال تفعيل دور الإفصاح عن التقارير المالية الدورية ، حيث تقوم المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة بدوراً هاماً في تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات في البورصة سواء بين إدارة الشركة والمستثمرين أو بين المستثمرين وبعضهم البعض.

¹- Lin, C., Ma, Y., Malatesta, P., & Xuan, Y, corporate ownership structure and the choice between bank debt and public Debt. **Journal of Financial Economics**, volume 109, issue 02, 2013, 517-534.



ثالثاً: دور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تخفيض عدم تماثل المعلومات

يتمثل الهدف الرئيسي للتقارير المالية في التوصيل الفعال للمعلومات للأطراف الخارجية في الوقت وبالطريقة المناسبة وتعتبر هذه المعلومات أساساً لاتخاذ العديد من القرارات من قبل المستخدمين من المستثمرين الحاليين والمرتبين، المحللين الماليين المقرضين وغيرهم.¹

لذلك فإنه من المفترض أن تساهم التقارير المالية في تحقيق الكفاءة في توجيه المدخرات والاستثمارات في سوق المال²، وذلك من خلال تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية لمستخدمي القوائم المالية وهذا ما أوضحت عدد من الدراسات والتي أثبتت أنه مع ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية وحجم الإفصاح بالتقارير المالية بشكل عام يساعد هذا في الحد من المشاكل المترتبة على الاستثمارات التي تتم بقيمه أكبر أو أقل من المطلوب " under and Over investments" وذلك باعتبار أن التقارير المالية والتي تتوافر بها معايير الجودة من الملائمة والموثوقية بالإضافة إلى مستوى الإفصاح بها وحجم الشفافية توفر للمستثمرين معلومات تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحقيقي للمنشأة وبالتالي فإن التقارير المالية وحجم الإفصاح بها سواء الاختياري أو الإلزامي له دور كبير في الحد من عدم تماثل المعلومات.³

وفي ظل الاقتصاد العالمي وعمولة أسواق رأس المال والتطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والإفصاح عن التقارير المالية على شبكة الأنترنت تزايدت الحاجة إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) International Financial Reporting Standards"، حيث بدء مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ عام 2001 بتطوير مجموعة موحدة ذات جودة عالية ومقبولة دولياً من معايير التقارير المالية باعتبارها أحد ضوابط

¹ Aziatul Waznah Ghazali and Nur Aima Shafie and Zuraidah Mohd Sanusi, Earnings Management: An Analysis of Opportunistic Behaviour, Monitoring Mechanism And Financial Distress, **Procedia Economics and Finance**, volume 28, 2015, P 190.

² Nilabhra Bhattacharya and Hemang Desai and Kumar Venkataraman, Does Earning quality affect Information Asymmetry? Evidence from Trading Costs Contemporary", **Accounting Research**, Volume 30, issue 02, 2013, p482.

³ OLE-KRISTIAN HOPE and WAYNE B THOMAS, Managerial empire building and firm disclosure, **Journal of Accounting Research**, volume 46, issue 03, 2008, P 591.

إنتاج معلومات شفافة وكاملة تعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات بهدف حماية أصحاب المصالح من ناحية وإعلام الأسواق المالية من ناحية أخرى.¹

وقد أكدت العديد من الأبحاث على أن تبني معايير التقارير المالية الدولية باعتبارها معايير عالمية ستساهم في تخفيض الاختلافات بين هذه التقارير في الدول المختلفة، وتحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر لأداء الشركة وتحسين الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات، وزيادة جودة التقارير المالية.²

حيث أصبح التوافق "Convergence" مع هذه المعايير ضرورة حتمية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي والاندماج فيه كما أن التوافق يُشجع المستثمرين على الاستثمار خارج دولهم حيث يهتم المستثمرون بأن تكون المعلومات المالية ملائمة وموثوق فيها ومفصح عنها في الوقت المناسب وقابلة للمقارنة.³

وتعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال الممارسات المرتبطة بها أحد المسببات التي دفعت الهيئات المختلفة والمنظمات المحاسبية إلى وضع القواعد والمعايير المختلفة للحد من هذه الممارسات التي تزيد من فجوة عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين والتي قد تقود بالنهاية إلى انهيار الأسواق المالية.⁴

وقد كان من أهمها قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معايير المحاسبة الدولية وإصدار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التي كان الهدف منها توفير آلية تحكم عمل المستثمر وبنفس الوقت تفرض نوع من السيطرة على الممارسات الإدارية، كما أصبحت في الوقت الحالي ونظراً للمشاكل العديدة التي أفرزتها البيئة التي تتعامل معها مهنة المحاسبة تهدف إلى قياس الأداء مع التركيز على تحقيق الأرباح، الأمر الذي كان له تداعيات تمثل في القيام بإصدار تقارير تحتكم إلى معايير الإبلاغ المالي في إنتاجها للمعلومات المالية، بهدف ضمان احتواء المحتوى الإعلامي لها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي من شأنها تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، حيث يساهم تطبيقها في تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمختلف فئات المستثمرين،

¹ د عادل حسين ثابت أحمد، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL والأثر على الإفصاح المحاسبي والشفافية وقرارات المستثمرين، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، الجزء الأول، 17 أكتوبر 2013، ص 199.

² جمال على محمد يوسف، محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية، بحث مقدم للمؤتمر الأول لكلليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الفترة من 16-17 فيفري 2014، ص 302.

³ شتيوي أيمن أحمد، دراسة ميدانية مقارنة للعلاقة بين جودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي الدولي بالتطبيق على الشركات المقيدة في أسواق المال العربية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثالث، 2012، ص 471.

⁴ Dowd. K., Moral Hazard and the Financial Crisis, Cato Journal, Vol. 29, No. 1, 2009, P.2

وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية بالإضافة إلى أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية للشركة قابلة للمقارنة مع معلومات الشركات الأخرى لفترات زمنية متعددة.¹

وهذا ما انتهت إليه العديد من الدراسات في هذا الصدد، حيث تناولت دراسة تحليل أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية وقد توصلت إلى أن الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تحقق جودة الأرباح التي تعمل على ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركة كرد فعل طبيعي لتفاعل سوق الأسهم بشكل إيجابي وفي وقت مبكر مع التحسن في نوعية المعلومات المالية المفصح عنها وهو ما يشير أيضاً إلى انخفاض فجوة عدم تماثل المعلومات للشركات التي تطبق المعايير الدولية.²

إن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى انخفاض تكلفة إعداد المعلومات ومراجعتها للمشاركين في أسواق رأس المال خاصة في الشركات الأكثر اعتماداً على رأس المال الأجنبي، كما يؤدي إلى التساؤل عن مدى جودة المعايير المحاسبية المحلية واكتماها، حيث أن عدم اكتمالها أو انخفاض جودتها يحتم اللجوء إلى معايير التقارير (IFRS) للحصول على المعالجة المحاسبية المطلوبة.³

كما تأتي دراسة (مفيدة يحمياوي، 2010) لتؤكد ذلك حيث ترى أن معايير التقارير المالية الدولية قد لاقت قبولاً عالمياً واسعاً لتحقيقها الانسجام في إعداد القوائم المالية وتوفير حد كبير من المعلومات التي تتسم بالملائمة والموضوعية وكذلك قابليتها للمقارنة.⁴

حيث أصبح التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يحقق التطوير في القوائم المالية، وخير دليل على ذلك ما قام به الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2005م من التحول إلى تطبيق معايير التقارير (IFRS) لتحقيق مستويات مرتفعة من السيولة في الأسواق المالية ومستويات دنيا في عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، حيث تلقي المعايير المحاسبية الدولية قبولاً عاماً على المستوى الدولي مما يحقق تحسناً في جودة المعلومات التي ينتجها

¹ Vaklifard H., Nikoomaram H., Rosami V., Salehi M. Information Asymmetry Gap Analysis Between Users and Preparers of Accounting Information Under Qualitative Characteristic of Financial Reporting: Evidence of Iran. International, **Journal Of Academic Research**, Vol. 3, No. 2, Part1, 2011, P234.

² Goodwin J and Ahmed K and Heaney R, The Effects of International Financial Reporting Standards on the Accounts and Accounting Quality of Australian Firms: A Retrospective Study, **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, Volume 04, Issue 02, 2008, P114.

³ Ramanna U and Sletten E, "Why do Countries Adopt International Financial Reporting Standards?", Working Paper, Harvard Business School, 2009, P2.

⁴ يحمياوي مفيدة، أهمية التطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بقبول تقارير مالية عالية الجودة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCE، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010، ص 20.



النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة ويلبي احتياجات المستثمرين من المعلومات كما يعزز هياكل اسواق المال ويخفض من عدم تماثل المعلومات، وذلك من خلال¹:

- الحد من الآثار السلبية للتغيير في الممارسات المحاسبية وذلك بتوفير التجانس في الأرقام المحاسبية لتناسب مع القرارات المالية للشركة.
- زيادة القابلية للمقارنة بين الممارسات المحاسبية في الدول التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية مساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات مالية واعية تزيد من قدرتهم على التنبؤ بالأداء المالي للشركات.
- تحسين مستوى جودة الإعداد والإفصاح عن التقارير المالية وعليه خفض
- احتمال إدارة الأرباح.
- خفض درجة التباين في المعلومات وتعزيز كفاءة سوق الأسهم من خلال تقليل نطاق السياسات المحاسبية البديلة المسموح بها وضرورة اشتراط تقديم إفصاحات ملائمة في حالة وجود بدائل.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن معايير التقارير المالية الدولية قد استطاعت تخفيض عدم تماثل المعلومات في القوائم المالية للشركات من خلال كونها :

- تسهم في إدارة المخاطر والممارسات الرقابية السليمة في الشركات ، كما توفر إطار التوليد معلومات محاسبية عالية الجودة في الشركات.
- تساعد على إيجاد نظام جيد للبورصة من خلال تحقيق شفافية إثبات المركز المالي للشركات وأدائها، وأنشطة إدارة المخاطر.
- تدعم ولا تعوق الإشراف الفعال على الشركات من خلال كونها قابلة وملائمة للتنفيذ.

رابعا: أثر عملية الإفصاح على مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية:

تظهر كفاءة السوق المالية عند مقارنتها بحالة اللاكفاءة، فعندما تكون السوق كفوة فإن الأسعار تعكس المعلومات بصدق وبسرعة بمجرد وصولها. إن الأسعار في السوق الكفوة عشوائية لا يمكن التنبؤ بها، فإذا لم

¹ Juan Carlos Navarro-García and Francisco Bastida, An Empirical Insight on Spanish. Listed Companies Perception of International Financial Reporting Standards, **Journal of International Auditing and Taxation**, Volume 19, issue 02, 2010, p110-120.



تعكس المعلومات في الأسعار، فهذا يعني وجود فاصل بين وصول المعلومة وانعكاسها في الأسعار يستغله بعض المستثمرين لتحقيق أرباح غير عادية لأنها غير دائمة، ولكن نتيجة لوجود عملية الإفصاح بين الشركات، فإنه سرعان ما تنتشر تلك المعلومة بين كافة المستثمرين لإعادة التوازن للسوق وإلا سوف تنتج حالة عدم الثقة ويبدأ السوق بالانهيار تدريجياً.

إن غياب عملية الإفصاح، يفسح المجال لاستغلال المعلومات من قبل عدد محدود من المتعاملين في إنجاز معاملات غير عادلة، لأنهم يقومون على استغلال معلومات لا يملكها غيرهم وبالتالي فحصول بعض المتعاملين على معلومات مهمة غير منشورة قبل غيرهم، يمكنهم من تحقيق أرباح مميزة، ففي ورقة بحثية بعنوان "التكنولوجيا وإنتاج المعلومات وكفاءة السوق"، ناقش كل من "Shleifer and Gildor" تأثير التكنولوجيا على الأسواق المالية فحسب رأيهما أن التقدم التكنولوجي أدى إلى تطور الأسواق المالية بصورة ملحوظة، إلا أن مستوى جودة المعلومات المفصح عنها يلعب دوراً مهماً، وذلك لاجتذاب أعداد غفيرة من المستثمرين عديمي الخبرة في مجال السوق المالية، كما أن قدرتهم ضعيفة لاستيعاب نوعية المعلومات المفصح عنها، وتقييم الأسهم وتحديد القرار الاستثماري الملائم على أساسها، فكانت خصائص أولئك المستثمرين بمثابة حافز قوي لتشويه المعلومات الواجب الإفصاح عنها وجعلها أكثر غموضاً، وهذا كان دافعاً لتنظيم برامج تعليم للمستثمرين وإصدار قواعد الإفصاح عن المعلومات للحد من عدم امتلاك نفس التفسير، رغم توفر نفس المعلومات للجميع، نظراً لصعوبة تحليلها وتفسيرها. إذن تستطيع بعض الأطراف الداخلية للشركة في كثير من الحالات استغلال المعلومات المحاسبية قبل نشرها في القوائم والتقارير المالية لتحقيق أرباح غير عادية، كما قد تعتمد إدارة الشركة حجب بعض المعلومات على اعتقاد أنها تضر بمركزها التنافسي، وبهذا تؤدي نوعية الإفصاح عن المعلومات إلى كثرة التعاملات في السوق المالي، وتنشيط عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن حالة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين لا يمكن التخلص منها نهائياً سواء من خلال الإفصاح الذي تتضمنه التقارير المالية أو غيره من الوسائل، وذلك لأنّ هناك أنواعاً من المعلومات تقتضي الضرورة أن تكون معلومات داخلية يجب على الإدارة الاحتفاظ بها وعدم الإفصاح عنها لجمهور المستثمرين، لأن الإفصاح عنها قد يكون من الأمور الضارة من حيث تأثيرها السلبي على الوضع التنافسي للشركة في السوق.

المطلب الخامس : أهمية الإفصاح في التقليل من عدم تماثل المعلومات

يعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من بين أهم الأدوات الحديثة التي تؤثر على سلامة القرارات الاستثمارية والتقييمات الاقتصادية، لما له من قدرة على تقليل الفجوة بين المعلومات المتاحة لأصحاب المصلحة. يهدف هذا المطلب إلى دراسة كيفية تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقليص عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تحسين قراراتهم وتقوية العلاقات بين الشركات والمستثمرين.

أولاً: أهمية الإفصاح الاختياري في تماثل المعلومات

أكد معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز أن قصور الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يرجع إلى عدم التماثل بين المعلومات المتاحة للإدارة والمعلومات المقدمة لمستخدمي التقارير المالية، وهو ما يتطلب تعزيز الإفصاح الحالي بالعديد من المعلومات الإضافية (الإفصاح الاختياري) وخاصة المعلومات عن المخاطر والمقاييس غير المالية وذلك تدعيماً لكفاءة الأسواق المالية. قد توصلت عدد من الدراسات التجريبية إلى أن الإفصاح المتزايد يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال، ويفسر ذلك من ناحية أن زيادة مستوى الإفصاح الاختياري تؤدي إلى تضيق فجوة المعلومات بين المستثمرين مما يؤدي إلى انخفاض المدى بين سعر الطلب وسعر العرض في السوق، ومن ثم يميل سعر السهم إلى الارتفاع وبالتالي تنخفض تكلفة رأس المال ومن ناحية أخرى فإن زيادة مستوى الإفصاح الاختياري يؤدي إلى تخفيض مخاطر السهم نتيجة انخفاض تذبذب عائد السهم، وبالتالي تنخفض تكلفة رأس المال.¹

من ناحية أخرى، فإن أساس مشكلة عدم تماثل المعلومات هو عدم رغبة الإدارة في الإفصاح عن كل المعلومات، وذلك لاستخدامها في تحقيق عوائد غير عادية، ولذلك يجب الاهتمام بالإفصاح الإلزامي بجانب الإفصاح الاختياري نظراً لأن عناصر الإفصاح الإلزامي يمكن أن يسبب إخفاؤها أضراراً لبعض المتعاملين في السوق. يتضح للباحث ان الإفصاح يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات وبالتالي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال وتضييق فجوة المعلومات بين المستثمرين، ويؤدي أيضاً الإفصاح الاختياري إلى تخفيض مخاطر السهم نتيجة تذبذب عائد السهم وبالتالي تنخفض تكلفة رأس المال.

¹ ثامر سعيد عبد المنعم محمد، قياس أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، مكتبة عين الجامعة، مصر، المجلد 21 العدد 03، 2017، ص 586-587.



ثانيا: أهمية الإفصاح في الحد من عدم تماثل المعلومات

يعتبر الإفصاح والشفافية مفهومان متلازمان، كما يندرجان تحت بند واحد من خلال مبادئ الحوكمة وتتوفرهما يمكننا الحصول على معلومات ذات جدوى وقدرة على تحقيق الكفاءة في السوق المالي، إلا أن ذلك يعتمد على الاستيعاب الجيد لهذين المفهومين وتقومهما بشكل يحقق الغاية منهما وذلك من خلال ما يلي:

- الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات غير المالية من الأخطاء الشائعة الاهتمام بالمعلومات المالية فقط في التقارير المالية والتي ما هي إلا جزء من المعلومات التي يمكن أن تؤثر على تسعير الأسهم في سوق الأوراق المالية وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى ضعف كفاءة السوق كما قد يكون السبب في عدم تماثل المعلومات نظرا للتأثير المعلومات غير المالية كذلك وبالتالي لا بد من الإفصاح عنها هي الأخرى.

- ضرورة أن يكون الإفصاح الزاميا حيث تشير إلى وجود إفصاح اختياري و آخر إجباري حسب درجة الزاميته فقد افترضت العديد من الدراسات أن يكون هناك إفصاح للمعلومات عام وكامل في التوقيت المناسب حيث يعتبر الإفصاح الاختياري وحده غير كاف لحل مشكلة عم تماثل المعلومات لأن أساس المشكلة هو عدم رغبة الإدارة في الإفصاح عن كل المعلومات وذلك لاستخدامها في تحقيق عوائد غير عادية وبالتالي يجب أن يكون هناك إفصاح إجباري عن العناصر التي يمكن أن يسبب إخفائها أضرارا لبعض المتعاملين في السوق.

- تدعيم الإفصاح الإلكتروني: يساعد الإفصاح الإلكتروني على استمرارية نشر المعلومات المالية وغير المالية وفي التوقيت المناسب وبذلك فهو يساعد أساسا على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات إضافة إلى تحقيق التغذية العكسية وسهولة الوصول إلى المعلومات المطلوبة.¹

¹تحسين القرارات المالية للمستثمرين، نظرية وتطبيقية وغير العلمية، مكتبة عين الجامعة، مصر، 2005، ص 85

خلاصة الفصل:

إن أحسن أداء الإقتصاد القومي يتطلب وجود مؤسسات تتمتع بمفهوم الشفافية والرشادة في التسيير، تنشط في أسواق مالية قادرة على تخصيص موارد للمجتمع، أي التخصيص المبني على تحويل المدخرات من الأفراد أو المنظمات الذين لا يتوافر لديهم فرص استثمارية منتجة إلى الأفراد أو المنظمات الذين يتوفر لديهم فرص استثمارية منتجة تنمي الإقتصاد القومي وتحقق مستوى معيشة أفضل لأفراد المجتمع. ولا يتم ذلك إلا بوضع الضوابط والتشريعات الحكومية التي تحد من حدوث أي مشكلات أو عوائق تؤثر على أداء تلك الأسواق المالية وأيضا المؤسسات المدرجة فيها، وتعتبر مشكلة عدم تماثل المعلومات من المشكلات الهامة التي تمثل عقبة أمام المؤسسة والسوق، فنظرية الوكالة عاجلت مشكلة تفويض التسيير بمشكلة خلق عدم تماثل المعلومات بين المدراء التنفيذيين وبين المالكين/المساهمين، هذا من جهة ومن جهة أخرى بين المؤسسة والأطراف الخارجيين، الأمر الذي جعل من ضرورة الإفصاح عن معلومات المؤسسة أمرا ضروريا لمعالجة مشكلة عدم تماثل المعلومات.

الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة، عزز جانب الثقة بين المالكين/المساهمين والمدراء التنفيذيين، وأيضا بين المؤسسة وأصحاب المصالح الآخرين، إذ أصبحت المسؤولية الاجتماعية مطلبا ينادي به الجمهور حتى يكونوا عملاء لتلك المؤسسة، وبالتالي أصبحت ضرورة حتمية، رغم تكاليفها الباهظة، لذا أصبح لزاما عليهم ادراجها في ميزانياتهم وفي تقاريرهم، لتبرير النفقات المرتفعة، من جهة ومن جهة أخرى لجذب الرأي العام نحوها. بعد هذه الخطوة الايجابية لوحظ تقليل فجوة الصراع التي كانت قائمة، بسبب عدم تماثل المعلومات، حيث أن كل أطراف المصلحة يطلعون على كل المعلومات ومنها الأنشطة الاجتماعية، الأمر الذي عالج مشكلة عدم تماثل المعلومات بشكل كبير جدا.

الفصل الثالث:

أثر الإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية وعدم تماثل

المعلومات على قيمة المؤسسة

منذ ظهور حوكمة الشركات، أصبح الحديث عن المصطلحات الحديثة للشركة والتي كانت قبلا بعيدة التنفيذ وخصوصا في نظام يتطلع لزيادة ثروة الأفراد على حساب الآخرين والمجتمع ككل، لهذا وبعد الأزمات المتعددة التي مست الأسواق العالمية، وعلى اثر الفضائح التي سببتها كبرى الشركات لبناء صورة ذهنية وهمية للشركة في السوق، والتي استغللت احتكار المعلومات وعدم توفرها لأصحاب المصلحة الآخرين، والذين اكتفوا بما يتاح لهم من معلومات دون البحث والتدقيق عنها، فما أسفرت عنه فضيحة شركة "إنرون" في التحايل على المساهمين وعلى شركات التدقيق، أنتجت ظهور قانون صارم في سنة 2002 وخصوصا في مجال التدقيق الخارجي وضرورة الاستقلالية والصرامة في تدقيق حسابات الشركة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم تماثل المعلومات ولّد فجوة بين المساهمين والمسيرين وأصحاب المصلحة الآخرون والتي كانت سببا في الصراعات والنزاعات القضائية، ومنه زيادة تكلفة الاختيار المعاكس والتي أثرت بشكل كبير في قيمة المؤسسة سلبا وفي بعض الأحيان أدت إلى افلاس تلك المؤسسة. غير أن الأثر الإيجابي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقليل من المعلومات غير المتماثلة، لعب دورا هاما في إعادة التوازن للشركة، وخصوصا أن بعض مجالات المسؤولية الاجتماعية تؤثر تأثيرا كبيرا على قيمة المؤسسة، لما تشهده من التفاتة المجتمع المدني والدولة نحوها ودعم مبادئها وأشكالها، لذا أصبح الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أمرا هاما وعلامة للاندماج في المجتمع، كل هذا أثر بشكل إيجابي على قيمة المؤسسة ورفعها أضعاف ما كانت عليه سابقا، لهذا نرى تنافسية حادة من قبل الشركات العالمية لتطبيق مبادئ الإفصاح عن كل الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة حفاظا على مكانتها في السوق وزيادة قيمتها السوقية.

سنحاول من خلال هذا الفصل، التطرق إلى العناصر التالية:

- كل ما يتعلق بقيمة المؤسسة من تعاريف وطرق الحساب.
- التطرق إلى العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة.
- تأثير المسؤولية الاجتماعية على قيمة المؤسسة.
- تأثير كل من المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة.

المبحث الأول: العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة

تعتبر قيمة المؤسسة مقياساً جيداً للتعبير عن كفاءة الأداء المالي في المؤسسة، والذي بدوره يؤثر عليه جملة من العوامل والضغوطات الداخلية والخارجية كعدم تماثل المعلومات، تجعل منه مؤشراً حساساً للتغيرات التي تحصل في السوق، ولهذا كان من الضروري ضبط تلك المتغيرات والتعامل معها بحذر، والهدف من ذلك هو رفع قيمة المؤسسة في السوق لضمان البقاء والاستمرارية فيه والتقليل من عدم تماثل المعلومات كونها تمثل ضرراً بالنسبة للمؤسسة، ولكن قبل التطرق لقيمة المؤسسة وتأثير عدم تماثل المعلومات عليها، نرجح أولاً إلى تعريف المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: المؤسسة الاقتصادية

تعد المؤسسة الاقتصادية محرك الإقتصاد، حيث تلعب دوراً مهماً في تحفيز النمو والاستثمار وخلق فرص العمل. وتتنوع المؤسسات الاقتصادية من حيث الحجم، النشاط، وطبيعة الملكية، مما يجعل دراستها أمراً ضرورياً. في هذا الإطار، يستعرض هذا المطلب مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأنواعها.

أولاً: تعريف المؤسسة الاقتصادية

يشير مفهوم المؤسسة الاقتصادية أو التجارية إلى الكيان القانوني الذي ينشئه الأفراد أو المساهمون أو المستثمرون لغرض جني الأرباح، ومن المعروف أنّ المؤسسات الاقتصادية لها الحق في توقيع العقود المالية، وامتلاك الأصول أو الممتلكات المادية، ودفع الضرائب، فضلاً عن الدخول في المواجهات القانونية واقتراض المال من الجهات المخولة بذلك بالصفة المعنوية لها، والجدير بالذكر أن مفهوم المؤسسة الاقتصادية لا ينحصر في المؤسسات أو الشركات التي تهدف إلى جمع الأرباح فحسب، وإنما يتضمن أيضاً المؤسسات غير الربحية التي تهدف إلى تحقيق منفعة اجتماعية، دينية، تعليمية، أو خيرية، وتتمتع هذه المؤسسات بحقوق قانونية ومالية، وهي غير خاضعة للضرائب عكس النوع الأول.¹

¹ أبو عامر فراس، مفهوم المؤسسة الاقتصادية، أطلع عليه يوم 2023/01/14، <https://hyatok.com/>.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

وتعرّف المؤسسة بأنها الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين، شراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت من أجلها المؤسسة¹، كما تعرّف على أنها متعامل اقتصادي ينتج سلعا وخدمات لمعاملين آخرين، محققا نتيجة ذلك أرباحا².

كما تعرّف بأنها: "كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج و/أو تبادل سلع و/أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه هذا التنظيم، وتبعا لحجم ونوع نشاطه"³.

وتُعرّف كذلك بأنها: "منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها وتصدر مختلف القرارات بغية تحقيق قيمة اقتصادية"⁴.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح المؤسسة هو مصطلح اقتصادي، بينما مصطلح الشركة هو مصطلح قانوني، والذي يختص بالأشكال القانونية الممكنة لممارسة وتأطير نشاط اقتصادي معين يتجسد بعقد شراكة.

لقد اختلفت التعاريف السابقة في تعريف المؤسسة، فكل باحث اختصها بتعريف معين من منطلق خلفياته، وأديولوجياته أو مجال اختصاصه⁴، فوجدتها قد عُرّفت على أنها وحدة اقتصادية تمارس نشاطا انتاجيا، أو متعاملا اقتصاديا ينتج سلعا وخدمات، في حين تمت رؤيتها كذلك على أنها تنظيم اقتصادي مستقل أو منظمة مستقلة نوعا ما، وقد اتفقت التعاريف على أن الهدف الرئيسي لها هو: تحقيق الربح.

وعليه فإن المؤسسة عبارة عن كيان اقتصادي مستقل، تقوم بممارسة نشاط انتاجي من سلع و/أو خدمات بغية البقاء، الاستمرارية، النمو، واكتساب مكانة جيدة في السوق وفي المجتمع.

ثانيا: أنواع المؤسسات الاقتصادية

هناك العديد من التصنيفات للمؤسسات الاقتصادية، وفيما يلي ثلاثة من بين أهم معايير التصنيف:

¹ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص24.

² -Jean-luc Charron et Sépari Sabine, organisation et gestion de l'entreprise, 2eme édition, Manuel et applications, Dunod, Paris, 2001, P01.

³ صولح سماح، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص03.

⁴ صولح سماح، مرجع سبق ذكره، ص03.

أ. من الناحية القانونية:¹

يتم تقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى الأنواع التالية:

1. الشركة العامة: هي الشركة المملوكة ملكية عامة، ويطلق عليها اسم شركة مساهمة عامة، يتم تداول أسهم هذه الشركات في بورصة عامة (على سبيل المثال، بورصة نيويورك أو ناسداك في الولايات المتحدة).
2. الشركة الخاصة: وهي التي تمتلك عددا محدودا من مالكي الأسهم ولا تدخل في البورصات المفتوحة.
3. الشركة ذات المسؤولية المحدودة: بعكس النوعين السابقين، فإن الشركة ذات المسؤولية المحدودة تقوم بأعمال تجارية وترفع أرباحها وخسائرها إلى المالكين مباشرة وتجعل دفع الضرائب مسؤولية ملقاة على عاتقهم.
4. شركة نوع "سي": بوسع هذا النوع من الشركات استقبال عدد غير محدود من مالكي الأسهم وحتى من جنسيات أجنبية، لكن المساهمين سيكونون محيين من مسؤوليات الشركة وستحصل الدولة على الضرائب وفقا لعائدات الشركة، كما أنها ستحصل على ضرائب من المساهمين كل واحد منهم على حدى وفقا لحصصهم فيها.
5. شركة نوع "إس": لا يجب أن يزيد عدد مالكي أسهم هذه الشركة عن مئة شخص، وعادة فإن الأزواج يعاملون بصفتهم شخصا واحدا، ويجب أن يكون مالكو الشركة مواطنين للدولة، وأما بالنسبة إلى الضرائب والأرباح، فإنها تتوزع وفقا لما يملكه كل مساهم على حدى.
6. شركة احترافية: يطلق هذا الاسم على الشركة التي تتكون من محترفين في مجال محدد، كالمحاسبين، أو المحامين، أو حتى الأطباء.
7. شركة غير ربحية: تهدف هذه الشركات لخدمة أغراض عامة بخلاف تجميع الأرباح، تتمتع هذه الشركات بوضع الإعفاء الضريبي، ومع ذلك، يتم فرض متطلبات وقيود محددة على أنشطتهم. الشركات غير الهادفة للربح هي عموما تلك التي تخدم غرضا علميا، أدبيا، تعليميا، فنيا، أو خيريا يعود بالنفع على الجمهور.

¹ Uslegal.com, **Types of Corporation**, 14/01/2023, <https://corporations.uslegal.com/types-of-corporation>.

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى قطاع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، ونجد ثلاثة قطاعات

هي:¹

1. قطاع النشاط الأول: ويضم كل المؤسسات التي تمارس النشاط الزراعي وتربية الحيوانات، بالإضافة إلى تلك التي تقوم بتربية المائيات والصيد البحري، هذا النشاط يختص بكل ما يتعلق بالأرض والموارد الطبيعية والباطنية، بما في ذلك الأعمال المنجمية والاستخراجية.

2. قطاع النشاط الثاني: ويضم كل المؤسسات الصناعية التي تقوم بتحويل المواد الأولية المتأتية من القطاع الأول إلى منتوجات نهائية، بما في ذلك الصناعات التكريرية والتحويلية، ويضم هذا القطاع نوعين من الصناعات؛ الصناعات الخفيفة والتي تكون ذات نمط استهلاكي، والصناعات الثقيلة والتي تشمل إنتاج وسائل تستعمل في الصناعات الأخرى كصناعة آلات المصانع مثلاً.

3. قطاع النشاط الثالث: وتشمل المؤسسات التي تقوم بنشاطات لا تنتمي إلى القطاع الأول أو الثاني، وتتميز بكونها متعددة، مختلفة وواسعة، كالنقل، التجارة، الصيرفة، أو بعبارة أخرى المؤسسات التي تقدم خدمات، مثل مؤسسات التسويق، والتأمين، والمصارف وغيرها.²

ت. من ناحية الحجم: ويفترض هذا التصنيف أن حجم المؤسسة يؤثر في نوع التنظيم السائد فيها وكذلك يحدد نوعية العلاقات الداخلية والخارجية، توجد ثلاثة أنواع تحت هذا التصنيف، هي:³

1. المؤسسات الصغيرة: وهي المؤسسات التي لا يزيد عدد أفرادها عن العشرة، وغالبا ما يكون المدير هو مالك المؤسسة، وتمارس هذه المؤسسات غالبا النشاطات الفلاحية، الحرفية والتجارية، لعدم تعقد الأعمال فيها، تخضع هذه المؤسسات إلى منافسة حادة من طرف مؤسسات أخرى مشابهة لها في النشاط، وتجدد الإشارة إلى أن ذلك النوع من المؤسسات هو محرك العجلة الاقتصادية.

¹ صولح سماح، مرجع سبق ذكره، ص22.

² الحباري إيمان، تعريف المؤسسة الاقتصادية، أطلع عليه يوم 2023/06/03، <https://mawdoo3.com>.

³ درامشية لمياء، بلقاسمي فاطمة، المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر-دراسة تأصيلية، مجلة الحوار الثقافي، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2016/09/15، ص02.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

2. المؤسسات المتوسطة: هي مؤسسات تضم بين عشرة إلى 500 شخص، هذا النوع من المؤسسات تكون ذات طابع عائلي، لذا نجد مشاكل عديدة في التسيير، نتيجة عدم فصل الملكية عن التسيير، وبالتالي مركزية التسيير والإدارة حتى في اختيار العمال ووظائفهم.

3. المؤسسات الكبيرة: وهي تلك التي يفوق عدد عمالها 500 شخص، وفي الغالب تكون في شكل شركات مساهمة، نظرا لكثرة عدد مالكيها فإن عملية تسيير شؤونها تكون بأيد مسيرين مستقلين يقومون بإنجاز كل المهام، نظرا لكبر الأعمال الموكلة إليهم وتكلفتها والتي تتطلب فريقا متمرسا وذو خبرة.

المطلب الثاني: مفهوم قيمة المؤسسة

تعكس قيمة المؤسسة الأداء المالي والاقتصادي لها ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح والاستدامة. وتتأثر هذه القيمة بعدة عوامل، وتختلف مفاهيمها وتعريفها باختلاف المدارس الاقتصادية وحسب رؤى كل طرف من أطراف أصحاب المصلحة، يهدف هذا المطلب إلى توضيح هذا الاختلاف في المفاهيم ولكن قبلا سوف نتعرف على مفهوم القيمة.

أولا: مفهوم القيمة

تعبّر قيمة الشيء في اللغة العربية عن قدره، وقيمة المتاع ثمنه ويقال: قيمة المرء ما يحسنه، وما لشيء من قيمة ؛ أي ما له ثبات ودوام على أمر، والقيمة مرادفة للثمن. وقيمة الشيء من الناحية الذاتية هي صفة تجعله مطلوباً ومرغوباً لدى شخص معين، أما من الناحية الموضوعية فهي ما يتميز به الشخص ليكون مستحقاً لذاته.¹

وتُعرّف القيمة في الاقتصاد على أنها: مجمل ما يُضيفه الفرد أو الجماعة إذا كانوا يرغبون بامتلاك شيء معين، أو الحفاظ عليه، مع ضرورة أن يكونوا على استعداد تام للتنازل عن منافع أخرى، أو التضحية بها مقابل امتلاكه، والقيمة يُمكن مقارنتها أو حسابها أو تقديرها نسبياً، وهي ترتفع أو تنخفض بمقدار التضحية المقدمّة. والقيمة الاقتصادية هي التي تُقاس بما يتمّ التنازل عنه، أو التضحية به مقابل الحصول على منافع ماديّة محسوسة القيمة المضافة.²

¹ جميل صليب، المعجم الفلسفي، الجزء 02، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2008، ص ص 211-212.

² أبو صوي ساجدة، ما معنى القيمة، أطلع عليه يوم 2022/12/30، <https://mawdoo3.com>.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

تحدث المفكرون عن القيمة منذ أن بدأ التفكير الفلسفي البشري، فقد توصل أرسطو إلى التفريق بين القيمة الاستعمالية للشيء وهي ما اصطلح عليه لاحقا بالمنفعة، والقيمة التبادلية له وهي ما يحدده له السوق أي السعر، وهذا التفريق بقي مستمرا إلى يومنا الحالي؛ فقيمة الاستعمال بقيت تعبر عن المنفعة والاشباع، أما القيمة التبادلية فأضيف لها محددًا قياسيًّا هو عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج السلعة كـمعيار مبادلته بغيرها من السلع في السوق، ثم تم إضافة قيمة تكاليف الإنتاج إلى عنصر العمل كمحدد للقيمة¹. والتحدث عن القيمة وتأثيراتها في مختلف النظريات الاقتصادية، نجد أن الاقتصادي الألماني "كارل ماركس" من خلال نظريته في فائض القيمة والتي تناول فيها أنّ قيمة السلعة تتحدد بعدد ساعات العمل المبذولة في إنتاجها، معتبرا بذلك أن عنصر العمل هو أيضا سلعة من السلع، تتحدد قيمته بعدد ساعات العمل اللازم لإنتاج عامل يعمل ثمانية ساعات عمل يوميا، وتشمل قيمة المواد الغذائية والعناصر الأخرى اللازمة للمحافظة على حياة واستمرار عمل هذا العامل، غير أن أصحاب العمل الرأسماليين يقومون بتشغيل العمّال بطاقة قصوى استنفادا لجهدهم المبذول في حدود الساعات المدفوعة الأجر، فهم يسقفون لهم الدفع في حدود الثمانية ساعات ولكنهم يحاولون الحصول على إنتاج يفوق هذه الساعات، وبالتالي يحصلون على أرباح طائلة من بيع جهد إنتاج العمّال والذي سماه ماركس بالتراكم الرأسمالي الذي يجعل الرأسماليون يراكمون أرباحهم بشكل متواصل، ويجعل العامل يتصف بمواصفات الآلة تنتج شيئا محددًا يحدده الرئيس مسبقا من خلال تقسيم العمل بين العمّال.²

أشار (1803, Jean Baptiste Say) في أطروحته حول القيمة أن قيمة السلعة لا تتحدد بكمية العمل المبذول فيها، بل تتحدد أيضا بالمنفعة، مدجا في ذلك القيمة الاستعمالية للسلعة بالقيمة التبادلية، وخلص إلى أنّ قيمة شيء ما ليست إلا نتيجة التقدير المتعارض الذي يقوم به من يطلب تلك السلعة؛ أي من يكون في حاجة إلى منفعة من اقتناء ذلك الشيء وبين من ينتجه، أي من يعرض تلك السلعة، وبالتالي فالقيمة تتركز عنده على المنفعة التي تحدد الطلب وتكلفة الإنتاج التي تضع حدا لهذا الطلب عندما يكلف كثيرا.³

¹ خالد فراح، مطبوعة مستوفاة لقياس التقييم المالي للمؤسسة -محاضرات مدعمة بمسائل تدريبية-، أطلع عليه يوم 2022/12/31، <https://mail.google.com/mail/u/1/#inbox?projector=1>

² أطلوبة عبد اللطيف، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، أطلع عليه يوم 2022/12/31، <https://iefpedia.com/arab/?p=8915>

³ راجي رانية كوثر، تطور نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي والمالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة قنراست، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2022/02/14، ص 159.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

وجاء الاقتصادي (Alfred Marshall , 1890) بتفسير علمي دقيق بخصوص القيمة مدعما نظرية "ساي"، حيث بيّن أن قيمة المبادلة تتحدد بعاملين اثنين وهما جانب الطلب الذي يستند إلى المنفعة التي تعود للمستهلك، وجانب العرض الذي يستند إلى تكلفة الانتاج، وبالتالي فكلما العاملين يحددان معا القيمة ولا يمكن الفصل بينهما في عملية تقرير القيمة، فتلك ماهي إلا نصف الحقيقة، أما الحقيقة فتأتي باندماجهما.¹ وتتوقف القيمة على عدة عوامل منها:²

- البيئة الاقتصادية.
- الاستخدام المحتمل للأصل.
- وقت تقدير قيمة الأصل.
- موقع الأصل المراد تقييمه.
- الندرة النسبية وقيم البدائل.
- سيولة السوق المرتبط بالأصل.
- حالة الأصل الفنية والمادية.

ثانيا: مفهوم قيمة المؤسسة

لقد اختلفت مفاهيم قيمة المؤسسة باختلاف مفاهيم القيمة عبر الأزمنة وعبر تعدد المدارس الاقتصادية، وأيضا حسب اختلاف رؤى أصحاب المصالح لقيمة المؤسسة، حيث أنّ قيمة المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر المساهمين هو تعظيم ثروة المساهمين، والتي تعتبر حتمية لا مفر منها، فبقاء المؤسسة مرهونا بمدى تعظيمها للقيمة، وفائدة ذلك لا تعود على المساهمين فحسب، بل تعود على المؤسسة ككل، وهذا باعتبار أن المؤسسة تتواجد في محيط يتطلب تدفقا مستمرا لرؤوس الأموال، ما يعود إيجابا على المساهمين بزيادة العوائد والأرباح مقابل ما قدموه من تضحيات لترقية استثمارات المؤسسة.³

¹ المعموري عبد علي كاظم، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط01، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص85.

² الفقي مصطفى إبراهيم عبد الحليم أحمد، أثر المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المستقبلية على قيمة المنشأة مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، منشورة، 2014، ص48.

³ جلالة علي وبن عمارة منصور، التخطيط الضريبي كأداة للرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة Apple-، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد26، العدد04، ديسمبر 2020، ص97.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

وفي نفس السياق، فقد جاءت النظرية المالية الحديثة لتعظيم قيمة المؤسسة من وجهة نظر المساهمين، نظراً لتفاعلهم وبالدرجة الأولى في المؤسسة، وللحفاظ على ثقة المساهمين، فقد قام مجلس "Stewart Stern" و"Company"¹ في مطلع التسعينيات بتحديد مؤشرات التسيير المدرجة في "EVA Economic Value Added" والتي تعرف بالقيمة المضافة الاقتصادية، وهو ذاته قياس للأداء والنجاعة المالية الفعلية لأرباح وعوائد المؤسسة مع استبعاد الأعباء وتكلفة رأس المال المستثمر للحصول على عوائد رأس مال المولدة من طرف المؤسسة لفائدة المساهمين، لتقليص النزاع الواقع بين المساهمين ومسيرى المؤسسة.²

تمثل قيمة الشركة قيمة الأعمال التجارية في تاريخ معين، وهو المبلغ المستحق الدفع في حالة اقتناء أو على تلك الأعمال، ومن الناحية الاقتصادية فقيمة المؤسسة تعكس قيمة العمل المؤدى والعوائد المرجوة منه، فهي قيمة الثروة التي تستحقها الشركة في تاريخ معين، وهي المقدار من رأس المال الذي تحتاجه الشركة عند شراء/أخذ وحدة مالية، مثلاً الأصل، وعليه يمكن تحديد قيمة الشركة على أساس القيمة الدفترية أو القيمة السوقية للأصل، لكن بشكل عام، قيمة المؤسسة هو بديل أكثر شمولاً للقيمة السوقية³، ويتضمن أيضاً الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل بالإضافة إلى أي نقد في الميزانية العمومية للشركة.⁴

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المؤسسة تختلف باختلاف طريقة التقييم المعتمدة لهذا الغرض، لذا نميز بين ثلاثة أنواع لقيمة المؤسسة: القيمة المحاسبية (intrinsèque Valeur)، العائد/المردودية (Rendement)، وأخيراً القيمة الاقتصادية (Valeur économique)⁵، كثيراً ما ترتبط قيمة المؤسسة برأس المال وبقيمتها الدفترية، ويرى الدكتور (الحويماي فهد بن عبد الله، 2013) أن رأس المال ليس هو المقياس المناسب لقيمة الشركة، حيث أنه بند محاسبي يرصد القيمة المسجلة لرأس مال الشركة، ولكنه لا يعكس قيمة الشركة بشكل دقيق، والسبب هو أنّ رأس المال شبه ثابت ولا يتغير، إلا إن كانت هناك عمليات لرفع رأس المال أو خفضه، ونادراً جداً أن تباع شركة برأس مالها.

¹ هي شركة مستقلة تقدم المشورة للعملاء في المعاملات والاستراتيجية والأداء والتحول في مجال المال والأعمال بقيادة Stern Steward وفريقه الذي يتمتع بأحدث المهارات، تمتلك الشركة أيضاً مركزاً فكرياً - معهد ستيرن ستيوارت - يفكر باستمرار في الاقتصاد والأعمال والسياسة والتكنولوجيا، يقدمون مشورات اقتصادية في قمتها السنوية مع رواد أعمال وقادة مهمين.

² دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد 04، 2006، ص 43.

³ Finance Management, Value of a Firm, 01/01/2023, <https://efinancemanagement.com/investment-decisions/value-of-a-firm>.

⁴ أموال، قيمة المؤسسة (Enterprise Value)، أطلع عليه يوم 2023/01/01، <https://amw.al>.

⁵ دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

أما القيمة الدفترية فهي البند المحاسبي الذي يشمل رأس المال ومجموع الأرباح والخسائر التي سجلتها الشركة منذ تأسيسها وأي احتياطات نظامية أو اختيارية، لذا فإن هذا الرقم يمثل القيمة المحاسبية الحالية لحقوق الملاك ؛ أي مجموع الأموال التي ضخت من قبل المساهمين، إضافة إلى الأرباح التي حققتها الشركة طوال السنين مخصوماً منها جميع الخسائر التي تكبدتها الشركة، فينظر إلى هذه القيمة على أنها صافي الأموال المستثمرة في الشركة، ولا يدخل ضمنها أي أرباح تم توزيعها في السنوات السابقة ولا الأموال الناتجة من قيام الشركة بالاقتراض.

يمكن أن تعبر القيمة الدفترية عن قيمة الشركة، غير أنها لا تأخذ بعين الاعتبار القيم الحالية للأصول، فعلى سبيل المثال، قد تقوم الشركة باستثمار ما لديها من أموال في أصول متعددة، فتكون القيمة الدفترية في البداية مساوية لقيمة هذه الأصول، ولكن مع مرور الزمن تتناقص قيمة الأصول بسبب خصم أقساط الاستهلاك منها، فتتخفص محاسبياً قيمة الأصول وتنخفض القيمة الدفترية معها، بينما قد تكون الأصول منتجة وبجالة جيدة، بل ربما قد ارتفعت قيمتها مع مرور الزمن، ولهذا فإن القيمة الدفترية لا يمكن أن تعكس قيمة المؤسسة.

وأما عن حجم الأصول في أن تكون مقياساً لقيمة الشركة، فالأصول هي عبارة عن جميع النقود والممتلكات والأجهزة والمعدات وحقوق الامتياز المقدرة بثمن، ومثلها مثل براءات الاختراع والشهرة، وتمثل في مجملها القيمة المحاسبية لتلك الممتلكات، وترتفع أو تنخفض حسب العمل الذي تقوم به الشركة إما عن طريق اقتناء أصول جديدة أو التنازل عنها، إلا أن المشكلة تكمن في الأموال التي تستخدم لاقتناء تلك الأصول، فقد ترفع من أصولها بشراء ممتلكات جديدة عن طريق الاقتراض، فيرتفع حجم الأصول ولكن في الحقيقة ليست من أموال الملاك، فلا نستطيع أن نحدد قيمة الشركة من خلال أصولها فقط. غير أنها يمكن استعمالها في مقارنة أداء الشركة بالشركات الأخرى عن طريق قسمة صافي الأرباح على إجمالي أصول الشركة، فالشركة التي تحقق أرباحاً كبيرة مقارنة بما لديها من أصول أفضل من أخرى لديها أصول كبيرة، إلا أن العائد المتحصل عليه متدني نسبياً على حسب طبيعة الشركة، فيكون العائد على ما تم استثماره في الشركة أقل مما ينبغي أن يكون عليه.

في كثير من الأحيان ترتبط الإيرادات بقيمة الشركة، فإيرادات الشركة ترمز لقدرة الشركة على تسويق وبيع منتجاتها، ويمكن تقدير قيمة الشركة بناءً على حجم إيراداتها، غير أنها لا يمكن أن تكون مقياساً لها، وتفسيرها أن الإيرادات قد تكون كبيرة، غير أن تكلفة الإنتاج والبيع تكون هي الأخرى كبيرة، وبالتالي فإن نصيب الشركة منها ضعيف جداً، وخصوصاً إذا كانت شركة بفروعها، حيث تستقطع الفروع نسبة من العوائد، وفي المقابل تجني الشركة الأم معظم الإيرادات، لذا يتم حساب مؤشر مهم وهو نسبة هامش الربح الإجمالي، الذي يحسب بخصم

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

تكلفة المبيعات من مبلغ المبيعات وقسمة الناتج على المبيعات، فنعرف من ذلك نسبة استفادة الشركة من مبيعاتها.

ولما لم يكن حجم الإيرادات محددًا لقيمة المؤسسة، تم اللجوء إلى ربحية الشركة كأهم مقياس لقيمة الشركة، لأن الهدف من الشركة في نهاية الأمر هو تحقيق الأرباح مقابل ما تم استثماره من أموال وجهود، وهو الأكثر استخداماً في عملية تحديد أسعار أسهم الشركات، حيث تحدد ربحية السهم الواحد سعر السهم، وعندما يستخدم مكرر الربحية؛ أي سعر السهم السوقي مقسوماً على ربحية السهم لفترة معينة، لمعرفة السعر العادل، ومن ثم يمكن تحديد سعر الشركة ككل بضرب السعر العادل في عدد الأسهم. غير أن مشكلة اختلاف الأرباح المستقبلية عن الأرباح الحالية، وطريقة حساب الأرباح عرضة للتلاعب والتزوير، وخاصة أن تسعير السهم يحسب على عدد من الافتراضات، والتي تأتي في خانة تحميل صورة ربحية الشركة، وهنا يتطلب كفاءة السوق تكون عالية، وتوفر المعلومات المالية بشكل كامل وبصورة سليمة، وكذا المعلومات المتعلقة بالشركة تكون فورية ومتاحة للجميع، وعدم وجود تلاعبات أو احتكارات من قبل فئات مسيطرة على تداول أسهم الشركة، وعدم وجود قيود غير طبيعية على آلية تداول أسهم الشركة، فإن السعر السوقي لسهم الشركة هو المقياس الأنسب لقيمة الشركة.¹

تزايدت الدراسات التي تركز على مفهوم قيمة المؤسسة وكيفية تعظيمها، واتجهت كثير من الدراسات إلى أن قيمة المؤسسة هي نتاج القرارات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية داخل المؤسسة، وبالتالي فهي تهتم أكثر بالقيمة السوقية للمؤسسة، فزيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة يدفع الإدارة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التي تؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة.²

المطلب الثالث: محددات قيمة المؤسسة

تتأثر قيمة المؤسسة بعدة محددات تعكس أدائها المالي والتشغيلي ومدى قدرتها على تحقيق النمو والاستدامة، وسوف نسلط الضوء في هذا المطلب على ثلاث قيم تؤثر في قيمة المؤسسة وفي تقييم أدائها واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

¹ الحويماي فهد بن عبد الله، كيف يمكن تحديد قيمة الشركة؟، أطلع عليه يوم 2023/01/01،

https://www.aleqt.com/2013/05/26/article_758487.html

² الديب ولاء مصطفى محمود محمد و الفضالي عزت أحمد وغنام غريب جبر، التأثيرات المتوقعة على قيمة المنشأة من خلال القياس و الإفصاح البيئي، مجلة الدراسات البيئية والبحوث، جامعة مدينة السادات، مصر، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2020، ص ص 580-590.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

تحدد قيمة المؤسسة على ضوء ثلاثة قيم وهي:

1. القيمة الدفترية أو **Book Value**: تعتبر من أحد المؤشرات المحاسبية والتي يستخدمها المستثمرون لتقييم الشركات وخاصة في حالة الشراء حيث يقارنون قيمتها الدفترية والتي تعني قيمة الشركة وفقا لدفاترها وبياناتها المالية، أي أنها تعتمد على البيانات التاريخية والمحاسبية بقيمتها السوقية، ويتخذون قرار الشراء على ذلك الأساس، حيث أنه من المتوقع نمو الشركة وزيادة أرباحها، لذا تكون قيمتها السوقية أكبر بكثير من قيمتها الدفترية، غير أن ما يعاب على تلك المقارنة، هو أن القيمة الدفترية تعتمد على التكلفة الأصلية للأصل، لذا فإن قيمة الأصول وخصوصا الأراضي والعقارات تكون محل تغيير، وهو ما يزيد أو ينقص فيها. وتمثل القيمة الدفترية للسهم حصة السهم من القيمة الدفترية للشركة ككل ما يعني حقوق الملكية مقسوماً على عدد الأسهم، وبالنسبة للمستثمر فإنه كلما كان سعر السهم مقاربا لقيمتها الدفترية كان ذلك أفضل من الناحية الاستثمارية لأن قيمة السهم المدفوعة تكون مغطاة ومؤمنة بأصول الشركة المتاحة.¹

2. القيمة السوقية أو **Market Value**: هي قيمة الشركة في السوق، وتعكس قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، وفي حالة عدم وجود سوق مالي، أو عدم طرح أسهم للشركة، فإن القيمة السوقية هي عبارة عن قدرة الأصول التي تمتلكها المؤسسة من خلق تدفقات نقدية. وقد تم تعريف قيمة المؤسسة من قبل العديد من الدراسات (Nurlela and Islahuddin, 2008) و (Dagiliene, 2013) و (Mukhtaruddin et al, 2014) على أنها القيمة السوقية للأسهم، باعتبار أن المؤسسة تزيد من أرباح المساهمين عند ارتفاع السعر السوقي لأسهمها، وتزيد من ثروتهم، نظرا لارتفاع القيمة السوقية عن قيمتها الدفترية، وبالتالي فإن ثقة المساهمين تزيد، وكذلك يزيد عدد المستثمرين والمقرضين لها، كون أداءها المالي جيد²، ولكن قد يصعب التنبؤ بالقيمة الفعلية للمؤسسة لكونها تتأثر بتطورات الشركة غير المعروفة، واتجاهات الصناعة والتغيرات الاقتصادية.³

¹ أرقام، القيمة الدفترية للشركة وأهميتها للمستثمر، أطلع عليه يوم 2023/01/02، <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/>

² أحمد ولاء ربيع عبد العظيم، قياس جودة صياغة الإفصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والإفصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة بالبورصة المصرية وأثرها على قيمة المنشأة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التجارة، منشورة، 2019، ص 106.

³ أرقام، ما الفرق بين القيمة الدفترية والسوقية والعادلة للسهم؟، أطلع عليه يوم 2023/01/02،

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/511318>

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

3. قيمة التصفية أو **Liquidation Value**: وهي عبارة عن قيمة الشركة إذا خرجت الشركة من العمل ولم تعد مستمرة؛ وتشمل الأصول المدرجة في قيمة التصفية الأصول الملموسة مثل العقارات والآلات والمعدات والاستثمار وما إلى ذلك ولكنها تستثني الأصول غير الملموسة كشهرة المحل وبراءة الاختراع¹.

المطلب الرابع: مداخل قياس قيمة المؤسسة

لقياس قيمة المؤسسة أوجدت عدة طرق لقياسها، حسب طبيعتها وحسب التوجهات المختلفة للمدارس الاقتصادية، والتي وضعت عدة مداخل يمكن على أثرها قياس تلك القيمة حسب متطلبات المدخل أو ذلك التوجه، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى بعض تلك المداخل لقياس قيمة المؤسسة.

1. المدخل المحاسبي: يقصد به المعطيات المحاسبية التي تندرج في القوائم الختامية والتي من خلالها يمكن معرفة

ربحية المؤسسة والتقدير الاقتصادي للأرباح المحتملة في السوق المالية لمعرفة ثروة المساهمين، ويمكن حساب قيمة المؤسسة إما بحساب القيمة المحاسبية، أو القيمة السوقية أو القيمة المالية، أو القيمة الجوهرية.

1.1 القيمة المحاسبية: وتحسب من خلال المعطيات التي توفرها الميزانية، وتعتبر صافي المركز المالي للمؤسسة

والذي يحسب عن طريق الفرق بين الموجودات الحقيقية والقروض، وهو ما يعبر عن القيمة الدفترية، وقد أشار الكاتب (Guinamard,1981) إلى أن صافي المركز المالي للمؤسسة يتضمن مجموع رأس المال والاحتياطات والفائض المرسل والربح المحتمل، مطروحا منهم مصاريف التأسيس والعجز المرسل والخسائر المحتملة، أو اجمالي الأصول بعد استبعاد مصاريف التأسيس مطروحا منها الاهتلاكات وخسائر القيمة، أو عن طريق القروض مطروحا منها الربح المحتمل وتضاف إليها الخسارة المحتملة²، ويمكن أن نترجم كل كتب سابقا في معادلة توضيحية، كالآتي³:

¹ seychellesartprojects.org، قيمة التصفية (صيغة، مثال) | حساب خطوة بخطوة، أطلع عليه يوم 2023/01/02،

<https://ar.seychellesartprojects.org/1244-liquidation-value>.

² Guinamard Roland, **Méthodologie d'analyse de gestion comptable**, tome 04, Paris, 1981, p25.

³ هنداوي أحمد منير عبد السلام، العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات وأثرها على قيمة المنشأة (دراسة نظرية وتطبيقية)، رسالة ماجستير، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، منشورة، 2020، ص 105.

قيمة المؤسسة = القيمة الدفترية لإجمالي الأصول - القيمة الدفترية لإجمالي الخصوم

أو

= القيمة الدفترية لحقوق الملكية

أو

= القيمة الدفترية لصافي الأصول

أما إن كانت المؤسسة مدرجة في السوق المالية، فهنا يتم حساب القيمة المحاسبية للسهم، من خلال قسمة صافي المركز المالي (صافي حقوق الملكية) على عدد أسهم الشركة، ويشترط عند الحساب معرفة صافي المركز المالي الحقيقي أو المعدل باستخدام مؤشرات التحليل المالي، والذي لا يأخذ الاحتياطات أو المخصصات المبالغ فيها والتي تخفض قيمة الأصول وترفع قيمة الخصوم¹، وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المحاسبية تدعى أيضا "بالقيمة التاريخية" نظرا لاعتمادها على الكشوفات المحاسبية، كما أن قيمة المؤسسة بالنسبة لهذا المدخل لا يأخذ بعين الاعتبار مساهمة العنصر البشري بالرغم من فعاليته وأهميته في الرفع من قيمة المؤسسة، إلا أن فكرة ادراجه في حساب قيمة المؤسسة تنامت بشكل قوي في السنوات الأخيرة، غير أنها مازالت نظرية ولم تدخل حيز التنفيذ بعد².

بالرغم من بساطة الحساب في هذا المدخل، إلا أنه يعاب عليه وجود مشاكل في القياس المحاسبي، والناجحة عن اختلاف السياسات المحاسبية المتعلقة بمعالجة بنود الأصول والخصوم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حساب القيمة يهتم فقط بالرقم المتحصل عليه، والذي يتطلب حساب مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة لفهم جودة تلك النتيجة المتحصل عليها، وهذا نظرا لعدم توضيح العلاقات بين البنود المكونة للقوائم المالية، بالإضافة إلى كون المعطيات المستند عليها في الحساب هي معطيات تاريخية تتطلب تحيينها مع الأحداث الحالية، فكيف لها أن تعكس القيمة المستقبلية³، كما أن هناك مشكلات خارجة عن نطاق المحاسبة مثل: التغيرات الاقتصادية والمالية، كالتضخم، التنظيم، التقادم ودرجة المخاطرة والتغيرات الحاصلة في القوة الشرائية للنقود، كل هذا يجعل

¹ AUBERT-KRIER et RIO – VAILHEN, **gestion de l'entreprise - 2/ activités et politiques**, Tome II, université de France, France, 1977, p351.

² Hendricks James A, The impact on human resource accounting information on stock investment decisions: an empirical study, **The Accounting Review**, American Accounting Association, volume 51, n°02, April 1976, pp 292-305.

³ أحمد ولاء ربيع عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 107.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

عملية اتخاذ القرار تكون في كثير من الأحيان خاطئة وغير سليمة، كما أن الاعتماد على معطيات هذا المدخل لحساب قيمة المؤسسة يعطي نتائج غير دقيقة ومضللة¹.

2.1 القيمة السوقية:

يتم حساب قيمة المؤسسة من خلال القيمة السوقية أو الرسملة السوقية، عن طريق ضرب عدد الأسهم في المستوى السعري الذي تبلغ إليه هذه الأسهم في السوق المالية وقت التقييم، وبالرغم من بساطة هذا المدخل، للوهلة الأولى، غير أن تطبيقه ليس بنفس الدرجة، إذ يجب توفر الشروط التالية:²

- وجود سوق للأوراق المالية ويتم فيها تداول تلك الأوراق المالية، وتجرى عليها عمليات البيع والشراء.
- أن تكون سوق الأوراق المالية ممثلة للنشاط الاقتصادي على درجة عالية من الكفاءة، وهذا يتطلب:
- مشاركة الشركات في تنشيط السوق، عن طريق كثرة عمليات التداول فيه، فيجب أن يكون السوق المالي يضم عددا كبيرا من الأسهم والسندات المطروحة من قبل الشركات الممثلة لكل الأنشطة الاقتصادية في المجتمع.
- الإفصاح الكامل عن معلومات الشركة وعن كل أنشطتها التجارية والاجتماعية وكذا أداؤها المالي، وخاصة الآفاق المستقبلية للربح، سياسة توزيع الأرباح ونوعية الإدارة وسياستها، لزيادة عنصر الشفافية في التعامل والثقة لدى الجمهور.
- أن تكون تلك المعلومات متاحة في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة، ومتماثلة لجميع المتعاملين في السوق.
- أن يكون سوق الأوراق المالية في حالة استقرار في تاريخ التقييم حرصا على دقة القياس، وذلك كون السوق يكون متقلبا وكذلك أسعار الأسهم في الأزمات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي

¹ Charles W. Haley and Lawrence D. Schall, The theory of financial decisions, **the journal of finance**, New York, volume 29, n°03, jun 1974, pp1034-1036.

² William E. Fruhan, **Financial Strategy: Studies in the Creation, Transfer**, and Destruction of Shareholder Value, Homewood, Ill. : R. D. Irwin, 1979, pp 287-296.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

يكون المتضرر الرئيسي منها الشركات، والعكس في حالة الرواج والتي تنشط عملية العرض والطلب في السوق المالي، لهذا فإن قيمة المؤسسة تختلف بين الحالتين.¹

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقييم يحدث فقط في السوق الكامل، وأشار (Jacquillat, 1972) أن هذا التقييم يؤدي إلى تشتت النتائج بمرور الزمن، نتيجة تطور أسعار الأسهم والسندات المتداولة في السوق، فنماذج تقييم الأسهم لا تهدف إلى تحديد القيمة الحقيقية للسهم بقدر ما تهتم بتحديد العناصر المبينة للخطر الذي يتحمله مالكو المحافظ المالية، فالقيمة السوقية تخضع لقانون السوق، والذي يتميز بتغيره المستمر²، وتحسب حسب أحد المقاييس التالية:³

1. رأس المال السوقي (الرسمة السوقية) **Market capitalization**: ويتم هنا حساب القيمة

كما يلي:

القيمة السوقية للمؤسسة = عدد الأسهم المتداولة × سعر إغلاق السهم في نهاية العام

2. القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية **Market value to book value**: ويتم حساب قيمة المؤسسة

كالاتي: سعر اغلاق السهم آخر يوم في السنة المالية/القيمة الدفترية للسهم

3. مقياس **Tobin's Q**: يعتبر من أكثر المقاييس استعمالا وشيوعا في هذا المدخل، ويعرف على أنه

النسبة بين القيمة السوقية للمؤسسة وتكلفة استبدال أصولها، بالاعتماد على المعلومات المحاسبية والسوقية معا، بمعنى آخر فهو يحسب النسبة بين مجموع القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية للديون طويلة الأجل مقارنة بالقيمة الدفترية لإجمالي الأصول، فعندما تكون هذه النسبة أكبر أو يساوي الواحد، دلت على أن المؤسسة استطاعت خلق قيمة كون القيمة الحالية التي تتوقع الحصول عليها مستقبلا أعلى من القيمة

¹ الطحان ابراهيم مُجد، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على مخاطر عملية المراجعة: دراسة نظرية وميدانية، رسالة دكتوراه، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، منشورة، 2017، ص ص 01-248.

² Jacquillat B, les modèles d'évaluation et de sélection des valeurs mobilières : panorama des recherches américains, **analyse financière**, n°11, paris, 1972, pp68-88.

³ أحمد ولاء ربيع عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 114.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

المحاسبية التي اعتمدت من خلال العقود التي تتم في السوق¹. والمعادلة التالية تبين طريقة حساب تلك النسبة:

$$1 \leq \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية+اجمالي الالتزامات}}{\text{القيمة الدفترية لإجمالي الأصول}} = \text{Tobin's Q}$$

يتم حساب القيمة السوقية لحقوق الملكية عن طريق ضرب سعر اغلاق السهم في عدد الأسهم في نهاية السنة.

يتميز هذا المقياس بمرونته العالية، حيث أنه يستجيب للتغير في الأسعار المتداولة، كما أنه يعتبر مؤشراً للتنبؤ بالربحية المستقبلية، كونه يتعلق بالأجل الطويل عكس المؤشرات الأخرى والتي تعبر فقط عن المدى القصير، ويعتبر من أسهل المقاييس وأدقها، حيث أنه يعتمد على المعلومات المحاسبية والمالية بالإضافة إلى المعلومات السوقية، كما أن له استعمالات متعددة، مثل التنبؤ بالفرص الاستثمارية الحالية والمستقبلية، قياس نمو الأداء التشغيلي في المؤسسة، كما أنه يستخدم في تحليل أداء الشركات. غير أن الاعتماد على المعلومات التاريخية قد لا يكون مفيداً للمستثمرين، فعملية اتخاذ القرار تتطلب معلومات مستقبلية، تساعد في بناء قرارات رشيدة.

3.1 التقييم بواسطة رسمة الأرباح:²

جاء هذا التوجه لتصحيح سابقه، حيث أن تلك الانحرافات وخاصة الاعتماد على المعلومات التاريخية، تطلبت أسلوباً لا يتنافى مع أسلوب القيمة السوقية للمؤسسة، ولكن يحسنها، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار قيمة الأرباح المستقبلية، وتحسب قيمة المؤسسة عن طريق الحصص أو عن طريق الأرباح كما يلي:

- **التقييم بواسطة الحصص:** يستند هذا الأسلوب إلى استخراج القيمة الحالية لجميع حصص الأسهم، والتي تكون فترة استلامها غير محددة، وتطرق البروفيسور (Conso, 1978) إلى أن السهم سيمنح

¹ الشرفاوي أشرف، العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة وعوائد الأسهم -دراسة عملية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات -آفاق وتحديات، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، الامارات، 2006.

² مشكور سعود جايد، المعايير المستخدمة في تحديد قيمة المنشأة، researchgate، 2019، فيفري، ص07، https://www.researchgate.net/publication/330778189_almayyr_alm

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

مالكة قيمة تعادل القيمة الحالية لتدفقات الإيرادات المنتظرة، تلك الإيرادات هي الحصص السنوية أو عند الضرورة حصة التصفية¹، وتحسب كما يلي:

$$P_0 = \sum_{t=1}^{\infty} \left(\frac{Dt}{(t+i)^t} \right)$$

حيث أن: P_0 هي قيمة السهم، Dt هي الحصة ويمكن القول أنها تمثل قيمة متوسط احتمالات الحصص المستقبلية، t هي الفترة المتوقعة و i هو معدل الخصم الذي يفرضه المستثمر.

إذا حدد السوق قيمة السهم (P_0) فإن (i) تمثل حقوق الملكية بالنسبة للمؤسسة، أما إذا كان المستثمر يبحث عن قيمة معينة للسهم، فإنه يختار المعدل الذي يحقق له الدخل المطلوب، لحد يأخذ بعين الاعتبار الخطر المتوقع، وفي هذه الحالة يكون المعدل أعلى من المعدل في سوق رؤوس المال طويلة الأجل.

ويفترض أن تكون الحصة المتوقعة ثابتة، ومعنى هذا أنها تزداد بمعدل متوسط أقل من معدل الخصم (i)؛ أي أن $Dt = D_0 (1+c)^t$ ، حيث أن c تمثل معدل النمو، وبالتالي فإن قيمة السهم تساوي:

$$P_0 = D_0 / (i - c)$$

- التقييم بواسطة الأرباح: تعتمد هذه الطريقة على مفهوم مفاده أن القيمة السوقية للمؤسسة ترتبط بالأرباح التي يمكنها الحصول عليها من أنشطتها² وعلى مدى فترة طويلة في المستقبل، حيث أنها تقوم برسملة الأرباح الصافية على عدد معين من السنوات، وبالتالي فإن قيمة الربحية تعبر عن القيمة الحالية لجميع الأرباح الصافية المستقبلية، وتعطى المعادلة التالية لحساب قيمة الربح:³

$$\text{قيمة الربح} = \text{صافي الربح} \left(\frac{100}{\text{معدل الرسملة}} \right)$$

¹ Pierre Conso, **Gestion financière de l'entreprise**, 11 eme édition, Dunod, Paris, 1978, P233.

² التقييم العقاري، طريقة الأرباح: شرح عن طريقة الأرباح لتقييم العقارات ونقاط القوة والضعف للطريقة، أطلع عليه يوم 2023/01/05،

/ <https://taqeemaqari.com/2020/12/21>

³ Guinamard Roland, **op.cit**, p108.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

ويجب التفريق بين أمرين، فإذا كانت الشركة هي من تريد احتساب هذه القيمة، فإن الربح المعبر عنه يكون من حساب النتيجة، أما معدل الرسملة فيكون معدل الفائدة المطبق في سوق السندات، أما إذا كان المساهمون أو المستثمرون يودون معرفة قيمة المؤسسة، فإن الربح المعتمد سيكون متوسط الربح الموزع خلال السنوات الأخيرة، ومعدل الرسملة سيكون أعلى من معدل الفائدة، وذلك لأخذ معدل المخاطرة، وهنا يفضل إحلال صافي التدفق النقدي محل الربح. طريقة رسملة الأرباح تخدم بشكل خاص إدارة محفظة الأوراق المالية، حيث أنها تساعد على تصنيف مختلف الأسهم في المحفظة من خلال حساب أقساطها، ولكن تعتبر غير مجدية في حالة عدم توزيع الحصص خلال فترة النمو السريع.¹

ووفقاً لهذا الطريقة لحساب قيمة المؤسسة، فإن المحفظة المالية تحقق نوعان من العوائد، الأولى هي التدفقات النقدية خلال كل فترة زمنية، والثانية هي العوائد التي تنظر على قيمة المبلغ المستثمر في نهاية المدة؛ أي عند بيع السهم أو الورقة المالية، ويسمى بالأرباح الرأسمالية. ويمكن تحقيق هذه النظرة لقيمة المؤسسة من خلال تحقيق أرباح متوقعة على مدى فترة طويلة، وهو ما يزيد من عمر المؤسسة وزيادة نصيبها في السوق المالي، فكلما حقق السهم عائداً أكبر، زاد سعره وزادت قيمته في السوق، وهذا ما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة.²

يستخدم المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بخصوص زيادة أو انخفاض قيمة المؤسسة على مؤشرين أساسيين وهما: معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، والذين يحسبان كما يلي:³

- **معدل العائد على حقوق الملكية:** يعبر هذا المؤشر على العلاقة بين الأموال المستثمرة والعوائد المتحصل عليها عن كل وحدة نقدية مستثمرة، فهو يعكس أداء الأنشطة التشغيلية والتمويلية معاً، ويحسب كالتالي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية

- **معدل العائد على الأصول:** يعبر عن العلاقة بين الأصول والأرباح المحققة جراء استخدام تلك الأصول؛ أي يقيس الربح المحقق من استثمار وحدة نقدية واحدة من أصول المؤسسة، هذا المؤشر

¹ مشكور سعود جايد، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² أحمد ولاء ربيع عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 108.

³ أحمد ولاء ربيع عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 108.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

فعال جدا لمعرفة أثر الأداء التشغيلي للمؤسسة، ففي بعض الأحيان تكون المؤسسة قد اشترت أصولا فائضة عن احتياجات السوق، أو أنها لم تصل للطاقة التشغيلية الكاملة لها، لهذا فإن هذا المؤشر يبين الأداء التشغيلي لأصول المؤسسة، ويحسب كما يلي:

معدل العائد على الأصول = (صافي الربح بعد الضريبة+الفوائد المدبنة) ÷ متوسط اجمالي الأصول

4.1 القيمة الجوهرية: هي السعر النظري أو القيمة الأساسية لأصول المؤسسة، هذه القيمة والتي يتم الحصول عليها من خلال مراعاة جميع المكونات التي تحيط بالمؤسسة، بما في ذلك العناصر الملموسة وغير الملموسة، وتُعرف أحياناً أيضاً بالقيمة الفعلية. فهي المبلغ الذي يرغب المستثمر العقلاني في دفعه للمؤسسة نتيجة امتلاكه لأصل من أصولها، اعتماداً على المعلومات المتوفرة في السوق، ونعني هنا بأصول المؤسسة الأسهم التي تطرحها المؤسسة ؛ إذ سيكون من الصعب أن يكون المستثمر على دراية كاملة بكل ما يحيط بالأصل. ونفترض مبدأ الاستمرارية ؛ أي أن الشركة ستستمر في العمل في المستقبل، وفي حالة العكس، أي لم تتمكن من افتراض أن الشركة ستستمر في العمل في المستقبل، فيجب علينا حساب قيمة التصفية.¹

هناك عاملان يتحكمان في تحديد القيمة الجوهرية، الأول يقوم على أساس أخذ جميع العناصر التي تساهم في التشغيل حتى ولو لم تمتلكها المؤسسة، أما العامل الثاني فيأخذ في الحسبان استبعاد السلع الملموسة أو غير الملموسة والتي لم تكن ضرورية للتشغيل والتي تخضع إلى تقييم خاص بها مثل شهرة المحل، براءة الاختراع والعلامات التجارية ؛ إذ يتم تقييمها عن طريق رسملة العوائد الناتجة عنها.²

تُحسب القيمة الجوهرية للأسهم بالشكل التالي:³

$$\frac{\text{الربح الموزع للسهم في السنة الأولى}}{(1 + \text{الربح المتوقع})} + \frac{\text{الربح الموزع للسهم في السنة الثانية}}{(1 + \text{الربح المتوقع})^2} + \dots + \frac{\text{توزيعات الأرباح من بيع الأسهم + سعر البيع المتوقع}}{(1 + \text{الربح المتوقع})^n}$$

¹ الاقتصاد بالعربية، القيمة الجوهرية، ما هي، التعريف والمفهوم، أطلع عليه يوم 2023/01/06، <https://www.economyinarabic.com>.

² Capiez Alain, **Eléments de gestion financière**, 2 eme édition, Masson, Paris, 1982, p177.

³ Accounting Education University, **Intrinsic Value Analysis**, looked at it at 06/01/2023, <https://www.svtuition.org/>.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

عندما تكون الأسواق فعّالة، يقترب سعر الأسهم من قيمتها الجوهرية، أما كان السوق غير فعّال، زاد احتمال تسعير السهم بعيدا عن قيمته الجوهرية، وأيضا يلعب التمويل السلوكي أيضا دورا مهما في انحراف الأسعار، حيث تؤدي مشاعر المشترين والبائعين إلى انحراف أسعار السوق عن قيمتها الجوهرية في أوقات معينة، وخاصة وقت الأزمات، حيث ينتج ردة فعل مبالغ فيها. يكون تقدير القيمة الجوهرية للأصل بشكل أفضل من السوق ميزة تنافسية، وذلك جراء الحصول على عوائد أفضل من متوسط السوق عندما يتحرك سعر السوق نحو قيمته الجوهرية، فلكي يكون تقييم الأصول مربحا، يجب أن تتقارب أسعار السوق مع القيمة الجوهرية، كلما زاد عدد المستثمرين الذين يخللون أحد الأصول، زادت احتمالية تقييم سعر السوق بشكل صحيح.¹

ومما سبق يمكن اعتبار القيمة الجوهرية مرحلة في التقدير النهائي للمؤسسة، حيث تعد معيارا رقابيا، وخاصة عند اجراء المقارنات باستخدام مؤشرات التحليل المالي.²

2. المدخل الاقتصادي:

يركز هذا المدخل على المقاييس التي تهتم بمقدار الإضافة في قيمة الاستثمارات، وفيما يلي نتطرق إلى أهم تلك المقاييس:

1.2 القيمة الاقتصادية المضافة (-EVA – Economic Value Added):

لقد أدى انتشار مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس لخلق الثروة للمساهمين إلى ظهور العديد من مقاييس الأداء الاقتصادية المنافسة التي تقوم بتسويقها شركات مختلفة، وبالرغم من قدم ظهور هذا المصطلح، إلا أن الاهتمام الحالي به، يرجع إلى شركة "Stewart & Stern" وهي شركة استشارية أمريكية في نيويورك، أسسها كل من "Stewart Bennett, G. Stern Joel" وذلك لخدمة الإدارة المالية من خلال تطوير قياس الأداء، وقد قامت هذه الشركة بنشر هذا المفهوم وتسجيل طريقة حسابه كعلامة تجارية مميزة تحت مسمى "EVA" في أواخر الثمانينات من القرن الماضي.³

¹ الاقتصاد بالعربية، القيمة الجوهرية، ما هي، التعريف والمفهوم، أطلع عليه يوم 2023/01/06، <https://www.economyinarabic.com>

² مشكور سعود جايد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ الشرفاوي أشرف، مرجع سبق ذكره، ص 4.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

ويعرّف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على أنه الإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال الأصلي والمقترض¹، ويعد هذا المقياس مقياساً متميزاً لأداء العمليات، كونه يأخذ بعين الاعتبار التكلفة الكلية لرأس المال، كما أن حسابه يتطلب اجراء العديد من التعديلات والتسويات على الربح المحاسبي ورأس المال المستثمر، والهدف هو الوصول لصافي الربح الاقتصادي بعد استبعاد بعض التسويات المحاسبية التي لا يترتب عنها تدفقات نقدية². تحسب القيمة الاقتصادية للمؤسسة من خلال ثلاثة نماذج وهي:³

1.1.2 نموذج القيمة الاقتصادية المضافة المستخدم في الوحدات الصناعية:

وتحسب كما يلي:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح الناتج عن عمليات التشغيل بعد الضرائب ± التسويات على أرباح التشغيل - [المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المستثمر X (رأس المال المستثمر ± التسويات على عناصر الميزانية)]

حيث أن صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب يأخذ في حسابه: التغيرات في الضرائب المؤجلة، الوفورات الضريبية الناتجة عن الفوائد والضرائب على الأرباح الناتجة عن العمليات الأخرى بخلاف عمليات التشغيل.

أما رأس المال المستثمر فهو عبارة عن الفرق بين مجموع الأصول والخصوم المتداولة.

يحسب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال من خلال المعادلة التالية:

$$ke=Rf+(Rm-Rf)\beta$$

حيث: **ke** تكلفة رأس المال.

B يمثل مقياس الخطر التي تتعرض له الوحدة.

¹ Jiambalvo, James, **Managerial Accounting**, 3th edition, Jon wiley & sons, New York, 2007, p471.

² أحمد ولاء ربيع عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص112.

³ مقبل علي أحمد علي، استخدام القيمة الاقتصادية المضافة لقياس وتقويم أداء الشركات المساهمة مدخل محاسبي (دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية العراقية والسورية)، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، منشورة، 2010، ص77.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

Rm-Rf يمثل علاوة الخطر وهو عبارة عن الفرق بين متوسط معدل الفائدة السائد في السوق في الأجل الطويل مع معدل الفائدة على السندات الخالية من المخاطر.

Rf هو عبارة عن معدل الفائدة على السندات الخالية من المخاطر.

فإذا كانت النتيجة موجبة، دل ذلك على وجود أرباح إضافية تزيد عن العائد المطلوب من طرف المساهمون، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثروة المساهمين، والعكس.

2.1.2 النموذج الثاني:

وتحسب القيمة الاقتصادية المضافة وفقا لهذا النموذج كما يلي:¹

$$EVA=(r-c) \times \text{capital}$$

حيث: **r** يمثل معدل العائد.

c المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

ويتم تحديد معدل العائد، وفقا للمعادلة التالية:

$$RONA=NOPAT/\text{capital}$$

حيث: **RONA** يمثل العائد على الأصول الصافية (**Return on net assets**).

NOPAT يمثل الربح الصافي للعمليات بعد الضريبة (**Net operation profit after taxes**).

3.1.2 النموذج الثالث:

وتحسب القيمة الاقتصادية المضافة وفقا لهذا النموذج كما يلي:²

¹ Chan, Andrew, The Mechanics of the Economic Model (MVA, EVA), Mcgill University, Montreal, Canada, 2001, p. 24.

² حجازي إبراهيم رسلان والحولي هالة عبد الله، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة للمنشأة وتعظيم ثروة حملة الأسهم ، مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2003، ص15.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

القيمة الاقتصادية المضافة = التدفق النقدي الناتج عن عمليات التشغيل \pm التسويات المحاسبية المترتبة على أساس الاستحقاق + فوائد القروض بعد الضرائب - الفائدة على رأس المال \pm التسويات على أرباح التشغيل ورأس المال

يقيس هذا النموذج العلاقة بين مقياس القيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء الأخرى من تدفق نقدي الناتجة عن عمليات التشغيل وصافي الربح قبل استبعاد البنود غير العادية وصافي الربح الناتج عن عمليات التشغيل بعد الضرائب وأيضا الدخل المتبقي، وتوضح المعادلة خطوات عملية تحويل التدفقات النقدية من عمليات التشغيل إلى القيمة الاقتصادية المضافة، بعد اجراء بعض التسويات المحاسبية المترتبة على أساس الاستحقاق للتدفقات النقدية عن عمليات التشغيل، للوصول إلى الأرباح المحاسبية قبل استبعاد البنود غير العادية، ويضاف إليها الفوائد بعد خصم الضرائب للحصول على صافي أرباح التشغيل بعد الضرائب، بعدها يطرح منها التكلفة الجارية لرأس المال المقترض أو الأصلي للحصول على الدخل المتبقي.

2.2 القيمة السوقية المضافة "Market Value Added":

هي مقياس للأداء الخارجي، فهي تعكس كيفية أداء الشركة مع مساهميهها، فعندما يرغب المستثمرون التعامل معها فأهم ينظرون إلى تلك القيمة والتي تعتبر أفضل مؤشر لهم ليس فقط من باب تحقيق عوائد مرتفعة وإنما كونها تعكس مدى امتلاكهم قيادة قوية وحوكمة سليمة¹، ويمكن تفسيرها حسب (Sareewiwatthana and wanidwaran) على أنها مقدار الثروة التي أوجدتها الإدارة للمستثمرين زيادة عن استثماراتهم في الشركة، بسبب الإدارة الفعالة والتشغيل الكامل والذين يعززان من قيمة الشركة².

وتحسب القيمة السوقية المضافة حسب القانون التالي:³

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للمؤسسة - رأس المال المستثمر

¹ Nakhaei, H, Market value added and traditional accounting criteria: Which measure is a best predictor of stock return in Malaysian companies, **Iranian Journal of Management Studies**, Iran, Volume 09, Issue 02, 2016, p436, <https://www.semanticscholar.org/paper/MARKET-VALUE-ADDED-AND-TRADITIONAL-ACCOUNTING-WHICH-Nakhaei/>.

² Sareewiwatthana Paiboon and Wanidwaran Phasin, Alternative Analyses of Market Value Added: A Case Study of Thailand, **Investment Management and Financial Innovations**, Volume 16, Issue 01, 12/02/2019, p66, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3325954.

³ Nakhaei, H, op.cit, p436.

أو من خلال القانون التالي:¹

القيمة السوقية المضافة=القيمة السوقية للأسهم-القيمة الدفترية لحقوق المساهمين

تهدف المؤسسة إلى رفع القيمة السوقية للأسهم، وتشير عملية التقييم أن سعر السهم هو دالة لتوقعات نقدية مستقبلية بمعدل يعكس العائد الذي يبحث عنه المساهمون، وبافتراض ثبات باقي المتغيرات، فإذا كانت هناك توقعات بنمو أعلى في التدفقات النقدية، يجب أن تكون أسعار الأسهم أعلى، فالتدفق النقدي يعكس النمو المستقبلي للمؤسسة والتي تعكس تقدير سعر السهم في المستقبل، غير أن تقييم الأسهم يكون عادة بمبالغ تختلف عن المبالغ المقدرة في بيانات الميزانية، إما بأسعار تقل عن القيمة الجوهرية للشركة، أو بسعر مرتفع من قبل السوق، والسبب في اختلاف التسعير هو اعتماد المستثمرين على المؤشرات المحاسبية، وطبعاً فإن المستثمرون يبحثون عن الأسهم الممتازة لما لها من قدرة على جلب أرباح مرتفعة، نظراً لارتفاع قيمتها الدفترية، غير أن السوق يقيمها بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية، ولكن سرعان ما يتم تدارك خطأ التقييم من قبل السوق برفع أسعار تلك الأسهم، لأن لديها إمكانات نمو مستقبلية تؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعارها على المدى الطويل.²

3.2 شهرة المحل Good Will: يعبر مفهوم فائض القيمة وجود فرق دائم بين الربح المحقق من طرف

المؤسسة من جهة وبين عائد الأموال الخاصة الضرورية لإنشاء الآلة الانتاجية المحصل عليه عند توظيفه بدون خطر في السوق المالية من جهة أخرى.³

كما يعطي (1993, J. Brilman. et C. Maire) مفهوماً لفائض القيمة "Good Will" أو شهرة المحل "Fonds commerce" على أنه القدرة التي تتمتع بها المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال استغلال عناصر مختلفة (بشرية، منتجات، معدات، أسواق وزبائن،...) وبالتالي فهو يمثل جميع العناصر المعنوية المرتبطة بنشاط المؤسسة والتي لا يمكن تقييمها بشكل مباشر بخلاف العناصر المادية وبعض العناصر المعنوية (الترخيصات،

¹ Akgun, A. I., Samiloglu, F., & Oztop, A. O. , The impact of profitability on market value added: evidence from turkish informatics and technology firms, **International Journal of Economics and Financial**, Volume 08, Issue 04, 2018, p108.

² جوان حيدر خضير، تأثير محددات هيكل التمويل في القيمة السوقية المضافة عبر الرفع المالي والقيمة الاقتصادية المضافة (دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، منشورة، 2021، ص 84-85.

³ M.Glais, **Le diagnostic financier de l'entreprise**, 2eme édition, Economica, Paris, 1986, P266.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

براءات الاختراع، حق الإيجار،...) التي تملك قيمة مستقلة عن نشاط المؤسسة. لذا ففائض القيمة يقيم جميع العناصر المعنوية الضرورية والمرتبطة بنشاط المؤسسة إلى جانب العناصر المادية.¹

ويعرف فائض القيمة على أنه جميع العوامل الداخلية والخارجية والتي تسمح بتحقيق أرباح أعلى من مكافآت الأموال الموضوعة للسير الحسن للمؤسسة إلى جانب أصولها المحاسبية وبالتالي رفع قيمة المؤسسة، أما في حالة العكس فنكون أمام حالة نقص القيمة "Bad Will".²

يحسب فائض القيمة بعدة طرق مختلفة، والتي تنقسم إلى صنفين: طرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، إضافة إلى أن كل طريقة يمكن حسابها بشكل إجمالي "Méthode brute" أو صاف "Méthode nette"، وفيما يلي بعض تلك الطرق المباشرة:

1.3.2 الطريقة الأنجلوسكسونية: تعتمد هذه الطريقة على رسملة الربح الإضافي "Super-profit" الناتج عن الفرق بين الربح المحصل عليه وعائد توظيف الأموال الضرورية للمؤسسة في السوق المالية، وتعطى قيمة المؤسسة وفائض القيمة على النحو التالي:³

$$V = ANCC + GW \quad (1)$$

حيث: V قيمة المؤسسة، $ANCC$ قيمة الأصل الصافي المحاسبي المصحح، GW فائض القيمة.

- الطريقة الصافية :

$$(1) \Rightarrow GW = V - ANCC \quad (2)$$

القيمة الإجمالية للمؤسسة تساوي المتوسط الحسابي لقيمة المردودية و قيمة الأصل الصافي المحاسبي المصحح

وذلك على النحو التالي:

$$V = (ANCC + VR) / 2 \quad (3)$$

حيث: VR قيمة المردودية، وتحسب على النحو التالي:

$$VR = \left(\frac{B}{i} \right) \quad (4)$$

حيث: B تمثل الربح الصافي المصحح، i تمثل معدل الرسملة وهو معدل التوظيف بدون خطر

¹ Brilman J et Maire. C., **Manuel d'évaluation des entreprises**, Les éditions d'organisation, Paris, 1993, p112.

² سويسي هواري، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في اطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة-دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، منشورة، 2008/2007، ص 98.

³ Brilman J et Maire. C., Op.Cit, p121.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

وبتعويض المعادلة (4) في (3) و (3) في (2) ينتج:

$$GW = \frac{1}{2} \left(\frac{B}{i} \right) - ANCC$$

$$GW = \frac{1}{2} \left(\frac{B - i * ANCC}{I} \right)$$

$$GW = \frac{1}{2i} (B - i * ANCC)$$

إلا أن هذه الطريقة تستحدث الأرباح بمعدل استحداث t الذي يتضمن اضافة إلى معدل مكافأة رأس المال علاوة خطر السوق والتي تتراوح من 25% إلى 50%، فبدلاً من i نستخدم $2i$ لتصبح المعادلة كما يلي:

$$GW = \frac{1}{t} (B - i * ANCC)$$

$$V = ANCC + \frac{1}{t} (B - i * ANCC)$$

- الطريقة الاجمالية:

$$V = ANCC + \frac{1}{t} (CB - i * VS)$$

$$GW = \frac{1}{t} (CB - i * VS)$$

حيث :

حيث أن:

V	قيمة المؤسسة	I	معدل الفائدة المستعمل في الدولة أي أنه معدل التوظيف المفترض لقيمة الأصول المصححة المطروحة في السوق المالي
GW	فائض القيمة	t	معدل استحداث بخاطر ويساوي (50% , i+25%)
VS	القيمة الجوهرية	CB	القدرة الربحية (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة)
ANCC		الأصل المحاسبي الصافي المصحح	

نلاحظ أن هذه الطريقة تقوم برسملة الربح لمدة غير منتهية بمعدل استحداث t الذي هو عبارة عن معدل الفائدة المستعمل في السوق المالي مضاف إليه علاوة الخطر بين 25% إلى 50%، مما يدل على أخذه في

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

الحسبان حالة عدم التأكد التي تسود السوق المالية. وتجدر الإشارة إلى أن الرسملة والاستحداث وجهان لعملة واحدة، وتمثل في سعر الوقت.

2.3.2 طريقة الربح المختصرة لفائض القيمة Rente Abrégée du Good Will: تسمى كذلك

بالطريقة المبسطة لاتحاد الخبراء المحاسبين الأوروبيين، حيث تنطلق هذه الطريقة في حساب فائض القيمة من استحداث فوائض الربح الناتجة عن الفرق بين الربح وعائد توظيف الأموال الضرورية للمؤسسة في السوق المالية لفترة معينة، عكس الطريقة السابقة (الأنجلوسكسونية) التي تعتمد فترة غير منتهية ونمير بين حالتين:

✓ عندما يكون فائض القيمة ثابتاً: ¹

$$V = ANCC + an(B-i * ANCC)$$

$$an = 1 - \frac{1-(1+t)^{-n}}{t} \text{ حيث:}$$

$$GW = an(B-i * ANCC) \text{ ومنه:}$$

حيث: B: الربح المصحح، an: القيمة الحالية لمبالغ مستقبلية متساوية

تجدر الإشارة إلى ما يلي: ²

- يأخذ أصحاب هذه الطريقة فترة تتراوح بين 5, 3 إلى 5 سنوات باعتبار أن فائض القيمة يزول مع الوقت.
- تخضع القدرة الربحية أو الربح إلى تخفيض يقدر بـ 30% كعامل حيلة وحذر لهذا الربح المحصل عليه من التوقعات.
- بالنسبة لمعدل الاستحداث t يمكن استعمال معدل الفائدة المطبق على قروض الدولة (سندات حكومية،...) مضاف إليها علاوة خطر 50%.

¹ هوارى-سويسى، مرجع سبق ذكره، ص101.

² Brillman J et Maire. C., Op.Cit, p119.

✓ في حالة عدم ثبات فائض القيمة فإن قيمة المؤسسة تحسب كما يلي:¹

$$V = ANCC + \sum_{i=1}^n \left(\frac{Bt - i * ANCC}{(1 + i)^t} \right)$$

3. مدخل الدخل: يتم تقدير قيمة المؤسسة بناء على ما يلي:²

- التدفقات النقدية المتوقعة هي الأساس في المؤسسة وليست الأرباح.
- معدل نمو المؤسسة يؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة فهي تزيد أو تقل وفقا لمعدل النمو 0.
- توقيت الحصول على التدفقات النقدية المتوقعة مهم جدا، لما للتضخم من تأثير على قيمتها بفعل التضخم لاختلاف القوة الشرائية لتلك النقود.
- من الضروري أن يكون معدل الخصم يعكس درجة المخاطرة التي تصاحب تلك التدفقات النقدية.
- عمر المؤسسة المتوقع ضروري وذلك لأن تحصيل التدفقات النقدية يكون حسب تقدير السنوات التي تعيش خلالها المؤسسة.

لقد تعددت الآراء لإعطاء مفهوم موحد للتدفق النقدي "Cash-Flow" ، فقد نشرت لجنة الاتحاد الأمريكي للمحللين الماليين في تقرير نشرته عام 1964، بأن التدفق النقدي يعني صافي الربح مضافا إليه خسائر القيمة³، ويمثل التدفق النقدي قدرة التمويل الذاتي الإجمالي للمؤسسة، ويطلق عليه اسم التدفق النقدي الإجمالي، وفي حالة توزيع الحصص على المساهمين يصبح تدفقا نقديا صافيا⁴.

ويتم حساب قيمة المؤسسة وفقا لهذا المدخل بالاعتماد على ثلاثة أساليب، وهي:

1.3 أسلوب التدفقات النقدية المعادلة لحالة التأكد: يعتمد هذا الأسلوب على تعديل التدفقات النقدية

من حالة المخاطرة إلى حالة التأكد، وهذا يتطلب: تقدير التدفقات النقدية المتوقعة، تقدير معامل يعكس

¹ P.Gensse et P.Topasecalian, **Ingénierie finance**, Economica, Paris, 1999, P 87.

² Goeghart Marc and Wessels David and Koller Tim, **Valuation, Measuring and managing the value of companies**, 5 eme edition, John Wiley and Sons, new York, July 2010, pp612-618.

³ Lauzel P, **Contrôle de gestion et budget**, 3eme edition, Sirey, Paris, 1980, p102.

⁴ مشكور سعود جايد، مرجع سبق ذكره، ص17.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

المخاطرة لهذه التدفقات النقدية، ومن ثم يتم ضرب المعادلة التقديرية للتدفقات النقدية في حالة التأكد في معامل الخطر¹، يمكن استخدام معدل العائد الخالي من الخطر، غير أن تقدير ذلك المعامل الذي يعكس درجة مخاطرة التدفقات النقدية مستقبلاً أمر صعب².

2.3 أسلوب القيمة الحالية المعدلة: هذا الأسلوب يفرق بين نوعين من التدفقات: تدفقات نقدية ناجمة عن استثمار رأس المال الخاص وتدفقات نقدية ناجمة من استخدام الديون، وهذا ما ينتج عنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية العائدة على المساهمين أو القيمة الحالية للوفرة الضريبية الناشئة من استخدام أموال الغير³.

وفي هذا الأسلوب يكون تقدير قيمة المؤسسة يحتاج إلى معدلين للخصم، معدل العائد المطلوب على الأموال الخاصة ومعدل الفائدة على القروض، غير أن الفصل بين القيمتين من الجانب النظري، أما العملي فلا يمكن الفصل بينهما وذلك لأن المشاريع تمول بكلا النوعين من الأموال، ولا يمكن التفريق بينهما⁴.

3.3 أسلوب التكلفة المرجحة للأموال: هذا الأسلوب يستخدم التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة ككل بغض النظر عن نمط التمويل، من خلال التكلفة المرجحة للأموال التي تأخذ في الاعتبار تكلفة كل مصدر وأهميته النسبية⁵. ولكن يجب توفر المعلومات التالية:⁶

- التدفقات النقدية المتوقعة طول عمر المؤسسة.
- العمر الافتراضي للمؤسسة.
- قيمة التصفية للمؤسسة في نهاية عمرها الافتراضي.
- التكلفة المرجحة للأموال كمعدل خصم.

¹ Butler Alexander W and Cornaggia Jess and Grullon Gustavo and Weston James , Corporate Financing Decisions, Managerial Market Timing, and Real Investment, **Journal of Financial Economics (JFE)**, university of rochester, USA, Volume 101, n°03, 2011, pp 666-683.

² Mark Grinblatt and Jun Liu, Debt policy, corporate taxes, and discount rates, **Journal of Economic Theory**, Elsevier, Volume 141, n°01, July 2008, PP. 225-254

³ Brigham Daves and others, **Intermediate Financial Management**, 11th Edition, the Dryden Press, Chicago, February 2013, PP. 467-472.

⁴ S. Keef, M. Khaled, M. Roush, A note resolving the debate on "The weighted average cost of capital is not quite right", **The Quarterly Review of Economics and Finance**, Volume 52, n°04, 2012, PP. 438-442.

⁵ Axel Pierru, The weighted average cost of capital is not quite right: A comment, **The Quarterly Review of Economics and Finance**, Volume 49, n° 03, 2009, PP. 1219-1223.

⁶ Jeong-Bon Kim, Byungcherl Charlie Sohn, Real earnings management and cost of capital", **Journal of Accounting and Public Policy**, Volume 32, n°06, November 2013, PP 518-543.

ويتم حساب التكلفة المرجحة لرأس المال كما يلي:

أولاً: حساب تكلفة الديون

عبارة عن معدل العائد المطلوب من قبل المقرضين لقبول إعطاء القرض، وعادة ما يتم حسابه على أنه معدل الفائدة الفعلي المطبق على التزام الشركات، فهو المعدل الذي يحسب القيمة الحالية للشركة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية من خلال معدل العائد المتوقع لحملة الأسهم والديون¹. ويتم حسابه كالتالي:²

تكلفة الديون بعد الضرائب = معدل الفائدة قبل الضرائب - (1 - معدل الضريبة)

$$K_i = k_d (1 - T) \quad \text{أي:}$$

حيث أن: k_i هي تكلفة الديون بعد الضرائب، k_d هو معدل الفائدة قبل الضرائب و T معدل الضريبة.

ثانياً: حساب تكلفة حقوق الملكية³

هي ما يتوقعه المساهمون لاستثمار أسهمهم في الشركة، يمكن حساب هذه التكلفة من خلال طريقتين:

- تكلفة حقوق الملكية لشركات توزيع الأرباح: وتحسب كما يلي:

$$k_e = \frac{DPS}{MPS} + r$$

حيث أن: DPS تمثل توزيعات الأرباح لكل سهم، MPS : سعر السوق لكل سهم و r يمثل معدل نمو أرباح الأسهم.

منطق هذا النموذج هو أن التزام الشركة بدفع أرباح الأسهم هو تكلفة دفع المساهمين.

¹ sechellesartprojects.org، تكلفة الدين (التعريف، الصيغة) | حساب تكلفة الدين لتكلفة رأس المال المتوفر، أطلع عليه يوم 2023/01/10، <https://ar.sechellesartprojects.org/205-cost-of-debt>.

² إبراهيم بقاء الدين سعد، التمويل والإدارة المالية الدولية، بدون ناشر، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2009، ص ص 118-119.

³ صيغة تكلفة حقوق الملكية، كيف تحسب تكلفة حقوق الملكية (Ke)؟، أطلع عليه يوم 2023/01/10، [sechellesartprojects.org](https://ar.sechellesartprojects.org/89-cost-of-equity-formula).

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

- طريقة تكلفة حقوق الملكية باستخدام نموذج "CAPM": يعد نموذج تسعير الأصول الرأسمالية "Capital Assets pricing Model" الأسلوب الأكثر شيوعاً لحساب تكلفة حقوق الملكية، ويقدم تقديراً تقريبياً لما سيكون عليه عائد الموجودات لتعريض الأموال للخطر والتخلي عن نوع آخر من الاستثمار.¹ ويحسب كما يلي:

$$K_e = R(f) + \beta[E(m) - R(f)]$$

حيث أن: $R(f)$ هو معدل العائد الخالي من المخاطرة، $E(m)$: معدل عائد السوق و $E(m) - R(f)$ تمثل علاوة المخاطرة، β هو مقياس المخاطر. يمثل المعدل الخالي من المخاطرة ($R(f)$) معدل العائد المدفوع على الاستثمارات الخالية من المخاطر مثل السندات الحكومية أو سندات الخزنة، أما β فهو مقياس للمخاطرة، ويعبر على تراجع في سعر السوق للشركة، فكلما ارتفع التقلب، ارتفع β ، ومخاطره النسبية مقارنة بسوق الأسهم العامة. يمثل معدل العائد في السوق متوسط سعر السوق، والذي يُفترض أن يكون من 11 إلى 12%. على العموم، الشركة ذات الإصدار التجريبي المرتفع سيكون لديها درجة عالية من المخاطرة وستدفع المزيد مقابل حقوق الملكية.

ثالثاً: حساب الوسيط المرجح لتكلفة رأس المال

يمكن حساب الوسيط المرجح لتكلفة رأس المال "Weighted Average Cost of Capital (WACC)" كما يلي:²

(نسبة التمويل بحقوق الملكية x معدل العائد المطلوب على حقوق الملكية) + (نسبة التمويل بالمدىونية x تكلفة المدىونية بعد الضريبة)

رابعاً: حساب رأس المال المستثمر

رأس المال المستثمر أو رأس المال الاقتصادي هو المبلغ الذي يتم وضعه في الشركة لاقتناء الأصول الثابتة بالإضافة إلى صافي رأس المال العامل³. كلما زاد رأس المال المستثمر زادت سرعة النمو الاقتصادي، حيث يعكس

¹ جوان حيدر خضير، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² سعيد توفيق عباس عبيد، أساسيات التمويل والاستثمار، مكتبة عين شمس، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2008، ص 86.

³ Bognárová Kristína Jančovičová, The effect of leverage and economic value added on market value added, *Challenges of the Knowledge Society*, Romania, volume 12, May 2018, p813.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

التكاليف النقدية التي من المتوقع أن تستفيد منها في المستقبل لكسب تدفقات نقدية وصافي الدخل. أما قيمة المؤسسة فيمكن حسابها كما يلي:¹

قيمة المؤسسة = القيمة الحالية للتدفقات النقدية طوال عمر المؤسسة + القيمة الحالية للمؤسسة في نهاية

عمرها

يأخذ هذا الأسلوب كل العناصر التي تم التطرق إليها سابقا، غير أن تقدير التدفقات النقدية طوال عمر المؤسسة أمر صعب، لذا كان افتراض أن تلك التدفقات تنمو بمعدل ثابت طوال عمر المؤسسة حلا لتلك المشكلة، أو باستخدام الحلول الرياضية والتي تفترض الاستمرارية لعمر المؤسسة، حيث يتم تقدير التدفقات النقدية المتوقعة لفترة واحدة قادمة، تقدير معدل النمو للمؤسسة وتقدير معدل الخصم الذي يمثل التكلفة المرجحة للأموال.²

4. المدخل الاستراتيجي:

يعتمد هذا المدخل على معرفة رؤية المؤسسة واستراتيجياتها وخططها، وترجمتهم إلى أهداف مالية وغير مالية، فعدم كفاية المقاييس المالية لقياس أداء المؤسسة وتحديد قيمتها، أدت إلى الاعتماد على مقاييس أخرى والتي تشترك معها في أربعة أبعاد رئيسية لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة وزيادة قيمتها وهي:³

- **البعد المالي:** والذي يعبر عن مدى تحقيق النجاح المالي للمساهمين ومدى تحملهم للمخاطرة.
- **بعد العملاء:** والذي يعكس نظرة العميل اتجاه مستقبل المؤسسة.
- **بعد عمليات التشغيل الداخلية:** ويتعلق الأمر بتحديد الأولويات الاستراتيجية لعمليات المؤسسة والتي تساهم في تحقيق رضا العملاء والمساهمين.
- **بعد التعلم والنمو:** ويتعلق الأمر بالاهتمام، الابتكار وتنمية قدرات العاملين، هذا البعد يؤثر على الأبعاد الأخرى ويدعمها.

¹ Michael G. Alles and Alexander Kogan and Miklos A. Vasarhelyi, Exploiting comparative advantage: A paradigm for value added research in accounting information systems, **International Journal of Accounting Information Systems**, Volume 09, n°04, 2008, P 202.

² الفقي مصطفى إبراهيم عبد الحليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

³ أحمد ولاء ربيع عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

هذا المدخل يشجع الابتكار، العلاقات مع العملاء ومختلف الأطراف سواء كانوا داخل المؤسسة أو خارجها، كما أنه يساهم في ترشيد استخدام الموارد وخاصة تلك التي تتميز بالندرة وعدم التجدد، بالإضافة إلى تشجيعه لحماية البيئة ورسكلة النفايات والحد من الانبعاثات السامة، كما أنه ينمي روح المسؤولية اتجاه المجتمع، وهذا ما يزيد من قيمة المؤسسة واكتسابها نصيبا مميذا لدى العملاء. ومن مميزات هذا المدخل، ما يلي:

- يمكن أصحاب المصالح من الاطلاع على أولويات المؤسسة، توجهاتها واستراتيجياتها، وكذا أدائها المالي من جهة وعلاقتها بالآخرين من خلال اهتمامها بالعميل، حرصها على تحسين الجودة وتدارك النقائص، مدى تحقيق أهداف المؤسسة.
- يساعد في عملية المساءلة سواء تعلق الأمر بالبعد المالي أم لا، وعلى كل المستويات.
- يعمل على دمج المقاييس المالية وغير المالية في تقرير واحد.

المطلب الخامس: علاقة عدم تماثل المعلومات بقيمة المؤسسة

المؤسسة عبارة عن مجموعة من الصفقات (المنظور الحديث للمؤسسة) ومع وجود عدم تماثل للمعلومات بين مختلف أطرافها، فإن ذلك سوف ينعكس سلبا عليها وذلك بظهور بعض المشاكل منها ما يظهر قبل تنفيذ الصفقة (الاختيار العكسي) أو بعد تنفيذ الصفقة (الخطر الأخلاقي)، بالإضافة إلى الانتهازية والاحتكار للمعلومة، وخصوصا ممن يملك سلطة اتخاذ القرار وتتضارب مصالحه مع الأطراف الآخرين، وكل هذا أدى إلى ظهور أزمات مالية، بدأت محليا وانتشرت في الأسواق المالية العالمية، والتي أصبحت تهدد الكيان الاقتصادي للمؤسسات العالمية¹.

في دراسة أجراها (1984, Myers and Majluf) والذي تحدث فيها أن وجود عدم تماثل المعلومات بين مسيري الشركة ومساهميها، ينجر عنه عدة قرارات متضاربة، فعلى سبيل المثال؛ لما يملك المسيرون معلومات أكثر مما هي متاحة للجمهور حول الأداء المستقبلي للشركة، سوف تكون توقعاتهم أكثر واقعية من توقعات السوق، لذا يقومون بإصدار أسهم جديدة سعرها أقل من سعر السوق، لزيادة جذب أكبر عدد من المساهمين، ولكن في المقابل، هذا القرار سوف ينقل الثروة من المساهمين الحاليين إلى المساهمين الجدد، وبالتالي سيؤدي التسعير

¹ بن ساسي الياس وكماسي خيرة الصغيرة، آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات، تظاهرة علمية بعنوان: واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال في التطورات الجزائرية، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019/12/02، ص 637.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

المنخفض إلى رفض المساهمين الحاليين تمويل المشاريع التي يمكن أن تولّد صافي القيمة الحالية الموجبة، هذه النظرة تعكس أن تكلفة التمويل الخارجي لعدم تماثل المعلومات تصبح باهظة، وهذا ما يخفض قيمة المؤسسة وفي بعض الأحيان يهدد استمراريتها وتواجدها في السوق، نتيجة عدم إعطاء تفسيرات لتلك القرارات من طرف مسيري الشركة.¹

وهناك العديد من الدراسات التي أيدت دراسة (Myers and Majluf,1984)، فقد أكد ذلك كل من (Drobtz et al., 2010 ; Fauver and Naranjo,2010 ; Ryen et al.,1997) حيث وضحو من خلال دراسات تجريبية أن عدم تماثل المعلومات مكلف للشركات، حيث أن تكلفة الاختيار العكسي تمنع الشركات من إيجاد مصادر تمويل خارجية رخيصة لرأس المال، وفي هذه الحالة، تجبر تكلفة الاختيار العكسي الشركة أن تقوم بقرار الاستثمار دون المستوى الأمثل، ما يكون ضارا لقيمة الشركة، ويرى كل من (Grossman and Hart,1982 ; Opler and Titman,1994 ; Gao and Zhu,2015) أن الحل الأمثل للحد من عدم تماثل المعلومات وتوليد قيمة للشركة هو التمويل بديون بدلا من إصدار أسهم جديدة والحفاظ على التدفق النقدي المستمر.²

يرى (Yunhao Dai,2013) أن تقليل عدم تماثل المعلومات يحسن سلوك إدارة أرباح الشركات وبالتالي زيادة قيمة الشركة عن طريق الاعتماد على الدور الرقابي³. وعلى الرغم من الارتباط النظري الواضح بين عدم تماثل المعلومات وتأثيرها السلبي على قيمة الشركة، غير أن العديد من الدراسات أعطت اهتماما ضئيلا لتلك العلاقة، فقد حفز (Samuel Fosu and al.,2016) إلى اختبار تلك العلاقة باستخدام عينة كبيرة، وبينت نتائج دراسته أن عدم تماثل المعلومات يؤثر سلبا على قيمة القيمة، هذا التأثير السلبي يتم تخفيفه بشكل كبير من خلال مستوى الرافعة المالية، كما وضحت الدراسة أن العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة تزداد سلبية في

¹ Samuel Fosu and Albert Danso and Wasim Ahmad and William Coffie, Information Asymmetry, Leverage and Firm Value: Do Crisis and Growth Matter?, **International Review of Financial Analysis**, 03/05/2016, p06, looked at it at 13/01/2023, www.sciencedirect.com/science/article/pii/S105752191630076X.

² Toan Luu Duc Huynh a and Junjie Wu b and An Trong Duong, Information Asymmetry and firm value: Is Vietnam different?, **The Journal of Economic Asymmetries**, Volume 21, 2020, p03, looked at 13/01/2023, <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1703494919300866?via%3Dihub>.

³ Yunhao Dai and Dongmin Kong and Li Wang, Information asymmetry, mutual funds and earnings management: Evidence from China, **China Journal of Accounting Research**, Volume, Issue 03, September 2013, p187, looked at 13/01/2023, <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1755309113000117?via%3Dihub>.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

فترة ما بعد الأزمة مقارنة بما قبلها¹، وذلك لأن الأزمة تقلل من عامل الثقة بين المساهمين والمسيرين، وهذا ما يزيد من حدة الصراع بين الطرفين نتيجة غياب الحوار الإيجابي بين أصحاب المصلحة، وهو ما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تدهور قيمة الشركة وفي بعض الأحيان إلى افلاسها. ومن أمثلتها فضيحة شركة "انرون" في أكتوبر 2001 والتي تتطلب نموذج أعمالها المعقد والممارسات غير الأخلاقية أن تستخدم الشركة قيودا محاسبية لتحريف الأرباح وتعديل الميزانية العمومية لتوحي إلى الأداء الإيجابي وبمشاركة شركات خارجية، وبالرغم من حث شركة "وول ستريت" لها إلى استخدام محاسبة القيمة حسب السوق، إلا أن ضغوط المديرين التنفيذيين وإيجادهم لطرق جديدة لإخفاء ديونها، مثل: أدوات خارج الميزانية، هياكل تمويل معقدة، وصفقات محيرة للغاية لدرجة أن قلة من الناس يستطيعون فهمها، ليصطدم بعدها المساهمون بانخفاض سعر سهم الشركة إلى أقل من دولار، وبعدها مباشرة افلاس الشركة. نتيجة لتلك الفضيحة، فقد سنت لوائح وتشريعات جديدة لتوسيع دقة التقارير المالية للشركات العامة وإصدار قانون "Sarbanes-Oxley SOX" في جويلية 2002، والذي يعاقب على إتلاف أو تغيير أو تلفيق السجلات في التحقيقات الفيدرالية أو محاولة الاحتيال على المساهمين، كما زاد القانون من مساءلة شركات التدقيق للبقاء غير منحازة ومستقلة عن عملائها².

المبحث الثاني: أثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة

المؤسسة

من خلال الدعم المجتمعي والدولي لإفصاح الشركات عن أنشطتها الاجتماعية، وذلك بالترويج لمنتجات تلك الشركة وبالتالي زيادة نصيبها في السوق عن طريق زيادة الأرباح والتي تؤثر إيجابا على قيمة الشركة، وعلى النقيض من هذا فإن مشكلة عدم تماثل المعلومات تقود المستثمرين لاتخاذ قرارات استثمارية غير مناسبة، نتيجة الاختلاف بينهم وبين إدارة الشركة، وهذا ما يدفع الشركة في كثير من الأحيان إلى الاستثمار في بدائل استثمارية غير ملائمة نتيجة للقرارات الخاطئة للمستثمرين وتولد مشكلة الاختيار العكسي وهو ما يؤثر سلبا على قيمة المؤسسة، لذا فإن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة تحد من التأثير السلبي لعدم تماثل المعلومات على قيمة الشركة وبالتالي منع تدهورها.

¹ Samuel Fosu and Albert Danso and Wasim Ahmad and William Coffie, op cit, p23.

² Bratton William W, Enron and the dark side of shareholder value, **Public law and legal theory working paper**, The george washington university law school, n°35, 2002, p77.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

المطلب الأول: دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة كعنصر هام في زيادة قيمة المؤسسة

لقد حظي موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعلاقته بقيمة المؤسسة تساؤلات العديد من الباحثين، فقد لاحظت إحدى الدراسات التي أجريت عام 1999 أن المنظمات التي قامت بالالتزام بصورة معلنة بقواعد أخلاقية محددة ؛ أي قمت بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية، واشرك المجتمع بكل ما تقوم به من أعمال لفائدة المجتمع، قد فاقت في أدائها المنظمات المثيلة التي لم تعلن مثل هذا الالتزام بمقدار مرتين إلى ثلاث مرات وذلك بالمقارنة مع قيمة أسهمها السوقية. وبالنظر إلى تعقد القضايا العالمية وانتشار الأوبئة والقضايا البيئية المعاصرة، أصبحت الدول والحكومات أكثر تشبثا واستنفاذا للأموال العمومية، هذا ما دق ناقوس الخطر وجعل من منظمات الأعمال تأخذ على عاتقها قضايا التنمية المستدامة¹، فأصبحت تساهم في نشر التعليم بمختلف أطواره، وتقوم بتوصيل المياه الصالحة للشرب وفك العزلة عن المواطنين... كل هذا جاء بعد أن حققت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الهدف الأساسي لمنظمة الأعمال والمتمثل في الربحية المالية، إلا أن ضمان بقائها واستمرارها في السوق يتطلب مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة ومدى تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية فمع تعاظم تأثير الإعلام وازدياد تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها في الوقت الحاضر فإن المستهلكين باتوا أقدر على تمييز المنظمات ذات السمعة الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعني أن المنظمات ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات المستجيبة اجتماعيا (مثل ظروف وشروط العمل في المنظمة ومدى ملائمتها وعدالتها للعاملين ، وعدم استغلال الأطفال أو النساء كعمالة رخيصة، وعدم الإضرار بالبيئة، عدم وجود مواد أو مكونات معدلة جينيا... الخ) تستفيد من سمعتها الحسنة من أجل تنمية مبيعاتها وخلق التزام أقوى لدى العملاء بسلعها وخدماتها؛ وإلى جانب المستهلكين الذين تتأثر مواقفهم من المنظمات تبعا لممارساتها، فإن منظمات الأعمال المعروفة بسمعتها الجيدة واستجابتها لمسؤوليتها الاجتماعية تكون أقدر على كسب بقية مجتمع الأعمال إلى جانبها، وعلى اجتذاب رؤوس أموال جديدة. هذا إضافة إلى أنها تفلح في الحصول على معاملة أفضل من جانب

¹ التنمية المستدامة هي عملية تحقيق أكبر قدر من النمو على مستوى الأنظمة الثلاثة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، تستهدف المدى طويل الأجل، تستخدم الموارد المتاحة بشكل رشيد وعقلاني حتى لا تتأثر الأجيال اللاحقة بشح الموارد.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

الحكومات فالأخيرة تكون أكثر استعدادا لمنحها مزايا وأفضليات إضافية مثل الإعفاءات والتخفيضات على الرسوم والضرائب بدلا من إخضاعها للرقابة الصارمة¹.

إنّ قيام منظمات الأعمال بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارساتها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع المتغيرة² ومتطلباته الضرورية، إضافة إلى خلق مناصب عمل جديدة من خلال إقامة المشاريع الخيرية والاجتماعية ذات الطابع التنموي.

حسب (Reynaud, 2003) تركب كفاءة المنظمة من اجتماع الكفاءات الاقتصادية والكفاءات البيئية والكفاءة الاجتماعية ويذهب إلى غاية وضع مجموعة من المؤشرات لهذه الأخيرة³. ولاحظت دراسات أخرى أن المنظمات التي تبنت برامج موجهة لتحسين ظروف معيشة المستخدمين، كالتأمينات والتسهيلات المختلفة قد أسهمت في خفض مدة الغياب عن العمل، وحسنت القدرة على الاحتفاظ بالموظفين الأكفاء، وساهمت في زيادة الإنتاجية المتوسطة للعاملين، وقلصت بالتالي تكلفة التوظيف الجديد والتكوين، وبالتالي الإفصاح عن تلك المؤشرات الجيدة في تقارير سنوية عن الأداء الاجتماعي للمنظمة سوف يزيد من أرباحها وخاصة تلك المدرجة في البورصة، فبتحقيقها هنا لبعدي التنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى تبنيها برامج مكافحة التلوث واتباع الطاقات المتجددة وبالتالي فقد حققت كل أبعاد التنمية المستدامة والمتمثلة في: البعد التقني والبعد البيئي بالإضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي.

تبقى التقارير السنوية التي تفصح عنها المنظمات عن كافة نشاطاتها فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي لها وكذا تقييم مخلفات النشاط عن كل أداء اجتماعي بصفة موضوعية وصادقة أمران مهمان لتحسين وتفعيل أداء المنظمة الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي دفع عجلة التنمية في قطاعها وفي دولتها، ما ينعكس ايجابا على مناخ العمل وتنافسية الشركات الأخرى معها وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة تشاركية بين مختلف منظمات الأعمال، خاصة مع

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف/ 2004، ص 27.

² أحمد عبد الكريم عبد الرحمن، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال: مجالاتها، معوقات الوفاء بها (دراسة ميدانية)"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، عمان الأردن، المجلد 11، العدد 2، 1997.

³ Reynaud, E., Développement durable et entreprise : Vers une relation symbiotique, **Journée AIMS Atelier développement**, ESSCA, 2003 Angers, pp. 1-15

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

جملة الضغوط المالية التي تواجهها حاليا بسبب الأموال المخصصة للاستثمار في المسؤولية الاجتماعية وطرق حسابها والتبليغ عنها سوف، هذا ما سيجعلها تتسابق إلى تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وقد قامت مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات بإطلاق ترتيب أفضل 100 شركة لعام 2011 تقوم بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية والتي حققت زيادة في قيمة مؤسساتها لجذب المؤسسات الأخرى للحدو حذو تلك المؤسسات التي حققت ارتفاعا ملموسا في قيمة المؤسسة (جدول رقم (01-11)).¹

بعد أن أثبتت التقارير العالمية أن عملية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة تزيد في المتوسط ما قيمته ثلاثة أضعاف من نتيجة المؤسسة مقارنة بمؤسسات أخرى لم تقم بعملية الإفصاح تلك، ولذلك أصبحت الشركات العالمية تتنافس فيما بينها للقيام بشتى الأنشطة الاجتماعية وبدأت تساعد الدول في تجسيد عملية التنمية المستدامة، فبعدها كانت الدولة هي من يقوم بالمشاريع غير المنتجة والتي هدفها النهوض بالمجتمع، وخاصة في مجال التعليم والصحة وانشاء الطرقات،... أصبحت الشركات العالمية هي من يقوم بتلك العمليات، للنهوض بالمجتمع الذي تتواجد فيه، ومن أمثلة تلك الشركات ما يلي:²

- تجربة "مؤسسة الامارات للاتصالات": حيث قدمت دعما ماليا كبيرا لمشاريع التكافل الاجتماعي مثل مشروع "زايد للإسكان وصندوق الزواج الخيري"³.

- السلسلة الضخمة السويدية لشركات "ايكيا" المتخصصة في الأثاث في جميع أنحاء العالم: تقدم أعمالها لدعم المجتمعات في الأزمات، من خلال بناء المدارس أو التبرع بالدم، أو تسهيل الوصول إلى مياه الشرب. وفي الآونة الأخيرة، منحت مؤسسة ايكيا مبلغ 2,3 مليون دولار لتوفير الكهرباء النظيفة لمليون شخص في الهند وشرق إفريقيا.

¹ بن عبد العزيز سفيان ويوسف سعاد، نماذج دولية ناجحة في الاستثمار المسؤول اجتماعيا (عرض تجارب شركات دولية)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة بشار، العدد 01، 2016، ص68.

² عزوز عائشة وتوأم زاهية، دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة-تجارب رائدة لبعض الدول المتقدمة والعربية، مجلة العلوم التجارية، مدرسة الدراسات التجارية العليا، الجزائر، المجلد 19، العدد 02، 2020، ص219.

³ بن عبد العزيز سفيان ويوسف سعاد، مرجع سبق ذكره، ص67.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

- شركة "بي أم دبليو": صنّفت من أكثر شركات السيارات استدامة في العالم من قبل مؤشر داو جونز منذ عام 1999 ، وهي معروفة ببرامجها التي تسهم في التعليم، والتفاهم بين الثقافات. يتمثل أحد البرامج من خلال حملة "سبل العيش للشباب"، التي تدعم 400 شاب في الهند يتعلمون مهارات الكمبيوتر واللغة الإنجليزية الأساسية.

- شركة "ليفيز" لصناعة الجينز: جعلت الشركة شيئاً من المسؤولية الاجتماعية لخدمة المجتمع من خلال مبادرات مثل التقليل من استعمال المياه في التصنيع ، ونجحت في هذا لتصل إلى اقتصاد نسبة تصل إلى 96 % باستخدام بعض الأساليب. منذ أن أطلقت الحملة هذا البرنامج في عام 2011 ، أنقذ ليفي أكثر من مليار لتر من الماء وتوقع الشركة تصنيع 80 في المئة من منتجاتها من خلال هذه العملية بزيادة 25 في المئة في السنوات اللاحقة.

- شركة "General Electric": لها برامج واسعة في مجال الإسكان والتعليم، ولها برامج ترمي إلى المساعدة على التعافي في أندونيسيا بعد كارثة "التسونامي"، كما عملت المنظمة على تقليل انبعاثات الغازات غير المباشرة، كما قامت المنظمة بتقديم منتجات صديقة للبيئة، وفي نفس الوقت زادت من إيرادات تقنيات كفاءة الطاقة لديها.

- شركة انتل: هي من أكبر الشركات المتخصصة في رقاقات ومعالجات الكمبيوتر، وقد احتلت المركز 12 في قائمة أفضل 100 شركة تقوم بمسئوليتها الاجتماعية لعام 2011 الصادر عن مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقد حصلت الشركة على أكثر من 80 جائزة دولية عن تلك الأنشطة ومن أبرزها: ¹

1. في مجال الاهتمام بالتنمية البشرية: تبرع حوالي نصف العاملين في الشركة بأكثر من مليون ساعة كخدمة في المدارس والمؤسسات غير الهادفة للربح وذلك عام 2010.

2. في مجال الاهتمام بالبيئة: تهتم الشركة بإصدار منتجات أقل استخداماً للطاقة الكهربائية، على سبيل المثال: خلال الفترة 2010/2008 تعتبر الشركة أكبر متبرع لاستهلاك الطاقة النظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ عرابة راج وب داودية وهيبه، مداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية - عرض تجارب بعض الشركات العالمية، أطلع عليه يوم 2023/01/20، ص12، <https://www.academia.edu/8827450>.

الفصل الثالث أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

3. في مجال الاهتمام بالأجيال المستقبلية : قامت الشركة باستثمار أكثر من مليار دولار خلال الفترة 2010/2000 لتحسين العملية التعليمية في العالم بالتعاون مع حكومات الدول. بالإضافة إلى إطلاق مبادرة " التعليم من أجل الابتكار " عام 2010 بالتعاون مع الرئيس الأمريكي بإجمالي تكلفة تبلغ 200 مليون دولار لتحسين مقررات الرياضيات والعلوم في النظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية.

- شركة تويوتا: هي من بين الشركات اليابانية التي اهتمت بالمساهمة في التنمية المستدامة في المجتمع في مجال التربية البيئية ودعم العمل البيئي والمحافظة على التنوع البيولوجي، فأطلقت مشروع تويوتا إيكو للشباب بإنشاء مجموعو من المدارس الثانوية بالقرب من فروع تويوتا بهدف تخطيط وتنفيذ مشاريع تحسين البيئة مثل ترشيد استهلاك الكهرباء وتقنية المياه منذ عام 2001. كما قامت بتطوير التقنية البيئية لتكون هي الأساس المستخدم في جميع المحركات، حيث أنتجت سيارة خضراء وتسمى الصديقة للبيئة.

- شركة وول مارت: احتلت الشركة المرتبة 95 ضمن أفضل مئة شركة على مستوى العالم تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية وفقا لمجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام 2011 ، وقد قامت بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية ومن أمثلتها :

1. اعلان الشركة في أبريل 2010 عن قيامها بالتبرع بمبلغ 3,4 مليون دولار في شكل منح للمنظمات غير الهادفة للربح لمساعدة الأمريكيين على العودة الى العمل من خلال دعم البرامج التدريبية لخلق قوى عاملة ماهرة.

2. تبنت الشركة في عام 2010 برنامج لمكافحة الجوع في أمريكا بمبلغ اثنان مليار دولار في شكل نقدي وعيني بهدف القضاء على الجوع خلال الفترة 2010/2015.

3. اعلان الشركة في أوت 2011 عن مساهمتها في خلق فرص عمل للاقتصاد الأمريكي من خلال توظيف أكثر من 15 ألف موظف بنحو 100 فرع جديد للمؤسسة وذلك بنهاية العام المالي.

4. قامت الشركة في عام 2010 بتمويل برامج تعليمية وصحية للطلاب بقيمة 89 مليون دولار، كما تبنت برنامج مكافآت المعلمين teacher rewards program والذي من خلاله تم توزيع أكثر من 45 ألف بطاقة هدايا على المعلمين بقيمة 4.5 مليون دولار لشراء مستلزمات للفصول التعليمية في السنة الدراسية 2010/2009.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

5. أعلنت الشركة في عام 2009 عن تقديم منحة لـ AARP foundation بحوالي 1,5 مليون دولار لمساعدة 450 سيدة يزيد عمرها عن 40 سنة للحصول على برامج تدريبية مختلفة لمساعدتهم على إعالة أنفسهم وأسرهم.

- شركة سامسونج: تعتبر من أكبر الشركات في مجال الأجهزة الرقمية والإلكترونية حول العالم، وتهتم الشركة بأداء دورها المجتمعي كما يلي:¹

1. الرعاية الاجتماعية: تدعم التعليم العلمي والتفكير الإبداعي الذي يشجع على القيادة ومساعدة أطفال الأسر محدودة الدخل من خلال دعم البنية التحتية للتعليم . كما تقوم أيضا بتنفيذ برامج في هذه المجالات بجميع المراكز التطوعية الثمانية التابعة للشركة.

2. الخدمات التطوعية: في عام 1995 أطلقت شركة سامسونج مجموعة مساهمات اجتماعية تهدف إلى تشجيع العاملين على المشاركة في خدمة المجتمع .

3. المجال الأكاديمي والتعليم: تمثل سامسونج إحدى الجهات الداعمة الرئيسية لأولمبياد العلوم للشباب في كوريا وهي من أرقى المنافسات العلمية في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ، والأولمبياد الوطنية لإبداع الطلاب التي تهدف إلى تشجيع الابتكار بين الطلاب بدءا من طلاب المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية. ومنذ عام 2001، تعاونت سامسونج مع جمعية حركة الأسرة صديقة البيئة لتنفيذ نماذج "المدرسة صديقة البيئة" التي تدعم الإدراك البيئي لدى الأطفال وتمكنهم من اتخاذ خطوات عملية لحماية الأنظمة البيئية.

- تجربة شركة QAPCO² القطرية: تعتبر دولة قطر من الدول التي تلزم شركاتها بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة، عن طريق توفير برامج اجتماعية ذات جودة عالية تطبقها كل الشركات والتي تتماشى مع رؤية قطر الوطنية لعام 2030، كما أنها تعطي مزايا طويلة المدى للشركات التي تدعم التنمية المستدامة، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تتعامل مع الشركاء المناسبين لتحقيق رؤية قطر التنموية، وكمثال عن ذلك تسعى شركة QAPCO كغيرها من الشركات للمشاركة في مجال التنمية المستدامة، عن

¹ عرابية رابع وبن داودية وهيبية، مرجع سبق ذكره، ص14.

² شركة متخصصة في الصناعات البيتروكيمياوية، تأسست سنة 1974، وهي مشروع مشترك، تمتلك فيه قطر نسبة 80 % ، و 20 % لشركة توتال للبيتروكيمياويات الفرنسية، تعزز شركة قابكو تحقيق رؤيتها من خلال النمو المستدام مدفوعًا بالابتكار في العمليات والمنتجات والأبحاث والتطوير التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توفير قوة عاملة متطورة وموهوبة مع المحافظة على الصحة والسلامة والبيئة.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

طريق دعم التعليم، البيئة، الرياضة والصحة، سعيا منها لتحقيق الرؤية الوطنية للدولة حتى سنة 2030، من خلال:¹

1. دعم قطاع التعليم: عن طريق النهوض بالمهارات المحلية وتطويرها، وتنمية القدرات والمعارف من خلال عصرنة مناهج العلوم والتكنولوجيا، الهندسة والرياضيات.
2. البيئة: من خلال حماية سواحل قطر وتنقيف المجتمع المحلي بشأن استخدام المنتجات البلاستيكية وإعادة تدويرها وكيفية إدارة النفايات بشكل صحيح وذلك لحماية البيئة.
3. الرياضة والصحة: عن طريق اطلاع المجتمع بقضايا الصحة العالمية وتوعيتهم بضرورة التحلي بأنماط حياة صحية.

المطلب الثاني: آثار الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية على المؤسسة

يعد الإفصاح البيئي من أكثر المجالات الذي تهتم به كبرى الدول والشركات، نظرا لارتباطه المباشر بسلامة البيئة، فغالبية المؤسسات تقوم بمشاريع لها مخلفات ضارة على البيئة، وهذا ما جعل سن القوانين لسلامة البيئة ومنع الاحتباس الحراري أمرا ضروريا، تضامنت فيه غالبية دول العالم مع شركائها، لذا فإن الالتزام بالإفصاح عن تلك المعلومات وبكل شفافية، يعمل على الرفع من قيمة المؤسسة وعلى عناصر أخرى، من خلال:²

1. أثر الإفصاح عن المعلومات البيئية على قيمة المنشأة في الأجلين القصير والطويل:

أدى التركيز على الربح قصير الأجل من قبل إدارات الشركات، على حساب أصحاب المصلحة باختلاف أصنافها سواء كانت: مجتمعات، عاملين، موردين، عملاء، ومستثمرين إلى اهتزاز الثقة في أسواق رأس المال العالمية نتيجة إساءة استخدام أساليب المحاسبة والمراجعة وإساءة الاستخدام البيئي للشركات.

إن المخاطر الاجتماعية والبيئية وإن كانت غير معترف بها لحد الآن، كعامل مؤثر على قيمة السهم، فالمشكلات البيئية، والحقوق الانسانية ومسؤولية المنتج، وهموم العاملين، والأمور المتصلة بالسمعة كلها تؤثر على أسعار الأسهم في الأجلين، القصير والطويل الأجل، فالشركات التي تطبق سياسات البقاء وموائق السلوك وبرامج

¹ بملولي فيصل، بوضياف سامية، التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة في قطر - النتائج المستخلصة والدروس المستفادة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 11، العدد 03، ديسمبر 2020، ص 243.

² الديب ولاء مصطفى محمود محمد، الفضالي عزت أحمد، غنام غريب جبر، التأثيرات المتوقعة على قيمة المنشأة من خلال القياس و الإفصاح البيئي، مرجع سبق ذكره، ص 580-590.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

المزايا الممنوحة للعاملين وممارسات المواطنة للشركات، هي الأكثر ثباتاً واستقراراً لسعر السهم والقدرة على النمو وتوليد أرباح مستقبلية.

إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية يحمل إمكانية تقليل المخاطر وتعزيز عائد المساهمة في الأجل الطويل، فالإفصاح عن المعلومات البيئية يعتبر عنصراً جيداً لحوكمة الشركات، وهذا يزيد من قيمة الشركة، ويزيد من فرص بقائها والاستحواذ على مكانة جيدة في السوق.

2. أثر الإفصاح عن المعلومات البيئية على أسعار وحركة التداول للأسهم بسوق الأوراق المالية:

يعتبر سوق الأوراق المالية وسيلة لجمع المدخرات من الأفراد والهيئات، وتقديمها إلى الوحدات الاقتصادية في شكل مشاريع اقتصادية ناجحة، أي أن المستثمرون الذي يرغبون في إنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة، يطلبون قروضا من أجل انجاز تلك المشاريع على أرض الواقع، ويلعب الإفصاح المحاسبي والبيئي دوراً هاماً في تحقيق التوازن لأسعار الأسهم والتي تجعل عائد السهم يتناسب ايجاباً مع درجة الإفصاح، وتعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات البيئية التي يعتمد عليها كافة الأطراف التي تتعامل في سوق الأوراق المالية وبالتالي فإن المعلومات المحاسبية والبيئية التي تحتوي عليها تلك التقارير المالية تؤثر بشكل مباشر في حركة وقيمة وأسعار التداول في سوق الأوراق المالية، حيث تؤدي تلك المعلومات إلى تحديد وتعديل الأسعار وذلك لما لها من تأثير في تصحيح وتعديل توقعات المستثمرين عن عوائد الأوراق المالية ودرجة المخاطرة بها.

3. أثر الاعلان عن الالتزامات البيئية للشركات على قرارات الاستثمار في الاسهم:

تتأثر قرارات المستثمرين عند الاستثمار في أسهم الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية بالمناخ والظروف البيئية المحيطة بالشركة، فعندما تصدر الحكومة قراراً بضرورة تحديث صناعة الاسمنت حفاظاً على البيئة فإن سعر سهم لأي شركة وحركة تداول أسهمها قد تتأثر صعوداً وهبوطاً. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أنه عندما ثارت مشكلة تلوث البيئة من طرف المؤسسات الصناعية والتي تحلف سنويا نفايات صناعية تدمر البيئة، فإن ذلك أثر مباشرة على أسعار الأسهم لتلك الشركات، وأيضاً على حركة تداولها بسوق الأوراق المالية، فكثير من تلك الشركات كانت على وشك الإفلاس، وخصوصاً بعد عزوف الجمهور والمستثمرين عن شراء أسهم تلك الشركات، وخصوصاً شركات السجائر، والشركات التي تتخلص من نفاياتها في البحار والمحيطات، والتي أثرت على تلوث البيئة، الصحة العامة، الحالة النفسية للأفراد، وهذا ما أثر سلباً على الأداء المالي والأنشطة الاقتصادية لتلك الشركات.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

أمام هذه الوضعية السيئة، فقد أعلنت عدة توصيات وأبرمت عدة اتفاقيات من أجل الحد من العبث بالبيئة، وخصوصا بعد ظاهرة الاحتباس الحراري، فقد كانت السويد أول محطة لإعلان التوصيات الدولية لحماية البيئة، في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الذي انعقد في مدينة ستوكهولم لسنة 1972، وهو أول إعلان دولي لحماية البيئة الذي عرف باسم إعلان ستوكهولم، بينما اعتبره باحثون ومختصون بمثابة ميثاق دولي للبيئة، واعتبره آخرون إعلانا عن ميلاد قانون جديد لحماية البيئة. فيما بعد وبعد مرور 20 سنة من مؤتمر ستوكهولم، تم عقد مؤتمر دولي ثاني للأمم المتحدة بمدينة ريو البرازيلية، تمحور حول قمة الأرض، تعرض لمعالجة قضايا التنمية المستدامة، وعلاقتها بالبيئة وحسن الرشادة في تسيير الموارد الطبيعية، والتي تتميز بقلتها يوما بعد يوم، تضمنت وثيقة الإعلان 27 مبداء للتنمية المقبولة بيئيا، كما دعت إلى توطيد التعاون الدولي لمواجهة تدهور البيئة، والتي سببتها الدول الصناعية، داعية إياها إلى تحمل المسؤولية، وإلى المشاركة في التقليل من الانبعاثات السامة، وتبني طرق واستراتيجيات صديقة للبيئة. أما في ما يخص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فقد أبرمت عدة مواثيق لحماية البيئة والوقاية من التلوث:¹

- الميثاق العالمي حول الطبيعة بتاريخ 28 أكتوبر 1982، الذي تنص جل موادها على ضرورة التعاون من أجل حماية البيئة.
- اتفاقية قانون البحار لسنة 1982 التي اعتبرت البحار تراثا مشتركا للإنسانية وألزم الدول بحماية المحيطات من التلوث وضد استنزاف مواردها الطبيعية.
- إبرام بروتوكول مدريد اسبانيا الملحق باتفاقية حماية مناطق القطب الجنوبي بتاريخ 04 أكتوبر 1991.

وأمام هذا الوضع، بدأت الشركات تغيير من الأفكار السلبية للمجتمع، عن طريق اطلاق إعلانات اشهارية والمشاركة في حملات تحسيسية لحماية البيئة، مبرزة دورها الفعال في مجال التعامل مع البيئة، وكيفية التخلص من نفاياتها الملوثة بطريقة سليمة عملا بالمعايير والمواصفات العالمية التي جاءت بخصوص هذا الشأن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، بدأت تلك الشركات تقوم بعملية الإفصاح عن مدى التزامها بالمحافظة على البيئة وعدم مساهمتها في التلوث البيئي، في تقاريرها السنوية، والتي تعبر عن مستويات الانبعاثات الصادرة عن الشركة، والتي تكون ضمن المستوى العالمي المسموح به للشركات الصناعية، وهذا ما جعل قيمة المؤسسة تعود للارتفاع مجددا،

¹ مرزاق عبد العزيز، التشريعات الدولية المنظمة للبيئة، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، أطلع عليه يوم 2023/02/05،

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

بعدها جذبت من جديد المستثمرين للاستثمار في العمليات الإنتاجية التي تقوم بها الشركة، بالإضافة إلى دعم جمعيات حماية البيئة والمستهلكين، نتيجة اكتساب سمعة جيدة رغم نوع الصناعة التي تقوم بها تلك الشركات.

المطلب الثالث: تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المؤسسة

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع تأثير الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية على قيمة المؤسسة بعد الرواج الكبير الذي شهده ذلك الموضوع، فقد قام كل من (Chan and Milne, 1999) باختبار مدى نفعية الإفصاح الوصفي على الأداء البيئي للشركة ومنه على قيمة المؤسسة، بإجراء دراسة تجريبية لقياس رد فعل المستثمرين في نيوزيلندا اتجاه هذا النوع من الإفصاح، وقد تم التوصل إلى أن المستثمرين انجذبوا نحو المؤسسات التي تقوم بعملية الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها اتجاه البيئة، وبالتالي زادت قيمة المؤسسة نتيجة كثرة الطلب على أسهم تلك الشركات، وكذلك توفير الأوعية المالية لها نتيجة عرض البنوك ومؤسسات استثمارية أخرى إعطاء قروض لتلك المؤسسات، وعليه فإن الأداء البيئي الجيد يعد ميزة إيجابية في الشركة يترتب عليه منافع استثمارية، غير أن الشركات المقرضة لاحظت أن تلك المؤسسات قد تكبدت تكاليف بيئية غير ضرورية، وخصوصاً كونها ليست من المؤسسات التي تساهم في تلوث البيئة، وهذا ما دفع الشركات المقرضة لتجنب الاستثمار في تلك المؤسسات بحجة أنّ تحمل مسؤولية الأداء البيئي هي من ضمن مسؤوليات المؤسسات الصناعية التي تساهم في التلوث البيئي بدرجة كبيرة، وليس من مسؤولياتها¹.

وأشارت الدراسة التطبيقية التي أجراها (مُجّد خميس بدر بدوي، 2020) بأن الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية تنعكس إيجابياً على قيمة المؤسسة، وذلك لأن قيام المنشآت بالاستثمار في أنشطة المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحسين عنصر المساءلة والمسؤولية والتي تعد من مبادئ الحوكمة، وهذا ما ينعكس في النهاية إلى تحسين ثقة أصحاب المصالح، وذلك نتيجة زيادة مستوى رضا العملاء وزيادة درجة ولائهم ووفائهم لمنتجات المؤسسة، تلك الدرجة تؤدي بالأطراف المتفاعلين مع الشركة إلى توطيد التعامل معها، وبالتالي تحسن الأداء المالي لها، وهو ما يرفع من قيمة المؤسسة، ومن جهة أخرى فإن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يزيد من الأداء المالي للشركة من خلال زيادة معدل العائد على الأصول، أو معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشرات للأداء المالي،

¹ جهاد مُجّد شرف، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على رأس المال الفكري في شركات القطاع الخاص -دراسة عملية على الشركات الفلسطينية

المدرجة في بورصة فلسطين، ص05، أطلع عليه يوم 20/01/2023، <https://1library.net/document/yrgvr9jq-impact-disclosure-social-responsibility-intellectual-capital-enterprises-private.html>

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

والذين من شأنهما تحسين قيمة المؤسسة. وتجدر الإشارة إلى أن دعم أصحاب المصالح لمديري الشركات للاهتمام بالأنشطة الاجتماعية من شأنه تحسين قيمة وأداء الشركة.¹

ومن وجهة نظر ثانية، فقد أشارت دراسة (Hussainey et al, 2011) أن أثر كل من: حجم الشركة، والأداء المالي، ونوع الصناعة، والرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أين تم إجراء الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية للفترة الممتدة بين 2005 حتى 2010، وقد أوضحت النتائج أن الأداء المالي، ونوع الصناعة يؤثران بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كما لم تجد الدراسة أي تأثير لحجم الشركة، وملكية الدولة، والرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهو ما دعمه (إبراهيم الطحان وآخرون، 2020) فقد أشار إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة وقيمتها، وهي نفس النتيجة السلبية بين الرافعة المالية وقيمة المؤسسة، والتي تفسر بأن الشركة التي تعتمد على الديون بشكل كبير في تمويل عملياتها، تكون قيمتها أقل من قيمة الشركات التي تعتمد على حقوق الملكية كعمول رئيسي لعمليات الشركة²، وذلك نتيجة لتراكم أقساط الديون والفوائد المنجزة عن ذلك. وبالتالي فإن قيمة المؤسسة تؤثر هي الأخرى إيجابيا على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، عكس المحددات الأخرى، تلك العلاقة الإيجابية جاءت نتيجة التأثير الإيجابي للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركة على قيمة المؤسسة، وبالتالي فإن تضاعف قيمة المؤسسة تجعل مدراء تلك الشركة ومجلس الإدارة يحرصون أكثر على تحسين جودة عملية الإفصاح، بل ويتوجهون أكثر إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية وإشراك أصحاب المصلحة والمجتمع المدني في عملية الإفصاح تلك، تلك العلاقة المتكافئة ساهمت في بقاء العديد من المؤسسات.³

وفي نفس السياق، فقد توصلت دراسة (Horn et al, 2018) والتي قامت بتحليل القوائم المالية لأكثر مئة شركة في جنوب إفريقيا، إلى عدم وجود علاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة، استنادا إلى حجم الإيرادات التي حصلت عليها عينة من تلك الشركات لثلاث فترات منفصلة، من 2007-2008 لعينة من الشركات بلغت خمسة وستين شركة، وبين 2010-2011 لخمس وسبعين شركة، و ثلاثة وسبعين شركة للفترة

¹ بدوي مجدي حميس بدر، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة وأداء الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 44، العدد 04، أكتوبر 2020، ص 39.

² السيد علي مجاهد أحمد والطحان إبراهيم مجدي وهنداوي أحمد منير عبد السلام، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية-، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، جامعة كفر الشيخ، مصر، المجلد 06، العدد 09، جانفي 2020، ص 948.

³ جهاد مجدي شرف، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

2012-2013، أما حساب قيمة الشركة فقد تم اعتماد نموذج " Tobin Q "، وترجع تلك العلاقة الحيادية إلى أن الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية لا يعتبر إلا عملاً تنظيمياً، وروتينياً، لا يمكن اعتباره مؤثراً على قيمة المؤسسة، لا بالإيجاب ولا بالسلب، وذلك لأن تلك الشركات لم تتعرض لضغط الجمهور، وهو ما أكدته تقارير الاستدامة والتي انعكست سلبياً على قيمة المؤسسة بسبب التكاليف الباهظة التي تكبدتها تلك الشركات¹، وهي نفس النتيجة مع دراسة (Gherghina and Vintila,2016) والتي اعتمدت على تحليل قوائم الاستقصاء على عينة من الشركات مكونة من خمسة وستين شركة من الشركات الرومانية المدرجة في بورصة بوخارست، بالرغم من أنها اشتملت على أربع مجالات من مجالات المسؤولية الاجتماعية: المشاركة الاجتماعية، العاملين، المنتجات والخدمات وحماية البيئة، أما عن قياس قيمة الشركة فقد اعتمدت هي الأخرى على نموذج " Tobin Q "².

ونتيجة لزيادة الاهتمام بالشركات المسؤولة اجتماعياً، فقد زادت الاستثمارات فيها على نحو مرتفع، وخصوصاً بعد الدعم العالمي لها والتحفيز بضرورة تبني الأهداف العالمية السبعة عشر للتنمية³، كما أن زيادة الوعي الاجتماعي في المجتمع بخصوص الشركات التي تقوم بالأنشطة الاجتماعية، جعل الأسواق المالية تهتم بتقييم الأداء الاجتماعي للشركات عن طريق مستوى الإفصاح الذي تقوم به الشركة، كما أن معظم الأسواق العالمية تبنت مؤشرات لقياس الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي يجب أن تقوم بها المؤسسات حتى تقبل إدراجها في قوائمها ضمن الشركات المدرجة في السوق المالية، هذا الأمر جاء بعد الضغوطات العالمية وكذا بعد تحسين القيمة السوقية لتلك الشركات عن طريق تعزيز العلامة التجارية وسمعة الشركة، ارتفاع هذه الأصول غير الملموسة نتيجة لاستحواذ منتجات الشركة على تقييمات إيجابية من وجهة نظر الزبائن، وبالتالي زيادة نمو المبيعات بطريقة متسارعة جداً، وهو ما جاء في دراسة (Zhun et al.,2014) حيث أشار إلى وجود اجماع في مجتمع الأعمال على أن المساهمة في الأنشطة الاجتماعية تقوم بتحسين سمعة الشركة، وبما أن سمعة الشركة ترتبط بقيمة المؤسسة، فإنها تقود في النهاية لتعظيم قيمة تلك الشركات⁴. كما أن (Dhaliwal,2014) أشار إلى أن الشركات المسؤولة اجتماعياً

¹ Gherghina S. C and Vintila G, Exploring the impact of corporate social responsibility policies on firm value: The case of listed companies in Romania, **Economics and Sociology**, volume 09, n°01, 2016, p23.

² Horn R and De Klerk M and De Villiers C, The association between corporate social responsibility reporting and firm value for South African firms, **South African Journal of Economic and Management Sciences**, volume, 21, n°01, 2018, pp 1-10.

³ اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أهداف التنمية المستدامة والتي تُعرف أيضاً باسم الأهداف العالمية السبعة عشر، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، صنفت تلك المبادئ وفق خمسة مجالات هي: مجال الناس، مجال الكوكب، مجال الازدهار، مجال السلام، مجال الشراكة.

⁴ Zhu Y and Sun L Y and Leung AS, Corporate social responsibility, firm reputation Journal, and firm performance: The role of ethical leadership, **Asia Pacific of Management**, Volume 31, N°04, 2014, pp 925-947.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

والتي تعمل على تحسين شروط عمل موظفيها، وتهتم بتحفيزهم وتوفير المناخ الملائم للعمل، قادرة على جذب الموارد وتسخيرها بالشكل المناسب والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء المالي، والذي يقود في نهاية المطاف إلى تعظيم قيمة المؤسسة¹.

وتفسر العلاقة الإيجابية بين مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة عن طريق نسبة "Tobin Q"، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، فإن هذا يعني أن القيمة السوقية للشركة أكبر من قيمتها الدفترية، وهذا يوضح أن الشركة تملك فرصا استثمارية ناجحة، وأن تلك الشركة قادرة على اتخاذ قرارات استثمارية صائبة وبالتالي فهي تقوم بجذب عدد أكبر من المستثمرين، والذين يفضلون اختيار البدائل الاستثمارية التي تطرحها الشركة بعد المفاضلة مع البدائل السوقية الأخرى، لأن الاستثمار في الشركات التي تكون فيها نسبة "Tobin Q" أعلى فهذا معناه أن مستوى المخاطرة أقل وبالتالي فإن مستوى العائد أعلى مقارنة بالشركات التي تكون فيها نسبة "Tobin Q" أقل. أما إذا كانت تلك النسبة أقل من الواحد فإن ذلك يعني أن القيمة السوقية للشركة أقل من قيمتها الدفترية، وهذا عكس الحالة الأولى، فإن استثمارات تلك الشركة تتضمن مخاطر مستقبلية مرتفعة، الأمر الذي يجعل من المستثمرين يعزفون عن الاستثمار فيها والبحث عن بدائل سوقية أخرى².

غير أن العلاقة الإيجابية بين مستوى الإفصاح وقيمة المؤسسة، لم تكن موجودة في كل الأبحاث العلمية، فقد وجدت دراسة أجراها (Crisóstomo V, 2011) على 78 شركة غير مالية في البرازيل، من خلال تحليل القوائم المالية لديها، فيما يتعلق بالأداء المالي لتلك الشركات، والتي تمثل 37% من إجمالي الشركات غير المالية في البرازيل، للفترة الممتدة بين 2001 إلى 2006، أن قيام تلك الشركات بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية أثر سلبا على قيمتها، رغم أن تلك الدراسات شملت ثلاثة مجموعات من المسؤولية الاجتماعية وهي: العمال، البيئة والمجتمع، والتي من المفروض تأثيرها المباشر والايجابي على قيمة المؤسسة، كما أشارت دراسة (Harjot and Laksmana, 2018) إلى أن استخدام موارد الشركة للمشاركة في أنشطة اجتماعية يعد هدرا لثروة المساهمين، حيث أنها تؤثر سلبا على توزيعات الأرباح على المساهمين، كما أن استخدام ثروة المساهمين لمعالجة قضايا اجتماعية، يترتب عليه تكلفة الفرصة البديلة من ضياع فرص استثمارية، وبدائل مربحة، الأمر الذي يؤثر سلبا

¹ Dhaliwal, Zhen Li and Tsangd and Yang, Corporate social responsibility disclosure and the cost of equity capital: The roles of stakeholder orientation and financial transparency, **Journal of Accounting and Public Policy**, Volume 33, N°04, 2014, pp 328-355.

² السيد علي مجاهد أحمد والطحان إبراهيم محمد وهنداوي أحمد منير عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 921.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

على قيمة المؤسسة، كما أنه يستنزف موارد الشركة¹، بالإضافة إلى أن الاندماج في بعض القضايا الاجتماعية قد لا يقيد حرية الشركة، ويجعلها مجبرة على القيام بذلك النشاط الاجتماعي، وقد يكلفها الانسحاب منه تكوين صورة ذهنية سيئة لدى العميل. تلك النتائج هي ما أكدته أيضا دراسة (Khemir and Baccouche, 2015) لعينة من الشركات التونسية والتي شملت 23 شركة غير مالية مسجلة في بورصة الأوراق المالية، للفترة الممتدة بين 2001 إلى 2004، واعتمدت هي الأخرى على فحص التقارير المالية السنوية لتلك الشركات². هذه النتائج المتعارضة مع مجمل الدراسات السابقة واللاحقة لتلك الدراستين، ترجع أسبابها، إما لاختلاف بيئة الدراسة والتي تختلف من مشجع للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية وبالتالي وجود دعم جماهيري لتلك الشركات، والتي تضاعف أرباحها، وتحسن أداءها المالي وبالتالي ترفع من قيمتها، وبين مجتمع لا يحفز تلك الشركات على قيامها بأدوارها الاجتماعية لمساعدة الدولة في التنمية المستدامة، وبالتالي تهرب تلك الشركات عن تبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية، جراء ما تخلفه من تكاليف باهظة. كما قد يعود السبب في قصر فترة الدراسة، حيث أن انعكاس الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة بالفائدة، لا يتأتى بصورة مباشرة وفورية، إذ أن هذا الأمر يتطلب وقتا حتى يعود على المؤسسة وقيمتها بالفائدة، ولهذا فإن قيام المؤسسة بالعمل الاجتماعي، لا يدر الربح عليها من الوهلة الأولى، ولكن اندماجها في تلك الأنشطة، يكسبها مكانة جيدة في المجتمع ويزيد من قيمتها لديهم، وبالتالي تكون المؤسسة صورة ذهنية جيدة في نظر العملاء، والتي ترفع من حصتها في السوق وتزيد من قيمتها السوقية عبر السنوات.

المطلب الرابع: أثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

لقد رأيت العديد من الدراسات أن الإفصاح عن المعلومات التي تخص المؤسسة، بما فيها الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، يقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات، والتي باتت ظاهرة سيئة، يستوجب القضاء عليها، فاحتكار الفرص الاستثمارية من قبل فئة معينة على حساب فئات أخرى، جعل الكثير من أصحاب المصلحة يعزفون عن الاستثمار في تلك المؤسسات، نظرا لاكتسابها سمعة سيئة، فمشكلة الاختيار العكسي سببت العديد من المشاكل والصراعات وحتى داخل المؤسسة في حد ذاتها، لذا عمدت بعض الدول إلى تحفيز مؤسساتها إلى تبني عملية الإفصاح وخصوصا في الأسواق المالية، للحد من النزاعات والصراعات بين مختلف الأطراف المتدخلين فيه.

¹ السيد علي مجاهد أحمد والطحان إبراهيم مجّد وهنداوي أحمد منير عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 935.

² بدوي مجّد خميس بدر، مرجع سبق ذكره، ص 08-09.

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

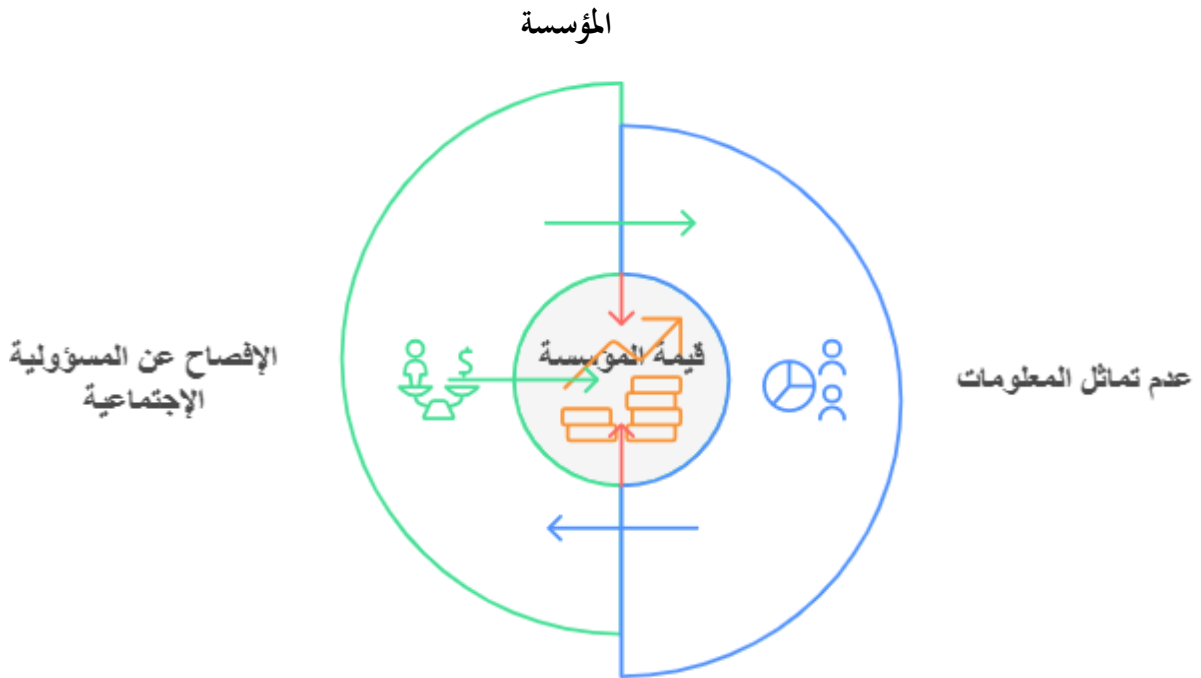
وبعيدا عن الأسواق المالية، فإن قيام المؤسسات بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها في التقارير المالية السنوية، يزيد من التفاف الجمهور نحوها، وبالتالي يقومون بعملية الاشهار والترويج لمنتجاتها من دون عناء منها، جزاء للعمل الجيد الذي تقوم به، نتيجة مساهمتها في الأعمال الخيرية، وقد توجهت كثير من المؤسسات العالمية إلى مساعدة حكوماتهم بعد الوعي الذي مس أوساط المجتمعات بضرورة قيام مؤسساتها بدور فعال اتجاه المجتمع الذي وفر لها الكثير من عناصر الإنتاج، وهذا الدور يتجلى في قيامها بعملية التنمية المستدامة والنهوض بالمجتمع من خلال القيام بالكثير من الأعمال والتي كانت من نصيب حكوماتها، وبالتالي تخليها عن مبدأ الربحية والتوجه نحو إعمار مجتمعاتها وتحقيق الرفاهية له. كل هذه التضحيات ساهمت في رفع قيمة تلك المؤسسات إلى ثلاثة أضعاف ما كانت تحققه سابقا، لذا فإنها تحملت تكاليف عملية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، من خلال حساب مؤشرات كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية، وذلك من أجل اطلاع أصحاب المصلحة على مختلف التكاليف التي تتكبدها تلك المؤسسات، وتجدر الإشارة إلى أن تبني عملية الإفصاح تلك، تعود إلى درجة الوعي المنتشر في تلك الدول التي تعيش فيها تلك المؤسسات، فالدول التي يتواجد فيها جمهور داعم للقضايا الاجتماعية، نجد مؤسساتها تميل نحو ضرورة القيام بأعمال اجتماعية تعود بالفائدة على المجتمع، وحتى أصحاب المصلحة المتدخلين فيها، يحفزونها إلى القيام بالأنشطة الاجتماعية مهما بلغت تكاليفها، عكس الدول التي زالت لم تطبق بعد مبادئ الحوكمة، نجد أصحاب المصلحة لا يجذون مساهمة مؤسساتهم في الأنشطة الاجتماعية العادية فما بالك بالمشاريع التنموية التي تكلفهم أموالا ضخمة. غير أن مبالغة بعض المؤسسات في عملية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والتي لا تكون معنية بها، قد يؤثر سلبا عليها، فمساهمة المؤسسات في بعض عمليات الإفصاح البيئي والتي تخص المؤسسات التي تساهم في تلوث البيئة، لا يعد من قبيل عملية المشاركة في حماية البيئة، فهو لا يفسر تلك التكاليف التي تتحملها المؤسسة والتي هي من حق مؤسسات أخرى.

من خلال ما سبق، فإن التأثير الإيجابي لعملية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات في الحد من تفاقم ظاهرة عدم تماثل المعلومات، يؤثر إيجابا على قيمة المؤسسة، فتلك العلاقة أحادية الاتجاه والتي تفرضها عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقليل من الصراعات والنزاعات داخل وخارج المؤسسة والتي سببتها نظرية الوكالة في عدم توافر نفس المعلومات في الوقت والجودة المناسبين، قد انعكس بدوره إيجابا على قيمة المؤسسة، وبدرجة أعلى، فالقضاء على عدم تماثل المعلومات والذي كان عقبة تعاني منه مختلف المؤسسات، قد زاد من عنصر الشفافية بين مختلف أصحاب المصلحة، الأمر الذي زاد من حجم إيرادات المؤسسة، نتيجة اتخاذها لقرارات استثمارية صائبة، مبنية على معلومات حقيقية، عكس ما كان سائدا سابقا من تضييع للفرص

الفصل الثالث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

الاستثمارية الناجحة، نتيجة عدم ثقة المالكين وأصحاب الأسهم في قرارات المدراء التنفيذيين، فالكثير من العمليات الاستثمارية قد قوبلت بالرفض من قبل مجلس الإدارة لعدم تحكمهم في السوق، عكس المدراء التنفيذيين والذين يملكون معلومات هامة عن مختلف الفرص الاستثمارية، غير أن جانب الثقة المفقود قد أدخل بالمعادلة، وبالتالي تضييع قرارات استثمارية هامة، كانت قد تزيد من فرص نجاح تلك المؤسسات، كل هذا كرس كل الجهود من أجل القضاء على تلك الظاهرة التي استفحلت في المؤسسات عن طريق عمليات الإفصاح عن كل الأنشطة بما فيها الأنشطة الاجتماعية، وهو ما أعاد توازن الكفة، وبالتالي المساهمة في كسب الفرص الاستثمارية وعدم تضييعها مجدداً، وهو ما زاد من إيرادات المؤسسة ورفع من قيمتها في السوق. الشكل الموالي يبين تأثير كل ما قناه سابقاً:

شكل رقم (03-01): أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على كل من عدم تماثل المعلومات وقيمة



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

خلاصة الفصل:

لقد كان لقيمة المؤسسة وكيفية رفعها، وخصوصا في سوق يتميز بالمنافسة الشديدة، الأثر الكبير لاستحداث طرق أخرى غير التقليدية للزيادة فيها، فتوجه المؤسسات التقليدي نحو هدف واحد وهو تعظيم أرباحها قد تلاشى بعد زيادة متطلبات المجتمع، وفرض رضا الجمهور ورغبتهم على حساب أرباح المؤسسة، لذا فإن اختلال موازين القوى في السوق، قد فرض على المؤسسات إعادة النظر في سياساتها وتوجهاتها، والميل إلى تلبية رغبات زبائنهم، الذين طالبوا بمساهمة تلك المؤسسات في عملية التنمية المستدامة، جنبا إلى جنب مع الدولة، والمساهمة في العمليات الاجتماعية المعقدة، التي تتطلب أموالا ضخمة، ولكن تضمن رفع أرباح المؤسسة إلى أضعاف ما كانت تحققة سابقا، وهو ما جعلها تتنافس لكسب تلك الامتيازات.

فقد باتت عملية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية أمرا هاما تقوم به المؤسسات عبر مؤشرات تعبر مدى مساهمتها في العملية التنموية، والملاحظ أن الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية لم يساهم فقط في رفع قيمة المؤسسة ولكن أيضا كان حلا جذريا، جاء بالصدفة للقضاء على عدم تماثل المعلومات والتي عانى منها أصحاب المصلحة، باختلاف تدخلاتهم في المؤسسة، تلك العلاقة العكسية بين جودة الإفصاح وعدم تماثل المعلومات، تؤثر بديهيًا على قيمة المؤسسة، وتختلف قيمتها حسب جودة الإفصاح ومدى تحكمه في الحد من عدم تماثل المعلومات.

الفصل الرابع:

واقع تطبيق الافصاح عن

المسؤولية الاجتماعية في

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل

المعلومات على قيمة المؤسسة

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

تمهيد

من خلال تتبع مختلف الإصلاحات والسياسات التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نجد دعماً لمصطلح المسؤولية الاجتماعية، والذي كان مجسداً عبر النظام الاشتراكي، الذي اعتمده الجزائر بعد الاستقلال، وحتى بعد تخليها عنه وتوجهها نحو نظام الاقتصاد الحر، غير أنها لم تتخل عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والذي تجسد عبرها هي فقط كدولة، عن طريق الأجهزة التابعة لها، أما المجتمع المدني فمارس ذلك المفهوم بالعرف ودافعية الخير التي جبل عليها الإنسان فقط، دون الزام أو استدامة، فالمؤسسات الاقتصادية الخاصة لم تحذو المؤسسات العالمية في مجال الانتقال من الطابع الخيري غير الالزامي إلى تحقيق مشاريع تنمية تحقق الاستدامة، رغم جهود الدولة للاستجابة للمطالب العالمية لتحقيق نسب مرضية في المؤشرات العالمية والتي تبين مدى تطبيق الجزائر للمعايير الدولية وخاصة في مجال الشفافية والمساءلة، وهذا ما يؤكد تقرير مدى الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات أعدته مؤسسة "ريسبكو"، حيث احتلت الجزائر المركز 126 عالمياً من 195 دولة سنة 2018 بعدما كانت سنة 2013 تحتل المركز 116¹، متأخرة عن عديد الدول العربية والافريقية.

تأخر الجزائر في تطبيق شتى المعايير الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية، وخاصة عدم الزام مؤسساتها الاقتصادية الخاصة على تطبيق تلك المعايير التي تبنتها المؤسسات العالمية طواعية، ساهم في توسع فجوة عدم تماثل المعلومات والتي نشرت حالة الفساد وعدم الثقة بين المتعاملين في مختلف الأسواق، وهذا ما يؤثر سلباً على قيمة المؤسسة واستمراريتها في السوق، وهذا ما آلت إليه السوق المالية في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا الفصل، التطرق إلى العناصر التالية:

- مدى انفتاح الجزائر على معايير المسؤولية الاجتماعية وعلى التقييد بنشر المعلومات من خلال مؤشر دليل إبراهيم وبعض المعايير العالمية الأخرى وكذلك بتوقيع الاتفاقيات الدولية و سن القوانين.
- تنمية الحوكمة من طرف الدولة عن طريق ميثاق الحكم الرشيد.
- تصميم الدراسة التطبيقية.

¹ Respeco institute, **Le 1er classement mondial des pays en fonction de leur ouverture à la Responsabilité Sociétale des Entreprises (RSE)**, 02 ème édition, vu le 07/11/2023, https://www.responsible-economy.org/archives/Cote_RESPECO_-_communiqu%C3%A9_de_presse_2018_V2.pdf.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

المبحث الأول: تطبيق الجزائر ومختلف أجهزتها ومؤسساتها الاقتصادية لمعايير المسؤولية الاجتماعية ونشر المعلومات

بعد شروع الجزائر في تطبيق العديد من الإصلاحات التي مست النظام المالي، المصرفي والاقتصادي، كان من الضروري أيضا استجابة المؤسسات الاقتصادية تماشيا مع تلك الإصلاحات، ولا نخص الذكر فقط للمؤسسات الاقتصادية ذات الطابع العمومي، بل للمؤسسات الاقتصادية الخاصة، وذلك لما تملبه عليها من روح المسؤولية للنهوض بالقطاع الاقتصادي الذي فشلت بتحسينه شتى المخططات والسياسات، نظرا للدور الإصلاحي الوحيد، المتجه نحو الدولة، في ظل غياب مؤسسات القطاع الخاص عن طريق عدم مشاركة الدولة في دفع عجلة التنمية لإنجاح عملية الإصلاحات، فتخوف المؤسسات من تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية العالمية، جعل قيمها ثابتة، عكس ما أكدته التجارب العالمية، هذا الثبات نظرا لتقييد المعاملات التجارية العالمية، ومنع السوق الداخلية من الخضوع لقانون العرض والطلب العالميين المبنيان على قواعد المنافسة والتجارة الحرة، وبالتالي ظهرت اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية وعدم نجاعة الحلول لبناء اقتصاد متين، سببه الحفاظ على إنتاجية تلك المؤسسات. قبل التطرق إلى مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية، نرى أولا مدى انفتاح الدولة الجزائرية على معايير المسؤولية الاجتماعية ومختلف الإجراءات الموضوعية في سبيل تطبيقها.

المطلب الأول: مدى تطبيق الجزائر للمسؤولية الاجتماعية

استجابة منها للتوصيات الدولية والداعية لضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية كأحد المحاور لتأسيس الحكم الراشد في الجزائر، فقد وقعت الجزائر عدة اتفاقيات دولية في مجال المسؤولية الاجتماعية، تلتها انشاء أجهزة خاصة تسهر على تطبيق ما جاء في تلك الاتفاقيات، وفيما يلي جدول يلخص تلك الإجراءات الساعية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الجزائر:

جدول رقم (04-01): الاتفاقيات والهيئات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر

تاريخ السريان	الاجراء المطبق	جانب المسؤولية الاجتماعية
2001	انشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة	الجانب البيئي
2001	خطة العمل الوطنية عن حالة ومستقبل البيئة (RNE 2000)	

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

2002	خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (-) PNAE-DD/2002 (2012)	الجانب البيئي
2003	خطة التكيف مع تغير المناخ	
2010	المخطط الوطني لتهيئة الإقليم رؤية 2030-2010	
2011	برنامج التنمية الوطنية للطاقات المتجددة رؤية 2030-2011	
2015	الجائزة الوطنية لحماية البيئة	
1975	اصدار الأمر 75/64 المتعلق بإنشاء المصالح و المؤسسات المكلفة بحماية الطفولة.	الجانب القانوني
1983	اصدار المرسوم رقم 80/83 المتعلق بإنشاء و تنظيم دور الطفولة المسعفة.	
1992	توقيع اتفاقية حقوق الطفل	
2001	القانون رقم 01-20 المتعلق بالتخطيط الإقليمي في اطار التنمية المستدامة	
2003	القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة	
2023	اصدار القانون رقم 04-23 والذي يتعلق بالإجراءات والتدابير للحد من ظاهرة الاتجار بالبشر والعمالة القسرية	
2011	917 جمعية محلية و32 جمعية وطنية تنشط في مجال البيئة	الجانب الجمعي
2011	جمعية حماية وتوجيه المستهلك	
1998	المعهد الجزائري للتوحيد القياسي	التوحيد القياسي
2004	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	الحوكمة والشفافية
2012	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	
2002	الانضمام إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	حقوق الانسان

المصدر: أقوم فاطمة، مدى الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات في الجزائر، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، جامعة الجلفة-الجزائر، المجلد 01، العدد 04، 2019/12/24، ص 202.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

المطلب الثاني: مدى انفتاح الجزائر على عناصر المسؤولية الاجتماعية

مدى التزام الجزائر بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، عكسه مؤشر دليل إبراهيم للحكم الراشد، الذي يعتبر أداة لقياس ورصد أداء الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في البلدان الأفريقية من خلال أربعة فئات رئيسية، هي: الأمن وسيادة القانون، والمشاركة وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية، استنادا إلى 81 معيارا مطبقة على 54 دولة إفريقية¹، وفيما يلي بعض المؤشرات ذلك الدليل للفترة 2012-2021 من خلال التصنيف والمعدل:

جدول رقم (04-02): مؤشرات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

المقياس	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأمن وسيادة القانون	22	23	24	22	23	25	24	24	24	23
	53,6%	53,4%	52,2%	54,1%	53,8%	53,5%	53,4%	53,1%	52,6%	52,6%
المشاركة والحقوق والادماج	28	30	29	26	27	29	28	29	31	31
	46,6%	46,4%	46,8%	49,7%	48,8%	46,0%	47,0%	46,5%	45,0%	43,8%
أسس الفرص الاقتصادية	30	29	28	24	20	22	23	18	17	18
	45,6%	46,2%	46,7%	49,1%	50,6%	50,3%	50,4%	51,5%	53,2%	52,9%
التنمية البشرية	04	04	04	04	04	04	04	04	04	04
	68,2%	69,0%	69,4%	69,7%	70,5%	69,8%	72,1%	72,7%	73,0%	73,3%

المصدر: MO Ibrahim Foundation، نبذة عن مؤشر ابراهيم للحكومة في أفريقيا، أطلع عليه يوم 2023/11/10، <https://iiag.online/ar/about.html>.

نلاحظ صدارة الجزائر في مجال التنمية البشرية وذلك من خلال دعم القطاع الصحي والتعليم بأنواعه والحث على التنمية المستدامة، فقد أطلقت سنة 2010 مخططات وطنية لتهيئة الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة والتي حددت المشاريع التنموية في مختلف القطاعات والهادفة لتنظيم الولاية، بما يضمن رفاهية سكانها للسنوات القادمة، غير أنها كانت عبارة عن دراسات لم تدخل حيز التنفيذ بعد، رغم جدوتها ورؤيتها الهادفة، إلا أنه لم يؤثر على استمرارية الدولة في دعم الصحة، التعليم، رفاهية المجتمع والتنمية المستدامة، فالمشاريع التنموية جسدت ولا تزال

¹ MO Ibrahim Foundation، نبذة عن مؤشر ابراهيم للحكومة في أفريقيا، أطلع عليه يوم 2023/11/08، <https://iiag.online/ar/about.html>

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

تجسد وخاصة في مجال الصحة والتعليم، ويظهر ذلك من خلال عدد المستشفيات والمدارس، وكذا من خلال تزويدهما بمختلف التجهيزات التي تعزز كفاءتهما، أما جانب رفاهية المجتمع، فالجزائر احتلت المركز السابع في مجال السياسات التي تكافح الفقر، والمركز الثاني والثالث في مجال الأمن الغذائي وتوفير السكن اللائق على التوالي لسنة 2021، وللإشارة فإن دفع عجلة التنمية والتي تحتل فيها الجزائر المركز 14 تقع على عاتق الدولة فقط وأجهزتها، بعيدا عن الدور المؤسسي والذي يعتبر غير مسؤول في هذا الجانب.

أما جانب الأمن وسيادة القانون، فرغم اصدار مختلف التشريعات الصارمة والمنظمة، غير أننا نلاحظ احتلال الجزائر لمركز لا يعكس تنوع تلك القوانين، وذلك بسبب أنه لا يوجد أمن قانوني والناجم عن عدم دوام المنظومة القانونية والذي يعكسه تعديل الدستور أكثر من مرة فبعد تعديل 1998، جاء تعديل 2016 ليليه تعديل 2020، لتحتل الجزائر سنة 2021 المركز 21 في مجال سيادة القانون والعدالة، هذا من جانب، ومن جانب آخر استفحال ظاهرة الفساد، فقد احتلت الجزائر المركز 21 في مجال مكافحة الفساد، وهو ما تفسره نسبة عدم وجود فساد في مؤسسات الدولة والمقدرة بـ 47,7 % سنة 2021، رغم تحسنها عن سنة 2012 بهامش قدره 1,2 %، أما عدم وجود فساد في القطاع العام، فبلغت النسبة 49,6 % بتحسن قدره 10,2 %، وعن عدم وجود فساد في القطاع الخاص، فقدرت النسبة بـ 48,0 % بزيادة قدرها 27,8 %، ورغم اهتمام الجزائر بمكافحة الفساد، غير أنه لم يجسد على أرض الواقع وهذا نظرا لغياب المساءلة والشفافية، فالجزائر تحتل المركز 35 بنسبة 28,1 % وبتغير سلبي قدره 07 %، وهو ما تفسره شفافية الميزانية والتي بلغت نسبة 3,3 % سنة 2021، بعدما كانت 14,4 % سنة 2012، أي بانخفاض قدره 11,1 %، نسبة التوازنات المؤسسية، التي بلغت نسبة 38,3 %، بانخفاض عن سنة 2012 قدره 1,2 %، أما التوازنات المدنية فهي الأخرى عرفت انخفاضا بنسبة قدرها 8,3 % لتصل إلى 40,1 % سنة 2021 مقارنة بسنة 2012، والجدير بالذكر أن الإفصاح عن مختلف المعلومات هو أمر صعب للغاية، فنسبة الإفصاح عن السجلات العامة تمثل 13,8 %، حيث أن إمكانية الوصول إليها، تمثل 22,1 %، مقارنة بـ 2012 وذلك نتيجة البيروقراطية وعدم وجود منصات إلكترونية، تجبر المؤسسات على عملية الإفصاح، وللإشارة فإن سنة 2022 حملت في طياتها تجسيد الشفافية والمساءلة، من خلال تطبيق قانون الإصلاح الميزانياتي الذي نص عليه القانون العضوي رقم 15-18، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، والذي يكرس مبدأ الشفافية والمساءلة في تطبيق ميزانية الدولة.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

فيما يخص مقياس المشاركة والحقوق والادماج، فنلاحظ تدني تصنيف الجزائر سنة بعد سنة، وذلك رغم القوانين بإنشاء جمعيات بغية تفعيل المجتمع المدني في اتخاذ القرارات، ورغم دراسات تهيئة الإقليم والمدينة ورغم مختلف الإصلاحات التي مست حتى القانون الأساسي رقم 84-17، المتعلق بقوانين المالية، والذي ساد لمدة أربعة وثلاثين عامًا، واستبدل بالقانون العضوي رقم 18-15، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، والذي يهدف إلى تحسين أداء القطاع العام من خلال تعزيز مبادئ الحوكمة والمساءلة والشفافية في إدارة المال العام، وتقريب المواطن من المسؤولين وخاصة في مجال مراقبة سير النفقات العمومية، وكذا إعادة تفعيل البرلمان لمساءلة الحكومة عن مؤشرات فعالية برنامجها الحكومي وأدائه والذي يمتد لثلاث سنوات، وهذا بغية اشراك المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات، غير أن عملية الإصلاح الميزانياتي لا زالت في مرحلة التجريب، ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2024. والملاحظ فيما يخص مقياس الحقوق أنه عرف انخفاضاً بنسبة 9,5% عن سنة 2012 رغم صدور التعديل الدستوري سنة 2020 والذي دعم الحريات الأساسية لأفراد والتي كانت مسلوقة خاصة بعد جائحة كورونا. أما عن مؤشر الادماج والمساواة فحققت الجزائر ارتفاعاً ولو طفيفاً عن سنة 2012 بـ 2,6% وذلك لتشجيعها لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع والمساواة بين الجنسين في التدرج في المناصب.

أما عن مؤشر الأسس الاقتصادية، فنلاحظ ارتفاعاً بنسبة 7,3% عن سنة 2012، وذلك لأن الجزائر بدأت بتأسيس ركائز الاستثمار والتنويع الاقتصادي للخروج من التبعية الطاقوية، وذلك بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، لتشجيع عملية الاستثمار ودفع عجلة التنمية، كما أنها دعمت مشاريع البنى التحتية لتكوين الأرضية المناسبة لتشديد تلك الاستثمارات على أرض الواقع، وبالتالي فتح المجال للقطاع الخاص لامتناع البطالة، التي كانت على عاتقها سنوات كثيرة، وتجدر الإشارة إلى أن التسهيلات المقدمة لإنشاء تلك المشاريع الاستثمارية وتشجيع الاستثمار المحلي ساهم، حيث أنه بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند نهاية سنة 2022 ما يقدر بـ 1,36 مليون مؤسسة، منها 223¹ مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، والملاحظ هيمنة الاستثمار المحلي نتيجة دعم الدولة لها على حساب الاستثمار الأجنبي والذي يمكن أن يرفع من مدى جودة المشاريع الاستثمارية وأيضاً جودة المنتجات نتيجة المنافسة، وهو ما عكسه مؤشر تطور التنافسية العالمية،

¹ Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°42 avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, alger, 2023, p07.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

حيث كان ترتيب الجزائر 110/144 دولة سنة 2012 بـ 3,7 نقطة¹ أي أن وضع الجزائر في مجال الكفاءة في توفير السلع والخدمات، كفاءة السوق، كفاءة المؤسسات والبنى التحتية، الشفافية،... كان سيئا جدا، وهو ما يفسره أيضا زيادة الهدر والتبذير وعدم الرشادة في الانفاق الحكومي وعدم الكفاءة العالية في توفير السلع الضرورية والخدمات، هذا الوضع استمر حتى سنة 2014، ليعاود الارتفاع بشكل طفيف، ففي سنة 2019 وصل ترتيب الجزائر 141/89² وذلك للاهتمام بموضوع تسيير المال العام والرشادة فيه، بالإضافة إلى خلق مناخ استثماري جيد، يجذب رجال الأعمال وصغار المستثمرين.

وعليه فرغم زخر الجزائر بكل المؤهلات المادية والمالية وحتى القانونية الضرورية لبناء منظومة فعالة، تتجسد فيها كل دواعي الديمقراطية والرقى الاقتصادي، إلا أن المؤشرات العالمية، القارية والوطنية مازالت تسجل فوارقا وانحرافات، سببها عدم تحلي كل الأطراف بالمسؤولية الاجتماعية، والذي نتج عنه مشاكل وعراقيل، انعكست سلبا على نمو اقتصاد وطني يضاهاى اقتصاديات الدول الإفريقية والعربية، وأولها اتساع الفجوة بين الجمهور والدولة، فعدم الثقة تلك أدت إلى خلق نزاعات وصراعات على كل الأصعدة، وفي مقدمتها عدم توحيد الأهداف الرامية إلى تحسين مكانة الجزائر الاقتصادية سواءا دوليا أو قاريا.

المطلب الثالث: ميثاق الحكم الراشد في المؤسسة كخطوة أولى لبداية عملية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

لقد عملت الجزائر على تطبيق مختلف المواثيق والممارسات العالمية لتجسيد الحكم الراشد، تنفيذًا للمطالب الدولية والداعية لضرورة تطبيق مختلف الإصلاحات، ليس فقط في مؤسساتها الحكومية وإنما أيضا وسط قطاعها الخاص، الذي أصبح من اهتمامات الدولة، وخاصة أنه يعد محركا لعجلة التنمية الاقتصادية، فتوفير المناخ الاستثماري الملائم لتشجيع قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدأت بوادره سنة 2009 بإصدار الجزائر ميثاقا للحكم الراشد والذي تضمن في طياته العديد من الرؤى الهامة التي تتعلق بأهمية الحكم الراشد في تعزيز تنافسية المؤسسات الجزائرية، والتي أستلهمت من المبادئ المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ضمن

¹ Schwab Klaus and Xavier Sala-I-Martin, **The global competitiveness report**, World economic forum, Geneva, Switzerland, 2011-2018.

² Schwab Klaus and Saadia Zahidi, **The global competitiveness report**, World economic forum, Geneva, Switzerland, 2020, p81.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

إصدارها لعام 2004¹. ذلك الميثاق ورغم بقاءه مجمداً لحد الساعة، إلا أنه جسّد الإرادة الحكومية بالانفتاح على العالم وذلك بتوفير أرضية قانونية تقوم عليها المؤسسات، وخاصة تلك التي تنشط في السوق المالي والذي ينبغي عليها تطبيق الشروط العالمية والتي تخص الإدراج في البورصات الدولية، والتي تضمنها ذلك الميثاق.

وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة كان موجهاً في الأساس إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها محرك الاقتصاد، وللمؤسسات الأخرى حرية التطبيق، ولا يُعنى بالمؤسسات الاقتصادية ذات الطابع العمومي، لخصوصية التسيير الخاضعة لمعيار الرشادة في استعمال الأموال العمومية للدولة².

أما من ناحية تكريس عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فنجد ميثاق الحكم الراشد قد أعطى تصوراً جديداً لما ينبغي أن تكون عليه المؤسسات التي تقوم بتطبيقه، من خلال³:

- العمل بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع ويتجلى هذا عن طريق توزيع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف ودون تمييز، وكذا الامتيازات والالتزامات المترتبة عنها، وذلك بطريقة منصفة وعلنية وبحضور المعنيين.
- تطبيق الشفافية وذلك عن طريق الدقة والوضوح في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل الأطراف وذلك لمنع تداخل الصلاحيات وما ينجر عنه من هضم للحقوق وتغيب للواجبات، فينبغي على مجلس الإدارة تقسيم المهام بطريقة موضوعية والقيام بتوزيع الأرباح بطريقة شفافة ونزيهة لتفادي المساءلات.
- التحلي بالمسؤولية وذلك من خلال ربط مهام الأفراد بأهداف محددة وعلى إثرها يتم مجازاة أو معاقبة الفرد المسؤول عن تلك المهمة بعد تقييم العمل المنجز بالهدف المسطر، والذي ينتج عنه مؤشر الأداء لكل فرد، هذا التقسيم الفعال والهادف للمهام يُعلّم الأفراد ضرورة التحلي بالمسؤولية اتجاه العمل المنوط بهم.

¹ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر اصدار 2009، مكتبة عين الجامعة، 2024، 02/11، ص13، https://ia903401.us.archive.org/13/items/economy_0006/economy5604-.pdf.

² المرجع السابق، ص16.

³ المرجع السابق، ص27.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

- التبعية ويظهر من خلال تحمل كل فرد مسؤولية قيامه بالعمل بعد تسليمه لفرد آخر، يعمل هذا المبدأ على معرفة أماكن الخطأ والأشخاص المسؤولين عن تلك الانحرافات، وذلك من خلال التقسيم الهادف للأعمال والتي يقابها الأشخاص المكلفون عن تأديتها، وبالتالي فإن هذا المبدأ يقلل من وقت البحث عن مكان الخلل، كما أنه يكرس مبدأ تحمل المسؤولية وعدم تداخل الصلاحيات سالف الذكر. الشكل التالي يوضح كيفية الإفصاح عن بعض الحقوق للمساهمين وذلك وفقا لتصور الميثاق، حتى تتعرف المؤسسة عن كيفية الإفصاح عن مسؤولياتها حسب مبادئ الحكم الراشد:

جدول (03-04): كيفية الإفصاح عن حقوق المساهمين حسب رؤية ميثاق الحكم الراشد

الحقوق الأولية للمساهمين	القيمة المضافة للحكم الراشد للمؤسسة
المشاركة في تقاسم أرباح المؤسسة	توزيع الأرباح ينبغي أن يكون نزيها وشفافا
تسجيل السندات المالية للمؤسسة	أساليب تسجيل السندات ينبغي أن يكون فعالا
إمكانية التنازل وتحويل السندات	يجب أن لا تتم إجراءات التنازل ونقل السندات بشكل غير عقلائي، مما يؤثر على التفاوض حول إمكانية التنازل وتحويل السندات.
المشاركة والتصويت في الجمعيات العامة للمساهمين	المعلومات المتعلقة بجدول الأعمال والقرارات التي يتعين اتخاذها في الجمعية العامة يجب أن تصل في الوقت المناسب وبالشكل الملائم. إجراءات سير الجمعية العامة يجب أن تكون في متناول المساهمين ولا ينبغي أن تعيق بشكل غير معقول الممارسة الفعلية للحقوق.
الحصول على المعلومات اللازمة لممارسة حقوقهم ومهامهم	يجب أن تصل المعلومات الضرورية لممارسة حقوقهم ومهامهم في الوقت المناسب والشكل الملائم

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر

اصدار 2009، مكتبة عين الجامعة، 2024، 02/11، ص31،

<https://ia903401.us.archive.org.pdf>

المطلب الرابع: مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للمعايير العالمية الخاصة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

رغم زخر الدولة بكل المؤهلات التي من المفترض أن تجعلها تحتل الصدارة في مختلف المؤشرات العالمية، إلا أننا نجدتها تحتل مراتبا متواضعة، إن لم نقل متدنية دوليا وقاريا وعربيا مقارنة بما تزخر به من إمكانيات مادية،

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

بشرية، مالية وقانونية، فالمسؤوليات التي تقوم بها تحتاج إلى مشاركة كل الأطراف، ولا يتأتى إلا بالتحلي بروح المسؤولية والشفافية اللتين من شأنهما القضاء على الغموض وعدم الثقة بين الجمهور والدولة، وفيما يلي تقييم للالتزام بالإفصاح عن طريق مدى تطبيق المعايير العالمية الخاصة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبتماثل المعلومات.

1. المبادئ العشرة لميثاق الأمم المتحدة: لقد خطت الجزائر أولى خطواتها اتجاه المسؤولية الاجتماعية بتبني

قواعد الأمم المتحدة سنة 2004، وفيما يلي تقييم مدى التزامها بتلك المبادئ:

جدول رقم (04-04): فعالية مبادئ الأمم المتحدة العشرة حسب مؤشر إبراهيم للحوكمة

المبدأ/السنوات	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
حماية حقوق الانسان المعلنه دوليا	43	42	41	37	37	35	35	36	37	38
عدم وجود عنف من جهات غير تابعة للدول ضد المدنيين	21	21	22	31	31	28	30	34	35	38
حرية تكوين جمعيات والتجمع	32	24	17	24	25	20	23	38	33	33
وجود إنجار بالبشر وعمالة قسرية	07	08	18	17	18	23	18	18	18	19
الغاء عمالة الأطفال	75,2%	75,2%	68,3%	73,7%	71,0%	67,8%	71,8%	71,8%	71,8%	71,8%
تكافؤ الفرص الاجتماعية في التوظيف	غير موجود	غير موجود	غير موجود	غير موجود	غير موجود	غير موجود	غير موجود	غير موجود	غير موجود	غير موجود
فاعلية سلطات حماية البيئة	14	17	19	13	25	11	12	11	12	12
تشجيع السياسات البيئية	65,8%	62,1%	59,3%	65,5%	53,1%	65,5%	65,5%	65,5%	65,5%	65,5%
تنفيذ اللوائح البيئية	27	28	31	23	17	17	17	17	17	17
عدم وجود مدفوعات ورشاي غير منتظمة من قبل الشركات	04	06	06	08	09	14	15	13	07	07
	71,4%	71,4%	71,4%	64,3%	57,1%	50,0%	42,9%	50,0%	57,1%	57,1%
	36	36	36	36	34	33	34	37	39	41
	30,5%	30,5%	30,5%	30,5%	33,6%	33,2%	30,3%	24,8%	20,2%	12,0%
	18	17	15	21	22	34	33	37	40	42
	48,0%	48,0%	48,0%	43,8%	41,4%	30,1%	27,3%	24,5%	20,3%	20,2%

المصدر: MO Ibrahim Foundation، نبذة عن مؤشر إبراهيم للحوكمة في أفريقيا، أطلع عليه يوم

<https://iiag.online/ar/about.html>، 2023/11/10

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

نلاحظ تذييل الجزائر قائمة التصنيف في مجال انتهاك حقوق الانسان وخاصة خلال فترة جائحة كورونا التي بدأت سنة 2019 واشتدت حدتها سنة 2020 والتي ضيّقت الخناق على الأفراد من خلال تقييد حرياتهم في شتى المجالات، والملاحظ أن تلك المراتب المتدنية استمرت حتى بعد الجائحة، فقد احتلت الجزائر المرتبة 154 من مجموع 165 دولة في العالم بـ 5,13 نقطة ضمن مقياس من صفر نقطة (انعدام الحرية تماما) إلى 10 نقاط (الأكثر حرية) حسب مؤشر حرية الانسان¹ سنة 2022، متأخرة عن كثير من الدول العربية كتونس ولبنان وموريطانيا وجيبوتي والبحرين، رغم أن المقياس يصنفها ضمن الدول متوسطة الحرية، إلا أن ذلك يعكس أيضا مدى عدم فاعلية كل الإجراءات والمبادرات الجزائرية لتحسين مستوى المسؤولية الاجتماعية².

أما عن عدم وجود عنف ضد المدنيين، فإن هذا المؤشر عرف تحسنا ملحوظا من المرتبة 38 بمعدل 96,6 % سنة 2012 إلى المرتبة 21 بمعدل 99,3 % سنة 2021، وذلك لأن التشريع الجزائري أصدر عدة قوانين تحمي الموظفين داخل المؤسسة من تجاوزات المسؤولين واستغلالهم لمناصبهم، وتضمن عدم انتهاك حقوقهم وتأدية واجباتهم، وذلك للسير الحسن للعمل في ظل التوجه الجديد للدولة والقائم على اصلاح الميزانية بالنسبة للمؤسسات العمومية والذي يتطلب قدرا من الشفافية ومناخا ملائما بعيدا عن الضغوطات داخل المؤسسة، وهذا لنجاح عملية الإصلاح والذي محورها الموظف.

يعتبر مبدأ حرية تكوين الجمعيات تكريسا للممارسة الديمقراطية والذي أقره دستور 1996 اقرارا لتوصيات المنظمات العالمية ومنها منظمة حقوق الانسان، ليترك تنظيم هذا الحق للأوامر والقوانين، مثل: مثل الأمر رقم 79/71، القانون رقم 15/87 والقانون رقم 31/90، والملاحظ هو أن تلك القوانين قيّدت حرية ممارسة النقابات، رغم صدور القانون رقم 12/06 الذي جاء في اطار إصلاحات ديمقراطية، فتصنيف الجزائر في سنة 2012 كان 33 بمعدل 25 % واستمر إلى غاية سنة 2015 أين عرف تحسنا ملحوظا بتصنيف 23 وبمعدل 37,5 % واستمر إلى غاية 2021، والسبب يعود إلى عدم قبول المؤسسات تكوين نقابات مدافعة عن حقوق العمال، ما جعلها تصعب أمر انشاء الجمعية، وخاصة أن قانون 2012 أخذ التصريح بالإنشاء كأحد صور

¹ مؤشر حرية الانسان الصادر عن معهد CATO والذي هو مركز بحوث ليبرالي أمريكي مقره واشنطن، تأسس عام 1977، ينشر معهد كاتو العديد من الدراسات السياسية واللوحات الإرشادية والمنشورات الدورية والكتب ومن بينها كتاب مؤشر حرية الانسان والذي يتضمن ذلك المؤشر.

² بالعربية، ترتيب الدول العربية على مؤشر الحرية الإنسانية، أطلع عليه يوم 2024/02/16،

<https://arabic.cnn.com/middle/article/2023/02/05/human-freedom-index-cato>

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

النظام الوقائي في ممارسة الحريات العامة، غير أنّ اشتراط حصول الجمعية على وصل التسجيل من الإدارة، لبدء نشاطها، وهذا ما أفقد التصريح معناه¹.

احتلت الجزائر مراتبا جيدة في مجال الاتجار بالبشر والعمالة القسرية وذلك تطبيقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة باليرمو سنة 2000²، وخاصة الاتجار بالبشر، الهجرة غير الشرعية وكذا عمالة الأطفال، والجزائر كغيرها من الدول قد تبنت تلك القضايا، والجزائر أولت عناية خاصة لمكافحة هذا النوع من الجرائم³.

لقد سجل مبدأ تكافؤ الفرص الاجتماعية في التوظيف نسبا وتصنيفات مقبولة على العموم فيما يخص الوصول إلى الوظيفة وتطبيق مبدأ المساواة بين المترشحين، وخاصة في المؤسسات التابعة للدولة والتي ينظمها قانون التوظيف العمومي رقم 06/03، المؤرخ في 2006/07/15 والذي يحدد حقوق وواجبات الموظفين لضمان احترافية الإدارة، وخاصة أن الجزائر تولى قضية التوظيف عناية بالغة، حيث أبقت على آليات دعم التشغيل وخلق الأنشطة من خلال تشجيع المقاولاتية وقيام المؤسسات الناشئة، واستمرارها دعم أجهزة مساعدة الشباب⁴ رغم فشلها، وتكبدها خسائرنا نتيجة القروض البنكية الممنوحة لتمويل مشاريع عديمة الجدوى، وتجدد الإشارة إلى أن فترة 2015 حتى غاية 2023، عرفت ركودا في مجال التوظيف وذلك لمرور مؤسسات الجزائر بمرحلة حرجة نتيجة انهيار أسعار البترول وما سببته من آثار سلبية على المؤسسات، والتي لم تسمح بتسريح عمّالها، تفاديا لتأزم الوضع الاجتماعي، وإنما قامت بتأجيل عمليات التوظيف والترقية إلى غاية تحسن الأوضاع.

فيما يخص مبدأ فاعلية سلطات حماية البيئة، فهذا المؤشر يعكس مدى امتثال الشركات لقانون حماية البيئة، ومدى خضوع سلطات حماية البيئة المحلية لمراجعة الحسابات أو التفتيش من قبل سلطات حماية البيئة الدولية، نتيجة لادّعاءات التلوث المقدّمة من قبل البلدان المجاورة؛ ومدى خضوع الشركات لمراجعة الحسابات بشكلٍ روتيني

¹ بوشامي نجلاء، ممارسة حرية تأسيس الجمعيات في الجزائر بين الإقرار الدستوري والتقييد القانوني، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة خنشلة، المجلد 24، العدد 02، 2019-05-13، ص 264.

² اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة تم توقيعها سنة 2000، تضم 180 دولة، دخلت حيز التنفيذ سنة 2003، تسمى أيضا اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها الثلاثة (بروتوكولات باليرمو) هي: بروتوكول منع وقوع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو وبروتوكول مكافحة صنع غير المشروع والاتجار في الأسلحة النارية.

³ بن دعاس لمياء، جريمة الاتجار بالأشخاص في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، المجلد 03، العدد 02، 2016-06-05، ص 326.

⁴ كباش بلال، التوظيف في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية مستمر، أطلع عليه يوم 2024/02/16، <https://www.ennaharonline.com>.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

من قِبل سلطات حماية البيئة؛ وإلى أي مدى من المحتمل أن تفرض سلطات حماية البيئة عقوبات عند اكتشاف المخالفات، ولهذا فإن الجزائر احتلت تصنيفا مقبولا، إلى غاية سنة 2018، أين تدهور التصنيف من 17 خلال سنوات 2012 إلى غاية 2017 لتحتل المركز 23 سنة 2018 واستمرت في هذا الانخفاض في السنوات اللاحقة، ويرجع ذلك إلى عدم التطبيق الفعلي لمختلف القوانين المتعلقة بالبيئة من طرف المؤسسات الجزائرية، وهو ما يفسره مؤشر تنفيذ اللوائح البيئية، فالجزائر رغم تشجيعها للسياسات البيئية إلا أن عدم المراقبة والصرامة في تنفيذ القوانين المتعلقة بالبيئة من قبل المؤسسات جعلها تتخلف كثيرا عن باقي الدول، ويظهر هذا العجز خلال فترة كورونا أين خففت الدولة مراقبتها لمدى تطبيق اللوائح البيئية.

بالرغم من أن مبدأ عدم وجود رشاوى ومدفوعات غير مشروعة من قبل الشركات، قد صنّف الجزائر في مراتب جيدة إفريقيا، المراتب 15، 17 و 18 خلال السنوات: 2019، 2020 و 2021 على التوالي مقابل المرتبة 42 سنة 2012 إلا أنّ مؤشر مدركات الفساد والصادر عن المنظمة الدولية للشفافية، قد صنّف الجزائر في المرتبة 104 عالميا من بين 180 دولة خلال سنة 2023، وبنتيجة 100/36¹ (الصفير: شديد الفساد، 100: نظيف جدا)، وسبب ذلك هو زيادة مستوى الهدر والتبذير وخاصة في المؤسسات العمومية.

من خلال اسقاط مختلف المبادئ التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة على المؤشرات التي حققتها المؤسسات الجزائرية، فالنتائج المحققة عكست أن هناك احتشاما في تطبيق تلك المبادئ رغم وجود كل الإرادة الحكومية في تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، إلا أن هناك عدم استجوابا لمختلف الأطراف من بينها لتلك الإرادة التي لا تطبق إلا إذا شحنت كل القوى لإنجاح تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

2. تطبيق المؤسسات الجزائرية لمواصفة الايزو 26000: تشمل هذه المواصفة مبادئ وتوجيهات للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بتطبيق المسؤولية البيئية، وفي الجزائر، تقدمت 114 مؤسسة بتقديم طلب للمعهد الجزائري للتوحيد القياسي "IANOR"² والذي تأسس سنة 1998 للاستفادة من تكوين ومرافقة من أجل مطابقة المقاييس ونيل شهادة الايزو 2600، حسب ما تمليه عليها شروط المنظمة الدولية للتقييس ايزو

¹ Transparency international, Corruption Perceptions Index, 16/02/2024, <https://www.transparency.org/en/countries/algeria>.

² أقوم فاطمة، مدى الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات في الجزائر، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، جامعة الجلفة، المجلد 01، العدد 04، 2019/12/24، ص202.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

26000، والتي تقوم باختيار المؤسسات على حسب سمعتها داخل قطاع النشاط، وكذا العلاقات مع العمّال والبيئة، وقد أظهرت العديد من المؤسسات الجزائرية رغبتها في التكوين والمرافقة بغية نيل شهادة الايزو¹، على غرار مؤسسة "كوندور" والتي كانت قادرة على خلق قيم اقتصادية، اجتماعية وبيئية، أهلها لنيل شهادة الايزو سنة 2013². وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق تلك المواصفة يعد مبادرة طوعية وليس قانونا الزاميا، إلا أنه يعزز الميزة التنافسية للمؤسسات وخاصة تلك الراغبة في النشاط في مجال التصدير والاستيراد.

المطلب الخامس: مدى الالتزام بنشر المعلومات والافصاح عنها من قبل مختلف أجهزة الدولة

دعا صندوق النقد الدولي الجزائر إلى أن تطبق إصلاحات هيكلية في مختلف أجهزتها وأنظمتها، بغية تحسين مكانتها الدولية، فعدم وجود تدابير صارمة في الإدارات والمؤسسات الجزائرية والتي تهدف إلى توفير معلومات ذات جودة وذات مصداقية، انعكس بالسوء على وضعية الجزائر الدولية، القارية والمحلية، فعدم تطابق المعلومات في مختلف المصادر وأجهزة التوثيق المحلية والعالمية، أفقد التقارير والمؤشرات مصداقيتها وذلك للغموض السائد جراء تحليل تلك التقارير وتلك المؤشرات، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى صعوبة الوصول للمعلومات وعدم الإفصاح عن كثير منها رغم أهميتها، فحسب مؤشر مدركات الفساد، الذي تم الإشارة إليه سابقا، فإن الجزائر احتلت المركز 104 عالميا سنة 2023، هذا المركز ورغم تدنيه إلا أنه عرف تحسنا مقارنة بسنة 2022، أين احتلت الجزائر المركز 116 عالميا بنتيجة³ 33، وهذا يعكس وجود فساد إداري في مختلف الأجهزة الحكومية والذي أثر سلبا على مستوى الشفافية، وخاصة شفافية المالية العمومية، حيث خفضت الجزائر من مستوى إتاحة المعلومات للجمهور، وذلك وفقا لمؤشر شفافية الميزانية المفتوحة لسنة 2021، حيث أعطى هذا المؤشر درجة 03 من أصل 100، مسجلا تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2019 أين سجلت درجة 02، هذا المؤشر عرف تراجعا مقارنة بسنة 2017 والتي كانت نتيجته 03، أو 2015 حيث سجل درجة 19 وهي أفضل نتيجة من حيث الشفافية، ونتيجة 13 في سنة 2012، لتحتل الجزائر المركز 114 عالميا من بين 120 دولة سنة 2021، شملهم

¹ ماموني فاطمة الزهراء، واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومدى التزامها بالمواصفة الدولية ايزو 2600، مجلة قانون العمل والتشغيل، جامعة مستغانم، المجلد 05، العدد 04، 2020/11/15، ص42.

² مسعودي زكرياء وبن علي آمال، اعتماد مواصفة Iso 26000 للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية - حالة شركة Condor-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 15، العدد 01، 2022/12/31، ص425.

³ Transparency international, Corruption Perceptions Index, 16/02/2024, <https://www.transparency.org/en/countries/algeria>.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

التصنيف، متأخرة عن كثير من الدول العربية كالأردن، المغرب، مصر، تونس، المملكة العربية، لبنان والعراق، رغم تسجيل العديد من تلك الدول صراعات داخلية، غير أنها تفوقت على الجزائر في مجال الشفافية بأشواط كثيرة، للإشارة فإن هذا المؤشر يعطي درجة الصفر للدول التي لا تقدم أي معلومات بخصوص ميزانياتها، وتشير الدرجة 61 فأكثر إلى أن الدولة تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الميزانية العامة¹. والشكل التالي يشرح مدى إتاحة وثائق الميزانية العامة للجمهور للفترة الممتدة بين 2010 إلى 2021:

شكل رقم (04-01): نشر وثائق الميزانية للجمهور للفترة 2010-2021

KEY	2021	2019	2017	2015	2012	2010	الوثيقة
متاح للجمهور	✓	✓	●	●	●	●	البيان التمهيدي للموازنة
تم نشره في وقت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط	●	●	●	●	●	●	مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية
تم يتم إنتاجه	●	●	●	●	●	●	الموازنة المقررة
تم يتم إنتاجه	●	✓	✓	✓	✓	✓	موازنة المواطنين
تم يتم إنتاجه	✓	●	✓	●	●	✓	التقارير السنوية
تم يتم إنتاجه	●	●	●	✓	●	●	المراجعة نصف السنوية
تم يتم إنتاجه	✓	✓	●	✓	●	●	تقرير نهاية السنة
تم يتم إنتاجه	●	●	●	✓	●	●	تقرير التدقيق

Source : International Budget Partnership, **Enquête sur le Budget Ouvert 2019 de l'algerie**, 17/02/2024,

<https://internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2021/open-budget-survey-algeria-2021-fr.pdf>.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن معظم الوثائق العامة المتعلقة بالمؤسسات الجزائرية غير متاحة للجمهور في مختلف مواقعها الرسمية، والأدهى من ذلك أن حتى توفير تلك الوثائق لا يكون في الوقت المناسب، ما يكسبها طابع عدم الجدوى الاقتصادية، فأهمية إتاحة المعلومات في الوقت المناسب يعطي القدرة على اتخاذ القرارات السليمة وبناء استراتيجية فعّالة وإعطاء تقييم ذو قيمة لأعمال تلك المؤسسات، وهذا ما تفتقره العديد من المؤسسات الجزائرية، وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والمقدر عددها أربعة سنة 2023

¹ International Budget Partnership, **Enquête sur le Budget Ouvert 2019 de l'algerie**, 17/02/2024, <https://internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2021/open-budget-survey-algeria-2021-fr.pdf>.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

تخضع لعملية الإفصاح عن تقاريرها المالية وتقارير التسيير في مواقعها الرسمية، وذلك لتطبيقها مبادئ ميثاق الحكم الراشد في المؤسسة الجزائرية لسنة 2009. وقد أعطت المنظمة الدولية لشفافية الميزانية التوصيات التالية:¹

- نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، المراجعة نصف السنوية وتقرير التدقيق على الأنترنت في الوقت المناسب.

- اصدار ونشر البيان التمهيدي للموازنة، التقارير السنوية وتقرير نهاية السنة على الأنترنت في الوقت المناسب.

- يجب تحسين شمولية الموازنة من خلال تضمين تقديرات الانفاق للبرامج الفردية وتقديرات مصادر الإيرادات الفردية، وتقديرات الاقتراض الحكومي.

- تحسين شمولية موازنة المواطن من خلال انشاء آليات لتحديد متطلبات الجمهور الخاصة بمعلومات الموازنة اتاحتها عبر الأنترنت.

تظهر فجوة بين أجهزة الدولة والجمهور، ليس فقط من ناحية عدم اتاحة المعلومات لهم، بل حتى من خلال عدم مشاركتهم في النقاشات لمراحل اعداد الميزانية، حيث سجلت الجزائر درجة صفر سنة 2021 من أصل 100، وهذا يتنافى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية، تلك النتيجة المسجلة ليست فقط غير كافية وإنما غير مقبولة نهائيا مقارنة بالإصلاحات والاتفاقيات والمبادرات التي طبقتها الجزائر استجابة لصندوق النقد الدولي بغية عبر سنوات، متأخرة عن كثير من الدول العربية كمصر، تونس، واللتين سجلتا معدلا يفوق المعدل العالمي والمقدر بـ 14، بالإضافة إلى المغرب، الأردن والسودان. قصد تعزيز مشاركة الجمهور أعطت المنظمة الدولية للميزانية عدة توصيات، من بينها:²

- وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذها.

- السماح للأفراد من الجمهور أو منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده وإلى جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص بمجلس المحاسبة والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

¹ International Budget Partnership, Op.Cit.

² Idem.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

وقد باشرت الجزائر باعتماد تلك التوصيات، من خلال الإصلاحات التي باشرتها سنة 2015، والتي جاءت ضمن آليات ترشيد النفقات العمومية، حيث تم اعتماد ميزانية البرامج، وبداية تطبيقها الفعلي كان في جانفي 2024، تلك الإصلاحات والتي سبقها تغيير القانون رقم 84/17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المعدل والمتمم والمتعلق بقوانين المالية، ليحل محله القانون العضوي رقم 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، والذي يعد الوعاء القانوني لاستيعاب الإصلاح الميزانياتي، والمنصوص عليه في دستور سنة 2016¹، تلك الإصلاحات شملت العديد من النقاط منها توفير ميزانية المواطن وإشراكه في عملية الرقابة على النفقات العمومية، وكذا توفير كل المعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

من خلال دراستنا التطبيقية هذه، نحاول إيجاد نوعية العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، من جهة ومن جهة أخرى نسقط تلك العلاقة على قيمة المؤسسة لمعرفة إن كان هناك تأثيرا إيجابيا أم سلبيا، وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل المضمون أو المحتوى، والذي يقوم على أساس تحليل المعلومات الموجودة في مختلف تقارير التسيير لعدة سنوات، من أجل استخلاص نسبة الإفصاح الاجمالية ونسبة الإفصاح الخاصة بكل شركة من تلك الشركات، بغية المقارنة، ثم حساب نسبة عدم تماثل المعلومات، وقيمة المؤسسة، واستخدام برامج SPSS26، Eviews13 و Stata17 لإيجاد مختلف العلاقات محل الدراسة ونوعية التأثير وتحليلها تحليلًا احصائيا ثم اقتصاديا قصد الخروج بنتائج تؤيد الفرضيات الموضوعية أو تنفيها.

المطلب الأول: نبذة عن مجتمع وعينة الدراسة

بالنظر إلى نوعية المتغيرات وكيفية دراستها، كان من الضروري دراسة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والتي تفرض عليها نشر مختلف التقارير سواء المالية أو تقارير التسيير في مواقعها الرسمية، تطبيقا لمبدأ الشفافية والإفصاح عن معلومات المؤسسة للجمهور، والجدول التالي يعطي معلومات عن تلك المؤسسات الاقتصادية:

¹ بوغيشاوي مراد وغزالي عماد، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، المجلد 10، العدد 01، 2020/04/30، ص19.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

جدول رقم (04-05): المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر

اسم الشركة	الرمز في البورصة	القطاع الذي تنتمي إليه	نوع التسيير	سنة الادراج في البورصة	القيمة الاسمية	عدد الأسهم
صيدال	SAI	الصناعة الصيدلانية	عمومي	1999	250	10000000
م.ت. فالأوراسي	AUR	الفندقة	عمومي	2000	250	6000000
أليانس	ALL	التأمينات	خاص	2017	380	5804511
بيوفارم	BIO	الصناعة الصيدلانية	خاص	2015	200	25521875
أوم أنفست	AOM	السياحة	مختلط	2018	100	1159300

المصدر: بورصة الجزائر، الشركات المدرجة، أطلع عليه يوم 20/02/2024،

https://www.sgbv.dz/ar/?page=societe_cote

وبعد الاتصال بمختلف المواقع الرسمية للشركات الخمسة أعلاه، إلا موقع شركة صيدال والذي كان معطلا، لحظة البحث عن التقارير، لذا تم الاستعانة بموقع calameo.com والذي وفر لنا تقارير التسيير قراءة وليس تحميلا، فإنه تم استبعاد مؤسسة "أوم أنفست" نظرا لحدثة دخولها إلى السوق المالي مقارنة بالأربع الباقية، هذا من جهة ومن جهة ثانية، بعد ولوج موقع المؤسسة، لم نجد التقارير المعنية ونقصد بذلك تقارير التسيير، وإنما تقارير النشاطات التي قامت بها مع مختلف المؤسسات، كونها مؤسسة خدماتية، فهي تقدم دراسات استشرافية للمؤسسات بمساعدة مراكز دولية، بهدف التنمية وترقية السياحة في الجزائر، ولهذا فإن عينة الدراسة اقتصر على أربعة شركات وهي: شركة أليانس للتأمينات، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، مجمع صيدال ومجمع بيوفارم، حيث حاولنا معالجة أكبر عدد من السنوات، وذلك حسب المعلومات المتاحة في المواقع الرسمية، ولذا كانت فترة الدراسة الأنسب من سنة 2012 إلى سنة 2023.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات

في أي دراسة أكاديمية أو بحث علمي، تعد المتغيرات من العناصر الأساسية التي تسهم في بناء النموذج البحثي وتحليل العلاقات بين المفاهيم المختلفة. يهدف هذا المطلب إلى التوضيح وبدقة عن المتغيرات المعتمدة في

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

الدراسة، سواء كانت مستقلة، تابعة، أو وسيطة، مع توضيح كيفية قياسها واختيارها بناءً على الأدبيات السابقة، كما يستعرض المطلب مصادر جمع البيانات المستخدمة في الدراسة، بما يضمن موثوقية النتائج ودقتها.

أولاً: مصادر الحصول على البيانات

كما تطرقنا سابقاً فإنّ عملية جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة للفترة 2012-2023، اعتمدت على المصادر التالية:

- تقارير التسيير السنوية، تقارير مجلس الإدارة، تقارير النشاط الخاصة بكل شركة من الشركات الأربعة والتي تم الحصول عليها من المواقع الرسمية للشركات، للإشارة فإن تقارير شركة صيدال لا يمكن تحميلها، وإنما الاطلاع عليها فقط عبر الموقع calameo.com وذلك لتعطل الموقع.
- موقع بورصة الجزائر والذي يعطي إمكانية تحميل أسعار الأسهم يوميا منذ انشاء البورصة وكذا تقارير التسيير التي تصدرها عن الشركات المدرجة في البورصة فيما يخص الاكتتاب ومختلف العمليات التي تخص الأسهم والسندات، وأيضا يوفر إمكانية تحميل التقارير المالية عبر فترة الدراسة.
- موقع لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة "COSOB" والذي يتيح هو الآخر تحميل التقارير السنوية للبورصة والتي تتضمن معلومات عن أسعار الأسهم والسندات بالأرقام والتحليل، إضافة إلى الجانب المالي للشركات.

ثانياً: قياس متغيرات الدراسة

احتوت دراستنا على ثلاثة متغيرات رئيسية وهي: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة، وفيما يلي كيفية قياس كل متغير على حدى:

1. الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: يتم قياس هذا المتغير بواسطة مؤشر المسؤولية الاجتماعية أو المسمى بمؤشر "KLD" للمسؤولية الاجتماعية، للإشارة فقد تم التطرق إليه وبالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الأول، ونظرا لعدم إمكانية تطبيق ذلك المؤشر على المؤسسات الجزائرية، اعتمدنا النموذج المطبق في البورصة الفرنسية، والذي يضم 32 عنصرا من عناصر المسؤولية الاجتماعية، مقسمة على أربعة مجالات رئيسية

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

وهي: مجال الموارد البشرية والذي يتضمن 15 عنصرا، مجال المجتمع المحلي ويضم ستة عناصر، مجال حماية البيئة، يحتوي على خمسة عناصر ومجال العملاء وتطوير المنتج، ويتكون من ستة عناصر:

جدول رقم (04-06): مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

الرقم	البيان	1	0
	التعيين ورد البشرية		
01	عدد العاملين		
02	التعيين و التسريح من العمل		
03	الرواتب والأجور و المكافآت		
04	عدد ساعات العمل		
05	عدد العاملين الغائبين عن العمل		
06	الحوار الاجتماعي مع العاملين كالتشاور والتفاوض معهم		
07	تطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية في العمل		
08	عدد حوادث العمل		
09	الأمراض المهنية		
10	برامج التدريب وتطوير العاملين وتعليمهم		
11	عدد العاملين الذين تم تدريبهم		
12	إجمالي عدد ساعات التدريب و/أو ميزانية التكوين		
13	توفير وسائل نقل و/أو دفع تكلفة التنقل للعاملين وتوفير التغذية		
14	توفير خدمات التأمين والضمان الاجتماعي للعاملين		
15	توفير خدمات الإسكان للعاملين		
	مجال المجتمع المحلي		
16	إيجاد فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة		
17	تدريب الخريجين الجدد للعمل		
18	دعم المؤسسات التعليمية والثقافية		
19	دعم الأنشطة والمؤسسات الرياضية والترفيهية		
20	القيام بأيام دراسية وملتقيات وتقديم تبرعات ومساهمات خيرية		
21	توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة		
	مجال حماية البيئة		

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

22	خفض انبعاثات الغازات و مكافحة التلوث
23	الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها
24	تجميل البيئة وتنمية المواطن الطبيعية
25	حملات التوعية للحفاظ على البيئة
26	إعادة تدوير النفايات
	مجال العملاء وتطوير المنتج
27	إتاحة معلومات عن جودة المنتج
28	التسويق والإعلان الصادق عن جودة المنتج
29	تمويل وتطبيق أبحاث تطوير المنتج
30	إتاحة معلومات عن أمان و سلامة استخدام المنتج
31	توافر نظم لخدمة العملاء وقياس رضاهم
32	الرد على شكاوي العمال

المصدر: بن العايش فاطمة، مستوى تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات -دراسة

تحليلية لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة للفترة 2014-2016، مجلة البحوث

الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 02، 2020/06/08، ص 45.

أما طريقة قياس هذا المؤشر فتختلف عن مؤشر "KLD" والذي يعطي الرقم "1" للأنشطة الإيجابية والسلبية التي أفصحت عنها المؤسسة والرقم "0" للأنشطة التي لم تستوف نسب الإفصاح، أما "NR" للبيان الذي لا تفصح عليه المؤسسة، ثم تتم عملية المقارنة بين الشركات وتقييم أدائها، أما المؤشر الفرنسي فيعطي الرقم "1" للأنشطة التي أفصحت عنها، والرقم "0" للأنشطة التي لم تفصح عنها، ثم تتم عملية حساب نسب الإفصاح الكلية والجزئية، كما يلي:

يتم حساب نسبة الإفصاح في كل مجال، عن طريق نسبة افصاح الشركة في كل مجال وخلال فترة الدراسة

بمجموع العناصر المفصح عنها من قبل الشركة في المجال	وتساوي:
عدد العناصر المكونة للمجال \times عدد السنوات	

متوسط نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية خلال السنة وتساوي:

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

مجموع نسب الإفصاح خلال السنة

عدد الشركات

تلك النسبة المتحصل عليها تقارن بالنسبة العالمية للدراسة المسحية لشركة "KPMG" والمعدة خلال سنتي 2015 و2017، لمعرفة مكانة الجزائر بين الدول في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

أما نسبة الإفصاح الكلية للشركات، فهي تساوي:

مجموع العناصر المفصحة عنها من قبل الشركات في كل المجالات

عدد عناصر المجالات و التي هي 32 عنصرا x عدد السنوات

2. **عدم تماثل المعلومات:** توجد العديد من المقاييس لحساب عدم تماثل المعلومات، تطرقنا إليها بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الثاني، ونظرا لتوفر أسعار الأسهم بالحصصة في بورصة الجزائر، هذا ما دفعنا إلى اختيار مقياس المدى النسبي في أسعار الأسهم، كما يلي:¹

$$\text{المدى النسبي الشهري لأسعار أسهم شركة (i)} = \frac{\text{أعلى سعر} - \text{أدنى سعر}}{\text{سعر الإفتتاح}}$$

هذا المدى يقيس الفروقات في أسعار الأسهم خلال الشهر، منسوبة إلى سعر الافتتاح، فكلما اقترب هذا المؤشر من الصفر، كانت حالة عدم تماثل المعلومات ضعيفة، أما إذا كنت النتيجة هي الصفر، فهذا يدل على عدم وجود حالة عدم تماثل المعلومات، وأن المعلومات للمشتريين والبائعين متساوية، وكلما زاد ذلك الفارق اتسعت فجوة عدم تماثل المعلومات، بحيث تقارن بسعر الافتتاح، الذي من المفروض أن يجد من تلك الفجوة، لذا تمت إضافته في الجزء التطبيقي، فكلما ارتفع هذا المؤشر عن الواحد دل على وجود حالة عدم تماثل المعلومات وبقوة.

3. **قيمة المؤسسة:** على غرار تعدد مقاييس عدم تماثل المعلومات، فإن قيمة المؤسسة هي الأخرى لها عدة طرق حساب، تختلف من طريقة إلى أخرى، ويعد مقياس "Tobin's Q" أحد أهم تلك المقاييس، والتي

¹الطحان إبراهيم مجذ، أثر الإفصاح الإختباري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية -دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 05، العدد 01، جامعة طنطا، مصر، 2018، ص37.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

سنعتمدها في دراستنا الحالية، نظرا لكونه يعطي طريقة حساب قيمة المؤسسة للمؤسسات ذات أسهم والتي هي موضوع دراستنا، لقد تم التطرق إلى هذا المقياس في المبحث الأول من الفصل الثالث، ونظرا لمدى توفر المعلومات في التقارير المالية، فإنه تم اختيار طريقة الحساب التالية:¹

$$\text{Tobin's Q} = \frac{(\text{سعر إغلاق السهم في نهاية السنة}) \times (\text{مجموع الأسهم المكتتب بها}) + (\text{مجموع الديون})}{\text{القيمة الدفترية لإجمالي الأصول}}$$

4. قياس المتغيرات الرقابية: لتفادي النتائج المتحيزة، يجب الوقوف عند المتغيرات الرقابية، أو الحاكمة، والتي لا تظهر في نموذج الدراسة، كونها لا تمثل محور دراستنا، غير أنها تؤثر على قيمة المؤسسة، من خلال التأثير في المتغيرين المستقلين، موضوع دراستنا، وهما الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، ولهذا وجب التطرق إلى ثلاثة متغيرات، وهي: عمر الشركة، حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول، وإلى طريقة قياسها.

جدول رقم (04-07): المتغيرات الرقابية وطرق قياسها

المتغير	طريقة قياسه
عمر الشركة	الفرق بين سنة الدراسة وسنة تأسيس الشركة
معدل العائد على الأصول	الأرباح الصافية على مجموع أصول الشركة
حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: تصميم الدراسة التطبيقية

من أجل تحقيق هدف الدراسة وهو إيجاد نوعية تأثير العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة، فإننا سوف نتبع الخطوات التالية، أولا قياس وتحليل نسبة الإفصاح للشركات الأربعة باستخدام مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لمعرفة الشركة التي تلتزم بعملية الإفصاح في تقاريرها السنوية، ثم معرفة نسبة عدم تماثل المعلومات ثانيا، عن طريق مؤشر فرق السعر النسبي لأسهم تلك الشركات، وبعدها نتطرق إلى قيمة المؤسسة ومختلف العوامل المؤثرة فيها، وذلك من أجل إيجاد نوعية العلاقة أولا بين المتغيرين المستقلين والذين يمثلان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، من جهة ومن جهة أخرى تأثير

¹ العودات أنس إبراهيم سالم، مرجع سبق ذكره، ص66.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

متغيرات رقابية عليهما، ونخص الذكر: عمر الشركة، حجم الشركة ومعدل العائد على أصول الشركة، لتسهيل دراسة تلك العلاقة وذلك التأثير على قيمة المؤسسة والذي تعتبر المتغير التابع، وفيما يلي يتم قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الأربعة:

أولاً: قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

بعد الاطلاع على تقارير التسيير، تم جمع البيانات في عدة جداول تختص بدراسة كل مجال من المجالات الأربعة المكونة لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

1. مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال الموارد البشرية:

بيانات مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال الموارد البشرية، يعرضها الجدول التالي:

جدول رقم (04-08): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال الموارد البشرية للشركات الأربعة خلال الفترة 2012-2023

السنوات	صيدال		بيوفارم		أليانس		الأوراسي	
	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها
2012	33%	5	-	-	-	-	33%	5
2013	27%	4	-	-	-	-	40%	6
2014	33%	5	-	-	-	-	33%	5
2015	33%	5	47%	7	33%	5	33%	5
2016	27%	4	40%	6	27%	4	40%	6
2017	20%	3	40%	6	20%	3	40%	6
2018	27%	4	40%	6	27%	4	47%	7
2019	33%	5	40%	6	27%	4	40%	6
2020	47%	7	47%	7	40%	6	40%	6
2021	13%	2	27%	4	40%	6	40%	6
2022	13%	2	47%	7	40%	6	40%	6
2023	13%	2	27%	4	47%	7	33%	5
المجموع	27%	48	39%	53	43%	45	34%	61

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على تقارير تسيير الشركات، أطلع عليها بتاريخ 2024/02/18، عبر

المواقع التالية: <https://www.calameo.com/search#search-rapports%20du%20SAIDAL/books>

<https://www.allianceassurances.com.dz>، biopharmdz.com، elaurassi.dz

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

تشير النتائج المتحصل عليها أن شركة أليانس تحتل الصدارة بنسبة 43 %، إلا أن تلك النسبة المرتفعة نتيجة حداثة ولوجها للبورصة، فبالنظر إلى إجمالي عدد العناصر المفصح عنها، نجد مجموعة الأوراسي تتفوق في مجال الموارد البشرية، حيث أنها قامت بالإفصاح عن مجموع يقدر بـ 61 عنصر خلال الفترة 2012-2023، بما يعادل متوسط خمسة عناصر من 15 المكونة لمؤشر الإفصاح في مجال الموارد البشرية بمعدل 34 %، وهي نسبة غير مقبولة، وهذا ما يعرقل ولوج المؤسسات الجزائرية للأسواق المالية العالمية والتي تتطلب إفصاحا على الأقل أكثر أو يساوي نصف العناصر، لتليها مؤسسة بيوفارم فصيدال فأليانس. فالتقارير السنوية لتلك المؤسسات قد أفصحت عن عدد العاملين، الرواتب والأجور والمكافآت، تطبيق نظام الحماية والسلامة المهنية، برامج التدريب وتطوير العاملين وتعليمهم، إجمالي عدد ساعات التدريب و/أو ميزانية التكوين، عدد العاملين الذين تم تدريبهم، والملاحظ أن الالتزام بالإفصاح عن تلك العناصر سنويا لم يكن مطلقا وإنما نسبيا، فالتقارير السنوية لم تكن نمطية، وإنما تتغير من سنة لأخرى.

والجدير بالذكر أن شركة الأوراسي قد تصدرت عملية الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في مجال الرواتب والأجور مع شركة صيدال، لتليهما شركة بيوفارم فأليانس، وكذلك فيما يخص تطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية في العمل، حيث احتوى الهيكل التنظيمي لشركة الأوراسي على مصلحة للنظافة والأمن هدفه المحافظة على صحة وسلامة العاملين، لتليها بيوفارم، صيدال فأليانس، بالإضافة إلى أن مجموعة الأوراسي توفر خدمات الإطعام لعمّالها، وحتى شركة بيوفارم قد أفصحت هي الأخرى عنها، أما عن الميزانية المخصصة للتكوين والتدريب، هذا العنصر قد تم الإفصاح عنه أيضا من قبل الشركات الثلاثة الأخرى، والملاحظ أنه في شركة الأوراسي يتم سنويا تسريح عدد من العمّال والذين انتهت عقودهم المهنية، نظرا لأن 6/1 عدد العمّال يمثلون أشخاصا متعاقدين، وأيضا بسبب الاستقالة، التحويلات، هذا العنصر أفصحت عنه أيضا شركة أليانس، أما شركة صيدال، فقد أفصحت عنه فقط في سنة 2020، حيث تم تسريح 50 % من العمّال استثنائيا في ظل جائحة كورونا مع ضمان رواتبهم، هذه العملية كلفت 257450000 دج، بينما لا تقوم بالإفصاح نهائيا عن عدد العمّال، عكس صيدال، أليانس وبيوفارم، والذين التزموا بالإفصاح عنه طوال فترة الدراسة، أما عدد الغائبين عن العمل، النقابات العمالية، عدد حوادث العمل، الأمراض المهنية وتوفير خدمات التأمين والضمان الاجتماعي للعاملين، فلم تفصح أي من الشركات الأربعة عنهم، فيما يخص برامج التدريب وتطوير العاملين وتعليمهم، عدد العاملين الذين تم تدريبهم، فقد التزمت كل من بيوفارم، صيدال وأليانس بالإفصاح عنهم، في حين أن مجموعة الأوراسي لم تفصح عنهم، وكذلك توفير خدمات الإسكان للعاملين، هذه الأخيرة فقط شركة أليانس التي

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

أفصحت عنها خلال سنتي 2018 و2019، حيث تكفلت بإنجاز 30 سكن موجهة لعمال الشركة، لمزيد من التفاصيل.

2. مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال المجتمع المحلي:

يعرض الجدول الموالي بيانات مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال المجتمع المحلي للشركات الأربعة، خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (04-09): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال المجتمع المحلي للشركات الأربعة خلال الفترة 2012-2023

السنوات	صيدال		بيوفارم		أليانس		الأوراسي	
	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة
2012	0	0%	-	-	-	-	0	0%
2013	0	0%	-	-	-	-	0	0%
2014	0	0%	-	-	-	-	1	17%
2015	2	33%	2	33%	-	-	1	17%
2016	2	33%	1	17%	-	-	1	17%
2017	3	50%	1	17%	4	67%	0	0%
2018	3	50%	1	17%	2	33%	0	0%
2019	3	50%	1	17%	1	17%	2	33%
2020	3	50%	1	17%	4	67%	0	0%
2021	1	17%	1	17%	3	50%	0	0%
2022	0	0%	3	50%	4	67%	2	33%
2023	0	0%	2	33%	4	67%	1	17%
المجموع	17	24%	13	24%	22	52%	8	11%

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على تقارير تسيير الشركات، أطلع عليها بتاريخ 2024/02/18،

عبر المواقع التالية: <https://www.calameo.com/search#search-rapports%20du%20SAIDAL/books>، <https://www.allianceassurances.com.dz>، [biopharmdz.com](https://www.biopharmdz.com)، [elaurassi.dz](https://www.elaurassi.dz).

نلاحظ صدارة شركة أليانس للتأمينات في مجال مساهمتها اتجاه المجتمع المحلي، فرغم حداثة ادراجها في البورصة، إلا أنها استطاعت أن تصنع مكانة من خلال مساهمتها في ترقية المجتمع، حيث يشير هذا المؤشر المكون من ستة عناصر أن شركة أليانس تقوم بالإفصاح عن ثلاثة عناصر سنويا، بينما لا يتجاوز متوسط الإفصاح في

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

الشركات الثلاثة الباقية الواحد، فرغم أهمية هذا المؤشر إلا أن كبرى الشركات لا تهتم بتنمية المجتمع المحلي، عكس شركة أليانس والتي تقوم بدعم المؤسسات التعليمية والثقافية، بالإضافة إلى أنها تمول المؤسسات الاقتصادية الناشئة، كما أنها تقوم بملتقيات وأيام دراسية مختلفة، وتشارك مع الشركات الثلاثة في امتصاص البطالة وتدريب المتخرجين الجدد. للإشارة فإن الشركات الأربعة لا تهتم بتوظيف الأشخاص من ذوي الهمم، رغم توجهات الدولة والعالم إلى دعم تلك الفئة، لمزيد من التفاصيل.

3. مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية البيئة:

يوضح الجدول التالي بيانات مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية البيئة:

جدول رقم (04-10): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية البيئة للشركات الأربعة خلال الفترة 2012-2023

الأوراسي		أليانس		بيوفارم		صيدال		السنوات
النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	
20%	1	-	-	-	-	20%	1	2012
20%	1	-	-	-	-	0%	0	2013
20%	1	-	-	-	-	0%	0	2014
20%	1	-	-	60%	3	20%	1	2015
20%	1	-	-	60%	3	0%	0	2016
0%	0	0%	0	60%	3	40%	2	2017
20%	1	0%	0	100%	5	40%	2	2018
20%	1	0%	0	100%	5	40%	2	2019
0%	0	20%	1	100%	5	40%	2	2020
0%	0	0%	0	100%	5	0%	0	2021
0%	0	0%	0	100%	5	0%	0	2022
0%	0	0%	0	100%	5	0%	0	2023
12%	7	3%	1	87%	39	17%	10	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على تقارير تسيير الشركات، أطلع عليها بتاريخ 2024/02/18،

عبر المواقع التالية: <https://www.calameo.com/search#search-rapports%20du%20SAIDAL/books>

[.https://www.allianceassurances.com.dz](https://www.allianceassurances.com.dz)، [.https://www.biopharmdz.com](https://www.biopharmdz.com)، [.https://www.elaurassi.dz](https://www.elaurassi.dz)

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية البيئة، يتكون من خمسة عناصر وهي: خفض انبعاثات الغازات ومكافحة التلوث، الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، تحميل البيئة وتنمية المواطن الطبيعية، حملات التوعية للحفاظ على البيئة وإعادة تدوير النفايات، تلك العناصر تبين أن شركة بيوفارم هي الوحيدة التي تعمل وبامتياز على التنمية البيئية وخاصة بعد حصولها على شهادة "ISO 14001" في ماي 2019 والتي تشير إلى أنها تطبق معايير المطابقة في مجال الحفاظ على البيئة، ممارستها للمعايير البيئية الخاصة، ترشيد استعمال الموارد الطبيعية والطاقوية، معالجة النفايات الصناعية، التقليل من الانبعاثات الغازية ومعالجتها، عكس الشركات الثلاثة الأخرى والتي لم تكن من أولوياتها¹، فالتقارير السنوية لا توضح اهتمام شركة صيدال، الأوراسي وأليانس بعملية رسكلة النفايات أو ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، فشركة صيدال نظرا لكونها شركة صناعية، فهي تهتم بخفض التلوث وانبعاثات الغازات السامة، إلا أنها لم تفصح عن كيفية إدارة المحيط، رغم حرص الدولة على ذلك المجال، فقد أفصحت عن مجال حماية البيئة، بمتوسط عنصرين سنويا، أما مجموعة الأوراسي فقد تميزت بعنصر تحميل البيئة وتنمية المواطن الطبيعية، نظرا للفئات المتوافدة على المجموعة والتي أغلبها أجنب ورجال أعمال، ما يجعلهم المجموعة هو تنمية المناظر الخلابة لجلب العديد من الزوار وكسب رضاهم، والملاحظ أن شركة أليانس ورغم تميزها في تنمية المجتمع المحلي، إلا أنها لا تشارك في عملية التنمية البيئية، فنسبة افصاحها في هذا المجال تكاد تكون منعدمة.

4. مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال العملاء وتطوير المنتج:

بيانات مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال العملاء وتطوير المنتج للشركات الأربعة، يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (04-11): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال العملاء وتطوير المنتج للشركات الأربعة خلال الفترة 2012-2023

الأوراسي		أليانس		بيوفارم		صيدال		السنوات
النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	النسبة	عدد العناصر المفصوح عنها	
67%	4	-	-	-	-	50%	3	2012

¹BIOPHARM, rapport annuel 2020, PHARMACOVIGILANCE GROUPE BIOPHARM, 2024,26/02, p47, <https://www.biopharmdz.com/images/RDG2020.pdf>.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

67%	4	-	-	-	-	50%	3	2013
67%	4	-	-	-	-	67%	4	2014
67%	4	-	-	50%	3	50%	3	2015
67%	4	-	-	67%	4	50%	3	2016
67%	4	83%	5	67%	4	50%	3	2017
67%	4	83%	5	67%	4	50%	3	2018
67%	4	83%	5	83%	5	50%	3	2019
67%	4	83%	5	100%	6	50%	3	2020
67%	4	83%	5	0%	0	33%	2	2021
67%	4	83%	5	83%	5	33%	2	2022
0%	0	83%	5	67%	4	0%	0	2023
61%	44	83%	35	65%	35	44%	32	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على تقارير تسيير الشركات، أطلع عليها بتاريخ 2024/02/18، عبر المواقع التالية: <https://www.calameo.com> ، elaurassi.dz ، biopharmdz.com ، <https://www.allianceassurances.com.dz>.

تهتم الشركات الأربعة بالإفصاح عن عناصر مجال العملاء وتطوير المنتج، حيث يشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة الإفصاح قد فاقت 50 % وهي النسبة المطلوبة، كما تشير معطيات الجدول أن شركة أليانس تأتي في المركز الأول بمتوسط خمسة عناصر من مجموع ستة تُكون مؤشر الإفصاح في مجال العملاء وتطوير المنتج، تليها بيوفارم بمعدل أربعة من ستة مع شركة الأوراسي، ثم تأتي شركة صيدال بمتوسط 2,6 من ستة، تجدر الإشارة إلى أن معلومات ذلك المؤشر وهي: إتاحة معلومات عن جودة المنتج، التسويق والإعلان الصادق عن جودة المنتج، تمويل وتطبيق أبحاث تطوير المنتج، إتاحة معلومات عن أمان وسلامة استخدام المنتج، توافر نظم لخدمة العملاء وقياس رضاهم والرد على شكاوى العملاء، متاحة على المواقع الرسمية لتلك الشركات وخاصة إذا ما تعلق الأمر بتوافر نظم لخدمة العملاء وقياس رضاهم والرد على شكاويهم.

5. مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الإجمالي:

بعد التطرق إلى تقسيمات مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والذي يضم 32 عنصرا، مقسما على أربعة مجالات رئيسية، سوف نتطرق فيما يلي لنسبة الإفصاح الإجمالية:

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

جدول رقم (04-12): الإفصاح عن كل مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات الأربعة خلال الفترة

2023-2012

المتوسط (%)	النسبة	المجموع	عدد العناصر المفصّل عنها في مجال العملاء وتطوير المنتج	عدد العناصر المفصّل عنها في مجال حماية البيئة	عدد العناصر المفصّل عنها في مجال المجتمع المحلي	عدد العناصر المفصّل عنها في مجال الموارد البشرية	الشركة	السنة
29,69%	28,13%	09	03	01	0	05	صيدال	2012
	31,25%	10	04	1	0	05	الأوراسي	2012
28,13%	21,88%	07	03	0	0	04	صيدال	2013
	34,38%	11	04	01	0	06	الأوراسي	2013
31,25%	28,13%	09	04	0	0	05	صيدال	2014
	34,38%	11	04	01	01	05	الأوراسي	2014
38,54%	34,38%	11	03	01	02	05	صيدال	2015
	34,38%	11	04	01	01	05	الأوراسي	2015
	46,88%	15	03	03	02	07	بيوفارم	2015
36,46%	28,13%	09	03	0	02	04	صيدال	2016
	37,50%	12	04	01	01	06	الأوراسي	2016
	43,75%	14	04	03	01	06	بيوفارم	2016
36,72%	34,38%	11	03	02	03	03	صيدال	2017
	21,88%	07	04	0	0	03	الأوراسي	2017
	43,75%	14	04	03	01	06	بيوفارم	2017
	46,88%	15	05	0	04	06	أليانس	2017
39,84%	37,50%	12	03	02	03	04	صيدال	2018
	28,13%	09	04	01	0	04	الأوراسي	2018
	50,00%	16	04	05	01	06	بيوفارم	2018
	43,75%	14	05	0	02	07	أليانس	2018
41,41%	40,63%	13	03	02	03	05	صيدال	2019
	34,38%	11	04	01	02	04	الأوراسي	2019
	53,13%	17	05	05	01	06	بيوفارم	2019
	37,50%	12	05	0	01	06	أليانس	2019
46,88%	46,88%	15	03	02	03	07	صيدال	2020
	31,25%	10	04	0	0	06	الأوراسي	2020
	59,38%	19	06	05	01	07	بيوفارم	2020

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

	50,00%	16	05	01	04	06	أليانس	2020
31,25%	15,63%	05	02	0	01	02	صيدال	2021
	31,25%	10	04	0	0	06	الأوراسي	2021
	31,25%	10	0	05	01	04	بيوفارم	2021
	46,88%	15	05	0	03	07	أليانس	2021
39,84%	12,50%	04	02	0	0	02	صيدال	2022
	37,50%	12	04	0	02	06	الأوراسي	2022
	62,50%	20	05	05	03	07	بيوفارم	2022
	46,88%	15	05	0	04	06	أليانس	2022
30,47%	6,25%	02	0	0	0	02	صيدال	2023
	18,75%	06	0	0	01	05	الأوراسي	2023
	46,88%	15	04	05	02	04	بيوفارم	2023
	50,00%	16	05	0	04	07	أليانس	2023
		470	146	57	60	207	المجموع	
		36,72%	60,83%	28,50%	25,00%	34,50%	نسبة الإفصاح (%)	

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على تقارير تسيير الشركات، أطلع عليها بتاريخ 2024/02/18،

عبر المواقع التالية: <https://www.calameo.com/search#search-rapports%20du%20SAIDAL/books>

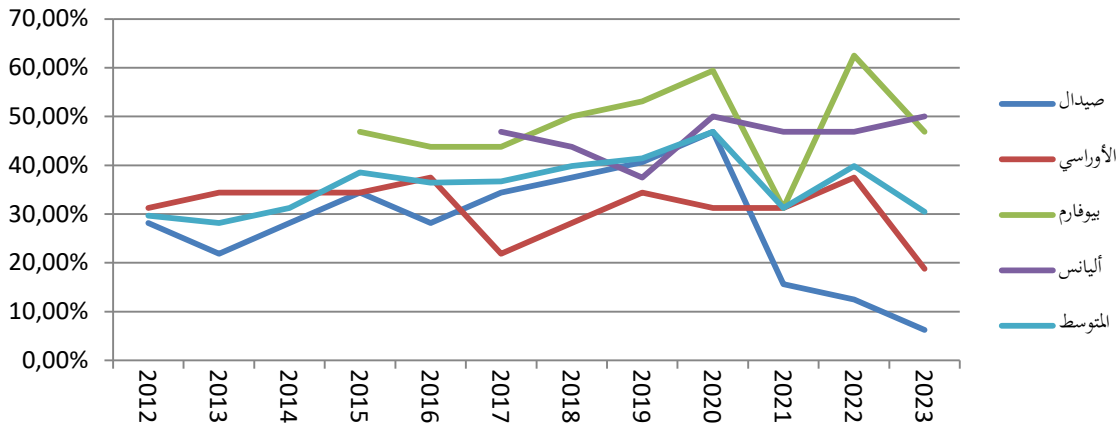
<https://www.allianceassurances.com.dz>، biopharmdz.com، elaurassi.dz

يبين الجدول أعلاه أن نسبة إفصاح الشركات الأربعة لا تتعدى ثلث العناصر الواجب الإفصاح عنها إجمالا والبالغ عددها 32 عنصرا، أي ما يقارب 12 عنصرا سنويا، متمركزة جليا في مجال العملاء وتطوير المنتج، حيث التزمت الشركات الأربعة بالإفصاح عن عناصر ذلك المجال والمقدرة بستة عناصر، حيث فاقت نسبة الإفصاح فيه 60 %، أما المجالات الأخرى فتراوحت نسب الإفصاح بين الربع إلى الثلث من عناصر المجالات الثلاثة المتبقية، والشكل الموالي يوضح تطور نسب الإفصاح للشركات الأربعة مقارنة بمتوسطها الحسابي:

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

شكل رقم (02-04): تطور نسب إفصاح الشركات مقارنة بمتوسطها الحسابي للفترة 2012-2023



المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على بيانات الجدول (04-11).

نلاحظ من خلال الشكل (02-04) أن فقط بيانات شركة صيدال هي التي تتبع متوسطها الحسابي، أما درجة تشتت بيانات الشركات الثلاثة الأخرى فكبيرة جدا، وذلك للاختلاف الكبير في نسبة الإفصاح بين مختلف الشركات والذي وسع الفجوة بين منحنياتها ومنحنى المتوسط الحسابي، هذا من ناحية درجة تركز البيانات حول متوسطها الحسابي، أما من ناحية تطور نسب الإفصاح، فنلاحظ أن منحنى شركة صيدال عرف تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2012 إلى غاية 2020، ليسجل سقوطا حرا خلال السنتين الموالتين، والجدير بالذكر أن بيانات سنة 2023 هي بيانات متوقعة، نظرا لأن الشركة لم تنشر تقريرها السنوي، وذلك لتأجيل انعقاد الجمعية العامة، نفس الملاحظة بالنسبة لشركة الأوراسي، ومن جهة أخرى، عرف منحناها تذبذبات خلال فترة الدراسة بين صعود وهبوط، أما منحنى شركة بيوفارم فاتجه نحو التحسن خلال 2015 حتى 2020، تلاها انخفاضا حادا فارتفعا خلال السنتين الموالتين بعدها، وفيما يخص منحنى شركة أليانس فعرف هو الآخر تحسنا طفيفة خلال الفترة 2017 إلى غاية 2023، باستثناء سنة 2019 أين سجلت نسبة الإفصاح لديها أدنى مستوياتها، ما يقارب 38%.

وطبقا للدراسة المسحية التي قامت بها شركة KPMG سنتي 2015 و 2017، والتي تخص مدى انضباط الدول في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية، والتي تضم 100 دولة، منها 49 شملها المسح، وإذا أسقطنا حالة الجزائر على التقسيمات التي وضعتها الشركة، والتي تشمل ثلاثة تصنيفات،

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

التصنيف الأول: الدول ذات معدل الإفصاح في تقاريرها السنوية أكثر من 90 %، وتضم تسعة دول، أولها بريطانيا، أما التصنيف الثاني، وتتصدره النرويج، فهو مجموعة الدول ذات معدل الإفصاح أعلى من المتوسط الإجمالي 72 % وأقل من 89 %، وتضم 22 دولة، أما التصنيف الأخير، والذي يشمل 18 دولة، أولها نيوزلندا، ويخص الدول ذات الإفصاح دون المتوسط العالمي، فإن الجزائر تندرج ضمن هذا التصنيف الأخير، حيث سجلت سنتي 2015 و2017 متوسط إفصاح يقدر بـ 36,46% و39,84% على التوالي، أي مصنفة في مجال الإمارات العربية المتحدة¹.

ثانيا: قياس نسبة عدم تماثل المعلومات للشركات خلال الفترة الممتدة بين 2012-2023

تجميع البيانات الخاصة بتطورات أسعار الأسهم من خلال موقع بورصة الجزائر، قد أظهر تذبذبا في نسب المدى لأسهم الشركات سنويا، والذي يعكس درجة عدم تماثل المعلومات في الشركة، الجدول التالي، يبين تطورات المدى النسبي للسهم خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (04-13): تطور المدى النسبي لأسهم الشركات الأربعة خلال الفترة 2012-2023

السنوات/الشركات	صيدال	الأوراسي	بيوفارم	أليانس
2012	13,29%	32,00%	-	0,60%
2013	27,42%	14,71%	-	26,06%
2014	24,44%	15,38%	-	2,46%
2015	19,64%	15,91%	-	13,45%
2016	7,03%	10,42%	20,82%	29,63%
2017	10,83%	11,11%	16,73%	48,39%
2018	12,12%	13,13%	29,90%	10,71%
2019	8,66%	5,71%	14,00%	18,27%
2020	9,48%	2,75%	9,51%	44,74%
2021	5,07%	2,00%	9,47%	31,25%
2022	2,76%	11,61%	63,06%	34,33%
2023	5,66%	9,09%	25,53%	11,17%
المتوسط	12,20%	11,98%	23,63%	22,59%

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على موقع بورصة الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 2024/02/27، عبر

الرابط: <https://www.sgbv.dz/ar/?lang=ar>

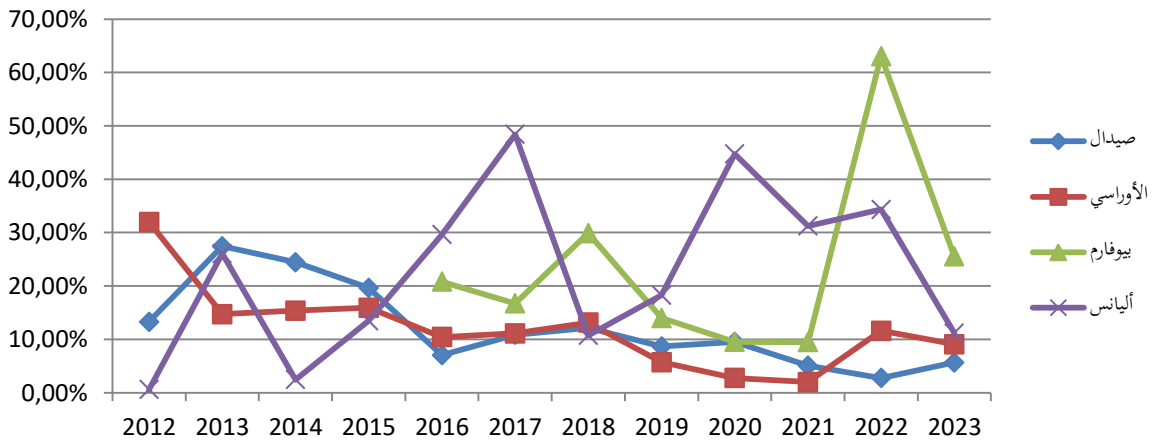
¹KPMG, The road ahead, the KPMG survey of corporate responsibility reporting 2017, KPMG, 2024, 27/02, <https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/xx/pdf/2017/10/kpmg-survey-of-corporate-responsibility-reporting-2017.pdf>.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة عدم تماثل متفاوتة من شركة لأخرى للشركات الأربعة، حيث تسجل شركة بيوفارم نسبة عدم تماثل معلومات عالية بمتوسط 23,63 %، تليها شركة أليانس بمعدل 22,59 %، فشركة صيدال بنسبة 12,20 %، وفي الأخير مجموعة الأوراسي بمعدل 11,98 % سنويا، والملاحظ أن كل قطاع من قطاعات تلك الشركات الأربعة يتميز بالاستقرار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحظى كل شركة من تلك الشركات بحصة سوقية قريبة منها لاحتكار السوق الجزائري، وهذا ما ينفي وجود عدم تماثل المعلومات في السوق المالي الجزائري، الشكل التالي يمثل تطور نسبة عدم تماثل المعلومات خلال الفترة 2012-2023:

شكل رقم (04-03): تطور نسب عدم تماثل المعلومات للشركات خلال الفترة 2012-2023



المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04-12).

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن تطور المدى النسبي لأسعار الأسهم للشركات مضطرب، ولا يعكس استراتيجية معينة، ويعبر عن عدم جدوى المتدخلين في البورصة، كما أنه يعبر عن عدم فعالية مختلف القنوات والتي يمكن من خلالها التعامل بشكل احترافي من طرف مختلف المتعاملين. فنسبة تدفق المعلومات والتي تندفع على جانبيين، العارضين للأسهم والطالبين لها، هي التي تحدد قيمة السهم عبر الزمن، أما المعلومات المتدفقة تلك فتمر عبر وسطاء متعددين من داخل وخارج البورصة، هدفهم تدنية عدم تماثل المعلومات بتقليل الإشاعات وتوفير جو ملائم مبني على الشفافية للمتعاملين في البورصة، ونقصد بهم سلطة البورصة، أو أنهم يقومون بتقديم استشارات للطالبين لها، ذات جدوى وفعالية، ونعني بهم مستشارين في جميع الميادين، مؤسسات استشارية ووكلاء...، الأمر المفقود في بورصة الجزائر، ولذلك نجد منحنيات تطور نسبة عدم تماثل المعلومات عشوائية، وخصوصا شركتي أليانس وبيوفارم، نظرا للغموض الذي يسود السوق المالي، ما يفسر بقاء أسعار الأسهم لعدة سنوات في نفس

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

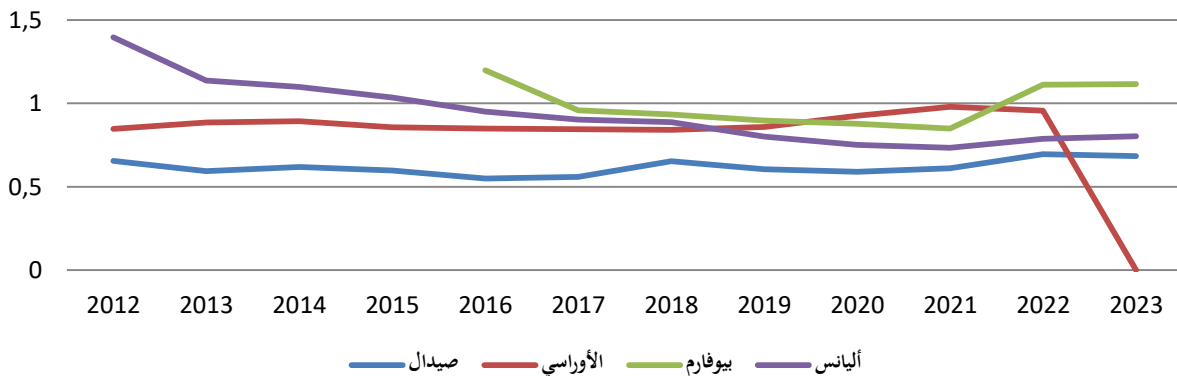
الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

قيمتها المتداولة، وهو ما يفسر انخفاض منحنيات شركتي صيدال والأوراسي، نظرا لعزوف المتعاملين عن التداولات في ظل عدم وجود قاعدة بيانات فعّالة ومجدية لبناء قرارات سليمة، فرغم قدم تأسيس البورصة منذ سنة 1997¹، إلا أنّها بقيت فتيّة وغير ناشطة مقارنة بالأسواق المالية العالمية، وهذا ما يستدعي تفعيل كل أجهزتها بغية توفير مناخ أعمال يلبي احتياجات مختلف المتعاملين في البورصة وليس جزءا منهم.

ثالثا: قياس قيمة المؤسسة للشركات الأربعة خلال الفترة الممتدة بين 2012-2023

رغم صدارة الشركات الأربعة واكتساحها سوق القطاعات الناشطة فيها، وامتلاكها حصة الأسد فيه، إلا أنّ القيم المسجلة لا تعكس تلك الجدارة السوقية، والجدير بالذكر أنّ قيمة المؤسسة تتأثر بعاملين؛ ألا وهما القيمة السوقية للأسهم ومجموع الديون ومدى تغطيتهما لمجموع أصول المؤسسة، فكلما كانت التغطية تامة، أي أكبر من الواحد، زادت قيمة المؤسسة، ودلّت على قدرة المؤسسة على مواجهة أي ظرف طارئ أو أزمة اقتصادية، قد تؤدي إلى عدم قدرة الزبائن للوفاء بالتزاماتهم في الوقت المحدد، وخصوصا إن كان العامل المؤثر هو القيمة السوقية لأسهم المؤسسة، فكلما ارتفعت، أدى ذلك إلى زيادة قيمة المؤسسة، ناهيك عن مجموع الديون والتي يجذب أن لا تكون هي السبب الرئيسي في ارتفاع قيمة المؤسسة، وأن تكون محصورة بين 40 و60%، حتى لا تؤثر على استقلالية المؤسسة، والشكل الموالي يوضح تطور قيم المؤسسات الأربعة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (04-04): تطور قيمة المؤسسة للشركات خلال الفترة 2012-2023



المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على بيانات التقارير المالية وحركة الأسهم، أطلع عليه يوم 2024/03/06،

https://www.sgbv.dz/ar/?page=info_cote

¹ بورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، أطلع عليه بتاريخ 2024/02/28، <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141>

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، استقرار منحني شركتي الأوراسي وصيدال خلال فترة الدراسة مقارنة بمنحني شركتي أليانس وبيوفارم، والذين يعبران عن تعرضهما لأزمات أو مشاكل مالية، أدت بالسقوط الحر لقيمتيهما خلال فترة الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن شركتي الأوراسي وصيدال هما شركتين اقتصاديتين ذات طابع عمومي، وهو ما يفسر عدم تعرضهما للصدمات المالية وثبات قيمتهما، فأسهم مجموعة الأوراسي عرفت نموًا يقدر بـ 46 % سنة 2022 مقارنة بسنة 2012، صاحبه استراتيجية متوازنة بالنسبة للاستدانة مقارنة بحجم أصول الشركة، فعند زيادة أصول الشركة، تم زيادة الديون، والعكس، أي عند تخفيض أصول الشركة، تبعه تخفيض للديون، وهذا ما يفسر توازن واستقرار منحنى قيمة المؤسسة لديها، وللإشارة فإن نسبة الاستدانة تراوحت بين 56 إلى 69 %، والملاحظ أن الشركة عمدت إلى تقليص نسبة الاستدانة لديها، تماشيًا مع أصولها (الملحق رقم 01). أما استقرار منحنى مجمع صيدال، فهو الآخر يعود إلى استقرار أسعار الأسهم للشركة، حيث سُجِّلت نسبة تغير تقدر بما يقارب 47 %، أي أن أسعار الأسهم انحصرت بين 450 دج إلى غاية 660 دج كحد أقصى، أما من ناحية الديون، فتراوحت نسبة الاستدانة مقارنة بالأصول من 40 إلى 58 كأقصى حد سنة 2023، وهي طردية مع حجم أصول الشركة، والملاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية للشركة عالية، نظرًا لطابعها السيادي الخاص، وبالنتيجة، فإن التزايد المتوازن لحجم الديون مع أصول الشركة، جعل القيمة السوقية لأسهم الشركة، هي المؤثر الفعّال على قيمة المؤسسة، والتي عرفت هي الأخرى تطورات مستقرة، ما جعل قيم شركة صيدال تنحصر بين 0,55 و 0,70 (الملحق رقم 02). وفي المقابل فإن شركتي أليانس وبيوفارم الخاصتين، قد تعرضتا لصدمات مالية وخاصة سنة عقب جائحة كورونا، فقد سجلت شركة أليانس سقوطًا حادًا في أسعار أسهمها، فبعد أن كانت 830 دج سنة 2012، أصبحت 427 و 418 سنتي 2019 و 2020 على التوالي، والملاحظ أن لعنة الجائحة قد بقيت متواصلة، فقد سجلت الشركة أحدًا سقوطًا لأسعار الأسهم سنة 2021، حيث بلغ سعر الإغلاق 240 دج، أي بمعامل مشط 3,5 من سعر سنة 2012، واستمر هذا الانخفاض خلال السنتين الموالتين (الملحق رقم 03)، فالقيمة السوقية لأسهم الشركة كانت المؤثر الرئيسي على قيمة المؤسسة، كون نسبة الاستدانة، تعلقت بحجم أصول الشركة، والتي كانت محصورة بين 60 و 66 % من حجم الأصول. وبخصوص شركة بيوفارم، فبالرغم من أن أسعار الأسهم لديها كانت مستقرة، إلا أن سبب انخفاض قيمة المؤسسة يعود إلى عدم التوازن بين زيادة الأصول والاستدانة، حيث انحصرت نسبة الاستدانة مقارنة بحجم الأصول بين 25 و 43 % من سنة 2012 إلى سنة 2021، لتسجل انتعاشًا في القيمة سنتي 2022 و 2023، وسببه ارتفاع أسعار

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

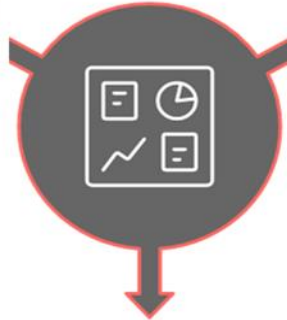
الأسهم، بالإضافة إلى اتباع الشركة استراتيجية متوازنة بين حجم الديون والأصول، وهما ما يفسران تسجيل قيم إيجابية خلال تلكما السنتين (الملحق رقم 04).

المطلب الرابع: نموذج الدراسة

لفهم نوعية العلاقة وكيفية التأثير لعينة من شركات مدرجة في بورصة الجزائر، وذلك خلال فترة زمنية من 2012 إلى غاية 2023، فإن مثل هذه الدراسات تندرج ضمن الدراسات القياسية، ونموذج بيانات بانل (Panel Data Model)¹، أو نموذج البيانات الطولية، وهو الذي تم الاعتماد عليه لمعالجة تلك البيانات، كونه يعطي مقارنة بين نماذج البيانات المقطعية ونماذج السلاسل الزمنية، وقبل الخوض في غمار ذلك النموذج، نعطي نموذجا بسيطا لتفسير متغيرات الدراسة، كالتالي:

الشكل رقم (04-05): نموذج الدراسة التطبيقية

المسؤولية الاجتماعية



عدم تماثل المعلومات



قيمة المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبة.

¹رتبعة مجّد، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، العدد 02، سبتمبر 2014، ص154.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

حيث:

جدول رقم (04-14): متغيرات الدراسة

المتغيرات	نوعها	الترميز
قيمة المؤسسة	تابع	VL
عدم تماثل المعلومات	مستقل	AI
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	مستقل	RS

المصدر: من إعداد الطالبة.

قبل التطرق إلى دراسة نموذج Panel ARDL، وجب أولاً دراسة مختلف الارتباطات بين متغيرات الدراسة، وإعطاء التفسيرات الاقتصادية الملائمة لها.

أولاً: الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات الممثلة في النموذج، وفحص مصفوفة الارتباط بينها بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين المتغيرات، للتأكد من خلو النموذج من المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج.

جدول رقم (04-15): قياس متوسط والانحراف المعياري للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	48	.3873698	.12130807	.01750931

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS 26.

عادة ما تتراوح قيم المسؤولية الاجتماعية بين 0 و 1، حيث تكون القيم الأعلى تدل على مستوى أعلى من المسؤولية الاجتماعية، وبلغت قيمة الوسط الحسابي لمتغير المسؤولية الاجتماعية في العينة محل الدراسة ما قيمته 0.3873698، وهذا يعني أن المتوسط العام لهذا المتغير أدنى من 1 وهذا نتيجة للاختلاف والتباين في

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

استراتيجيات وأولويات الشركات محل الدراسة، والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على تقييم الأداء المالي والاستدامة الطويلة للمؤسسات.

إن النتيجة أعلاه (0.38736980) تعني بأن الشركات محل الدراسة تميل إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، ولكن ليس بشكل كامل أو شامل، وهذا يمكن أن يعكس استراتيجيات متوسطة في التعامل مع مسائل المسؤولية الاجتماعية، والتوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة.

جدول رقم (04-16): اختبار Student (T test) للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لعينة الدراسة

	القيمة الافتراضية = 0.72 Test Value					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	-18.997	47	.000	-.33263021	-.3678544	-.2974060

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 26.

تشير قيمة اختبار T المنخفضة والسالبة (-18.997) بشكل كبير إلى وجود فارق معنوي بين متوسط الإفصاح في العينة المدروسة والقيمة الافتراضية (0.72) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يمكن أن يفسر بأن الشركات في العينة لا تولي أهمية كبيرة للمسؤولية الاجتماعية مقارنة بالقيمة المرجعية، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على مستوى الإفصاح في هذه العينة بشكل ملحوظ.

وتشير النتائج الإحصائية إلى وجود فارق معنوي بين متوسط مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في العينة المدروسة والقيمة الافتراضية المرجعية (0.72) بمستوى ثقة 95%، يتضح من خلال هذه النتائج أن الشركات في العينة لديها مستوى منخفض من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مما يشير إلى عدم اهتمام قوي بالجوانب الاجتماعية لأداء الشركات محل الدراسة، ويعكس هذا التفسير احتمالية وجود استراتيجيات مختلفة لإدارة الجوانب المالية والاجتماعية في هذه الشركات، مع تركيز أكبر على العوائد المالية دون النظر إلى البعد الاجتماعي بنفس القدر.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزئية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

1. ارتباط الإفصاح مع عمر الشركة والحجم ومعدل العائد على الأصول:

باتت الشفافية والمسؤولية الاجتماعية للشركات من العوامل الرئيسية التي تؤثر على استدامة ونمو المؤسسات، إذ تعكس تقارير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التزام الشركات بالممارسات الأخلاقية، والبيئية، والاجتماعية، وتساهم في بناء الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، ولكن مدى تأثير هذه التقارير يرتبط بعوامل متعددة داخل الشركة نفسها، مثل عمر الشركة، حجمها، ومعدل العائد على الأصول.

جدول رقم (04-17): اختبار الارتباط بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مع عمر الشركة، حجمها ومعدل العائد على الأصول

		الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	عمر الشركة	معدل العائد على الأصول	حجم الشركة
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	Pearson Correlation	1	-.629**	.411**	-.077
	Sig. (2-tailed)		.000	.004	.601
	N	48	48	48	48
عمر الشركة	Pearson Correlation	-.629**	1	-.337*	.298*
	Sig. (2-tailed)	.000		.019	.040
	N	48	48	48	48
معدل العائد على الأصول	Pearson Correlation	.411**	-.337*	1	.044
	Sig. (2-tailed)	.004	.019		.767
	N	48	48	48	48
حجم الشركة	Pearson Correlation	-.077	.298*	.044	1
	Sig. (2-tailed)	.601	.040	.767	
	N	48	48	48	48
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 26.

في هذه الجزئية سنحاول استكشاف العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكل من عمر الشركة، حجمها، ومعدل العائد على الأصول، وكيف يمكن لهذه العوامل مجتمعة أن تؤثر على قيمة المؤسسة، فمن خلال

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

تحليل هذه العلاقة يمكننا التوصل إلى أحسن السبل لتعزيز ممارسة الشركات للإفصاح عن مسؤوليتها بغية تحقيق أقصى قدر من الاستفادة لجميع الأطراف المعنية. وفيما يلي تفسير لنتائج الجدول أعلاه:

1.1 العلاقة بين الإفصاح وعمر الشركة:

العلاقة العكسية تعني أن هناك تغيرات في اتجاهين مختلفين، أي أنه عندما يزداد قيمة متغير واحد، ينخفض الآخر، والعكس صحيح، في هذه الحالة، العلاقة العكسية القوية تعني أن هناك تغيرات ملحوظة في الإفصاح بما يتناسب عكسيا مع تغيرات عمر الشركة.

من الناحية الإحصائية تشير قيمة -0.629 إلى قوة العلاقة بين الإفصاح وعمر الشركة، فهذا يدل على وجود علاقة عكسية، وكون القيمة تقترب من -1 فإن هذا يشير إلى وجود علاقة عكسية قوية بين الإفصاح وعمر الشركة، بمعنى آخر كلما زاد عمر الشركة، قد ينخفض مستوى الإفصاح والعكس صحيح، وهذا التغير يكون ملحوظا بنسبة كبيرة.

من الناحية الاقتصادية وبالإسقاط على موضوع دراستنا وعينتنا المختارة يمكن تفسير هذه النتائج الإحصائية وإيعازها للأسباب التالية:

- 1. استراتيجية المؤسسة والتوجه المالي:** يشير الاتجاه العكسي بين الإفصاح وعمر المؤسسة إلى أن المؤسسات الشابة أو الناشئة قد تكون أكثر اهتماما بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث تعتبر هذه الاستراتيجية جزءا من التوجه المالي والاقتصادي للشركة نحو الاستدامة وبناء علاقات مع العملاء والمستثمرين والمجتمع بشكل عام.
- 2. جذب الاستثمارات والعملاء:** يمكن أن تؤثر مستويات الإفصاح العالية إيجابا على جذب الاستثمارات وزيادة الثقة لدى العملاء، وبالتالي تعزيز قيمة المؤسسة. ومن الممكن أن تكون المؤسسات الناشئة تُعتبر أكثر جاذبية للاستثمارات والعملاء عندما تكون لديها توجه قوي نحو الإفصاح والمسؤولية الاجتماعية.
- 3. التوجهات الاستراتيجية للمستثمرين:** قد يفضل المستثمرون المؤسسات الشابة التي تظهر اهتماما بالمسؤولية الاجتماعية، حيث يرتبط ذلك بالتوجهات الاستثمارية الحديثة التي تُحيط بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- 4. تحسين الصورة العامة للشركة:** يعكس التوجه نحو الإفصاح والمسؤولية الاجتماعية قدرة المؤسسة على التفاعل بشكل إيجابي مع المجتمع والعملاء والمستثمرين، مما يؤثر بشكل مباشر على تقييماتها وصورتها العامة.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

5. تلبية توقعات السوق: قد يكون الإفصاح والمسؤولية الاجتماعية مطلباً متزايداً.

2.1 العلاقة بين الإفصاح ومعدل العائد على الأصول:

القيمة الإيجابية تشير إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغيرين والتي بلغت 0,411، وهذا يعني أنه كلما زاد مستوى الإفصاح، زاد معدل العائد على الأصول. والعكس صحيح، كلما زاد معدل العائد على الأصول، زاد مستوى الإفصاح.

قوة العلاقة 0.411 تشير إلى أن هناك علاقة متوسطة إلى قوية بين الإفصاح ومعدل العائد على الأصول. وهذا يعني أن التغيرات في مستوى الإفصاح يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على معدل العائد على الأصول، والعكس صحيح أيضاً.

العلاقة الإيجابية تشير إلى أن الشركات التي تفصح بشكل كامل قد تكون أكثر جاذبية للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول، وذلك نتيجة للثقة الإضافية التي توفرها الإفصاحات الشفافة.

3.1 العلاقة بين الإفصاح وحجم الشركة:

العلاقة بين الإفصاح وحجم الشركة غير معنوية، وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير إحصائي معنوي بين الإفصاح وحجم الشركة بمعنى آخر، لا يمكن القول بأن هناك علاقة ملحوظة بين مستوى الإفصاح وحجم الشركة.

من الناحية الاقتصادية يعكس عدم وجود علاقة معنوية بين الإفصاح وحجم الشركة في عينة الدراسة التعقيدات الفريدة لكل شركة والعوامل المتعددة التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاجتماعي فيها، ويؤكد على أهمية تحليل العوامل الدقيقة لفهم هذه الديناميكيات بشكل أفضل ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

1. تنوع الأنشطة والقطاعات: قد تعمل الشركات الكبيرة في مجموعة متنوعة من القطاعات والأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تباين كبير في مستوى الإفصاح بين هذه الشركات حتى ولو كانت كلها كبيرة الحجم.
2. التفرد الإداري والثقافي: يمكن أن يكون لكل شركة مساهمة ضخمة تفرد إداري وثقافي يؤثر على مستوى الإفصاح الاجتماعي بطرق مختلفة، مما يجعل العلاقة بين الإفصاح وحجم الشركة غير معنوية.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

3. التحديات التنظيمية والقانونية: قد تواجه الشركات الكبيرة تحديات تنظيمية وقانونية تؤثر على مدى قدرتها على الإفصاح بشكل كامل وواضح، مما يقلل من قوة العلاقة بين الإفصاح وحجم الشركة.

4. المتغيرات الدولية: في حالة وجود شركات مساهمة ضخمة تعمل على الصعيد الدولي، يمكن أن تكون هناك عوامل دولية تؤثر على مستوى الإفصاح بطرق تختلف عن الشركات الكبيرة العاملة داخل السوق المحلي.

هذا التحليل يعد مهما لفهم عوامل التنبؤ بمستوى الإفصاح في الشركات، حيث يشير إلى أن حجم الشركة ليس له تأثير ملحوظ على قرارات الإفصاح، وبالتالي فإن العوامل الأخرى قد تكون أكثر أهمية في تحديد مدى شمولية الإفصاح في الشركات.

2. ارتباط عدم تماثل المعلومات مع عمر الشركة، حجمها ومعدل العائد على الأصول:

لقد أضحى عدم تماثل المعلومات هاجسا تسعى كبرى الشركات للتقليل منه نظرا للأعباء الوخيمة التي تتكبدها في حالة زيادة نسبته، ولقد أسفرت نتائج العديد من الدراسات العالمية التي أجريت بهدف معرفة مدى ارتباطه بعمر الشركة، حجمها ومعدل العائد على الأصول عن تباين في النتائج والذي يعود سببه إلى اختلاف الصناعة بين كل شركة وأخرى، وهذا ما دفعنا إلى إجراء اختبار الارتباط، لمعرفة طبيعة العلاقة التي تجمع كل من عدم تماثل المعلومات، عمر الشركة، حجمها ومعدل العائد على الأصول، نتائج الاختبار الذي أجري على عينة الشركات محل الدراسة كانت كالتالي:

جدول رقم (04-18): اختبار الارتباط بين عدم تماثل مع عمر الشركة، حجمها ومعدل العائد على

الأصول

		عمر الشركة	معدل العائد على الأصول	حجم الشركة	عدم تماثل المعلومات
عمر الشركة	Pearson Correlation	1	-.337*	.298*	-.389**
	Sig. (2-tailed)		.019	.040	.006
	N	48	48	48	48
معدل العائد على	Pearson Correlation	-.337*	1	.044	.522**
	Sig. (2-tailed)	.019		.767	.000

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

الأصول	N	48	48	48	48
حجم الشركة	Pearson Correlation	.298*	.044	1	-.029
	Sig. (2-tailed)	.040	.767		.845
	N	48	48	48	48
عدم تماثل المعلومات	Pearson Correlation	-.389**	.522**	-.029	1
	Sig. (2-tailed)	.006	.000	.845	
	N	48	48	48	48
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).					
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 26.

تشير النتائج أعلاه إلى جملة من الارتباطات تفاوتت من حيث الشدة واختلفت من حيث المعنوية على النحو التالي:

1.2 العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وعمر الشركة:

القيمة السالبة تشير إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين المتغيرين والتي بلغت (-0.389)، أي أنه كلما زاد عمر الشركة انخفض عدم تماثل المعلومات، والعكس صحيح أيضا، كلما ازداد عدم تماثل المعلومات، انخفض عمر الشركة.

قوة العلاقة -0.389 تشير إلى أن هناك علاقة متوسطة إلى ضعيفة بين عدم تماثل المعلومات وعمر الشركة، وهذا يعني أن هناك تأثيرا ملحوظا إلى حد ما لعدم تماثل المعلومات على عمر الشركة، ولكن ليس بشكل كبير.

تفسير هذا النتيجة يساعد على فهم كيفية تأثير عدم تماثل المعلومات على أداء الشركات واستدامتها، حيث أن الشركات الأقدم تكون أكثر قدرة على إدارة والتعامل مع التماثل في المعلومات بشكل فعال، مما يسمح لها بالبقاء في السوق لفترات أطول.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

2.2 العلاقة بين عدم التماثل ومعدل العائد على الأصول:

القيمة الإيجابية تشير إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغيرين والتي بلغت 0.522، أي أنه كلما زاد عدم التماثل في المعلومات زاد معدل العائد على الأصول، والعكس صحيح.

قوة العلاقة 0.522 تشير إلى أن هناك علاقة متوسطة إلى قوية بين عدم التماثل ومعدل العائد على الأصول، وهذا يعني أن التغييرات في مستوى عدم التماثل في المعلومات قد تؤثر بشكل ملحوظ على معدل العائد على الأصول، والعكس صحيح.

العلاقة الإيجابية تشير إلى أن الشركات التي تعاني من عدم تماثل في المعلومات تحقق معدلات عائد أعلى على أصولها، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة للمخاطرة الإضافية التي تتحملها هذه الشركات، والتي قد تؤدي إلى عائدات أعلى في بعض الحالات.

3.2 العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وحجم الشركة:

العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وحجم الشركة غير معنوية، هذا يعني أنه لا يوجد تأثير إحصائي معنوي بين عدم تماثل المعلومات وحجم الشركة، وعليه لا يمكن القول بأن هناك علاقة ملحوظة بين مستوى عدم تماثل المعلومات وحجم الشركة.

ويعكس عدم وجود علاقة معنوية بين عدم تماثل المعلومات وحجم الشركة تعقيدات العوامل الاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية التي تؤثر على مستوى التماثل للمعلومات في كل شركة، ويشير إلى أهمية تحليل هذه العوامل بشكل فردي ودقيق لفهم التحديات وتحسين مستوى التماثل في المستقبل، ويمكن تفسير هذه النتيجة أعلاه من الناحية الاقتصادية انطلاقاً من عدة عوامل أهمها:

1. التنوع القطاعي والثقافي: تعمل الشركات المساهمة في مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى

تباين كبير في مستوى التماثل للمعلومات بين هذه الشركات.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

2. تفرد الاستراتيجيات والعمليات: لكل شركة استراتيجيات وعمليات تمثل تحديات فريدة تؤثر على مستوى التماثل للمعلومات. قد تكون هناك عوامل مثل حماية الملكية الفكرية أو التعامل مع البيانات الحساسة تجعل من الصعب تحقيق درجة عالية من التماثل في بعض الحالات.

3. التحديات التكنولوجية: تواجه الشركات التحديات التكنولوجية في مجال تخزين ومعالجة البيانات، وهذا قد يؤثر على مدى تماثل المعلومات وقدرتها على تحقيق مستوى عال من الدقة والشفافية.

4. تأثير البيئة الخارجية: يمكن أن تكون هناك عوامل خارجية تؤثر على مستوى التماثل للمعلومات، مثل التشريعات القانونية أو التوجهات الرقابية التي يتعين على الشركات الامتثال لها.

وبناء على ما سبق، فإن النتيجة أعلاه تمكن من فهم عوامل التنبؤ بمستوى عدم تماثل المعلومات في الشركات فهي تشير إلى أن حجم الشركة ليس له تأثير ملحوظ على قرارات عدم تماثل المعلومات، وبالتالي يجب النظر في العوامل الأخرى لتحديد مدى ارتباط عدم تماثل المعلومات بحجم الشركة.

3. ارتباط عدم تماثل المعلومات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مع قيمة المؤسسة

لقد كان للتأثير الفعال للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقليل من عدم تماثل المعلومات دورا هاما في إعادة التوازن داخل الشركة وخارجها، فبعد أن عجزت العديد من الشركات في السيطرة على جودة المعلومات المتداولة والحد من الإشاعات، فقدت مكانتها السوقية نتيجة عدم الثقة التي سادت، نتيجة تضارب المعلومات، غير أن امتثالها للإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية خفض من نسبة عدم تماثل المعلومات، كما أعاد لها قيمتها السوقية، وفيما يلي نتائج اختبار الارتباط بين كل من عدم تماثل المعلومات، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة:

جدول رقم (04-19): اختبار الارتباط بين عدم تماثل المعلومات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

وقيمة المؤسسة

		قيمة المؤسسة	عدم تماثل المعلومات	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
قيمة المؤسسة	Pearson Correlation	1	.203	.513**
	Sig. (2-tailed)		.166	.000
	N	48	48	48

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

عدم تماثل المعلومات	Pearson Correlation	.203	1	.492**
	Sig. (2-tailed)	.166		.000
	N	48	48	48
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	Pearson Correlation	.513**	.492**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	48	48	48

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 26.

تفسير نتائج الجدول أعلاه من حيث قوة العلاقة والمعنوية على النحو التالي:

1.3 العلاقة بين الإفصاح وعدم تماثل المعلومات:

القيمة الإيجابية تشير إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغيرين والتي بلغت 0.492، أي أنه كلما زاد مستوى الإفصاح، زاد عدم تماثل المعلومات، والعكس صحيح.

قوة العلاقة 0.492 تشير إلى أن هناك علاقة متوسطة إلى قوية بين الإفصاح وعدم تماثل المعلومات، وهذا يعني أن التغيرات في مستوى الإفصاح قد تؤثر بشكل ملحوظ على عدم تماثل المعلومات، والعكس صحيح.

في السياق المالي، تعكس العلاقة الطردية المعنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات الدور الحيوي للتماثل في تعزيز قيمة المؤسسة كونه يعزز الثقة المستثمرة ويحد من المخاطر المالية والقانونية، مما يجعل الشركة أكثر جاذبية للمستثمرين مما ينعكس إيجابيا على قيمتها في السوق. بالتالي تظهر هذه النتيجة أهمية الشفافية والمساءلة في تحقيق أداء مالي متميز وزيادة الثقة في البيئة الاقتصادية، مما يدعم القيمة المالية للمؤسسات ويسهم في نجاحها واستدامتها على المدى الطويل.

2.3 العلاقة بين قيمة المؤسسة والإفصاح

القيمة الإيجابية تشير إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغيرين والتي بلغت 0.513، أي أنه كلما زاد مستوى الإفصاح، زادت قيمة المؤسسة، والعكس صحيح أيضا.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

قوة العلاقة 0.513 تشير إلى أن هناك علاقة متوسطة إلى قوية بين قيمة المؤسسة والإفصاح، وهذا يعني أن التغيرات في مستوى الإفصاح تؤثر بشكل ملحوظ على قيمة المؤسسة، والعكس صحيح.

هذه النتيجة توضح أن مستوى الإفصاح تأثير على تقييم المستثمرين لقيمة المؤسسة، حيث أن الشركات التي تفصح بشكل كامل وشفاف تقيم أعلى من قبل المستثمرين نظرا لزيادة الثقة والشفافية.

3.3 العلاقة بين قيمة المؤسسة وعدم التماثل

تشير العلاقة بين قيمة المؤسسة وعدم تماثل المعلومات على أنها غير معنوية وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير إحصائي معنوي بين قيمة المؤسسة ومستوى عدم تماثل المعلومات، وعليه لا يمكن القول بأن هناك علاقة ملحوظة من الناحية الإحصائية بين قيمة المؤسسة وعدم تماثل المعلومات.

هذا التحليل يشير إلى أن عدم تماثل المعلومات لا يؤثر بشكل ملحوظ على قيمة المؤسسة، وبالتالي قد يكون هناك عوامل أخرى أكثر أهمية تؤثر على تقييم المستثمرين للشركة وقيمتها، يمكن أن تشمل هذه العوامل على سبيل المثال النمو الاقتصادي، وأداء الشركة، ومدى جاهزيتها للاستثمار، وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على تصور المستثمرين للقيمة المالية للشركة.

ثانيا: المنهجية المتبعة في معالجة البيانات

يفضل بعض الباحثين القيام بالاختبارات التشخيصية، في حين يختار البعض الآخر النموذج المناسب للدراسة ويفسرونه، وسنقوم نحن بالأمرين معا وتجدد الإشارة إلى أنه تم اعتماد نموذج "ARDL" المدمج مع نموذج "Panel" لإيجاد العلاقات المنشودة بعدما فشل نموذج "Panel" الساكن وحده في إعطائنا العلاقة المرجوة، وفيما يلي صياغة معادلة نموذج "Panel ARDL"¹:

$$\Delta Y_{it} = \phi_i Y_{i,t-1} + \beta'_i X_{it} + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} \Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} / i=1,2,\dots,N \text{ و } t=1,2,\dots,T$$

¹ عبد الكريم معتز مجّد، التأثير الديناميكي للعملة التجارية والمالية على النمو الاقتصادي في بلدان شمال إفريقيا باستخدام نموذج PMG-ARDL، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، المجلد 44، العدد 03، سبتمبر 2024، ص 11.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

حيث: Δ تعبر عن الفارق الأول، φ_i يرمز إلى معامل حد تصحيح الخطأ وهو يمثل معامل الضبط في الأجل الطويل الديناميكي ويجب أن يحمل إشارة سالبة كي يكون هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ويساوي: $-(1 - \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij})$

β_i : يشير إلى علاقة توازن طويلة الأجل بين Y_{it} و X_{it} ، λ_{ij} و δ_{ij} : هي معاملات المدى القصير التي تربط المتغير التابع بقيمه السابقة وكذلك الأمر بالنسبة للمتغيرات المستقلة، μ_i : حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية و ε_{it} هو حد الخطأ في النموذج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بالشكل التالي:

$$\Delta Y_{it} = \varphi_i (Y_{i,t-1} - \varnothing' X_{it}) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} \Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

حيث: \varnothing هو معامل الأجل الطويل ويساوي: β_i / φ_i

من أجل اختيار النموذج، سوف نتبع الخطوات التالية:

- اختبار التجانس.
- دراسة الإستقرارية، للتأكد من أنه لا يوجد متغيرات جذر وحدتها أكبر أو يساوي إثنان.
- اختبار التكامل المشترك.
- تقدير النموذج باستعمال PMG، MG و DFE.
- اختبار Hausman لتحديد النموذج الملائم.

1. اختبار التجانس:

نقوم باختبار التجانس للتحقق من تجانس معاملات الانحدار (Slope) لجميع وحدات المقاطع العرضية، نظرا لاحتمالية عدم تجانس الانحدار والذي يعود إلى وجود اختلافات كبيرة بين الشركات محل الدراسة والتي قد يكون السبب الرئيسي لها هو طبيعة النشاط، مما قد يؤثر على اتساق معاملات المقاطع العرضية ولهذا استخدمت

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

هذه الدراسة اختبار تجانس معلمات ميل الانحدار ل (Pesaran, Yamagata, 2008)¹ والذي يعتبر امتداد لما قام به (Swamy, 1970)، وفيما يلي الصيغة الرياضية له:²

$$\Delta = N^{1/2} (2k)^{-1/2} \left(\frac{1}{N} \tilde{S} - k \right)$$

$$\Delta_{adj} = N^{1/2} \left(\frac{2k(T-k-1)}{T+1} \right)^{-1/2} \left(\frac{1}{N} \tilde{S} - 2k \right)$$

مع

$$\tilde{S} = \sum_{i=1}^N (\hat{\beta}_i - \tilde{\beta}_{WFE}) \frac{X_i M_i X_i}{\delta_i^2} (\hat{\beta}_i - \tilde{\beta}_{WFE})$$

حيث تشير Δ_{adj} إلى دلتا المعدلة، k تعبر عن درجة الانحدار، $\hat{\beta}_i$ يمثل ميل كل وحدة مقطعية و $\tilde{\beta}_{WFE}$ هو الميل المرجح لكل المقاطع العرضية، ونتائج هذا الاختبار يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (04-20): نتائج اختبار التجانس حسب (Pesaran, Yamagata) لاختبار تجانس معلمات الانحدار للشركات محل الدراسة

الاختبار	قيمة الاحصائية	قيمة الاحتمال
Delta	3.169	0.002
Delta Adj	3.504	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17 .

حسب هذا الاختبار، فإن فرضية العدم تقضي بأن تكون معاملات الانحدار متجانسة عند مستوى دلالة 5 %، لما تكون قيم الاحتمال ل (Delta) و (Delta Adj) أكبر تماما من مستوى الدلالة، والعكس، وحسب القيم المحسوبة وقيم الاحتمال الموافقة لها، والتي يوضحها الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة الاحتمالات لاختبار التجانس باستخدام (Delta) و (Delta Adj) غير معنوية عند مستوى الدلالة، وعليه نرفض فرضية العدم،

¹ الطائي حاتم هاتم عبد الكاظم وأكو محمد توفيق، اختبار تحقق فرضية منحى كوزنتس البيئي في أربعين دولة ذات أكبر ابعث لغاز ثاني أكسيد الكربون: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل للفترة 1992-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، أبريل 2022، ص 720.

² Hashem Pesarana and Takashi Yamagata, Testing slope homogeneity in large panels, *Journal of Econometrics*, volume 142, 2008, pp55-57.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

ونقبل الفرضية البديلة، والتي تقضي بأن كل المتغيرات محل الدراسة غير متجانسة؛ ما يعني أن هناك اختلافات كلية بين الميول (Slope) والقواطع (Intercept)، وعليه سنعمد طرق البائل غير المتجانسة والتي تختلف فيها معلمات الانحدار عبر المقاطع العرضية الفردية والتي تمثل الشركات، ولكن قبلا سوف نقوم بدراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

2. ارتباط المقاطع العرضية:

إن اختبار الارتباط بين المقاطع العرضية (Cross section)، يعد ضرورة ملحة في نموذج البائل، لأن الخطوات الأخرى سوف تبنى على هذا الأساس، فإذا كانت بيانات بائل ترتبط فيما بينها، فيجب أن تمر المراحل القادمة من الدراسة بالاختبارات التي تتفق مع وجود الارتباط بينها، واختبار "CD-test" هو الذي يكشف لنا عما إذا كان هناك ارتباط بين المقاطع العرضية حسب (Pesaran,2004)¹، والجدول التالي يعطي لنا نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (04-21): نتائج اختبار "CD-test" للكشف عن الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	قيمة اختبار CD	القيمة الاحتمالية	Corr	Abs(Corr)
قيمة المؤسسة	9.91	0.000	0.863	0.863
عدم التماثل	228	0.023	0.198	0.298
الافصاح	7.61	0.000	0.663	0.663

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17.

يعطي اختبار (CD-test) للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية حسب (Pesaran,2004) جملة من النتائج، والموضحة في الجدول أعلاه، كقيمة الارتباط (Corr)، قيمة الارتباط المطلق (Abs Corr) والتي تبين وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة، كما تشير قيمة الاحتمال إلى معنوية متغيرات الدراسة عند مستوى

¹صغيري سيد أحمد وبولصنام محمد، تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بائل (Panel ARDL)، les cahiers du mecas، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 17، العدد 02، 2021/07/03، ص 269.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

الدلالة 05 %، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود ارتباط بين المقاطع العرضية عند مستوى الدلالة 05%.

ويمكن تفسير هذه النتيجة اقتصاديا بكون الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعزز من شفافية الشركة وثقة المستثمرين والعملاء، مما ينعكس إيجابيا على تقييم المستثمرين للشركة وبالتالي على قيمتها في السوق، ويعكس عدم تماثل المعلومات على المستوى الإداري أو المالي قدرة الشركة على تحقيق أهدافها وإدارة المخاطر، وهو عامل يؤثر بشكل كبير على تقييم المستثمرين لقيمة المؤسسة، ويعزز الارتباط بين المقاطع العرضية بواسطة اختبار (CD-test) دلالة هذه العلاقة، مما يدعم قوة الارتباط الاقتصادي بين الإفصاح الاجتماعي وتماثل المعلومات وقيمة المؤسسة.

3. دراسة الإستقرارية:

يتم استخدام اختبارا (CIPS) و(CADF) الذين يعدان من اختبارات الجيل الثاني، والذي اقترحهما (Pesaran,2007) للكشف عن مستويات التكامل بين المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل ذات الارتباط بين مقاطعها العرضية، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04-22): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب (Pesaran,2007) لمتغيرات الدراسة

CADF Test		CIPS Test		المتغيرات
الفرق الأول	في المستوى	الفرق الأول	في المستوى	
-2.796 (0.023)	-2.200 (0.184)	16.341 (0.038)	12.466 (0.132)	قيمة المؤسسة
-3.524 (0.000)	-3.174 (0.004)	8.838 (0.356)	20.999 (0.007)	عدم التماثل
-3.033 (0.008)	-2.175 (0.197)	16.681 (0.034)	11.052 (0.199)	الإفصاح

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17.

حسب نتائج اختبار (CIPS) و(CADF) والتي توضح غياب جذر الوحدة لعدم تماثل المعلومات "AI" فهي مستقرة في المستوى (Level) ومتكاملة من الدرجة $I(0)$ ، بينما أظهرت النتائج أن كلا من قيمة

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

المؤسسة "VL" والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "RS" مستقران بعد إجراء الفرق الأول، وبالتالي هما متكاملان من الدرجة (1)I.

توضح النتائج أعلاه التوجهات الرئيسية في العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي وعدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة، مما يعزز من فهمنا لتأثيرات العوامل المتعددة على أداء الشركات وقيمتها في السوق الاقتصادية، فبالنسبة لعدم تماثل المعلومات "AI"، فالذي أظهرته النتائج أنه مستقر عند المستوى (Level) ومتكامل من الدرجة I(0)، فهذا يدل على أن البيانات ذات الصلة بهذا المتغير لا تحتاج إلى تحويلات لتحقيق الاستقرار، مما يعني ثبات وتوازن هذا النوع من المعلومات، أما بالنسبة لقيمة المؤسسة "VL" والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "RS" فأظهرت النتائج أنهما مستقران بعد إجراء الفرق الأول، وهما متكاملان من الدرجة (1)I، وتفسر هذه النتيجة بوجود تأثيرات طويلة الأمد تؤثر على قيمة المؤسسة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد تكون هذه التأثيرات تتجلى على شكل تغيرات في السياسات الاقتصادية أو التغيرات في السوق أو اتجاهات المستثمرين، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعني التكامل من الدرجة (1)I لـ "VL" و"RS" أن هناك تفاعلات معقدة بين هذين المتغيرين، حيث يمكن أن يكون للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على قيمة المؤسسة، ويتجلى التأثير المباشر في النقاط التالية:

- تحسين سمعة الشركة: من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية واتخاذ إجراءات إيجابية في المجتمع، يمكن للشركة بناء سمعة قوية تؤثر على تقييم المستثمرين والمستهلكين وتعزز من قيمتها.
- الحد من المخاطر: إن التقليل من المخاطر التشغيلية والقانونية الناتج عن تبني الشركة لممارسات مستدامة تسعى لتقليل الآثار السلبية على البيئة والمجتمع، سيؤثر إيجابا على ثقة المستثمرين وقيمة المؤسسة.

أما التأثير غير المباشر فيمكن أن يظهر من خلال:

- جذب المستثمرين المستدامين: يمكن أن يكون للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تأثير جذبي على المستثمرين الذين يهتمون بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، مما يزيد من الطلب على أسهم الشركة ويؤثر على قيمتها في السوق.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

- تحسين العلاقات مع الأطراف المعنية: من خلال الإفصاح عن الجهود الاجتماعية والبيئية، يمكن للشركة تحسين العلاقات مع العملاء والموردين والمجتمع المحلي، مما يؤدي إلى تحسين الأداء التشغيلي والتنافسية وبالتالي قيمة المؤسسة.

4. اختبار التكامل المشترك:

اختبارات بانل للتكامل المشترك والتي طورها (Westerlund,2007)، تعتمد على اختبار صحة الفرضية الصفرية والتي تنص على غياب التكامل المشترك بين المتغيرات، سواء في الأجل القصير أو الطويل، في ظل وجود درجة كبيرة من عدم التجانس بين الوحدات، ووجود ارتباط بين المقاطع العرضية، ونتائج اختبار بانل للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04-23): نتائج اختبار التكامل المشترك حسب (Westerlund,2007) لمتغيرات

الدراسة

Westerlund test for cointegration

H0: No cointegration

Number of panels = 4

Ha: Some panels are cointegrated

Number of periods = 12

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means: Included
Time trend: Not included
AR parameter: Panel specific

	Statistic	p-value
Variance ratio	2.2645	0.0118

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17.

تشير قراءة نتائج اختبار التكامل المشترك حسب "Westerlund"، إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين قيمة المؤسسة والإفصاح وعدم التماثل عند مستوى معنوية 05% خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن القرارات والإجراءات التي تتخذها الشركات فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإدارة عدم التماثل في المعلومات تؤثر على قيمة المؤسسة بشكل مستمر على مدى الزمن، ويرجع هذا التأثير إلى عدة عوامل أهمها تحسين الثقة والشفافية، فالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعزز الثقة بين المستثمرين والعملاء والمجتمع بشكل عام، مما يؤثر إيجاباً على قيمة المؤسسة، ناهيك تقليل المخاطر لكون إدارة عدم التماثل في المعلومات تقلل من المخاطر التشغيلية والمالية، مما يزيد من جاذبية الشركة للمستثمرين ويعزز قيمتها في السوق، وهنا يجدر بنا التنويه

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

إلى كون الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية وإدارة عدم التماثل يساهم بشكل فعال في بناء استراتيجيات نمو مستدامة للشركة، مما ينعكس إيجاباً على قيمتها على المدى الطويل.

وبعد إيجاد علاقة تربط بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، سوف نقوم باختيار النموذج الملائم للدراسة حسب نموذج بانل الديناميكي.

5. تقدير نموذج (Panel ARDL):

في هذه المرحلة سنقوم بتقدير نموذج (Panel ARDL) وفق نموذج وسط المجموعة (Mean Group)، نموذج وسط المجموعة المدججة (Pooled Mean Group)، ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (Dynamic Fixed Effects). وتصاغ معادلة (Panel ARDL) في شكلها العام، حسب دراستنا وفق الشكل التالي:

$$\Delta VL_{it} = \phi_i(VL_{i,t-1} - \theta_i RS_{it}) + \phi_i(VL_{i,t-1} - \theta_i AI_{it}) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} \Delta VL_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta RS_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta AI_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} / i=1,2,\dots,4 \text{ و } t=1,2,\dots,12$$

حيث تمثل: $p-1$: عدد فترات الإبطاء.

$$\sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} \Delta VL_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta RS_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta AI_{i,t-j}$$

$$\text{و } \phi_i(VL_{i,t-1} - \theta_i RS_{it}) + \phi_i(VL_{i,t-1} - \theta_i AI_{it})$$

1.5 تقدير النموذج وفق نموذج وسط المجموعة (Mean Group –MG):

تفترض مقدره MG أن كل من β_i ، δ_{ij} و λ_{ij} معلمات تختلف من شركة لأخرى، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير والطويل، غير أن هناك شرطاً ضرورياً للحصول على نتائج مقبولة ومعنوية وهو وجود عينات ذات بيانات مقطعية وزمنية كبيرة¹ ($N \geq 20$ و $T \geq 10$) حسب (Pesaran, 1999).

¹Obi Learning, panel ARDL : The concept, 29/03/2024, <https://youtu.be/4-h9dU ZKUA>.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

2.5 تقدير النموذج وفق نموذج وسط المجموعة المدججة (Pooled Mean Group-PMG):

تفترض مقدر PMG أن فقط β_i تبقى ثابتة في المجموعات المقطعية، أي بين الشركات، وتصاغ معادلة هذا النموذج في إطار (ARDL) وفق المعادلة التالية:¹

$$VL_{it} = \alpha + \beta_1 VL_{it-1} + \beta_2 RS_{it-1} + \beta_3 AI_{it-1} + \sum_{j=1}^p \lambda_1 \Delta VL_{i,t-p} + \sum_{j=1}^p \lambda_2 \Delta RS_{i,t-p} + \sum_{j=1}^p \lambda_3 \Delta AI_{i,t-p}$$

$p/i=1,2,\dots,4$ و $t=1,2,\dots,12$

وبعدها يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج، وعلى ذلك الأساس يتم تقدير النموذج واستخراج المعلومات.

3.5 تقدير النموذج وفق نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (Dynamic Fixed Effects-DFE):²

تفترض مقدر DFE أن معاملات الميول β_i ، λ_{ij} و δ_{ij} (القصيرة والطويلة الأجل) وأخطاء التباين تبقى ثابتة في المجموعات المقطعية لعينة الدراسة، عكس نموذج MG، مما يسمح بتقديم تأثيرات مختلفة لكل وحدة في العينة، كما يفترض أن معاملات المتغيرات المستقلة توزع عادة بشكل طبيعي في العينة أي بين الشركات، يسمح هذا النموذج بدراسة التباين بين الوحدات الفردية، كما يمكن استخدام تقدير النموذج لحساب تباين المعاملات عبر المجموعات المقطعية، مما يساعد في تقدير مدى انتشار العلاقة وما إذا كان من المناسب دمج البيانات أم لا.

6. اختيار نموذج البائل الديناميكي الملائم:

للمفاضلة بين النماذج الثلاثة أعلاه، نستخدم اختبار "Hausman" والذي يقارن بين النماذج مثني مثني.

¹ خدير أسامة، أهمية ودور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في استحداث مناصب شغل بالجزائر: دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1997-2016 باستخدام نموذج Panel ARDL، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر، المجلد 09، العدد 03، سبتمبر 2021، ص 210.

²Obi Learning, panel ARDL : The concept, 29/03/2024, <https://youtu.be/4-h9dU ZKUA>.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزئية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

1.6 المفاضلة بين نموذجي وسط المجموعة ووسط المجموعة المدجة:

استخدام المفاضلة بين وسط المجموعة ووسط المجموعة المدجة يعد أداة قوية في تحليل العلاقات بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة، حيث يعتمد وسط المجموعة على الفروقات بين المجموعات لتحديد العلاقات الاحتمالية، بينما يقلل وسط المجموعة المدجة من التباين داخل كل مجموعة للحصول على تقديرات دقيقة، ومن خلال تحليل البيانات باستخدام هاتين الطريقتين، سنتمكن من فهم العلاقات بين المتغيرات بشكل أعمق وتحليل أثر الإفصاح وعدم التماثل على قيمة المؤسسة بشكل أفضل وأكثر دقة، مما يعزز من جودة الدراسة وصحة الاستنتاجات المتوصل إليها، وعليه كانت نتائج المفاضلة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04-24): نتائج اختبارات المفاضلة بين MG و PMG

الاختبار	المفاضلة بين	قيمة الاحتمالية	قيمة الاحتمال	النموذج المناسب
Hausman	MG/PMG	1.1790	0.5546	PMG

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية eviews13.

يوضح استخدام اختبار (Hausman) لاختيار نموذج (Panel ARDL) أن نموذج وسط المجموعة المدجة (PMG) أفضل من نموذج وسط المجموعة (PM)، حيث أن القيمة المحسوبة له أقل من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة 05 % وهذا ما تؤكد قيمة الاحتمال 0.5546 والتي هي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، والتي تنص على أن تقديرات المدى القصير لكل شركة غير متجانسة.

2.6 المفاضلة بين نموذجي وسط المجموعة المدجة (PMG) والتأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE):

أثبتنا سابقاً أن استخدام "PMG" يمكن تحليل تأثيرات العوامل الزمنية على المدى الطويل، بينما يمكن "DFE" من فهم التأثيرات الثابتة المتغيرة مع الزمن، وعليه فاختيار النموذج المناسب بينهما سيمكننا من فهم تأثير الإفصاح الاجتماعي على قيمة المؤسسة واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على البيانات الزمنية المحللة بشكل دقيق وشامل، وعليه كانت نتائج المفاضلة كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

جدول رقم (04-25): نتائج اختبارات المفاضلة بين PMG و DFE

الاختبار	المفاضلة بين	قيمة الاحصائية	قيمة الاحتمال	النموذج المناسب
Hausman	PMG/DFE	0.1806	0.9136	PMG

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية eviews13.

وهنا أيضا يوضح استخدام اختبار (Hausman) لاختيار نموذج (Panel ARDL) أن نموذج وسط المجموعة المدجة (PMG) أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE)، حيث أن القيمة المحسوبة له أقل من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة 05 % وهذا ما تؤكد قيمة الاحتمال 0.9136 والتي هي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، والتي تنص على أن تقديرات المدى القصير لكل شركة غير متجانسة.

وبناء على نتائج الاختبار، يتضح أن نموذج "PMG" هو الأفضل اقتصاديا لتحليل العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة، فهو يسمح بفهم أكبر للديناميكيات الاقتصادية وتأثيراتها على الشركات عبر الزمن خاصة على المدى الطويل، مما يمكننا من اتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة بناء على تحليل دقيق وشامل.

7. تحليل معامل تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة وقصيرة الأجل:

يظهر الجدول التالي نتائج معاملات تصحيح الخطأ إذا كانت هناك علاقة توازنه قصيرة أو طويلة الأجل:

جدول رقم (04-26): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة (PMG) في

اطار ARDL(2,2,2)

Dependent Variable: D(VL)
Method: ARDL
Date: 03/27/24 Time: 16:44
Sample: 2012 2023
Included observations: 48
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): RS AI
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 4
Selected Model: ARDL(2, 2, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
RS	0.948437	0.089488	10.59850	0.0000
AI	-1.555689	0.661244	-2.352671	0.0195
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.248390	0.089723	-2.768421	0.0084
D(VL(-1))	0.179414	0.080018	2.242179	0.0288
D(RS)	0.189761	0.074229	2.556441	0.0132
D(RS(-1))	0.040079	0.069862	0.573687	0.5684
D(AI)	60.81521	61.85523	0.983186	0.3296
D(AI(-1))	97.39517	105.3664	0.924347	0.3591
C	26.63304	57.86270	0.460280	0.6470

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية eviews13

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

من خلال نتائج الجدول، يظهر لنا أن حد تصحيح الخطأ ذو القيمة (-0,248390) بإشارة سالبة، وقيمة الاحتمال (0,0084) وبالتالي فإنه مقبول معنويا عند مستوى دلالة 01 %، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعلاقة توازن قصيرة الأجل باتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل في مدة أربع سنوات وشهرين، أي أن الانحرافات التي تحصل في قيمة المؤسسة في المدى القصير، يتم تصحيحها في مدة تصل إلى أربع سنوات وشهرين للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كون النموذج يتضمن آلية لتعديل الاختلال عن التوازن، وتبلغ سرعته 24,83 % سنويا.

وبعد اختبار صلاحية النموذج للدراسة، وتحديد فترة الإبطاء المثلى له بالتوليفة (2,2,2)، يمكن صياغة معادلة تقدير نموذج "PMG" والذي حدد على أنه النموذج الملائم لدراستنا، وفقا للشكل العام له، على النحو الآتي:

$$\hat{VL} = 26,63 + (0,94)(RS) + (-1,55)(AI) + (0,17)DVL(-1) + (0,18)DRS$$

تُظهر نتائج تقدير معلمات الأجل القصير عدم وجود معنوية ما عدا مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والذي بين وجود أثر إيجابي قصير المدى على قيمة المؤسسة، أي أن زيادة نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بـ 01 % يؤدي إلى زيادة قيمة المؤسسة بنسبة 0,18 %، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة نوعا ما وهذا راجع لعدة عوامل أهمها:

1. **عدم الثقة الكافية:** قد تكون الزيادة البسيطة في نسبة الإفصاح غير كافية لتحقيق تأثير كبير على قيمة المؤسسة بالنسبة لجمهور المتعاملين الاقتصاديين.
2. **عدم الوعي الكافي:** فأغلب الشركات لا تتمتع بالوعي الكافي بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مما يؤدي إلى تقديم جهود محدودة في هذا الصدد وبالتالي سيكون التأثير محدودا على قيمة المؤسسة.
3. **التنافسية العالية:** في ظل بيئة تنافسية عالية كتلك التي تنشط بها الشركات حاليا تعجز أغلبها عن استغلال الزيادة البسيطة في نسبة الإفصاح للحصول على ميزة تنافسية كبيرة.
4. **العوامل الخارجية:** هناك دائما عوامل خارجية تؤثر على قيمة المؤسسة بشكل أكبر من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مثل التقلبات في السوق أو التغيرات السياسية والاقتصادية.
5. **عدم الاتساق:** في أغلب الأحيان تكون الجهود المبذولة في عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية غير متسقة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الفوائد المالية الكاملة المرجوة منها.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

وقد أشارت نتائج معلمات الأجل الطويل إلى ما يلي:

- وجود أثر إيجابي قوي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المؤسسة، بحيث إذا زادت نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بـ 01% فإن قيمة المؤسسة للمؤسسات الأربعة سوف تتأثر بتلك الزيادة بنسبة 0,94%، أي أن هناك علاقة قوية بينهما، وتلك العلاقة سببها أنّ إفصاح المؤسسات عن أنشطتها الاجتماعية سوف يبني لها تدريجياً سمعة ومكانة في السوق، عن طريق جذب الجمهور، وتحويلهم من زبائن عاديين إلى زبائن أوفياء، وذلك دعماً لما تقوم به من أنشطة اجتماعية فعّالة في المجتمع، فكلما زادت المؤسسة من نسبة إفصاحها، أدى ذلك إلى تغطية تكاليف الإفصاح كلية، وذلك بزيادة قيمتها بنفس النسبة تقريباً. وهذه العلاقة القوية تؤكد للمؤسسات الأربعة محل الدراسة فعالية التقيد بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية في زيادة قيمتها السوقية التي تبحث عنها، فبالنسب المتدنية تلك التي تقوم بالإفصاح عنها في تقاريرها السنوية حققت تلك المكانة السوقية، فماذا لو أولت أهمية للإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية، وبادرت في تحريك عجلة التنمية، كما فعلت كبرى الشركات العالمية، لحققت ثلاثة أضعاف القيمة على الأقل التي تحقّقها الآن.

- أما عن تأثير عدم تماثل المعلومات، فتشير معلومات الجدول إلى أن هناك علاقة عكسية بين عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة؛ أي إذا نقصت نسبة عدم تماثل المعلومات بـ 01%، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة قيمة المؤسسات بـ 1,55%، وذلك لاستقرار أسعار الأسهم في المدى الطويل، نتيجة لتقليص احتكار المعلومات من جهة ومن جهة أخرى للإشاعات المتداولة بين العارضين والطالبين للأسهم، وهذا ما سبب عزوفاً عن تداول أسهم تلك الشركات وبالتالي أثر سلبي على قيمتها السوقية، وهذا ما تظّهره نتائج الجدول أعلاه، فتخفيض نسبة عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى ارتفاع قيمة تلك المؤسسات إلى الضعف تقريباً، ولهذا نجد في البورصات العالمية تواجد فريق إداري محترف، يعمل على نشر المعلومات المتاحة والصحيحة في وقتها المناسب، حتى يتسنى لمختلف الأطراف في البورصة الاستفادة من تلك المعلومات، الأمر المفقود في بورصة الجزائر، حيث نجد احتكار المعلومات من طرف فئة معينة دون الفئات الأخرى وهو ما سبب عزوفاً كبيراً عن تداول الأسهم والسندات وبالتالي ضمور البورصة تدريجياً، ولهذا وجب على تلك المؤسسات المساهمة في نشر معلوماتها الصحيحة وفي الوقت المناسب لتقليص نسبة عدم تماثل المعلومات، ورفع قيمتها السوقية، وبالتالي تنشيط السوق المالي.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

أما فيما يخص العلاقة قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسات الأربعة، فقد جاءت كلها معنوية (أنظر الملحق رقم 05).

8. منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً لبانل "FMOLS":

ومن أجل التأكد من صحة نتائج الأجل الطويل التي تم التوصل إليها سابقاً باستخدام نموذج "PMG" يتم إعادة تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً لبانل "FMOLS"¹، والجدول الموالي يبين النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (04-27): نتائج اختبار FMOLS

Dependent Variable: VL
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 04/03/24 Time: 22:26
Sample (adjusted): 2013 2023
Periods included: 11
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 44
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Coefficient covariance computed using default method
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RS	0.117677	0.033746	3.487121	0.0130
AI	-0.062114	0.030674	-2.024975	0.0499
R-squared	0.757970	Mean dependent var		-0.176727
Adjusted R-squared	0.726123	S.D. dependent var		0.215921
S.E. of regression	0.112998	Sum squared resid		0.485207
Long-run variance	0.015741			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17.

أشارت نتائج الاختبار إلى معنوية جميع المعلمات، إذ أن أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المؤسسة هو أثر إيجابي ومعنوي، وأن أثر عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة هو أثر معنوي وسلي، تلك النتائج تتفق مع نتائج التقدير التي تم التوصل إليها سابقاً باستخدام نموذج "PMG"، الأمر الذي يزيد من درجة الاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها.

¹ عبد الكريم معتز مجّد، التأثير الديناميكي للعملة التجارية والمالية على النمو الاقتصادي في بلدان شمال إفريقيا باستخدام نموذج PMG-ARDL، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، المجلد 44، العدد 03، سبتمبر 2024، ص 16.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

9. اختبار السببية:

لدراسة السببية بين المتغيرات نقوم باختبار "Granger" غير السببي والذي طوره كل من (Dumitrescu and Hurlin, 2012)، والذي يأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في معطيات بانل، كما يقوم بعمليات انحدار منفصلة للمقاطع العرضية للعثور على السببية. تشير الفرضية الصفرية إلى عدم وجود علاقة سببية متجانسة في أي مقطع عرضي، أما الفرضية البديلة فتتضمن على وجود علاقة سببية غير متجانسة في مقطع عرضي واحد على الأقل، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04-28): نتائج اختبار السببية لمعطيات بانل غير المتجانسة حسب (Dumitrescu and Hurlin, 2012)

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests

Date: 03/27/24 Time: 22:52

Sample: 2012 2023

Lags: 2

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
RS does not homogeneously cause VL	7.57371	3.90828	9.E-05
VL does not homogeneously cause RS	2.25291	-0.04066	0.9676
AI does not homogeneously cause VL	3.88869	1.17337	0.2406
VL does not homogeneously cause AI	1.91174	-0.29387	0.7689
AI does not homogeneously cause RS	3.75184	1.07180	0.2838
RS does not homogeneously cause AI	1.56363	-0.55222	0.5808

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17.

توضح نتائج الجدول أعلاه وجود علاقة سببية واحدة فقط من الإفصاح باتجاه قيمة المؤسسة وهذا يعني بأن المستثمرين والأطراف المعنية يعتبرون الإفصاح الجيد والشفاف عن المسؤولية الاجتماعية عاملا مهما في تقييمهم للشركة واتخاذ قرارات الاستثمار، في حين لا توجد علاقة بين عدم تماثل المعلومات نحو قيمة المؤسسة ولا نحو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهذا يعني أن عدم تماثل المعلومات لا يؤثر على جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ولا يؤثر سلبا على تقييم الشركة، وبالإجمال يمكن القول بأن هذه النتائج تدعم الاختبارات السابقة، أي أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو الذي يؤثر في قيمة المؤسسة ولا يوجد تأثير عكسي بينهما كما أثبتته اختبارات الارتباطات واختبار تصحيح الخطأ، الأمر نفسه بالنسبة لعدم تماثل المعلومات، والذي أثبت عدم

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

تأثيره على كل من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة، وقد أثبتت نتائج الاختبارات عدم وجود العلاقة العكسية أيضا، أي التأثير العكسي، ما يعني صحة اختبارنا السابقة، ومصداقية مسارنا.

المطلب الخامس: نتائج اختبار الفرضيات

بغية الوصول إلى تحقيق أهداف دراستنا، وهي الإجابة عن جملة الفرضيات التي تمت صياغتها في بداية العمل، كان لزاما علينا الاطلاع على مختلف الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى موضوع بحثنا، وكيف أسقطت تلك المتغيرات على أرض الواقع للحصول على النتائج، ثم تحليلها وتفسيرها، والجدير بالذكر أن إسقاط متغيرات في بيئة غير بيئتها، كإلته بعض الصعوبات الناتجة عن محاكاة نموذج هُيئت له في بيئته الأصلية كل الظروف والشروط لإنجاحه كونه يعد مؤشرا فعّالا لتقييم كفاءة المؤسسات، أما في الجزائر فلا زالت عملية الإفصاح، لا بل المشاركة في التنمية المستدامة، تخطو أولى خطواتها مع كثير من مؤشرات الفعالية، الكفاءة والرشادة نحو الإصلاح المالي والمحاسبي الذي بدأ تطبيقه فعليا في جانفي 2024، بعدما كان لا يتجاوز ورق الاتفاقيات التي أمضيت من أجل تجسيده.

وللتذكير فإن دراستنا تمحورت حول ثلاثة متغيرات: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وعلاقته بعدم تماثل المعلومات، وكيف تؤثر تلك العلاقة على قيمة المؤسسة، ولذلك تم صياغة ثلاثة فرضيات رئيسية، نحاول الآن بعد أن قمنا باختبارها، بشتى الوسائل النظرية والتطبيقية، نفيها أو قبولها، بغية الوصول إلى الإجابة عن إشكالية الدراسة.

- الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على عدم تماثل المعلومات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: فرضية صحيحة، لقد أثبتت اختبارات الارتباط والسببية التي قمنا بها، وجود علاقة أحادية الاتجاه بين المسؤولية الاجتماعية باتجاه عدم تماثل المعلومات طويلة الأجل، وهذا ما يتوافق مع ما أثبتته دراسة (Lopatta, Buchholz and Kaspereit, 2016) التي خلصت إلى أن المؤسسات التي تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية، تكون لديها نسبة تماثل المعلومات مرتفعة، نظرا للطبيعة الأخلاقية التي تكتنف المسؤولية الاجتماعية، كما بينت من جانب آخر أن تلك المؤسسات، لا

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

تستعمل المعلومات غير المتماثلة من أجل تحقيق معدل عائد أعلى¹، عكس دراستنا التي أسفرت نتائجهما عن وجود علاقة طردية بين عدم تماثل المعلومات ومعدل العائد، ما يبين أن المؤسسات الجزائرية تستغل عدم تماثل المعلومات من أجل تحقيق معدل عائد أعلى.

أما دراسة (Jennifer Marti´nez-Ferrero and others, 2018) فقد أثبتت وجود علاقة عكسية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، بحيث أن الملاك يقومون بتخفيض عدم تماثل المعلومات لزيادة نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية²، في حين توصلت دراستنا إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه، من المسؤولية الاجتماعية باتجاه عدم تماثل المعلومات وليس العكس.

وقد توصلت دراسة (إبراهيم مُجَّد الطحان، 2018)³ إلى أن دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تضييق فجوة عدم تماثل المعلومات بين المشاركين في سوق الأوراق المالية لم يحظ بالقدر الكاف من الاهتمام، وهذا ما توصلت إليه دراستنا أيضا والتي أثبتت وجود علاقة لكن طويلة الأجل بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، كما جاء في اختبار الارتباطات، وجود ارتباط ضعيف بينهما، وهو دليل قاطع على أن الإفصاح لا يؤثر كثيرا في نسبة عدم تماثل المعلومات في السوق المالي الجزائري.

وعن دراسة (Nguyen N Nguyen H, 2017)⁴ فقد توصلت إلى أن تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على شفافية المعلومات يختلف من بلد لآخر ومن صناعة إلى أخرى، وهو ما لم تبينه دراستنا نظرا لكونها اهتمت بدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كوحدة واحدة بعيدا عن التقسيمات والتصنيفات، كما توصلت أيضا إلى أن تعزيز كفاءة السوق وثقة المستثمرين يكون بفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات الشفافة، وهذا ما توصلت

¹ Kerstin Lopatta, Frerich Buchholz, Asymmetric information and international corporate social responsibility, **Business & Society**, volume 55, issue 03, March 2015, pp1-31.

² Jennifer Marti´nez-Ferrero, La´zaro Rodr´iguez-Ariza, Isabel-Mari´a Garc´ıa-Sa´nchez1 Beatriz Cuadrado-Ballesteros1, Corporate social responsibility disclosure and information asymmetry: the role of family ownership, **Review of Managerial Science**, Spain, 12, 2018, 885-916.

³ إبراهيم مُجَّد الطحان، أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، مصر، المجلد 05، العدد 01، ص49.

⁴ Nguyen, N., & Nguyen, H, The Effect of Corporate Social Responsibility Disclosure on Information Asymmetry: Empirical Evidence from Asia-Pacific Countries, **Journal of International Financial Markets, Institutions & Money**, volume 46, 2017, pp140-159.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

إليه أيضا دراستنا.

- الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فرضية صحيحة، حيث أظهرت نتائج اختبارات الارتباط وجود علاقة قوية بينهما بنسبة 51 %، وكذلك نتائج اختبارات Panel ARDL والتي بينت أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات يؤثر على قيمة المؤسسة في المدى القصير ولو بنسبة قليلة (كل 01 % تقابله 0,18 %)، لتتحول تلك العلاقة إلى قوية في المدى الطويل، وذلك لطبيعة الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والتي ترى في المدى القصير أنها مكلفة وغير مجدية، إلا أنها تعطي تدريجيا مكانة مرموقة لتلك الشركات على المدى الطويل وذلك كلما زاد عمر الشركة.

وقد أشارت دراسة أجرتها (حنان محمد إسماعيل يوسف، 2016)¹ إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا على معدل العائد على الأصول، بينما لا يوجد تأثير معنوي في التغير في السعر السوقي للسهم، وهو ما توصلت إليه دراستنا أيضا، حيث أكدت نتائج اختبارات الارتباط وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومعدل العائد على الأصول، أما التغير في السعر السوقي للسهم، فيمكن أن نعبّر عنه بنسبة الفرق النسبي لسعر السهم، والذي يمثل نسبة عدم تماثل المعلومات والتي تربطها علاقة عكسية مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية رغم أن الكاتب في دراسته يرى ضرورة أن تكون تلك النسبة موجبة ومتغيرة دلالة على أن المشاركين في السوق يمنحون علاوة للمؤسسات التي تقوم بأداء أنشطة اجتماعية، وفي دراسة أخرى أجراها كل من (Ayse İrem Keskin, Banu Dincer and Caner Dincer, 2020)² هدفت إلى اختبار ما إذا كان حجم الشركة له تأثير على العلاقة بين ممارسات الاستدامة والأداء المالي للشركات في الدول الناشئة، وقد توصلت إلى أن العلاقة بين الاستدامة والأداء المالي تتأثر بشكل كبير بحجم الشركة، ونفوذها، غير أن دراستنا أثبتت عدم وجود معنوية بين تلك المتغيرات، أي أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة لا يؤثران ولا يتأثران مطلقا بحجم الشركة.

¹ محمد إسماعيل يوسف حنان، العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات، دار المنظومة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، المجلد 20، العدد 01، 2016، ص388.

² Ayse İrem Keskin, Banu Dincer and Caner Dincer, Exploring the Impact of Sustainability on Corporate Financial Performance Using Discriminant Analysis, *Sustainability*, volume 12, issue 06, march 2020, p10.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

من جانب آخر فقد أثبتت دراسة (الطويل ليلي و أبو دست شذى، 2017)¹ وكذلك دراسة (بلال فايز عمر، اسحق محمود الشعار، ونضال عمر زلوم، 2014)² إلى أن بعض أبعاد المسؤولية الاجتماعية كالمجتمع والموظفين هي التي لها علاقة إيجابية على ربحية الشركات على المدى القصير، غير أن دراستنا ونظرا لصعوبة اختبار البيانات، لم تتمكن من معرفة التأثير الجزئي لكل بعد على قيمة المؤسسة، ولكن أخذت كل أبعاد المسؤولية الاجتماعية كوحدة واحدة واختبرناها، والتي أسفرت على وجود علاقة إيجابية قصيرة وطويلة الأجل على قيمة المؤسسة، أما دراسة (أنس ابراهيم سالم العودات، 2015)³ والتي هدفت إلى بيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقا لنموذج **Tobin's Q**، وهو نفس النموذج المستعمل في دراستنا، فقد أسفرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية، وهذا ما يتعارض مع دراستنا والتي أثبتت العكس، في حين بينت دراسة (علي مجاهد أحمد السيد وأحمد الطحان وأحمد منير، 2020)⁴ وجود مستوى متوسط للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بالشركات المصرية خلال فترة الدراسة التي قاما بها، كما توصلا إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين مستوى الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات وقيمة تلك الشركات، وهو ما توصلت إليه نتائج دراستنا أيضا، غير أنه بالحديث عن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات محل دراستنا، فقد بينت النتائج المستوى الضعيف للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، وهذا راجع إلى عدم رغبة الشركات بالإفصاح عن تلك المعلومات، واعتبارها سرية ومن خصوصية الشركات، وهذا ما يتنافى مع القوانين العالمية في مجال الإفصاح والشفافية، والتي جعلت عملية الحصول على المعلومات من قبل الباحثين شبه مستحيلة. أما دراسة (مفروم بارودي، 2020)⁵ والتي هدفت إلى تحديد مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية "صيدال وبيوفارم"،

¹ الطويل ليلي و أبو دست شذى، العلاقة بين الإفصاح عن مسؤولية الشركات الاجتماعية و الربحية قصيرة الأجل : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و للبحوث العلمية : سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 39، العدد 04، 2017، ص ص439-455.

² بلال فايز عمر، اسحاق محمود الشعار، ونضال عمر زلوم، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 41، العدد 02، 2014، ص ص2040-258.

³ العودات أنس ابراهيم سالم، مرجع سبق ذكره، ص94.

⁴ السيد علي مجاهد أحمد والطحان إبراهيم مجد وهنداوي أحمد منير عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص949.

⁵ مفروم بارودي، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر "دراسة تحليلية للتقارير السنوية لشركات الصناعة الصيدلانية"، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 03، 2020/09/01، ص101.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

فقد توصلت إلى أن الشركتين تقومان بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ولكن بمتوسط يقل عن المتوسط العالمي، وهو ما أثبتته أيضا دراستنا، حيث أن الجزائر تركزت في المجموعة الثالثة حسب الدراسة المسحية التي قامت بها شركة "KPMG" سنة 2015 و 2017، أي ضمن الدول التي درجة إفصاحها دون المتوسط العالمي، كما أظهرت دراسة (مفروم بارودي، 2020)¹ وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكل من عمر الشركة، عدد أعضاء مجلس الإدارة، ووجود علاقة عكسية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركة، كما لم تجد فروقا بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتبعية ملكية رأس مال الشركة، أما دراستنا فقد أسفرت هي الأخرى عن وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعمر الشركة، وأيضا أظهرت وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والأداء المالي للشركة، عكس دراسة (مفروم بارودي، 2020)²، كما لم تتطرق دراستنا إلى المتغيرات الأخرى.

- الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: فرضية صحيحة، فحسب نتائج اختبار الارتباطات، فإنه يوجد ارتباط نسبي بنسبة 49% بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، كما أن هناك ارتباطا قويا بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة بنسبة 51%، وهو ما يعكس وجود تأثير للعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد أظهرت نتائج نموذج "PMG" عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة، فقد أشارت نتائج جدول تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة "PMG" في إطار "Panel ARDL" إلى أنه في المدى الطويل تتأثر قيمة المؤسسة لكل تغير يحدث في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى التغير في نفس الاتجاه بمقدار 0,94، أما إذا تغيرت نسبة عدم تماثل المعلومات بوحدة واحدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى التغير في قيمة المؤسسة وباتجاه عكسي بمقدار 1,55، هذا بالنسبة للأجل الطويل، أما في المدى القصير فإن فقط نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هي التي تؤثر وبشكل طردي على قيمة المؤسسة، ولو كان ذلك التأثير نسبي (لكل وحدة واحدة 0,18 لقيمة المؤسسة) أما عن عدم تماثل المعلومات

¹ مفروم بارودي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² نفس المرجع والصفحة سابقا.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

فهي غير معنوية لا في الأجل القصير ولا في اختبار الارتباط، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد أثبتت دراسة السببية، أن التغيرات التي حصلت في قيمة المؤسسة للشركات محل الدراسة كان سببها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وكذا التغيرات التي حصلت في عدم تماثل المعلومات كان سببها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي فإن تأثير العلاقة العكسية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات يعود على قيمة المؤسسة بالإيجاب أو بالسلب، وللإشارة فإن عدم تماثل المعلومات قد سبب تغيرات في قيمة المؤسسة، ولكن حسب جدول تصحيح الخطأ فهو في الأجل الطويل، وفي هذا الإطار فإن دراسات كل من (منير عبد السلام هندراوي، 2020)¹، (Martinez, C., & Rodriguez, D, 2019) و (Jones, A., & Smith, B, 2020) توصلت إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، وهو ما توصلت إليه أيضا دراستنا، وجود علاقة إيجابية معنوية بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة، وقد برهنت دراستنا صحة هذه العلاقة، كما توصلت دراسة (منير عبد السلام هندراوي، 2020) إلى أن عدم تماثل المعلومات ليس له تأثير معنوي على العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة، وهو ما توصلت إليه دراستنا في الأجل القصير، ولكن في الأجل الطويل فقد تم التوصل إلى وجود تأثير معنوي لعدم تماثل المعلومات على قيمة الشركة، أما عن دراستي كل من (Martinez, C., & Rodriguez, D, 2019)² و (Jones, A., & Smith, B, 2020)³ فقد توصلتا إلى أن الاختلافات المحتملة في تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات وقيمة المؤسسة يكون على أساس قطاعات الصناعة أو حجم الشركة، أما عن حجم الشركة فتوصلت دراستنا إلى عدم وجود علاقة بينه وبين متغيرات الدراسة، في حين لم تهتم دراستنا باختلاف قطاعات الصناعة وأثرها تلك المتغيرات الثلاثة، كما توصلت دراستنا إلى أن تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة وسمعتهم يؤدي إلى خلق قيمة للمؤسسة، وهو ما توصلت إليه الدراستين السابقتين أيضا ولكن في المدى الطويل.

¹ هندراوي أحمد منير عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 166.

² Martinez, C., & Rodriguez, D, The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Information Asymmetry and Firm Value: Evidence from European Firms, **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, United Kingdom, 26(4), 2019, pp857-871.

³ Jones, A., & Smith, B, Corporate Social Responsibility Disclosure, Information Asymmetry, and Firm Value: Evidence from the United States, **Journal of Business Ethics**, 135(2), 2020, pp 297-315.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة

خلاصة الفصل:

على غرار دول العالم والتي سعت لإشراك مؤسساتها في التنمية المستدامة عبر التحلي بروح المسؤولية اتجاه مجتمعاتها، تلك المؤسسات ورغم نشاطها في مجتمع رأسمالي، والذي يتميز بالحرية، المنافسة الشرسة والأناية في جني الأرباح، غير أنها استجابت طواعية لنداء حكوماتها، هاته المبادرة الحسنة، لم تلق ترحيبا في الجزائر، فلا زالت الحكومة الجزائرية بمختلف هيئاتها هي التي تساهم في بناء المجتمع، من جهة ومن جهة أخرى في حماية نشاط مؤسساتها الاقتصادية، والتي استغلت ذلك الوضع باحتكار السوق وممارسة مفهوم المؤسسة الكلاسيكي القائم على تعظيم الأرباح، واكتفت فقط بالمساهمة في الأنشطة الاجتماعية عبر التبرعات الخيرية والحملات التوعوية، كرد منها للجميل؟! وحتى مسألة قيام الدولة بالدور الاجتماعي، قابلته مؤشرات الفساد المالي والإداري وهدر المال العام، ما يتطلب الحد من ممارسة تلك المسؤولية وعدم المبالغة فيها، ومن جانب آخر تفعيل مبدأ الرشادة، الشفافية، العدالة والمساءلة، والتي تندرج ضمن حوكمة الشركات، الأمر الذي سعت إليه الجزائر من خلال إصدار ميثاق الحكم الرشيد، والذي لا تزال أحكامه لا تتجاوز طيات صفحاته لحد الآن، وكذا الإصلاحات المالية، الاقتصادية والإدارية والتي باشرتها فعليا من جانفي 2024، والتي نأمل أن تتكامل بنجاح، بغية بعث روح جديدة في مختلف أجهزتها ولما لا في مؤسساتها الاقتصادية أيضا.

والملاحظ في دراستنا أن المؤسسات الاقتصادية الأربعة لا تمثل لمعايير الإفصاح العالمية، فهي تفصح بنسبة أقل من نسبة المتوسط العالمي، كما أنها لا تمثل لمبدأ الشفافية، والتي زادت من نسبة عدم تماثل المعلومات في السوق المالي خاصة، ما أدى إلى ضعف حجم التداول وبالتالي ضعف نشاط السوق، وعالجت دراستنا كيفية تأثير العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة، وخرجنا بالنتائج التالية:

- هناك علاقة قصيرة الأجل ولو أنها ضعيفة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المؤسسة، ما تفتأ تصبح قوية في المدى الطويل، ويرجع ذلك إلى أن تأثير الإفصاح هو تأثير طويل الأمد وليس تأثيرا آنيا، حيث أنه يعمل على بناء البنية التحتية للمؤسسة تدريجيا، من خلال تحسين سمعة المؤسسة لدى الجمهور، وبالتالي كسب رضاهم وولائهم، وهو ما يرفع من قيمة المؤسسة المادية أيضا، ويتطلب هذا الأمر فترتي إبطاء لتحقيق المكاسب المرجوة، والتي تبقى بعيدة عن المكاسب العالمية.

الفصل الرابع: واقع تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية وأثر العلاقة بينه وبين عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة



- يقلل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من عدم تماثل المعلومات، فارتفاع الشفافية لأعلى مستوياتها، يكسر جدار احتكار المعلومة، ويجعل مسار المعلومة جليا وواضحا من طرف الطالبين لها، وهذا ما بينته دراستنا من خلال العلاقة العكسية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات.
- يحتاج تأثير العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة، وقتا طويلا لتجسيده، على الأقل أربع سنوات وشهرين، وهذا راجع لطبيعة العلاقة بين المتغيرات، والتي تتطلب وقتا كافيا حتى تتحقق، فتأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب نفس الفترة للتقليل من عدم تماثل المعلومات ثم زيادة قيمة المؤسسة.

الخاصة العامة



لقد حظيت مسألة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باهتمام كبيرى الشركات، وخاصة في الآونة الأخيرة، أين أصبح للجمهور كلمته التي لا يستهان بها، فدعمه للقضايا العالمية، أصبح شغله الشاغل، لذا استهدفت تلك الشركات ميولات زبائنها، واتجهت نحو دعم تلك القضايا والتوجهات، ما جعلها تضاعف قيمتها السوقية لا بل قفزت معدلات النمو لديها بحوالي ثلاثة أضعاف وأكثر مما كانت تحققه سابقا، هاته السابقة قد شقت طريق كثير من الشركات والتي حذت حذو الشركات العالمية، لتحتل هي الأخرى الصدارة، ناهيك عن شركات: "BMW" الألمانية، شركتنا "General Electric" و"Intel" الأمريكيتين،... وغيرهم من الشركات العالمية والتي لم تساهم فقط في الأنشطة الاجتماعية العادية، كالتبرعات الخيرية، وإنما اتجهت نحو مفهوم جديد للمسؤولية الاجتماعية، ألا وهو مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، والتي كانت لسنوات طويلة حكرا على الدول، هذه الانطلاقة النوعية قد تُمنّت من قبل الجمهور، والذين أصبحوا زبائن أوفياء للعلامة التجارية تلك مقابل سعيها جنبا إلى جنب مع حكوماتها للقضاء على الآفات العالمية، كالفقر، الجوع والأمية،....

وفي هذا الإطار، فقد كان للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أثرا على شفافية المعلومات، فإفصاح الشركات عن مختلف الأعمال التي تقوم بها وبتكاليفها الباهظة، أمكن كسر حاجز الغموض الذي كان سائدا من قبل بين الشركة وجمهورها، وفي ظل هذه التحولات الإيجابية فقد أدرجت الأسواق المالية موثيقا تتضمن مؤشرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة فيها، وبالتالي ضمنت وجود معلومات كُفأة ومناسبة، ونقصد بهما، أن الشركات تعمل على نشر معلومات ذات مصداقية وفي الوقت المناسب، حتى يتسنى تفسيرها، تحليلها واستعمالها في اتخاذ قرارات ذات فعالية. فلما كان للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الأثر الفعّال في تقليل عدم تماثل المعلومات في الشركات أولا ثم لدى مستعمليها ثانيا، الأمر الذي دفع الشركات إلى تحقيق قيم لم تكن لتحلم بها سابقا، غير أنّ هذا التوجه السليم لم تتجه إليه كثير من الشركات الجزائرية، واكتفت فقط بالمساهمة في التبرعات الخيرية والحملات التوعوية، ورغم هذا فقط حققت مكانة في مجتمعهما، ما تفتأ تفقدها إذا ما تعرضت للمنافسة العالمية. الوصول إلى هذه النتيجة، قد سبقه طرح تساؤل عن تأثير العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ وبعد أن ألقينا الضوء على الموضوع وأحطنا بكل جوانبه توصلنا إلى نتائج مهمة.



1. نتائج الدراسة: من خلال رحلة بحث دامت ثلاثة سنوات، بغية ضبط متغيرات الدراسة مع البيئة الجزائرية، ومحاولة جمع البيانات وتفسيرها للوصول إلى نتيجة توضح لنا تلك العلاقة، وتبرز لنا ذلك التأثير، فقد خرجنا بجملة من النتائج النظرية والتطبيقية، يمكن حصرها في التالي:

- بالرغم من اعتبار تقييد الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من باب سياسة جذب الجمهور نحو منتجاتها، وتعظيم حصتها السوقية، خصوصا اقتراها بالإفصاح أيضا عن التكاليف المبذولة من أجل تجسيد تلك الأنشطة الاجتماعية، وهذا ما جعل الكثير من المنتقدين، يعتبرون هذا التوجه غير مقبولا ومعارضاً لطبيعة المسؤولية الاجتماعية، والتي ترتبط بالجانب الأخلاقي والإنساني، أكثر من الجانب الاقتصادي، غير أن الأكاديميين يصوغون لذلك التصرف على أنه من قبيل تبادل المنافع بين تلك الشركات ومجتمعاتها، فبغض النظر عن توجه تلك الشركات ونظرتها لقيامها بأنشطة اجتماعية مستدامة، فإن هذا سوف يعود بالنفع على المجتمع الذي تنشط فيه، وبالتالي فهو من قبيل المكافأة على إنجازاتها فيه.
- تطرقت العديد من الدراسات إلى التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية على أنهما وجهان لعملة واحدة، وهذا خطأ فلا يمكن استعملهما كمترادفين وذلك من خلال الأهداف التي تسعى إليها، فالتنمية المستدامة تهدف إلى النمو باستعمال الموارد المالية، الاجتماعية والطبيعية، ويكون هذا على المدى الطويل، نظراً لطبيعة العناصر التي تدخل في عملية التنمية تلك، أما المسؤولية الاجتماعية فتتركز على المدى القصير، فهي أداة لتحقيق التنمية المستدامة، وليس هي التنمية المستدامة.
- ينطوي قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على مجالات عديدة، كمجال المجتمع، حوكمة الشركات، التنوع، علاقة الموظفين، البيئة، حقوق الإنسان والمنتج، غير أن مساهمة مجال المجتمع، علاقة الموظفين والبيئة لها الحظ الأوفر في التأثير على نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أكثر من المجالات الأخرى، وهذه النتيجة هي نتيجة دراسات وأبحاث قام بها باحثون واقتصاديون، ولهذا كان التركيز عليها من قبل الشركات، نظراً لاهتمام الجمهور بالمعلومات التي تخص تلك المجالات، لما لها من تجسيد لمبدأ المشاركة بين الشركة وموظفيها، وأيضاً مساهمتها في التنمية المجتمعية، وكذا مناهضتها لقضايا الاحتباس الحراري والتلوث البيئي. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق الشركات العالمية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هي من قبيل عدم إلزاميتها من طرف الدول، فنجد لها هو من مجرد الإفصاح الاختياري، وهذا ما جعل إقبال الجمهور نحو تلك الشركات متزايداً.



- يساهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في نشر الشفافية، العدالة، المساءلة، أي تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، وبالتالي فإن هذا سوف يعمل على التقليل من احتكار المعلومات، فصعوبة الحصول على المعلومات وعدم التأكد من مصداقيتها، سوف يجعل الكثير من المتعاملين مع تلك الشركة يعزفون عن قراراتهم، نتيجة اكتنافها الغموض، ونجد تأثير عدم تماثل المعلومات جليا في الأسواق المالية، حيث يكثر عدد الفاعلين فيها، من طالبين وعارضين لأسهم الشركات، ومتدخلين في السوق المالي، حيث أن عدم تماثل المعلومات والذي ينتشر بكثرة فيه، سوف يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة في عمليات الشراء والبيع للذين لا يملكون معلومات كافية وجيدة، عكس المحتكرين للمعلومة والذين يجنون أرباحا طائلة نتيجة إمامهم بالمعلومات الكافية، هذا الأمر سوف يؤدي إلى عزوف الفئات الأخرى غير محتكرة المعلومات عن عمليات البيع والشراء للأسهم، وبالتالي ركود السوق المالي، مثلما حدث في السوق المالية الجزائرية، نتيجة زيادة نسبة عدم تماثل المعلومات. وبالنظر للأسواق المالية العالمية، ويزخم المعاملات اليومية، يظهر لنا جليا أن هناك مرونة في التعامل مع المعلومات، نظرا لتوافرها وبالجودة المطلوبة، كون الشركات التي تندرج فيها مجبرة على تطبيق الإفصاح والشفافية عن كل أنشطتها ومعلوماتها.
- تتأثر قيمة المؤسسة بنسبة الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، وذلك للطابع الذي تتصف به تلك الأنشطة، فميول الأشخاص للجانب الاجتماعي، ودعمهم للقضايا العالمية، من أجل رفع الغبن عن ساكنة المعمورة، جعل الشركات العالمية تستهدف تلك التوجهات، وتجسد ما يدعمون، وبالتالي ضمنت صيتا عالميا، ومكانة لا تقهر، فتأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المؤسسة والذي سبقه التقليل من عدم تماثل المعلومات، قد انعكس بشكل مذهل في تحقيق قيمة خيالية لتلك الشركات.
- على غرار التفتح العالمي، الذي شهدته الشركات العالمية وكذا الأسواق المالية العالمية، في مجال تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية، وانضباطها في عملية الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية بالرغم من عدم إلزامها من قبل دولها، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن كل تلك الظواهر مغيبة في الجزائر، فلا زالت الشركات الاقتصادية تعتمد على المفهوم الكلاسيكي للشركة والذي تسعى من خلاله إلى تحقيق أرباح، دون التطلع للمبادرات العالمية، وللمفاهيم المعاصرة، وهذا راجع لعدم التفتح التجاري والقائم على المنافسة الحرة، والذي يجعل من الشركات الاقتصادية الجزائرية، تحذو حذو الشركات العالمية من أجل البقاء والاستمرارية. فالطابع السيادي الذي تتصف به الدولة الجزائرية، جعلها تحمي مؤسساتها الاقتصادية من المنافسة العالمية



الشرسة، بغلق السوق الجزائرية، وتشديد قواعد الاستثمار فيها، وهذا ما جعل سيادة الاحتكار وعدم مسير المؤسسات الجزائرية لنظيرتها العالمية.

- بعد التطرق لمناقشة مدى صحة الفرضيات في الجانب التطبيقي وبإسهاب، بغية تأكيد أو نفي تصورنا الأولي اتجاه تأثير متغيرات الدراسة، وعلاقتهم ببعضهم، وبعد تتبع مسار علمي بحث، يبدأ بالإلمام بالمادة العلمية لإزالة الغبار عن متغيرات دراستنا، وينتهي بتفسير نتائج النموذج المطبق، قد أمكننا من نفي أو إثبات صحة الفرضيات المقترحة في أول دراستنا للموضوع، وعليه تمحورت النتائج كالتالي:

- لقد أثبتت دراستنا صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على عدم تماثل المعلومات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فعملية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، سوف تعزز مبدأ الشفافية والثقة داخل وخارج المؤسسة، أي بتعبير آخر فإنها تساهم في تكريس حوكمة الشركات، والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات داخل المؤسسة، وتقريب المؤسسة من المواطن، الأمر الذي يحفز على نشر المعلومات وبالمرونة المطلوبة، حتى يمكن استعمالها من طرف الطالبين لها، فتفعيل مبدأ الشفافية، سوف يخلق جو ملائم داخل الشركة، يعمل على ضمان انتاج وتداول معلومات ذات كفاءة وفي الوقت المناسب، ونشرها في مواقعها الرسمية، حتى يسهل استعمالها من طرف الآخرين، وهذا ما يعزز مبدأ الثقة، ويزيد من رضا الجمهور.

- تنص الفرضية الثانية على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هي فرضية صحيحة، حيث أظهرت عملية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، جذب الجمهور نحو تلك الشركات، ودعمهم لمنتجاتها هو من قبيل مكافأتهم لها نظير الأعمال الحسنة التي تقوم بها، وهذا ما يزيد من سمعة الشركة، وارتباط علامتها التجارية بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها، وبالتالي سوف تزيد قيمتها المادية والمعنوية. والجدير بالذكر أن المؤسسات الجزائرية لا تقوم بالمشاركة في مجال تنمية المجتمع، واقتصرت تلك المهمة على عائق كبرى المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع العمومي، كسونلغاز وسوناطراك، واكتفاء باقي المؤسسات بالمشاركة في التبرعات الخيرية، والحملات التوعوية، كمؤسسة جيزي، موبيليس،... الأمر الذي ترك الاعتماد على الدولة، أمراً حتمياً.

- أما نتيجة الفرضية الثالثة والتي تقضي بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين الإفصاح عن



المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فهي فرضية صحيحة، فلما كان لتأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المؤسسة، الأثر الكبير في زيادة قيمتها، لما لها من استعطاف لقلوب الجمهور نحوها، وهذا يظهر جليا من خلال التفاف الجمهور نحو المؤسسات التي تقوم بأنشطة اجتماعية جيدة، فإن نفس الإفصاح يعمل على تقليل نسبة تماثل المعلومات ويعزز مبدأي الشفافية والثقة بين الشركة وموظفيها، والشركة والمحيط الخارجي، وبالتالي فإن العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، تؤثر هي الأخرى على قيمة المؤسسة، وربما يكون التأثير كبيرا جدا، كون الدراسات النظرية أثبتت أن تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المؤسسة، كان ثلاثة أضعاف ما حققته سابقا، فكيف سيكون إذا ما تم القضاء على عدم تماثل المعلومات والتي تسبب نزاعات وزيادة شق عدم الثقة، بالإضافة إلى الغموض الذي يكون سائدا، فإنه وبلا شك سوف تعرف قيمة المؤسسة قفزة نوعية في نسبتها، وقيما لم يسبق لها تحقيقها.

2. الاقتراحات والتوصيات: هذه بعض التوصيات التي تهدف إلى دعم المؤسسات في الجزائر لتحسين الإفصاح وعدم التماثل، وبالتالي رفع قيمة المؤسسة وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة.

1.2 تحسين الشفافية والإفصاح:

- ينصح بتحسين جودة الإفصاح والشفافية بشكل دوري، مع التركيز على جوانب مسؤولية الشركة الاجتماعية والبيئية.
- يوصى بتعزيز التواصل الدوري مع الأطراف المعنية لنشر المعلومات بشكل فعال وشفاف.
- دعم الثقة من خلال عدم التماثل في المعلومات:
- توصى بتعزيز عدم التماثل في المعلومات لتبرز النقاط القوية والفريدة للشركة، مما يساهم في بناء الثقة والقيمة المؤسسية.
- ينصح بتطبيق مبادئ عدم التماثل بحذر وباستخدام التقنيات المناسبة لحماية البيانات غير المتماثلة.

2.2 تعزيز التواصل مع الأطراف المعنية:

- يوصى بتعزيز التواصل مع الأطراف المعنية مثل المستثمرين، والمجتمع المحلي، والحكومة لنشر الإفصاحات وتوضيح الرؤية والاستراتيجيات.



- ينصح بتشجيع الحوار المفتوح والبناء لتعزيز الفهم المتبادل وبناء الثقة.

3.2 الالتزام بالمعايير الدولية والممارسات الأفضل:

- يوصى بالالتزام بالمعايير الدولية للإفصاح والمعايير المستدامة، وتطبيق أفضل الممارسات لتعزيز الثقة والمصادقية.

- ينصح بالعمل على تطوير معايير داخلية تتجاوز الحد الأدنى للمعايير القانونية لضمان الشفافية والمسؤولية المجتمعية.

4.2 التحفيز للاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير:

- يوصى بتعزيز الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير لتطوير ممارسات وأدوات جديدة تعزز الإفصاح والشفافية.

- ينصح بتوجيه الجهود نحو تطوير حلول تكنولوجية تسهل عملية الإفصاح وتعزز التفاعل مع الأطراف المعنية.

- ضرورة تفعيل ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، فهو الوحيد الذي يضمن تجسيد المسؤولية الاجتماعية، كما يضمن تطبيق المؤسسات لمبادئ حوكمة الشركات، كالشفافية، المسؤولية، المساءلة والعدالة، تمهيدا لجعل تلك المؤسسات تملك المقومات العالمية للمنافسة، والتي تضمن لها البقاء والاستمرارية، ليس فقط داخل الإقليم الجزائري، ولكن أيضا قدرتها على ولوج السوق العالمية، ومنافستها لها.

5.2 السير قدما نحو تنفيذ مشروع تحديث نظام الميزانية لضمان نجاعة عملية ترشيد الانفاق العام، للتخلص من

تبعات تطبيق الميزانية التقليدية والتي عملت على هدر المال العام لسنوات عديدة، فتحلي الجزائر بروح المسؤولية من خلال عزمها على مراقبة صرف الأموال العمومية، وتضييق الخناق على كل الأشخاص الذين لا يقومون بتجسيد مخططات الدولة، عن طريق ضرورة الإفصاح عن أنشطتهم، سوف يعمل على إعادة التوازن في الجزائر.

6.2 إعادة النظر في آليات تسيير بورصة الجزائر، وذلك من خلال تفعيل هيئاتها لإعادة ضبط التوازن في السوق

المالية، وتنشيطها، من خلال جذب مختلف المستثمرين، ومنع احتكار المعلومة، والذي تسبب في عزوف المستثمرين عن المشاركة في عمليات التداول، نظرا لغموض السوق المالية، وهذا لن يتأتى إلا بإجبار المؤسسات المدرجة في البورصة القيام بعملية نشر مختلف التقارير في مواقعها الرسمية، وفي الوقت المناسب



للنشر، دون تأخير، حتى يتسنى للفاعلين في البورصة من الاطلاع على تلك التقارير، لمعرفة أنشطتها واستراتيجياتها والتي تساعد في عملية اتخاذ القرار الصائبة.

7.2 ضرورة تطبيق بورصة الجزائر مؤشرات الإفصاح العالمية، لتقييم مدى التزام المؤسسات بعملية الإفصاح، ونشر عملية التقييم تلك على موقعها الرسمي، حتى يتم الاستفادة منها. كما يجب توحيد شكل تقرير التسيير، والذي يجب أن يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها بالأرقام، المبالغ، والمقارنات مثلها مثل التقارير المالية، وهكذا يمكن لأي باحث الحصول عن مختلف المعلومات، دون تكبد عناء التنقل لمختلف المؤسسات، لتقابل في الأخير بالرفض، نظرا لسرية المعلومات. فالرقمنة التي تسعى إليها الجزائر في الآونة الأخيرة هدفها هو القضاء على عدم تماثل المعلومات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إلى تيسير الحصول عليها من قبل الطالب لها، بالتنوع، الجودة، والملاءمة المطلوبة، وتقييد المؤسسات بعمليات الإفصاح تلك سوف تقضي على البيروقراطية في التعامل مع الطالبين للمعلومات، وسوف تشجع الباحثين والاقتصاديين إلى تحليل مؤشراتها واستراتيجياتها، وهذا ما يجعلها تستفيد من عمليات التحليل تلك، في التحسين من أدائها، وتدارك نقاط الضعف لديها، كما أن عملية الإفصاح سوف تقوي من عامل الثقة بين الجمهور ومؤسساتها وبالتالي الإقبال نحو منتجاتها، وزيادة قيمتها وحصتها السوقيتين، فاستمرار الحال على ما هو عليه من جمود وركود وعدم ثقة، سوف يؤدي إلى دمار البنية الاقتصادية والاجتماعية في المدى الطويل، ولهذا وجبت الصرامة في تطبيق الإصلاحات الحالية.

8.2 تسهيل عملية الاستثمار في الجزائر، ودخول مؤسسات أجنبية إلى أرض الوطن، سوف يساهم في القضاء على الاحتكار والفساد في الجزائر، نتيجة محاولة مواكبة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ركب المؤسسات الأجنبية الناشطة في السوق، بغية منافستها وتكوين مكانة سوقية جيدة، فالطابع الاجتماعي الذي تتبناه الدولة حماية للمؤسسات لديها، يجب أن ينتهي، حتى تصبح تلك المؤسسات هي التي تساهم في عملية بناء المجتمع، عن طريق مساهمتها في التنمية المستدامة وليس العكس.

3. آفاق الدراسة: إن محاولة إلمانا بكل جوانب الدراسة، ومحاولة محاكاة النموذج الفرنسي في مجال قياس مؤشرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، نظرا لأن كل القوانين، الآليات والإصلاحات المطبقة في الجزائر مقتبسة من التجارب الفرنسية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اعتمادنا على ذلك النموذج نظرا لسهولته، ووضوح البنود فيه، عكس النموذج الأصلي، ونعني مؤشر "KLD" والذي احتوى بنودا تعارض



طبيعتنا وبيئتنا، جعل من العمل النهائي يتصف ببعض القصور والنقائص، ولما لا فهذا طبيعة كل بحث علمي، ناتج عن عقل بشري، لا يستطيع الوصول لدرجة الكمال، وإنما يكفي بدرجة الرضا والقبول، فيبقى موضوعنا موضوعاً لم يستوف حقه بعد في الاثراء والمناقشة، وعليه يمكن اقتراح بعض الجوانب التي لم تتناولها ثنايا دراستنا، قصد اعتمادها وتطويرها من طرف المهتمين بهذا الموضوع.

- استخدام التكنولوجيا الرقمية والابتكارات الرقمية مثل سحابة المعلومات والذكاء الاصطناعي على جودة الافصاح وتقليل التماثل في المعلومات وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على قيمة المؤسسة.
- تحليل تأثير التغيرات السريعة في البيئة التنظيمية على عمليات الافصاح والتماثل في المعلومات وقيمة المؤسسة.
- تأثير ممارسات الابتكار والريادة على جودة الافصاح والتماثل في المعلومات وقيمة المؤسسة.
- تحليل تأثير التطورات في مجالات العمل الجديدة مثل الاقتصاد المشترك والتمويل اللامركزي على عمليات الافصاح والتماثل في المعلومات وقيمة المؤسسة.
- تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على عمليات الافصاح والتماثل في المعلومات وقيمة المؤسسة.
- تأثير ممارسات الافصاح على تقييم المستثمرين لقيمة الشركة.
- تحليل العلاقة بين معايير الافصاح وقيمة السوق للشركة.
- تأثير الافصاح الشفاف على آراء ومواقف المستثمرين.
- تحليل تأثير الافصاح على قيمة الشركة في المدى الطويل والقصير.
- دور الافصاح في جذب الاستثمارات ورفع التمويل.
- تأثير ممارسات الافصاح على تقييم العلامة التجارية والسمعة.
- تأثير جودة الافصاح والشفافية على قيمة المؤسسة.
- تقييم مدى التماثل في المعلومات وتأثيره على ثقة المستثمرين وقيمة المؤسسة.
- تحليل تأثير الافصاح وعدم التماثل في المعلومات على تقييم المخاطر والعوائد للمستثمرين.
- دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الافصاح وعدم التماثل في المعلومات وبالتالي قيمة المؤسسة.
- تأثير العوامل البيئية والاجتماعية على عمليات الافصاح وعدم التماثل في المعلومات وقيمة المؤسسة.
- دور ممارسات الحوكمة الشركاتية في تعزيز الافصاح وعدم التماثل في المعلومات وبالتالي قيمة المؤسسة.

قائمة المراجع



قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005
2. الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ط 1، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1190
3. الغالي طاهر محسن المنصور، العامري صالح مهدي حسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008
4. الغالي طاهر محسن، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2010
5. الفضل مؤيد ونور عبد الناصر والدوغجي علي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط1، دار النشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002
6. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، الطبعة الأولى، برلين-ألمانيا، 2019
7. المعموري عبد علي كاظم، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط01، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012
8. أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، ط10، قسنطينة، 2010
9. بدوي مُجدّ عباس ، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2000
10. بن حبيب عبد الرزاق، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000
11. تحسين القرارات المالية للمستثمرين، نظرية وتطبيقية وغير العلمية، مكتبة عين الجامعة، مصر، 2005
12. صليب جميل، المعجم الفلسفي، الجزء 02، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2008
13. حلوة رضوان حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003
14. سعيد توفيق عباس عبيد، أساسيات التمويل والاستثمار، مكتبة عين شمس، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2008



15. سليمان مُجَّد مصطفى، حوكمة الشركات (معالجة الفساد المالي والاداري)، الطبعة الأولى، دار نشر الثقافة الاسكندرية، مصر، 2006
16. سوليفان جون د وآخرون، مواطنة الشركات مفهوم المواطنة وتطبيقاته في مجال الأعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2023، 20 ماي
17. طالب حسينة وخنيس مُجَّد وبن عون طيب، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة إبان تفشي الأوبئة تحت شعار: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، العدد 16، المركز العربي الديمقراطي للاستراتيجية، الدراسات السياسية والاقتصادية، 2020، سبتمبر
18. علاء فرحان وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء العالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011
19. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، بن عكنون، الجزائر، 1993
20. فلاق مُجَّد وبنافلة قدور، المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية "جيزي، موبيليس، نجمة" - التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي، مكتبة عين الجامعة، 2022، 08/06.
21. محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى القاهرة، مصر، 2005
22. ناجي جواد شوقي، إدارة الأعمال منظور كلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع الاردن، 2000
23. وارد خليل عطا الله والعشماوي مُجَّد عبد الفتاح، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008
24. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر اصدار 2009، مكتبة عين الجامعة، 2024، 02/11.

ثانيا: المجلات والدوريات

1. اكرامي مختار سعيد، محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية : دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي اللبناني، دار المنظومة، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 19، العدد 03، أكتوبر 2015
2. الأبجي كوثر عبد الفتاح، محاسبة المسؤولية عن حماية البيئة في ضوء الفكر الاسلامي والمعاصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مصر، المجلد 100، العدد 497، 2010



3. الداعور جبر إبراهيم والعايد مُجَّد نواف، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) ، المجلد 17، العدد 01، 2009
4. الدسوقي فاطمة محمود، أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها - دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي، 2021
5. السيد صفا محمود، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، القاهرة، مصر، مجلد 19، العدد1، 2005
6. السيد صفا محمود، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، مجلد 19، العدد.2005، 49
7. السيد صفاء محمود، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، جامعة سوهاج، كلية التجارة، مصر، المجلد 19، العدد 01، 2005
8. الشويمان نزار صالح، تطوير النظام المحاسبي بما يعكس المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 34، العدد 02، 2012
9. الطائي حاتم هاتف عبد الكاظم وأكو مُجَّد توفيق، اختبار تحقق فرضية منحى كوزنتس البيئي في أربعين دولة ذات أكبر انبعاث لغاز ثاني أكسيد الكربون: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل للفترة 1992-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري مُجَّد، بشار، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، أبريل 2022.
10. الصباغ أحمد عبده، أثر جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر اختيار أسعار أسهم الشركات المفيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، 2020
11. العايب ياسين ، مخاطر عدم التماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية وحلول الصناعة المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، المجلد 14، العدد 50، 2000.
12. العبيدي صبيحة برزان فرهود، قيود عدم تماثل المعلومات المحاسبية - الأسباب والمعالجات المفتوحة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد المجلد 22، العدد 87، فيفري 2016



13. القرني أحمد بن عبد القادر، مدى افصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، دولة الكويت، المجلد 40، العدد 154، 2014
14. الميهي رمضان عبد الحميد، مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS دراسة ميدانية على الشركات المفيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، مجلد 39، العدد 04، 2015
15. النواس رافد عبيد، أثر حوكمة الشركات على جودة غداء مراقب الحسابات - كنموذج مقترح، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة، جامعة بغداد، والاقتصاد، المجلد 14، العدد 50، 2009
16. بدوي محمد عباس، الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، مجلة المال والتجارة، القاهرة، مصر، العدد 418، 2004
17. بن العايش فاطمة وهوام جمعة، مستوى تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة للفترة 2014-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، جوان 2020
18. بن عبد العزيز سفيان ويوسف سعاد، نماذج دولية ناجحة في الاستثمار المسؤول اجتماعيا (عرض تجارب شركات دولية)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة بشار، العدد 01، 2016
19. بورقة قويدر وحصابة رحمة محدة، أبعاد وأساسيات المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2021
20. بوشايب حسينة، دور وأهمية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 20، العدد 02، 2016/12/04
21. حسنين هالة حمدي، قياس أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات على كفاءة سوق رأس المال، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، القاهرة، مصر، المجلد 04، العدد 01، 2013



22. حماد هيام فكري وعلى السيد جمال، علاقة إدارة الأرباح بعدم التماثل المعلوماتي: هل هناك تأثير التغطية المحللين الماليين؟ - منهج إمبريقي على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مصر، 2022
23. در نصر طه حسن مليجي ودر مجدي مليحي عبد الحكيم، الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، العدد الرابع، 2016
24. رجب أحمد عبد الملك، دور الإفصاح عن تعليقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في البورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، كلية التجارة، القاهرة، مصر، المجلد 28، العدد 01، 2014
25. ريباز مُجد حسين مُجد، الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية/دراسة استطلاعية لآراء عينة من المستثمرين والمحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 01، العدد 37، 2017
26. زرقوط سارة، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الاقتصاد البنفسجي -مقاربة مفاهيمية، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 04، العدد 02
27. سالم يعقوب وقواسمية العلمي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل دراسة مفاهيمية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، 2021
28. سمعان أحمد مُجد شاكر حسن، المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتي في سوق الأسواق المالية المصرية - منهج بيريقي، مجلة الفكر المعالجي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، المجلد 22، العدد 4، 2018
29. عمروش صبرينة وبلقاسم دواح، أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر - دراسة ميدانية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي-الجزائر، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020



30. ضو المبروك صلاح عبد السلام والمصراقي مفتاح مُجَّد سالمه، دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الميادين للدراسات في العلوم الإنسانية، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد 02، العدد 03، 2020
31. طهرات عمّار، محفي أمين، المقاربات العلمية للمسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في التنمية المستدامة –تجارب دولية رائدة بين النموذجين الإسلامي والوضعي-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2018
32. عبد المنعم مُجَّد تامر سعيد، قياس أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، مجلد 21، العدد 05، أكتوبر 2017.
33. عبد الكريم معتز مُجَّد، التأثير الديناميكي للعملة التجارية والمالية على النمو الاقتصادي في بلدان شمال إفريقيا باستخدام نموذج PMG-ARDL، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، المجلد 44، العدد 03، سبتمبر 2024.
34. عبده إيمان مُجَّد، أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وانعكاسها على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية – دراسة تطبيقية" ، مجلة الفكر المحاسبي، 2020
35. عبود مراد ممدوح هاشم وغارة مجدي وزيد من على مُجَّد، أثر عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفيز المجاني واحتمال الانهيار في سعر السهم الشركات المساهمة المصرية ، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، العدد 02، 2021، 02
36. عزوز عائشة وتوأم زاهية، دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة، تجارب رائدة لبعض البلدان المتقدمة والعربية، مجلة العلوم التجارية، مدرسة الدراسات العليا التجارية ، الجزائر، المجلد 19، العدد 02، 2020/12/31
37. عطية خالد عبد العزيز و زهران علاء الدين محمود، تفعيل دور القطاع المصرفي في تحسين مستوى الإفصاح البيئي للشركات المساهمة: دراسة ميدانية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد 19، العدد 01، 2011

38. علالي الزهراء ونبو مجيد، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ومتطلبات تطبيقها - عرض تجارب دولية وعربية ناجحة، مجلة التنوع الاقتصادي، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2022/06/01
39. عوض مُجد محمد سليمان، أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين نمط الملكية وعدم تماثل المعلومات في البيئة المصرية - دراسة امبريقية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، المجلد 32، العدد 2، 2016
40. قشام إسماعيل وشقراني مُجد، متطلبات إرساء المسؤولية الاجتماعية - تجارب دولية رائدة -، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2019/06/04
41. قمان عمر، الإفصاح في الجزائر بين واقع الإصلاح المحاسبي ومتطلبات البيئة الدولية (دراسة ميدانية لآراء عينة من المختصين في المجال المحاسبي)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، أوت 2015
42. لغويل سميرة وزمالي نوال، المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، العدد 27، ديسمبر 2016
43. محسن زوييدة ومحدادي لبنى، واقع المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 02، 2017/12/30
44. مُجد إسماعيل يوسف حنان، العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات، دار المنظومة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، المجلد 20، العدد 01، 2016
45. مشرور مُجد الأمين، تطور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في سياق تحولات وظيفة الموارد البشرية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 19، العدد 02، ديسمبر 2020
46. مولاي لخضر عبد الرزاق وبوزيد سايح، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 12، 2011
47. نصير عبد الناصر عبد اللطيف، أثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات: دليل من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية، مجلة الإسكندرية للبحوث الحاسبية، مصر، 2021

48. هبول مُجَّد وكروش صلاح الدين وبن وريدة حمزة، أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفق هرم كارول، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة مُجَّد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020
49. هوتي مُجَّد حكمت و العمري أحمد مُجَّد، تأثير العالمية المؤسسية والواقعة المالية على قيمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية، الأردن، المجلد 12، العدد 04، 2016
50. مسعود علي، طريقة تقييم أثر مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات مع دراسة ميدانية على شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية في ليبيا، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، القاهرة، مصر، العدد 4، 2015
51. زغبه طلال وعريوة مُجَّد، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية -التجارية البنوك من عينة دراسة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية والإدارية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021
52. عطية عز الدين، المبادئ الدولية في مجال الحوكمة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2016/12/01،
53. ساسي نور الدين، جبوري مُجَّد، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021
54. جاودي حورية، أثر ركائز الحوكمة في دعم استقلالية المراجعة الداخلية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2021/06/07،
55. العابدي دلال، دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاسها على السوق المالي، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2017/03/20
56. صفا محمود السيد، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، جويلية 2005
57. يجاوي مفيدة، أهمية التطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بقبول تقارير مالية عالية الجودة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCE، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010



58. ثامر سعيد عبد المنعم مُجَّد، قياس أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، مكتبة عين الجامعة، مصر، المجلد 21 العدد 03، 2017
59. درامشية لمياء، بلقاسمي فاطمة، المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر-دراسة تأصيلية، مجلة الحوار الثقافي، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2016/09/15
60. راجحي رانية كوثر، تطور نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي والمالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2022/02/14
61. جلابة علي وبن عمارة منصور، التخطيط الضريبي كأداة للرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة Apple-، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 2020
62. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 04، 2006
63. الديب ولاء مصطفى محمود مُجَّد و الفضالي عزت أحمد وغنام غريب جبر، التأثيرات المتوقعة على قيمة المنشأة من خلال القياس و الإفصاح البيئي، مجلة الدراسات البيئية والبحوث، جامعة مدينة السادات، مصر، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2020
64. أحمد عبد الكريم عبد الرحمن، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال: مجالاتها، معوقات الوفاء بها (دراسة ميدانية)"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، عمان الأردن، المجلد 11، العدد 2، 1997
65. بن عبد العزيز سفيان ويوسف سعاد، نماذج دولية ناجحة في الاستثمار المسؤول اجتماعيا (عرض تجارب شركات دولية)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة بشار، العدد 01، 2016
66. عزوز عائشة وتوأم زاهية، دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة-تجارب رائدة لبعض الدول المتقدمة والعربية، مجلة العلوم التجارية، مدرسة الدراسات التجارية العليا، الجزائر، المجلد 19، العدد 02، 2020
67. بهلولي فيصل، بوضياف سامية، التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة في قطر -النتائج المستخلصة والدروس المستفادة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 11، العدد 03، ديسمبر 2020



68. بدوي مُجّد خميس بدر، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة وأداء الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 44، العدد 04، أكتوبر 2020
69. السيد علي مجاهد أحمد والطحان إبراهيم مُجّد وهنداوي أحمد منير عبد السلام، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية-، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، مصر، المجلد 06، العدد 09، جانفي 2020
70. أقوم فاطمة، مدى الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات في الجزائر، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، جامعة الجلفة-الجزائر، المجلد 01، العدد 04، 2019/12/24
71. بوشامي نجلاء، ممارسة حرية تأسيس الجمعيات في الجزائر بين الإقرار الدستوري والتقييد القانوني، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة خنشلة، المجلد 24، العدد 02، 2019-05-13
72. بن دعاس لمياء، جريمة الاتجار بالأشخاص في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، المجلد 03، العدد 02، 2016-06-05
73. ماموني فاطمة الزهراء، واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومدى التزامها بالمواصفة الدولية ايزو 2600، مجلة قانون العمل والتشغيل، جامعة مستغانم، المجلد 05، العدد 04، 2020/11/15
74. مسعودي زكرياء وبن علي آمال، اعتماد مواصفة Iso 26000 للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية - حالة شركة Condor -، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 15، العدد 01، 2022/12/31
75. بوعيشاوي مراد وغزالي عماد، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، المجلد 10، العدد 01، 2020/04/30
76. بن العايش فاطمة، مستوى تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات -دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة للفترة 2014-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 02، 2020/06/08



77. الطحان إبراهيم مُجَّد، أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية -دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 05، العدد 01، جامعة طنطا، مصر، 2018
78. رتيعة مُجَّد، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، العدد 02، سبتمبر 2014
79. صغيري سيد أحمد وبولصنام مُجَّد، تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل ((Panel ARDL, les cahiers du mecas, جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 17، العدد 02، 2021/07/03
80. خدير أسامة، أهمية ودور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في استحداث مناصب شغل بالجزائر: دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1997-2016 باستخدام نموذج Panel ARDL، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر، المجلد 09، العدد 03، سبتمبر 2021
81. الطويل ليلي و أبو دست شذى، العلاقة بين الإفصاح عن مسؤولية الشركات الاجتماعية و الربحية قصيرة الأجل : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و للبحوث العلمية : سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 39، العدد 04، 2017
82. بلال فايز عمر، اسحاق محمود الشعار، ونضال عمر زلوم، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 41، العدد 02، 2014
83. مفروم بارودي، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر "دراسة تحليلية للتقارير السنوية لشركات الصناعة الصيدلانية"، مجلة الإقتصاد الدولي والعملة، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 03، 2020/09/01
- ثالثا: الأطروحات والمذكرات**
1. إبراهيم نشوى مُجَّد احمد، نموذج مقترح لقياس أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية -دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية، 2014



2. أبو دست شذى نعمان، دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات (دراسة مسحية على الشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، منشورة، 2018
3. أبو سمرة حامد أحمد صالح، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات)، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، منشورة، 2009
4. أحمد ولاء ربيع عبد العظيم، قياس جودة صياغة الإفصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والإفصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة بالبورصة المصرية وأثرها على قيمة المنشأة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التجارة، منشورة، 2019
5. الجبوري نصيف جاسم، مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة، 1990
6. الجعبري محمد أحمد، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية - دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2009
7. الحمدي فؤاد محمد حسين، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه في إدارة أعمال، جامعة بغداد، العراق، كلية الاقتصاد، 2003
8. الشلاحي بندر مرزوق، تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقرير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، منشورة، 2012
9. الطحان ابراهيم محمد، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على مخاطر عملية المراجعة: دراسة نظرية وميدانية، رسالة دكتوراه، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، منشورة، 2017
10. العبيدي صبيحة برزان فرهود، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد للمدة من 2001-2007، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، منشورة، 2009

11. العبيدي صبيحة بيزان، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة - دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد للمدة من 2001-2007، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، منشورة، 2009
12. العذاري مُجَّد عامر راهي، الإفصاح المحاسبي عم المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، منشورة، 2017
13. العليمات توفان حامد مُجَّد، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه: تخصص محاسبة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الدراسات العليا، منشورة، 2010
14. العودات أنس ابراهيم سالم، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج - Tobin's Q دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية 2009-2014، ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، منشورة، 2015
15. الفقي مصطفى إبراهيم عبد الحليم أحمد، أثر المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المستقبلية على قيمة المنشأة مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، منشورة، 2014
16. النماصي الشموي وبداي هادي عاشق، المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات السعودية وعلاقتها بالوعي الوقائي الاجتماعي - دراسة مقارنة بين الجامعات الحكومية والأهلية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية الأمنية للعلوم الأمنية، قسم فلسفة العلوم الأمنية، 2013-2014.
17. بن عبد الله سليمان بن مُجَّد الزامل، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية للمساهمة في السعودية - دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الاسمنت والبتروكيمياء، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، منشورة، 2015
18. جوان حيدر خضير، تأثير محددات هيكل التمويل في القيمة السوقية المضافة عبر الرفع المالي والقيمة الاقتصادية المضافة (دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، منشورة، 2021
19. سويسي هوارى، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في اطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة- دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، منشورة، 2007/2008



20. شعبان سمير عماد، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز جودة تقارير الأعمال المتكاملة، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، منشورة، 2019
21. شويكار مُجّد ناجي فؤاد منصور، قياس وتفسير العلاقة بين السياسات المحاسبية المتبعة وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة عين شمس، كلية التجارة، غير منشورة، 2016
22. عبد اللاوي يحيى، أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة بلاستي أنابيب-، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، منشورة، 2015
23. فداوي أمينة، ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية دراسة عينه المروحة، أطروحة دكتورا، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014
24. قضيان حسام الدين ، مساهمة في اقتراح نموذج الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات ، جامعة مُجّد خيضر بسكرة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، 2013 - 2014
25. لطرش سميرة ، كفاءة سوقي رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2009
26. مازري عبد الحفيظ ، دور الحوكمة المالية في مواجهة مشكلة عدم تناظر المعلومات دراسة قياسية على مستوى بورصة NASDAQ ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014/2015
27. مقبل علي أحمد علي، استخدام القيمة الاقتصادية المضافة لقياس وتقييم أداء الشركات المساهمة مدخل محاسبي (دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية العراقية والسورية)، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، منشورة، 2010
28. مقدم وهيبية، تقييم استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية -دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 02 مُجّد بن أحمد، وهران-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014

29. هنداوي أحمد منير عبد السلام، العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات وأثرها على قيمة المنشأة (دراسة نظرية وتطبيقية)، رسالة ماجستير، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، منشورة، 2020

30. ياسر أحمد السيد مُجَّد، إطار مقترح للإفصاح المحاسبي للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة طنطا كلية التجارة، ، غير منشورة، 2018

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات والأيام الدراسية والندوات

1. بن ساسي الياس وكماسي خيرة الصغيرة، آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات، تظاهرة علمية بعنوان: واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال في التطورات الجزائرية، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019/12/02

2. حجازي إبراهيم رسلان والخولي هالة عبد الله، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة للمنشأة وتعظيم ثروة حملة الأسهم ، مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2003

3. الشرقاوي أشرف، العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة وعوائد الأسهم -دراسة عملية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات -آفاق وتحديات، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، الامارات، 2006.

4. عرفات حمدي عبد النعيم، دور تقرير تعليقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق المال المصري، ورقة عمل مقدمة إلى المؤشر الدولي الأول المنعقد في جامعة بني سويف بعنوان " لتفعيل اليات المحاسبة والمراوحة لمكافحة الفساد المالي والإداري ، يومي 7-8 أبريل 2013، جامعة بني سويف

5. علي بلحاج ياسين، نسيب أحمد، الانعكاسات الحديثة للمسؤولية الاجتماعية على المؤسسات الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول التدقيق الداخلي والمسؤولية الاجتماعية نحو مقارنة مبكرة لتحسين حوكمة الشركات، جامعة ابن خلدون -تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 09 و10 أبريل 2019، الجزائر.

6. عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008

7. لخديمي عبد الحميد وأولاد حيمودة عبد اللطيف، مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 15-16 فيفري 2012

8. مكي هشام وبوطيبة عبد الرحمان، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة- حالة الاتحاد الأوروبي، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، جامعة ابن خلدون - تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 12 و13 نوفمبر 2014، ص 03، الجزائر.

خامسا: التقارير والوثائق والمنشورات

1. إبراهيم بهاء الدين سعد، التمويل والإدارة المالية الدولية، بدون ناشر، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2009
2. برنامج الأمم المتحدة الألماني إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية جانفي 1997
3. جودت محمد ناصر و الخضر علي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، منشورات جامعة دمشق، 2013
4. حسن عبد الله ايناس، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابة العراقي، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 07، جوان 2022
5. الحياني وليد ناجي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية المفتوحة، 2007
6. سمير عيسى، المراجعة الخارجية عملية تطبيقية علمية، كلية الإسكندرية، 02 أبريل 2008
7. الشمري صادق راشد، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الاسلامية الواقع والأفاق الحوكمة، دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، مطبعة الفرج، شارع السعدون، بغداد، 2008
8. صولح سماح، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2015
9. محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد ميادين حوكمة الشركات، بحوث أوراق عمل المؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، 2007
10. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف / 2004

سادسا: مواقع الأنترنت

1. BSI، المعيار الدولي للمسؤولية المجتمعية آيزو 26000، أطلع عليه يوم 2022/12/03،
<https://www.bsigroup.com/ar-AE/-ISO-26000>
2. GRI، المبادرة العالمية للتقارير، أطلع عليه يوم 2024/06/02،
<https://ar.wikipedia.org>
<https://www.globalreporting.org/how-to-use-the-gri-standards/gri-standards-arabic-translations/>
3. MO Ibrahim Foundation، نبذة عن مؤشر ابراهيم للحوكمة في أفريقيا، أطلع عليه يوم
2023/11/10، <https://iiag.online/ar/about.html>
4. seychellesartprojects.org، تكلفة الدين (التعريف، الصيغة) | حساب تكلفة الدين لتكلفة رأس
المال المتوفر، أطلع عليه يوم 2023/01/10، <https://ar.seychellesartprojects.org/205-cost-of-debt>
5. seychellesartprojects.org، صيغة تكلفة حقوق الملكية، كيف تحسب تكلفة حقوق الملكية
(Ke)؟، أطلع عليه يوم 2023/01/10، <https://ar.seychellesartprojects.org/89-cost-of-equity-formula>
6. seychellesartprojects.org، قيمة التصفية (صيغة، مثال) حساب خطوة بخطوة، أطلع عليه يوم
2023/01/02، <https://ar.seychellesartprojects.org/1244-liquidation-value>
7. أبو صوي ساجدة، ما معنى القيمة، أطلع عليه يوم 2022/12/30، <https://mawdoo3.com>
8. أبو عامر فراس، مفهوم المؤسسة الاقتصادية، أطلع عليه يوم 2023/01/14، <https://hyatok.com>
9. الأخبار، المسؤولية الاجتماعية كيف بدأت وتطورت، أطلع عليه يوم 2022/07/26،
https://www.al.akhbar.com/Finance_Markets
10. أرقام، القيمة الدفترية للشركة وأهميتها للمستثمر، أطلع عليه يوم 2023/01/02،
<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail>
11. أرقام، ما الفرق بين القيمة الدفترية والسوقية والعادلة للسهم؟، أطلع عليه يوم 2023/01/02،
<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/511318>
12. الأسرج حسين عبد المطلب، المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر بين الواقع والمأمول،
15/04/2015، [researchgate.net](https://www.researchgate.net)
<https://www.researchgate.net/publication/275022499>

13. أطلوبة عبد اللطيف، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، أطلع عليه يوم 2022/12/31،
<https://iefpedia.com/arab/?p=8915>
14. الاقتصاد بالعربية، القيمة الجوهرية، ما هي، التعريف والمفهوم، أطلع عليه يوم 2023/01/06،
<https://www.economyinarabic.com>
15. اقتصاديو العرب، حوكمة الشركات: التعريف، والمبررات، والأهمية، والمبادئ، والأهداف، أطلع عليه يوم
 2023/06/02، <https://economistsarab.com>
16. الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، أطلع عليه يوم 2024/06/02، <https://ar.wikipedia.org>.
<https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>
17. بالعربية، ترتيب الدول العربية على مؤشر الحرية الإنسانية، أطلع عليه يوم 2024/02/16
<https://arabic.cnn.com/middle/article/2023/02/05/human-freedom-index-cato>
18. بن ملي الياس و كمامسي خيرة الصغيرة ، آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل
 المعلومات، أطلع عليه يوم 2023/05/27، [https://manifest.univ-ouargla.dz/archives/facult%
 c3%a9-des-sciences-economiques,-des-sciences-commerciales-et-des-sciences-de-gestion-fsescsg](https://manifest.univ-ouargla.dz/archives/facult%c3%a9-des-sciences-economiques,-des-sciences-commerciales-et-des-sciences-de-gestion-fsescsg)
19. بورصة الجزائر، الشركات المدرجة، أطلع عليه يوم 2024/02/20
https://www.sgbv.dz/ar/?page=societe_cote
20. بورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، أطلع عليه بتاريخ 2024/02/28
<https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141>
21. تقارير تسيير الشركات، أطلع عليها بتاريخ 2024/02/18، عبر المواقع التالية:
<https://www.calameo.com/search#search-biopharmdz.com>
<https://www.allianceassurances.com.dz>
<https://www.elaurassi.dz>
<https://www.rapports%20du%20SAIDAL/books>
22. التقييم العقاري، طريقة الأرباح: شرح عن طريقة الأرباح لتقييم العقارات ونقاط القوة والضعف للطريقة،
 أطلع عليه يوم 2023/01/05، 2020/12/21، <https://taqeemaqari.com>
23. الجنيدي حنان، المحاضرة الأولى في مقرر أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية، محاضرات قسم إدارة
 الأعمال، جامعة عدن، أطلع عليه يوم 2023/05/20
<https://www.youtube.com/watch?v=sxfyULzepoc>
24. جهاد مُجَّد شرف، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على رأس المال الفكري في شركات القطاع الخاص
 -دراسة عملية على الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، أطلع عليه يوم 2023/01/20،



25. الحسيني عامر بن مُجَّد، مفهوم المساءلة، أطلع عليه يوم 2023/05/20،
<https://1library.net/document/yrgvr9jq-impact-disclosure-social-responsibility-intellectual-capital-enterprises-private.html>
https://www.aleqt.com/2020/09/30/article_1933261.html
26. الحويماني فهد بن عبد الله، كيف يمكن تحديد قيمة الشركة؟، أطلع عليه يوم 2023/01/01،
https://www.aleqt.com/2013/05/26/article_758487.html
27. الحيارى إيمان، تعريف المؤسسة الاقتصادية، أطلع عليه يوم 2023/06/03،
<https://mawdoo3.com>
28. خالدى فراح، مطبوعة مستوفاة لمقياس التقييم المالي للمؤسسة -محاضرات مدعمة بمسائل تدريبية-، أطلع عليه يوم 2022/12/31،
<https://mail.google.com/mail/u/1/#inbox?projector=1>
29. خيرة بورزيق، البعد الصحي كأحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات: مقترح لمواجهة وباء كورونا، أطلع عليه يوم 2022/08/03، موقع: الأنطولوجيا،
<http://alantologia.com/blogs/27051>
30. السيارى سعد مُجَّد، مفهوم الحوكمة .. التعريف والمبادئ، أطلع عليه يوم 2023/06/01،
<https://maaal.com/2018/12/116181-2>
31. عرابة رابع وبن داودية وهيبية، مداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية - عرض تجارب بعض الشركات العالمية، أطلع عليه يوم 2023/01/20،
<https://www.academia.edu/8827450>
32. علواني مُجَّد ، طرق قياس المسؤولية الاجتماعية، مجلة رواد الأعمال، أطلع عليه يوم 2022/08/14،
<https://www.rowadalaamal.com>
33. علواني مُجَّد، هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية.. المبادئ والأبعاد، أطلع عليه يوم 2022/07/26،
<https://www.rowadalaamal.com>
34. علواني مُجَّد، هرم carroll للمسؤولية الاجتماعية: المبادئ والأبعاد، أطلع عليه يوم 2022/08/02،
<https://www.rowadalaamal.com>
35. فلاق مُجَّد، المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية "جيزي، موبيليس، نجمة"-التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي-، أطلع عليه يوم 2022/07/26،
<https://www.academia.edu/14582313>
36. قاعدة مذكرات التخرج والدراسات الأكاديمية، تعريف المسؤولية الاجتماعية، أطلع عليه يوم 2022/07/28،
<https://mothakirat-takharoj.com>

37. كباش بلال، التوظيف في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية مستمر، أطلع عليه يوم 2024/02/16،
<https://www.ennaharonline.com>
38. مُجَّد الحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، 2006، أطلع عليه يوم 2023/06/02،
<https://www.researchgate.net/publication>
39. مرزاق عبد العزيز، التشريعات الدولية المنظمة للبيئة، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول،
 أطلع عليه يوم 2023/02/05، <https://www.droitentreprise.com>
40. مشكور سعود جايد، المعايير المستخدمة في تحديد قيمة المنشأة، researchgate، 2019، فيفري،
https://www.researchgate.net/publication/330778189_almayyr_alm
41. معهد الدراسات المصرفية، الحوكمة، دولة الكويت، العدد الثالث، 2010، أطلع عليه يوم 2023/01/23،
[http://www.kibs.edu.kw/upload/Governance 373.pdf](http://www.kibs.edu.kw/upload/Governance%20373.pdf).
42. موسوعة ويكيبيديا، أرسطو، أطلع عليه يوم 2022/07/26، أرسطو
[/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)
43. موسوعة ويكيبيديا، مسؤولية اجتماعية، أطلع عليه في 2022/07/28،
[.https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)
44. نورا مُجَّد عماد الدين أنور، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية-دراسة تطبيقية،
 مكتبة العمل الخيري، 2010، <https://khair.ws/library/259>
45. هارفارد بزنس ريفيو، المفاهيم الإدارية -الاستدامة المؤسسية، أطلع عليه يوم 2023/05/20،
<https://hbrarabic.com>

1. AUBERT-KRIER et RIO – VAILHEN, gestion de l'entreprise - 2/ activités et politiques, Tome II, université de France, France, 1977
2. Brigham Daves and others, Intermediate Financial Management, 11th Edition, the Dryden Press, Chicago, February 2013
3. Capiiez Alain, Eléments de gestion financière, 2 eme édition, Masson, Paris, 1982
4. Carroll Archie B, The pyramid of corporate social responsibility : toward the moral management of organizational stakeholders, Business Horizons, India, 1991
5. Chan, Andrew, The Mechanics of the Economic Model (MVA, EVA), Mcgill University, Montreal, Canada, 2001
6. Eric V. Berkewitz, Roger A. Kerin, William Rudelius, Steven W. Hartley, Marketing, fifth edition, Mc Graw Hill, Irwin, 1997
7. Eric V. Berkewitz, Roger A. Kerin, William Rudelius, Steven W. Hartley, Marketing, fifth edition, Mc Graw Hill, Irwin, 1997
8. Goeghart Marc and Wessels David and Koller Tim, Valuation, Measuring and managing the value of companies, 5 eme edition, John Wiley and Sons, new York, July 2010
9. Guinamard Roland, Méthodologie d'analyse de gestion comptable, tome 04, Paris, 1981
10. Jean-luc Charron et Sépari Sabine, organisation et gestion de l'entreprise, 2eme édition, Manuel et applications, Dunod, Paris, 2001
11. Jiambalvo, James, Managerial Accounting, 3th edition, Jon wiley & sons, New York, 2007
12. Kelly Lauren, Accounting Policy Formulation: the role of corporate Management, Addison-Wesley, Publishing Company, 1980
13. Lauzel P, Contrôle de gestion et budget, 3eme edition, Sirey, Paris, 1980
14. M. Glais, Le diagnostic financier de l'entreprise, 2eme édition, Economica, Paris, 1986
15. Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, Bulletin d'information statistique de la PME, n°42 avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique , alger, 2023
16. P. Gensse et P. Topasecalian, Ingénierie finance, Economica, Paris, 1999

17. Peter D. Kinder, Getting Started With KLD STATS And Ratings Definitions, KLD Research & Analytics, Inc, Boston, 01/12/2022, https://libapp.lib.ncku.edu.tw/libref/english/lib/Getting_Started_With_KLD_STATS.pdf
18. Pièrre Conso, Gestion financière de l'entreprise, 11 eme édition, Dunod, Paris, 1978
19. Romney & Steinberg, Accounting Information Systems, th Edition, Prentice Hall,2003
20. UNIDO and the World Summit on Sustainable Development,Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Vienna, 2002.
21. William E. Fruhan, Financial Strategy: Studies in the Creation, Transfer, and Destruction of Shareholder Value, Homewood, Ill. : R. D. Irwin, 1979

ثانيا: المجلات والدوريات

1. Abdioglu S., Bamiatzi. V Cavusgil T Khurshed A Stathopoulos K., Information asymmetry, disclosure and Foreign institutional investment: An empirical investigation of the impact of the Sarbanes-Oxley Act. International Business Review, volume 24, 2015
2. Abdul Ghafoor; Zainudin, R. and Mahdzan, Nurul S, Corporate Fraud and Information Asymmetry in Emerging Markets Case of Firms Subject to Enforcement Actions in Malaysia, Journal Of Financial Crime, volume 26, n°01, 2019
3. Akerlof G, The Market for Lemons: Quality under Uncertainty And the Market Mechanism, The Quarterly Journal of Economics,1970
4. Akgun, A. I., Samiloglu, F., & Oztop, A. O. , The impact of profitability on market value added: evidence from turkish informatics and technology firms, International Journal of Economics and Financial, Volume 08, Issue 04, 2018
5. Al-Htaybat, K. and von Alberti-Alhtaybat, L., Big Data and Corporate Reporting: Impacts and Paradoxes. Accounting Auditing & Accountability Journal, volume 30, issue 04,2017
6. Alvarez Isabel Gallego & Custodio Ivo Alexandre Quina, Disclosure of corporate social responsibility information and explanatory factors, Online Information Review, Vol 40, N° 02, 2016
7. Argandona, Antonin, Conflicts of Interests: The Ethical View Paint, Working Papers, IESE Business School, WP, No: 552, March, 2004

8. Asymmetry and the Bid- Ask Spread: Evidence from UK-Gregoriou. A., Loannidis. C., Skerratt L Information Journal of Business Finance and accounting. Vol.32.Iss 9-10, 2005
9. Attila, G, Agency problem in public sector, annals of the university of Oradea economic science series , volume 01, issue 01, 2012
10. Axel Pierru, The weighted average cost of capital is not quite right: A comment, The Quarterly Review of Economics and Finance, Volume 49, n° 03, 2009
11. Ayse İrem Keskin, Banu Dincer and Caner Dincer, Exploring the Impact of Sustainability on Corporate Financial Performance Using Discriminant Analysis, Sustainability, volume 12, issue 06, march 2020
12. Aziatul Waznah Ghazali and Nur Aima Shafie and Zuraidah Mohd Sanusi, Earnings Management: An Analysis of Opportunistic Behaviour, Monitoring Mechanism And Financial Distress, Procedia Economics and Finance, volume 28, 2015
13. Bhattacharya, N., H. Desai, and K. Venkatataman., Does Earnings quality affect information asymmetry? Evidence from Trading costs, Contemporary Accounting Research, Volume 30, n°02, 2013
14. Bognárová Kristína Jančovičová, The effect of leverage and economic value added on market value added, Challenges of the Knowledge Society, Romania, volume 12, May 2018
15. Branco MC & Rodrigues LL, Factors influencing social responsibility disclosure by Portuguese companies, journal of Business Ethics, Vol 83, n°04, 2008
16. Butler Alexander W and Cornaggia Jess and Grullon Gustavo and Weston James , Corporate Financing Decisions, Managerial Market Timing, and Real Investment, Journal of Financial Economics (JFE), university of rochester, USA, Volume 101, n°03, 2011
17. Charles W. Haley and Lawrence D. Schall, The theory of financial decisions, the journal of finance, New York, volume 29, n°03, jun 1974
18. Chelikani S& D'souza F, The effect of regulation disclosure on market integration, The international journal of Business and Finance research, Vol 08, N°04, 2014
19. Christian Leuz, Robert E. Verrecchia, The Economic Consequences of Increased Disclosure, Journal of Accounting Research, 2000

20. Christie, A., and J. Zimmerman, Efficient and Opportunistic of accounting procedures: corporate central contests, the accounting review, Vol (69), No (4), 1994
21. Chung, K., J. Kimb, Y. S. Kimb, and H. Zhang, Information Asymmetry and Corporate Cash Holdings, Journal of Business Finance and Accounting, volume 42, issue 09, 2015
22. Dan Amiram, Edward Owens, Oded Rozenbaum, Do Information Releases Increase or Decrease Information Asymmetry? New Evidence from Analyst Forecast Announcements, Journal of Accounting and Economics, volume 62, issue 01, 2016
23. David P. Baron, managerial contracting and corporate social responsibility, journal of public economics, Volume 92, issue n° 1-2, 2008
24. Dhaliwal, Zhen Li and Tsangd and Yang, Corporate social responsibility disclosure and the cost of equity capital: The roles of stakeholder orientation and financial transparency, Journal of Accounting and Public Policy, Volume 33, N°04, 2014
25. Dion van de burgwal et Rui jose oliveira vieira, environmental disclosure determinants in dutch listed companies, Revisita contabilidade and fianancas, Vol 25, n° 64, 2014
26. Foreign institutional investment: An empirical investigation of the impact of the Sarbanes-Oxley Act, International Business Review, volume 24, 2015
27. Gamerschlag Raming and Möller Klaus and Verbeeten Franc, Determinants of Voluntary CSR disclosure: empirical evidence from Germany, Review of Managerial Science, Volume 05, issue n°2, 2010
28. Gherghina S. C and Vintila G, Exploring the impact of corporate social responsibility policies on firm value: The case of listed companies in Romania, Economics and Sociology, volume 09, n°01, 2016
29. Goodwin J and Ahmed K and Heaney R, The Effects of International Financial Reporting Standards on the Accounts and Accounting Quality of Australian Firms: A Retrospective Study, Journal of Contemporary Accounting and Economics, Volume 04, Issue 02, 2008
30. Guanming He, David Marginson, The Impact of Insider Trading on Analyst Coverage and Forecasts, Accounting Research Journal, volume 33, issue 03, 2020
31. Hackston, D. and M. J. Milne, Some determinants of social and environmental disclosures in New Zealand companies, Accounting, Auditing & Accountability Journal, 1996

32. Hanen Khemakhem, Hédi Turki, l'information environnementale et la prise de décision d'investissement, étude empirique dans le cadre d'un marché émergent, comptabilité et environnement, France, 2007
33. Hashem Pesarana and Takashi Yamagata, Testing slope homogeneity in large panels, Journal of Econometrics, volume 142, 2008
34. Healy, P., and K. Palepu, Information asymmetry, corporate disclosure, and capital markets: A review of the empirical Disclosure literature, Journal of Accounting and Economics, 2001
35. Hendricks James A, The impact on human resource accounting information on stock investment decisions: an empirical study, The Accounting Review, American Accounting Association, volume 51, n°02, April 1976
36. Horn R and De Klerk M and De Villiers C, The association between corporate social responsibility reporting and firm value for South African firms, South African Journal of Economic and Management Sciences, volume, 21, n°01, 2018
37. Huang C& Kung F, Drivers of environmental disclosure and stakeholder expectation: Evidence from Taiwan, journal of Business Ethics, Vol 96, N°03
38. Hyungwook Yoon, Hangjung Zo, Andrew P. Ciganek, Does XBRL Adoption Reduce Information Asymmetry?. Journal of Business Research, volume 64, issue 02, 2011
39. Investors, information asymmetry and stock market liquidity in Ajina, A., Lakhel, F., & Sougné, D, Institutional France, International Journal of Managerial Finance, 11(1), 2015
40. Jacquillat B, les modèles d'évaluation et de sélection des valeurs mobilières : panorama des recherches américains, analyse financière, n°11, paris, 1972
41. Jamalinesari. S & Soheili H. , The Relationship between Information Asymmetry and Mechanisms of Corporate Governance of Companies in Tehran Stock Exchange, Procedia – Social and Behavioral Sciences, volume 205, 2015
42. Jean-François Gajewski and Li Li, Can Internet-based Disclosure Reduce Information Asymmetry?, Advances in Accountin, volume 31, issue 01, 2015
43. Jennifer Martínez-Ferrero, La'zaro Rodríguez-Ariza, Isabel-Mari'a Garcí'a-Sa'nchez1 Beatriz Cuadrado-Ballesteros1, Corporate social responsibility disclosure and information asymmetry: the role of family ownership, Review of Managerial Science, Spain, 12, 2018

44. Jeong-Bon Kim, Byungcherl Charlie Sohn, Real earnings management and cost of capital", *Journal of Accounting and Public Policy*, Volume 32, n°06, November 2013
45. JIANG WANG, A Model of Intertemporal Asset Prices Under Asymmetric Information, *The Review of Economic Studies*, volume 60, issue 02, 1993
46. John Ben Prince and Neeraj Dwivedi, A third dimension to Understanding voluntary disclosures, *Journal of Business Strategy*, volume 34, issue 04, 2013
47. Jon Otegui Echave, Shyam S. Bhati, determinants of social and environmental disclosures by spanish companies, *GSMI third annual international business conference*, Global strategic michigan inc, USA, 2010
48. Jones, A., & Smith, B, Corporate Social Responsibility Disclosure, Information Asymmetry, and Firm Value: Evidence from the United States, *Journal of Business Ethics*, 135(2), 2020
49. Juan Carlos Navarro-García and Francisco Bastida, An Empirical Insight on Spanish. Listed Companies Perception of International Financial Reporting Standords, *Journal of In ternational Auditing and Taxation*, Volume 19, issue 02, 2010
50. Karen E.Ness, A. M. Mirza, Corporate social disclosure: A note on a test of agency theory, *British of accounting review*, 23, 1991
51. Keming Li., Does Information Asymmetry Impede Market Efficiency? Evidence from Analyst Coverage, *Journal of Banking & Finance*, volume 118, 2020
52. Kerstin Lopatta, Frerich Buchholz, Asymmetric information and international corporate social responsibility, *Business & Society*, volume 55, issue 03, March 2015
53. Khatali, A, Identifying Effects of Information Asymmetry on Firm Performance, *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 2020
54. Khatali, A, Identifying Effects of Information Asymmetry on Firm Performance, *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, volume 08, n°02, 2020
55. Kiswanto Kiswanto, Novi Fitriani, The influence of earnings management and asymmetry information on the cost of equity capital moderated by disclosure level, *Journal of Finance and Banking*, volume 23, issue 01, 2019
56. Kolk, A., & Pinkse, J, The integration of corporate governance in corporate social responsibility disclosures, *Corporate Social Responsibility and*

- Environmental Management, Bangkok, volume 17, issue 01, Janvier/Fevrier 2010
57. Leuz Christian, Verrecchia Robert E, The Economic Consequences of Increased Disclosure, Journal of Accounting Research, n°38, 2000
58. Lin, C., Ma, Y., Malatesta, P., & Xuan, Y, corporate ownership structure and the choice between bank debt and public Debt. Journal of Financial Economics, volume 109, issue 02, 2013
59. Machdar, Nera M.; Manurung, Adler H. and Murwaningsari, E., The Effect of Earning Quality, Conservatism and Real Earnings Management on the Company's Performance and Information Asymmetry as a Moderating Variable, International Journal of Economics and Financial Issues, volume 07, issue 02, 2017
60. Mark Grinblatt and Jun Liu, Debt policy, corporate taxes, and discount rates, Journal of Economic Theory, Elsevier, Volume 141, n°01, July 2008
61. Mark Russell, Continuous disclosure and information asymmetry, Accounting Research Journal, volume 28, n°02, 2015
62. Martinez, C., & Rodriguez, D, The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Information Asymmetry and Firm Value: Evidence from European Firms, Corporate Social Responsibility and Environmental Management, United Kingdom, 26(4), 2019
63. Michael G. Alles and Alexander Kogan and Miklos A. Vasarhelyi, Exploiting comparative advantage: A paradigm for value added research in accounting information systems, International Journal of Accounting Information Systems, Volume 09, n°04, 2008
64. Milton Harris and Artur Rasiv, The Theory of Capital Structure, The Journal of Finance, Vol. 46, No. 1, 1991
65. Moerman. R.. "The Role of Information Asymmetry and Financial Reporting Quality in Debt Trading: Evidence from the Secondary Loan Market", Journal of Accounting and Economics, Volume 46, 2008
66. Nakhaei, H, Market value added and traditional accounting criteria: Which measure is a best predictor of stock return in Malaysian companies, Iranian Journal of Management Studies, Iran, Volume 09, Issue 02, 2016
67. Nera Marinda Machdar, Adler Haymans Manurung D. R. M, Ety Murwaningsari, The Effects of Earnings Quality, Conservatism, and Real Earnings Management on the Company's Performance and Information Asymmetry as a Moderating Variable, International Journal of Economics and Financial issues, volume 07, issue02, 2017

68. Nguyen, N., & Nguyen, H, The Effect of Corporate Social Responsibility Disclosure on Information Asymmetry: Empirical Evidence from Asia-Pacific Countries, *Journal of International Financial Markets, Institutions & Money*, volume 46, 2017
69. Nicole J. Saam, Asymmetry in information versus Asymmetry in power: implicit Assumptions of agency theory? *The Journal of Socio-Economics*, volume 36, issue 06, 2007
70. Nilabhra Bhattacharya and Hemang Desai and Kumar Venkataraman, Does Earning quality affect Information Asymmetry? Evidence from Trading Costs Contemporary", *Accounting Research*, Volume 30, issue 02, 2013
71. Obaidat Ahmad N, Accounting Information Qualitative Characteristics Gap: Evidence from Jordan, *International Management Review*, Volume 03, n°02, 2007
72. Ohara. M., Liquidity and Price Discovery, *the Journal of Finance*, Volume 58, Issue 04, 2003
73. OLE-KRISTIAN HOPE and WAYNE B THOMAS, Managerial empire building and firm disclosure, *Journal of Accounting Research*, volume 46, issue 03, 2008
74. Parul Khanna & Gitika Gupta, Status of corporate social responsibility in India context, *Asia pacific journal of research Business management*, India, volume 02, issue 01, January 2021
75. Parul Khanna & Gitika Gupta, Status of corporate social responsibility in India context, *Asia pacific journal of research Business management*, India, volume 02, issue 01, January 2021
76. Peng, Li, and Others, The Model Of Financial Statements Fraud in listed companies in china: A system perspective, *service system and service management*, Vol 2. I 13-15, 2005
77. Ramanna U and Sletten E, "Why do Countries Adopt International Financial Reporting Standards?", Working Paper, Harvard Businesses School, 2009
78. Richard Frankel, Xu Li, Characteristics of a Firm Information Environment and The Information Asymmetry Between Insiders and Outsiders, *Journal of Accounting and Economics*, Volume 37, issue 02, 2004
79. Richardson, Vernon j., Information Asymmetry and Earnings Management: Some Evidence, *Review of Quantitative Finance and Accounting*, volume 15, issue 04, 2000
80. Robert E. Verrecchia,, Essays on Disclosure, *Journal of Accounting and Economics*, 2001, volume 32, issue 1-3, 28/05/2023

81. Robin W. Roberts, determinants of corporate social responsibility disclosure: an application of stakeholder theory, accounting, organisations and society, Vol 17, n° 6, 1992
82. Runhaar H and Lafferty H, Governing corporate social responsibility: An assessment of the contribution of the UN Global Compact to CSR strategies in the telecommunications industry, Journal of Business Ethics, volume 84, issue 04, 2009
83. Russell M, Continuous disclosure and information asymmetry, Accounting Research Journal, volume 27, issue 02, 2015
84. S. Keef, M. Khaled, M. Roush, A note resolving the debate on "The weighted average cost of capital is not quite right", The Quarterly Review of Economics and Finance, Volume 52, n°04, 2012
85. Sareewiwatthana Paiboon and Wanidwaranan Phasin, Alternative Analyses of Market Value Added: A Case Study of Thailand, Investment Management and Financial Innovations, Volume 16, Issue 01, 12/02/2019
86. Simon Knox and Stan Maklan, corporate social responsibility: Moving beyond investment towards measuring outcomes, European management journal, Paris, volume 22, issue 5, 10 October 2004
87. Taha Hassan Nasr, Corporate social responsibility disclosure: an examination of framework of determinants and consequences, doctoral thesis, Durham University, 2010
88. Toan Luu Duc Huynh a and Junjie Wu b and An Trong Duong, Information Asymmetry and firm value: Is Vietnam different?, The Journal of Economic Asymmetries, Volume 21, 2020
89. Vahab Rostami and Mahdi Salehi, Necessity for reengineering the qualitative characteristics of financial reporting arrangement in the reduction of information asymmetry: An evidence of Iran, African Journal of business management, volume 05, n°(08), 18 April 2011
90. Wakilifard H.. Nikoomaram H. Rosami V. Salehi M. Information Asymmetry Gap Analysis Between Users and Prepares of Accounting Information Under Qualitative Characteristic of Financial Reporting: Evidence of Iran. International, Journal Of Academic Research, Vol. 3, No. 2, Part1,2011
91. Walter Schiebel, Corporate Ethics as a Factor for Success – the Measurement Instrument of the University of Agricultural Sciences (BOKU) Vienna, Supply Chain Management, volume 08, issue 02, may 2003

92. Wuchun Chi, Chenchin Wang, Accounting Conservatism in A setting of Information Asymmetry Between Majority and Minority Shareholders, the International Journal of Accounting, Vol.45, Issue 4, 2010
93. Yunhao Dai and Dongmin Kong and Li Wang, Information asymmetry, mutual funds and earnings management: Evidence from China, China Journal of Accounting Research, Volume, Issue 03, September 2013
94. Yuriko Nakao, Akihiro Amano, Kanichiro Matsumura, Kiminori Genba, Makiko Nakano, relation between environmental performance and financial performance : an empirical analysis of Japanese corporations, Business strategy and the environment, Volume 16, issue n° 02, February 2007
95. Zhu Y and Sun L Y and Leung AS, Corporate social responsibility, firm reputation Journal, and firm performance: The role of ethical leadership, Asia Pacific of Management, Volume 31, N°04, 2014
96. Zia Fumaz and Fard Hamid and Saraf Fateeh, The effect of Sustainability Reporting on Reducing Information Asymmetry of Companies Listed in Tehran Stock Exchange , Journal of Management Accounting, volume 17, n°19, 2021

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

1. Monica Aaraya, To tell or not to tell ?, determinants of environmental disclosure and reporting in corporate latin america, Phd thesis, Yale university, USA, 2006
2. Murray A, Do markets value companies, social and environmental activity? An inquiry into associations among social disclosure, social performance and financial performance, Ph.D. thesis, University of Glasgow, 2010

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات والأيام الدراسية والندوات

1. Manipulation, for presentation at Stołowy, Herve and Berton, Gaetan, Review of Research on accountants the 21th annual congress of the European accounting Association, Munich, Germany, march, 2000
2. Reynaud. E., Développement durable et entreprise : Vers une relation symbiotique, Journée AIMS Atelier développement, ESSCA, 2003 Angers
3. Tine D and Reimers and Jane L, Applying the Theory of planned behavior, Springer Netherland Carpenter, Unethical and Fraudulent Financial Reporting

خامسا: التقارير والوثائق والمنشورات

1. Abad, D., Sanchez-Ballesta, Juan P. and Yague, J., The Short-Term Debt Choice under Asymmetric Information, SERIES, 2017

2. Bowen, Robert M., Accounting Discretion, Corporate Governance and firm performance, 2003
3. Bratton William W, Enron and the dark side of shareholder value, Public law and legal theory working paper, The george washington university law school, n°35, 2002, p77.
4. Brilman J et Maire. C., Manuel d'évaluation des entreprises, Les éditions d'organisation, Paris, 1993
5. David Abad, Juan Pedro Sánchez-Ballesta, José Yagüe, The Short-Term Debt Choice under Asymmetric Information, SERIES, n°08, 2017
6. Glenn D.HOOK and Hugo DOBSON. Global governance and Japan The institutional architecture, Routledge, First Published. London, UK, 2007
7. Gray, R. H., D. L. Owen and K.T. Maunders, Corporate Social Reporting: Accounting and Accountability, rapport by Hemel Hempstead, 1987, UK: Prentice Hal
8. Haiyan Zhou, The Impact of Increased Accounting Disclosure on Information Asymmetry: A Case of Implementing New Auditing Standard in Emerging Markets, Working Paper, University of Texas, 2004
9. Haron, H., S. Yahya, A. Chambers, S. Manasseh, and I. Ismail, Level of corporate social disclosure in Malaysia, Fourth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference, Singapore, 2004
10. Heenetigala, Kumudini, Corporate Governance Practices And Firm Performance of Listed Companies in Sri, Lank Victoria University, 2011
11. International Monetary Fund, Good Governance: The IMF'S Role, Washington, USA, August 1997
12. OECD principles of corporate Governance, organization for Economic Co-operation and development, oecd publications service, paris – france, 2004
13. Oguz, Ece & Dincer. Halide Hande, Corporate Governance and Firm Performance: The Case For Turkey, Jund University, 2016
14. Organization for economic co-operation and development (OECD) , Principles of corporate governance, 2004
15. Padilla, Alexander, Property Economics of Agency Problems, georgemason University, 2001
16. Schwab Klaus and Saadia Zahidi, The global competitiveness report, World economic forum, Geneva, Switzerland, 2020
17. Schwab Klaus and Xavier Sala-I-Martin, The global competitiveness report, World economic forum, Geneva, Switzerland, 2011-2018

18. World bank publication, Governance and Development, Washington, USA, April 1992
19. Zafar IQBAL and Mervyn k LEWIS, An Islamic perspective on governance, Edward Elgar Cheltenham, UK. 2009

سادسا: مواقع الأنترنت

1. AccountAbility, AA1000 AccountAbility Principles, 03/12/2022, <https://www.accountability.org/standards/aa1000-accountability-principles/>
2. Accounting Education University, Intrinsic Value Analysis, looked at it at 06/01/2023, <https://www.svtuition.org/>
3. BIOPHARM, rapport annuel 2020, PHARMACOVIGILANCE GROUPE BIOPHARM, 2024,26/02, p47, <https://www.biopharmdz.com/images/RDG2020.pdf>
4. Cragg Wesley, Prosperity And Business Ethics-The Case For Corporate Social Responsibility In the Americas, April 2001, p08, 01/08/2022, https://www.focal.ca/pdf/csr_Cragg_
5. Finance Management, Value of a Firm, 01/01/2023, <https://efinancemanagement.com/investment-decisions/value-of-a-firm>
6. International Budget Partnership, Enquête sur le Budget Ouvert 2019 de l'algerie, 17/02/2024, <https://internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2021/open-budget-survey-algeria-2021-fr.pdf>
7. International Institute for sustainable Development, SA8000, 03/12/2022, <https://web.archive.org/web/20180224082306/https://www.iisd.org/>
8. ISO 26000, Fiche pratique : la norme ISO 26000, 03/12/2022, <https://www.iso.org/fr/iso-26000-social-responsibility.html>
9. ISO, Responsabilité sociétale, 02/06/2024, <https://www.iso.org/fr/iso-26000-social-responsibility.htm>
10. KPMG, The road ahead, the KPMG survey of corporate responsibility reporting 2017, KPMG, 2024, 27/02, <https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/xx/pdf/2017/10/kpmg-survey-of-corporate-responsibility-reporting-2017.pdf>
11. Obi Learning, panel ARDL : The concept, 29/03/2024, <https://youtu.be/4-h9dU ZKUA>
12. Respeco institute, Le 1er classement mondial des pays en fonction de leur ouverture à la Responsabilité Sociétale des Entreprises (RSE), 02 ème édition, vu le 07/11/2023, <https://www.responsible->



economy.org/archives/Cote_RESPECO_-
_communiqu%C3%A9_de_presse_2018_V2.pdf

13. Richardson V. J., Information Asymmetry and Earnings Management: Some Evidence, University of Kansas, 1998, P07, 29/05/2023, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=83868.
14. Samuel Fosu and Albert Danso and Wasim Ahmad and William Coffie, Information Asymmetry, Leverage and Firm Value: Do Crisis and Growth Matter?, International Review of Financial Analysis, 03/05/2016, p06, looked at it at 13/01/2023, www.sciencedirect.com/science/article/pii/S105752191630076X.
15. Shin Kwang-yong, The Reference Standard of CSR Report, Corporate Social Responsibility Reporting in China, , SpringerBriefs in Business, Springer Berlin Heidelberg, pp 115-133, 03/12/2022, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-642-54152-0_7.
16. Transparency international, Corruption Perceptions Index, 16/02/2024, <https://www.transparency.org/en/countries/algeria>
17. Transparency international, Corruption Perceptions Index, 16/02/2024, <https://www.transparency.org/en/countries/algeria>
18. Treadway Commission. Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting, 1987, 23/01/2023, www.theiia.org,P01
19. United Nations, UN Global Compact Leaders Summit 2022, 02/12/2022, <https://www.unglobalcompact.org/take-action/events/1974-un-global-compact-leaders-summit-2022>
20. Uslegal.com, Types of Corporation,14/01/2023, <https://corporations.uslegal.com/types-of-corporation>
21. Vaughan Tim, The importance of corporate social responsibility to society, retrieved 01/08/2022, <https://www.poppulo.com/blog/>.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): بعض المعطيات السنوية المتعلقة بشركة الأوراسي والمتعلقة بسعر السهم، قيمة المؤسسة والمعلومات المالية

الوحدة: دج

السنة	سعر إغلاق السهم	قيمة المؤسسة	حجم الشركة	معدل العائد على الأصول	الأرباح الصافية	مجموع الديون	اجمالي الأصول
2012	340	0,85	10,06	0,05	527 880 732,27	7 599 530 857,82	11 379 306 572,42
2013	390	0,89	10,08	0,03	356 855 178,32	8 220 127 263,22	11 928 741 134,76
2014	440	0,89	10,08	0,06	738 097 348,86	8 091 859 484,68	12 028 027 380,27
2015	480	0,86	10,08	0,05	609 333 773,22	7 419 019 617,13	12 022 764 872,22
2016	470	0,85	10,07	0,03	331 873 991,79	7 129 205 174,12	11 730 371 070,24
2017	515	0,84	10,06	0,05	549 187 994,87	6 695 507 221,24	11 581 590 569,24
2018	525	0,84	10,06	0,04	439 611 183,43	6 402 644 448,02	11 362 669 460,32
2019	546	0,86	10,05	0,00	22 512 054,63	6 280 248 707,42	11 133 677 820,81
2020	550	0,93	10,02	0,06	-660 000 000,00	6 343 638 108,06	10 424 908 232,58
2021	560	0,98	9,98	0,05	-506 900 000,00	5 924 774 416,08	9 489 963 991,26
2022	495	0,96	9,97	0,00	37 920 150,24	5 883 239 612,48	9 258 553 335,45
2023	450	-	-	-	-	-	-

الملحق رقم (02): بعض المعطيات السنوية المتعلقة بشركة صيدال والمتعلقة بسعر السهم، قيمة المؤسسة والمعلومات المالية

الوحدة: دج

السنة	سعر إغلاق السهم	قيمة المؤسسة	حجم الشركة	معدل العائد على الأصول	الأرباح الصافية	مجموع الديون	اجمالي الأصول
2012	620	0,66	10,48	0,07	1 965 160 951,44	13 482 488 325,11	30 021 145 494,54
2013	450	0,59	10,48	0,09	2 658 147 326,76	13 351 137 270,20	30 099 573 372,69
2014	555	0,62	10,50	0,05	1 477 751 553,22	13 997 040 019,48	31 587 704 405,93
2015	640	0,60	10,54	0,03	1 143 817 990,89	14 455 966 243,53	34 921 900 820,68
2016	660	0,55	10,67	0,03	1 509 161 605,06	18 926 527 460,14	46 390 536 657,41
2017	660	0,56	10,68	0,03	1 376 295 647,88	20 387 413 532,49	48 318 944 590,23
2018	605	0,65	10,60	0,03	1 174 214 390,98	19 777 933 565,34	39 574 343 961,92
2019	580	0,60	10,61	0,02	793 514 004,08	18 657 900 460,85	40 434 178 877,27
2020	552	0,59	10,61	0,00	189 936 341,33	18 452 995 689,48	40 687 550 476,43
2021	543	0,61	10,65	0,00	48 694 704,82	21 898 917 417,62	44 811 485 632,67
2022	530	0,70	10,65	0,07	-2 987 159 711,62	25 915 428 413,37	44 880 800 299,74
2023	500	0,68	10,69	0,03	1 344 973 182,45	28 145 183 046,06	48 471 559 309,69

الملحق رقم (03): بعض المعطيات السنوية المتعلقة بشركة أليانس والمتعلقة بسعر السهم، قيمة المؤسسة والمعلومات المالية

الوحدة: دج

السنة	سعر إغلاق السهم	قيمة المؤسسة	حجم الشركة	معدل العائد على الأصول	الأرباح الصافية	مجموع الديون	اجمالي الأصول
2012	830	1,39	9,82	0,04	232 934 936,67	4 353 323 096,68	6 554 707 900,83
2013	825	1,14	9,85	0,05	367 325 800,82	4 538 533 775,83	7 107 244 380,80
2014	610	1,10	9,87	0,05	355 369 919,28	4 621 460 134,69	7 358 539 403,52
2015	595	1,04	9,86	0,05	363 021 284,58	4 318 380 051,44	7 200 085 875,46
2016	540	0,95	9,89	0,05	421 931 678,07	4 599 118 764,74	7 684 598 384,84
2017	420	0,90	9,91	0,05	432 140 992,00	4 961 877 020,00	8 203 294 637,00
2018	426	0,89	9,93	0,05	462 355 811,00	5 022 847 088,00	8 450 417 521,00
2019	417	0,80	10,00	0,05	482 089 559,93	5 518 068 453,41	9 915 360 362,14
2020	381	0,75	10,06	0,04	481 034 583,54	6 517 349 728,15	11 613 485 720,44
2021	300	0,73	10,08	0,04	502 600 000,00	7 048 548 994,28	11 975 681 531,83
2022	402	0,79	10,12	0,04	542 970 000,00	7 991 366 544,11	13 114 128 074,66
2023	440	0,80	10,14	0,01	97 894 807,73	8 524 907 313,44	13 792 551 508,23

الملحق رقم (04): بعض المعطيات السنوية المتعلقة بشركة بيوفارم والمتعلقة بسعر السهم، قيمة المؤسسة والمعلومات المالية

الوحدة: دج

السنة	سعر إغلاق السهم	قيمة المؤسسة	حجم الشركة	معدل العائد على الأصول	الأرباح الصافية	مجموع الديون	اجمالي الأصول
2012	-	-	10,10	0,31	3 854 000 000	3 628 157 711	12 546 858 762
2013	-	-	10,13	0,33	4 454 000 000	3 514 569 193	13 645 479 442
2014	-	-	10,60	0,14	5 552 092 789	16 957 423 678	40 255 181 266
2015	-	-	10,69	0,13	6 498 667 964	20 481 423 428	48 592 810 680
2016	1 225	1,20	10,74	0,14	7 525 000 000	22 318 000 000	55 387 000 000
2017	1 020	0,96	10,82	0,11	7 604 000 000	28 963 000 000	66 700 000 000
2018	1 150	0,93	10,87	0,07	5 570 000 000	33 921 000 000	74 336 000 000
2019	1 209	0,90	10,90	0,10	7 814 000 000	34 266 000 000	79 559 000 000
2020	1 225	0,88	10,92	0,10	8 431 000 000	38 096 000 000	82 986 000 000
2021	1 302	0,85	10,93	0,04	3 136 000 000	35 508 000 000	84 471 000 000
2022	2 123	1,11	10,10	0,31	3 854 000 000	3 628 157 711	12 546 858 762
2023	2 300	1,12	10,13	0,33	4 454 000 000	3 514 569 193	13 645 479 442

الملحق رقم (05): نتائج تصحيح الخطأ حسب المقاطع

ALL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.205853	0.000184	-1118.579	0.0000
D(VL(-1))	-0.035812	0.018571	-1.928370	0.1494
D(RS)	0.332978	0.000931	357.5426	0.0000
D(RS(-1))	0.248180	0.000709	350.2636	0.0000
D(AI)	246.3612	4801.946	0.051304	0.9623
D(AI(-1))	413.1142	6836.596	0.060427	0.9556
C	189.6706	7103.756	0.026700	0.9804

AUR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.205853	0.000184	-1118.579	0.0000
D(VL(-1))	-0.035812	0.018571	-1.928370	0.1494
D(RS)	0.332978	0.000931	357.5426	0.0000
D(RS(-1))	0.248180	0.000709	350.2636	0.0000
D(AI)	246.3612	4801.946	0.051304	0.9623
D(AI(-1))	413.1142	6836.596	0.060427	0.9556
C	189.6706	7103.756	0.026700	0.9804

BIO

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.000223	4.74E-07	-469.9164	0.0000
D(VL(-1))	0.298282	0.042701	6.985400	0.0060
D(RS)	0.078249	1.72E-06	45560.01	0.0000
D(RS(-1))	-0.023740	0.000268	-88.49150	0.0000
D(AI)	-3.539968	124.2001	-0.028502	0.9791
D(AI(-1))	-22.44149	178.5830	-0.125664	0.9079
C	13.90596	652.1806	0.021322	0.9843

SAI

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.005986	2.98E-06	-2007.603	0.0000
D(VL(-1))	0.150979	0.048563	3.108894	0.0529
D(RS)	0.301717	6.79E-06	44435.68	0.0000
D(RS(-1))	-0.051811	0.004344	-11.92726	0.0013
D(AI)	-0.189950	0.662723	-0.286621	0.7931
D(AI(-1))	0.069770	0.770179	0.090589	0.9335
C	-81.21230	530.2523	-0.153158	0.8880